

المستشار
مصطفى بجرى هرجمة
نائب رئيس محكمة الاستئناف

- ١ - القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المتعلقة به
- ٢ - القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المتعلقة به
- ٣ - الجرائم المرتبطة بالبطاقات التموينية
- ٤ - المطاحن والمخابز
- ٥ - قرارات متنوعة
- ٦ - المبادئ العامة في المسائل التموينية



دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
البيع بنات ٩٤ شارع عدلى يكن

اهداءات ١٩٩٩

مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

المستشار
محمد طفي مجري هرومة
نائب رئيس محكمة الاستئناف

جرائم التحويل والتسكير الجبري

- ١ - القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المتعلقة به
- ٢ - القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المتعلقة به
- ٣ - الجرائم المرتبطة بالبطاقات التموينية
- ٤ - المطاحن والمخابز
- ٥ - قرارات متنوعة
- ٦ - المبادئ العامة في المسائل التموينية

١٩٩٣

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
الطبع بنات ٩٤ شارع عدلي بكنة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه الطبعة الجديدة من جرائم التموين والتسعين
الجبرى راينا ان نخصصها لجرائم الرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والقرارات المتعلقة به وكذا جرائم الرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المتعلقة به
بالإضافة الى الجرائم المرتبطة بالبطاقات التموينية والمبادئ
العامة فى المسائل التموينية ، فضلا عن أحدث ما استجد
من قرارات فى المطاحن والمخابز معلقا على كل ما سبق
بالآراء الفقهية قديمها وحديثها وكذا ما استقرت عليه
احكام المحاكم بمختلف درجاتها وكذا مكتب التصديق على
الاحكام .

والله المستعان

مصطفى مجدى هرجه

الباب الأول

فى شئون التموين

واستلام وتوزيع المقررات

التموينية

المفضل الأول

إلشريعسات والقرارات

١ - المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

المخاص بشئون التموين

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها :

(١) فرض قيود على انتاج أية مادة أو سلعة وتداولها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة الى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخص الخاصة بانشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم في تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .

(د) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة الى أية مادة أو سلعة .

(هـ) الاستيلاء على واسطة من وسائط النقل أو أى مصلحة عامة أو خاصة أو أى مادة وسلعة وكذلك الزام أى فرد بأى عمل أو اجراء أو تكليف وتقديم أية بيانات .

(و) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التي تستولى عليها
وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة .

.. مادة ٢ - تلغى بحكم القانون المقود التي تكون قد أبرمت بشأن
المواد المشار إليها في المادة الأولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة في
تلك المادة ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

مادة ٣ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .

على كل من تصرف إليه حصص من المواد والسلع المشار إليها في
المادة (أ) أن يتبع في توزيعها القواعد التي يرضها وزير التموين
والتجارة الداخلية في هذا الشأن .

مادة ٣ مكررة - (أضيفت بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ثم عدلت
بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢) .

يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون في السلع
التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في
مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من
وزير التموين .

ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار
في العمل اما لعجز شخصي أو لحسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو
لأى عذر جدي يقبله وزير التموين .

ويفصل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه
ويكون قراره في حالة الرفض مسبباً .

وإذا لم يصدر الوزير قراراً مسبباً بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر
ذلك ترخيصاً .

مادة ٣ مكرر (١) - (أوقف العمل بهذه المادة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧) .

مادة ٣ مكرر (ب) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين كل من :
١ - اشترى لغير استعماله الشخصي ولاعادة البيسخ مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والاستهلاكية وفروعها .

٢ - خلط المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بغيرها من المواد ايا كانت أو غير مواصفاتها أو باع هذه المواد بمسد خلطها أو تغيير مواصفاتها .

٣ - من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية فى مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

٤ - من قلد عبوات المواد التموينية المملوءة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع اى منها أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التى تحددها احدى تلك الجهات أو بناء على أمر منها أو استعمل أو تداول تلك العبوات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان عالما بتقليدها .

٥ - من توصل بدون وجه حق الى تقرير حصته له فى توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التى يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة أو توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذى قام عليه تقرير حقه فيها .

ومن استعمل الحصة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو
اخلافاً بالفرض من تقرير التوزيع بالخصص .

ومن كان مختصاً بتقرير هذه الحصص أو بصرفها متى قرر الحق في
الحصة أو أقر صرفها وكان عالماً بعدم أحقية المقررة له أو المنصرفة إليه .

٦ - من نشر أخباراً أو إعلانات غير صحيحة أو أدلى ببيانات كاذبة أو
نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية أو توزيعها أو بيعها بقصد
رفع السعر .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو المبيعات المضبوطة .

الباب الثاني

احكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز

مادة ٤ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب
المطاحن والمخابز والمحال العامة أو المسئولين عن ادارتها وعلى تجار الدقيق
أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير
الدقيق المطابق للمواصفات والشروط التي يحددها وزير التموين بقرار
يصدره بموافقة لجنة التموين العليا ويبين ذلك القرار الطريقة التي يجرى
بها تصريف كميات الدقيق الغير مطابقة للمواصفات الجديدة من تاريخ
صدور ذلك القرار ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن ادارتها
تنقية الحبوب التي يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد
الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الأخص النسف والغربلة .

مادة ٥ - يحظر على أصحاب المخابز والمحال العمومية أو المسئولين
عن ادارتها بغير ترخيص من وزارة التموين .

أولاً : أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير
الخبز المصنوع من الدقيق المشار اليه في المادة السابقة .

ثانياً : ادخال دقيق أية مادة أخرى على المقيق سالف الذكر- اثناء عملية الحبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التى يجب على أصحاب المخازن أو المسئولين عن ادارتها اتباعها فى صناعة الرغيف من بدايتها الى نهايتها .

مادة ٦ - (أوقف العمل بهذه المادة بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧) .

مادة ٧ - (أوقف العمل بهذه المادة بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧) .

مادة ٨ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل مديرية او محافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الحبز بسبب الجفاف .

الباب الثالث

احكام خاصة بتداول القمح والشعير (البقية)

والشعير والأرز والذرة

(أوقف العمل باحكام هذا الباب بالقرار ٨٨ لسنة ١٩٥٧) .

الباب الرابع

احكام خاصة باستهلاك اللحوم

(أوقف العمل بالمواد من ١٤ - ١٩ بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧) .
وصدر القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن مواعيد ذبح اللحوم البلدية والمستوردة وبمده القرار ٢٦٥ لسنة ١٩٧٣ ثم القرار ٧٨ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار ٣٨٢ لسنة ١٩٢٥ ثم القرار ٢٨٦ لسنة ١٩٨٠ والتى سوف ترد فى موضعها .

مادة ١٩ - يحظر فتح محال الجزارة فى محافظتى القاهرة والإسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد الى الساعة العاشرة

من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة في مدن أو جهات أخرى .

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين - واستثناء من أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن السنتين واثاث الحيوانات المولودة في القطر المستعملة لمومها في الاكل قبل قفل أسنانها الا اذا أصيبت بعادث يقتضى ذبحها . وفضلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ - لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الأجزاء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات في جميع بلاد القطر لحزن تقاوى البطاطس .

- وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما في ذلك تحديد أقصى الأسعار التي تؤجر بها الأجزاء المخصصة لحزن التقاوى المذكورة .

مادة ٢٢ - يراعى في توفير الحبز المفروض على كل مخزن عدم المساس على قدر الامكان بالمقود المبرمة عند صعود القرار الخاص بذلك فاذا كان الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود لا يكفى لهذا الغرض أو كانت جميع أجزاء المخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير ألفى بحكم القانون من هذا المقود ما يفي بايجاد الحبز المطلوب .

ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء وفى حالة دفع عربون أو مقسم ايجار فانه يجب رده وتجرى الحاسبة عن المدة التى تكون قد نفذ فيها عقد التأجير .

ويحدد القرار الصادر فى هذا الشأن المهلة التى تعطى لتدبير الأجزاء المفروضة .

الباب السادس

احكام خاصة بتداول السكر

مادة ٢٢ - يجوز لوزير التموين أن يأمر بإلغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم أو بعد صدوره لمخالفة أى حكم من الأحكام المتعلقة بشئون التموين أو التسمير الجبرى .

- كذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه الا اذا رد اليه اعتباره أو كان قد حكم عليه فى جناية أو جنحة سرقة أو اخفاء اشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تفالس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار فى المخدرات أو شروع فى الجرائم المذكورة .

مادة ٢٤ - لوزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة الذى ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزارة التموين غيما يتعلق بتوزيع كمية السكر ويختار فى هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقدين معهم تاجر تحول اليه كمية السكر المخصصة الى التاجر الموقوف الى أن يفصل فى أمره .

الباب السابع

احكام خاصة بالفزل والمنسوجات القطنية

مادة ٢٥ - تشكل بوزارة التموين لجنة للفزل والمنسوجات القطنية وتمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الفزل والنسيج وتجار الأقمشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .

- ويؤخذ رأى اللجنة فى تحديد الأسعار والمواصفات المشار اليها فى المادتين ٢٦ ، ٣٣ كما تبدى رأيها فى الموضوعات التى يطالب وزير التموين اليها ابداء الرأى فيها . وللجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالفزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٣٦ - يستولى من انتاج مصانع الفزل المحلية ومن الفزل المستورد على كميات غزل القطن التى يصدر بتحديد قرار من وزير التموين ويحدد القرار الكميات التى يستولى عليها من نوع ونمرة كما يحدد ما يخصص منها للتوزيع على مصانع نسيج الأقمشة المادية وصناعة صيد الأسماك والأسعار التى تباع بها وما يخصص منها لغير ذلك من الأغراض والأسعار التى تباع بها .

مادة ٣٧ - يوزع الفزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التى تقرها وزارة التموين .

مادة ٣٨ - لا يجوز بيع الفزل الذى يصرف بموجب البطاقات أو التراخيص أو التنازل عنه أو التصرف فيه بأى نوع آخر من أنواع التصرفات كما لا يجوز استخدامه الا فى الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة التى صدرت عنها البطاقة أو الترخيص أو على الأنوال أو على ماكينات أو أجهزة أخرى ماثلة لها تكون تحت يد

حامل البطاقة، أو الترخيص وموجودة بنفس المكان الذى سبق تبليغ
الوزارة عنه .

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو الماكينات
أو الأجهزة ما دام ذلك ممكناً فنياً .

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطرُوا وزارة التموين فى خلال
أسبوع بخطاب موصى عليه بعلم الوصول عن كل توقف أو نقص فى عدد
الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم إمكان استخدام كل
الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص .

مادة ٢٩ - يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل
للفاء بتمهيدات معينة أن يرد إلى الجهة التى استلم منها كميات الغزل التى
لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها فى الأغراض التى صرف من أجلها وذلك
فى خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ التمهيد أو تاريخ إخطاره من الجهة المتمهدة
لها بالغاء التمهيد كله أو بعضه .

مادة ٣٠ - (ألغيت بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٥٣) .

مادة ٣١ - يستولى من إنتاج مصانع نسيج الأقمشة العادية المحلية
وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كميات المنسوجات
النظمية العادية التى يصدر بتحديد قرار من وزارة التموين ويحدد القرار
الكميات التى يستولى عليها من كل نوع والأسعار التى تباع بها .

مادة ٣٢ - توزع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات
أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويجب على الهيئات والأشخاص الذين
تصرف اليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التى يقررها
وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة
بالغزل والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٣٤ - البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الفزل والمنسوجات ولا يجوز التنازل عنها وفي حالة نقل المصنع أو المتجر من جهة الى أخرى أو انتقال ملكية المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاء تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها الى وزارة التموين ويجوز إعادة اصدار البطاقات أو التراخيص الى اصحابها أو المشتريين أو واضعي اليد الجدد أو الورثة على حسب الأحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد اصدارها أو التي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم جنية مصرى واحد .

- ولوزير التموين الغاء البطاقات والتراخيص فى أى وقت أو تعديل الكميات المقررة بموجبها أو إيقاف الصرف بها للمدة التي يحددها .

مادة ٣٥ - لا تترتب اى مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم منح بطاقات أو تراخيص الفزل والمنسوجات أو الفائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذا لأحكام هذا المرسوم بقانون أو للأحكام التي كان معمولاً بها قبل صدوره .

مادة ٣٦ - يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الفزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير انتاجها وكيفية التصرف فيها .

الباب الثامن

احكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٧ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب على اصحاب المحالج والمستولين عن ادارتها وعلى مديرى البنوك أن يتموا حلج مقادير القطن الزهر التي تكون مودعة فى شئون المحالج أو البنوك فى المواعيد التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره فى كل موسم بالاتفاق مع

وزير الزراعة وتخصص عند اللزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الأجرة المستحقة لصاحب المحلج أو البنك أو الشوكة مقابل حلج الأقطان الناتجة منها هذه البذرة .

الباب التاسع

احكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٣٨ - يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكميات التى تخص لكل منهم لحساب اتحاد الصحف وفقا للقرارات التى تحددها وزارة التموين .

مادة ٣٩ ، مادة ٤٠ - (أوقف العمل بهما بالقرار الوزارى ٣١٢ لسنة ١٩٤٧) .

مادة ٤١ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على اصحاب المطابع ومتمهذى بيع الصحف والمستقلين بتجارة الصحف المرتجة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ احكام المواد من ٣٨ الى ٤٠ من هذا المرسوم بقانون .

الباب العاشر

بشان حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات

اعانة للفقراء والمساكين

مادة ٤٢ - يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التى توزعها الهيئات الحكومية أو الجمعيات الخيرية أو الافراد لاغاثة الفقراء والعاملين من أهالى المديرية أو الجهات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أو المقايضة أم باية وميلة أخرى .

الباب الحادى عشر احكام خاصة بالوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٤٣ - يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات تم الحصول عليها بطريقة الاستيلاء المشار اليه فى المادة الأولى بند ٥ من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها فى الأغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها ويبين وزير التموين بقرار منه الاجراءات التى يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات فى حالة عدم استعمالها كلها أو بعضها فى تلك الأغراض .

مادة ٤٤ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المادة الأولى بند ٥ من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودى فان تمذد الاتفاق طلب أدائه بطريقة الجبر . ولن وقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق فى تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتى :

أما المنتجات والمواد ووسائل الجبر والنقل فيكون النمن المستحق هو ثمن المتل فى تاريخ الأداء بصرف النظر عن الربح الذى كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف فى الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع فى الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار الصنف أو بسبب أى ظرف آخر يتصل بالحالة وأما المقارات والمحال الصناعية والتجارية التى تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على فائدة رأس المال للمستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمباني والمنشآت أو مضافا اليه فى حالة الاستعمال الاستثنائى مبلغ يوازى استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأى حال أن يزيد التعويض على صافى أرباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقا للتصريح المقدم فى شأن عريضة الربح .

أما القروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء بالمثل عن عمل شبيه به فى تاريخ الأداء فإذا فرض العمل على عمال أو مستخدمى المحال الصناعية

أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الالتزام بمرق عام كان الجزاء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة ٤٥ - تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والأماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء جرّدا وصفا في حضور صاحب الشأن أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الاجراء لمعاينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقوض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٤٦ - يجوز بعد اتمام الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة إبقاء الأشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظة فيه بحراسة الحائزين لها وتحت مسئوليتهم حتى يتم استلام هذه الأشياء أو توزيعها بالطريقة التي تقررها وزارة التموين .

مادة ٤٧ - تحدد الأثمان والتمويضات والجزاءات المشار إليها في المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

وفيما يتعلق بالقروض التي يجوز أن تكون لها تعريفة أسعار يحدد وزير التموين تلك التعريفة بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ - تقدم المارضة في قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ويجب على قلم كتاب هذه الدائرة المختصة وأن يحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المارضة ويخطر قلم الكتاب المحصوم بالموعد المحدد بخطاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل وتحكم المحكمة في المارضة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأي طريقة من طرق الطعن المادية أو غير العادية .

الباب الثاني عشر العقوبات

مادة ٤٩ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون مأمور الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو بقرارات صادرة تنفيذا له كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له الشأن في مراقبة وتنفيذ تلك الأحكام ويجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه في التخزين فيه على أنه إذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معaine المصانع التي تنتج المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون وتقدير انتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ - يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار إليها في المادة (٢١) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ويقضى الحكم بالإزالة .

مادة ٥١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل إخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار إليه في المادة (٢٨) .

مادة ٥٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) ، (٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

مادة ٥٣ - كل مخالفة لأحكام المادة (٢٧) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيئات الى خمسين جنيئها أو باحدى هاتين العقوبتين وتقضى المحكمة دائما بغرامة قدرها جنيئ واحد عن كل قنطار من القطن الزهر لم يتم حبلجه فى الموعد المحدد .

مادة ٥٤ - كل مخالفة لأحكام المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من خمسين جنيئها الى خمسمائة جنيئ أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويعكم بمصادرتها كما يجوز الحكم بحرمان الصحيفة من حصتها من الورق فى المدة التى تحددها المحكمة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيئها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة بالاستناد الى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة خمسين جنيئها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار إليها فى المادة ٤٩ وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ٥٦ - (ممدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) . يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيئ ولا تتجاوز ألف جنيئ .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها الدولة ويحلبدها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيئ ولا تتجاوز ألف جنيئ .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة في حديقها الأدنى والأقصى فإذا كان قد سبق الحكم على الماند مرتين بالمحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالمحبس والغرامة معا . فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه وتعتبر جرائم متماثلة فى المواد الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباع .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بإغلاق المحل لمدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التى يكون قد تقرر فيها إغلاق المحل اداريا . ويجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون .

ويماقب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٥٦ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠) .

يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يصدر قرارا مسببا بإغلاق المحل اداريا لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو بحرمان التاجر المخالف لأحكام هذا القانون من حصته فى السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لمن صدور الحكم فى التهمة المنسوبة الى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية أن تفسح أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٥٦ مكرر (أ) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .

إذا ترتب على إغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التمويل جاز لوزير التمويل والتجارة الداخلية أن يعين مندوباً لإدارة المنشأة مدة الإغلاق وتجرى في شأن هذه الإدارة الأحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون .

مادة ٥٧ - تشهر ملخصات جميع الأحكام التى تصدر بالادانة

فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيهاً . وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٥٨ - يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على

إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

مادة ٥٩ - كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم

بقانون ممن أشير اليهم فى المادة ٤٩ ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة .

مادة ٦٠ - مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة

أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة

تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة (٤٩) اذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأى شكل كان مع المخالف وكذلك اذا تمعد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٦١ - (معلقة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠) .

يفصل على وجه الاستمجال في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورهما لاجراء شتونه وفقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

مادة ٦٢ - تصرف بالطرق الادارية مكافاة لكل شخص سواء اكان من موظفى الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون هذه المكافاة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنع كل موظف أو غير موظف يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون فى الأحوال التى لا تجب فيها المصادرة جزاء من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

وفى حالة تعدد الأشخاص والموظفين المشار اليهم توزع المكافاة بينهم كل بنسبة مجهوده .

مادة ٦٣ - يبطل العمل بالمراسيم بقوانين ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٦٤ - على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه

ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير التموين أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بإيقاف العمل بأحكامه بالنسبة لأية مادة تتوافر بالكميات اللازمة للوفاء بحاجة كامل استهلاك البلاد منها .

(صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ هـ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .

٢ - قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠

بتحديد بعض السلع التي تدعمها الدولة في تطبيق

أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . وعلى القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

مادة ١ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من السلع التي تدعمها الدولة في حكم المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٤٠٠ (٢ يونية سنة ١٩٨٠) .

الوقائع المصرية - العدد ١٣٦ في ١٠ يونية سنة ١٩٨٠ .

جدول مرافق للقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ .

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية :

اللبن المكثف - اللحوم المجمدة - الأسماك المجمدة والمجلىة - الدواجن المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات قطاع التموين والتوزيع الداخلي :

المسل الطبيعي (بتراول) - الزبد الطبيعي المستورد - اللحوم البلدية الطازجة والمجلىة - الدواجن المجلىة انتاج الشركة العامة للدواجن - أسماك بحيرة ناصر - الجبن الحامض المحلي والمستورد - السمسم - القمح - الفول الصحيح والمجروش - العدس الصحيح والمجروش - الدقيق البلدي الفاخر - الخبز بكافة أنواعه الذرة الأبيض والمخصوص والمتاز - الشاي الذي يوزع بالبطاقات - السكر التمويني والحر - البن - زيت الطعام - المسلي الصناعي - صابون الفسيل والتواليت - المتعلقات الصناعية من انتاج شركات قطاع الصناعة .



٣ - قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن انتاجها او وقف صنعها او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

مادة ١ - يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على السلع الآتية :

الأرز - السكر - الزيت - الدقيق - المكرونة - الفواكه المحلية والمستوردة - الخضروات بجميع أنواعها - اللحوم والأسماك بجميع أنواعها - الطيور والدواجن - الأدوية والمستحضرات الطبية - الألبان ومنتجاتها المحفوظة وغير المحفوظة - الأغذية المحفوظة والمستوردة المعلبة - الأقمشة القطنية المنتجة محليا والمستوردة - الأقمشة الصوفية المستوردة المنسوجة على الأنوال للرجال والسيدات - الأحذية - المواد البترولية ومشتقاتها بما

- ٢٩ -

فى ذلك البوتاجاز - الكحول - الأسمنت - الطوب - الحديد والأخشاب -
البلاط - الجبس - الأدوات الصحية (مضافة بالقرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٢)
- الحيز (مضافة بالقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣) - الزجاج المسطح المسعر
بكافة أنواعه ومقاساته (أضيف بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠) - الصابون
والمسلي الصناعى (أضيف بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠) .

مادة ٢ - يلقى القرارات رقمى ٨٧ ، ١٦١ لسنة ١٩٥٢ المشار
اليهما .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٣/١١/١٩٥٢ .

وقد نشر بالوقائع العدد ١٤٧ مكررا فى ١٣/١١/١٩٥٢ .

* * *

٤ - قرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥

بتمديد المادة الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢
بتحديد السلع التى يحظر الامتناع عن انتاجها
او ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الدعاية

قـرـر

مادة ١ - تحذف الحلوى الجافة والحلوى من عجينة من السلع المنصوص
عليها فى المادة الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

- ٣٠ -

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعدل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٩٨٥/٥/٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

- وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ١٠٦ (تابع) في
١٩٨٥/٥/٧ .

* * *

٥ - قرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٥

بإضافة المياه الغازية الى السلع المبينة بالقرار رقم ١٧٩

لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التي يحظر

الامتناع عن انتاجها او وقف صنعها او ممارسة

التجارة فيها على الوجه المعتاد

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الديباجة

المسود

مادة ١ - تضاف المياه الغازية الى السلع المنصوص عليها في المادة
الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعدل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٩٨٥/١٠/١٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

- نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٣١ (تابع) في ١٩٨٥/١٠/١٣ .

* * *

٦ - قرار وزير التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥ بشان الاعلان عن مقروءات الفرد

مادة ١ - على البدلين التموينيين والجمعيات الاستهلاكية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وضع اعلان في مكان ظاهر بمحال توزيع المواد التموينية بالبطاقات للمستهلكين متضمنا المواد الموزعة خلال الشهر والمقادير المقررة للفرد والسعر المحدد لكل كمية على حدة واجمالي السعر المحدد للمقررات .

وادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز شهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٥/١٠/١٩٧٥ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

٧ - قرار وزير التموين

رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١

ببيان مواعيد تسليم مواد التموين

والاعلان عن تاريخ وصولها

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين الممدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض احكام خاصة بالسكّر .

وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٠٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والقوانين المعدلة له .

- وعلى موافقة لجنة التموين العليا
- وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قـسـو

مادة ١ - على المتهدين وتجار الجملة والجمعيات التعاونية والشركات والبنوك التي تتجر في المواد التموينية بالجملة الوفاء بكامل قيمة الكميات المقررة لهم من السكر شهريا في ميعاد لا يجاوز إليوم العاشر من الشهر السابق على الشهر الذي تستحق فيه هذه القرارات ويمتد هذا الميعاد الى اليوم العشرين من الشهر السابق بالنسبة الى المتهدين بالمناطق النائية .

مادة ٢ - على المذكورين في المادة السابقة أن يتسلموا السكر المقرر لهم شهريا في المواعيد والجهات التي تحددها لهم شركة السكر والتقطير المصرية وعليهم أيضا أن يتسلموا الزيت المقرر لهم شهريا في المواعيد والجهات التي تحددها لهم معاصر الزيوت حسب الأحوال وأن يرسلوا الى مكتب التموين المختص بيانا عن مقدار ما تسلموه من المواد التموينية المقررة لهم وتاريخ ورود كل دفعة منها وذلك خلال يومين من تاريخ وصولها الى مخازنهم أو محالهم .

وفي حالة نقل الزيت بواسطة غير السكك الحديدية يكون الاخطار المشار اليه في الفقرة الأولى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسليم الزيت من المصلحة . (وهذه الفقرة الأخيرة مضافة بالقرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢) .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ منشور بالقوانين العدد ٤٩ في ١٩٦٢/٦/٢٥) على وكلاء مخازن شركة السكر والتقطير المصرية أداء قيمة ما باعوه من السكر الى تلك الشركة في ميعاد لا يجاوز إليوم الخامس عشر من الشهر الذي تم فيه البيع .

ملحة ٤ - (معدلة بالقرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٢ منشور بالوقائع المند ٥٥ ملحق فى ١٨/٧/١٩٦٢) مع علم الاخلال بالمادة السابعة من القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على شركة السكر والتقطير المصرية أن ترسل بيانا الى مديريات التموين المختصة بأسماء الأشخاص والهيئات المشار اليهم فى المادة (١) الذين لم يقوموا بإداء قيمة السكر المقررة لهم بالكامل وكذلك وكلاء مخازن الشركة الذين لم يؤدوا قيمة البيع منه فى المواعيد المحددة فى المادة (٢) وعلى الشركة المذكورة ارسال صورة من البيان المرسل الى مديريات التموين الى ادارة السكر بالوزارة فى نفس المواعيد سائلة الذكر .

ملحة ٥ - (معدلة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٤) .

على تجار التجزئة والمجمعات الاستهلاكية والجمعيات التعاونية التى تباع بالتجزئة تسلم مقرراتهم من المواد التموينية من فروع شركات الجملة التابعة للمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق للشهر المقرر لصرف هذه المواد للمستهلكين خلاله حتى اليوم الماشر من الشهر المقرر للصرف خلاله على ألا يقل ما يتسلمونه منها حتى نهاية الشهر السابق عن خمسين فى المائة من مقرراتهم بكافة أنواعها .

ملحة ٦ - فى حالة تأخر وصول المسودات التموينية الى المتهمدين المذكورين فى المادة (١) عن اليوم الأخير من الشهر السابق فعل تجار التجزئة والجمعيات التعاونية التى تباع بالتجزئة دفع ثمن مقرراتهم واستلامها فى موعد لا يجاوز اليوم العاشر من تاريخ وصول هذه المواد اليهم .

ملحة ٧ - يكون استلام السكر الخاص بمدينتى القاهرة والاسكندرية من مخازن شركة السكر والتقطير المصرية فى المواعيد التى تحددها هذه المخازن بحيث لا يجاوز اليوم الأخير من الشهر السابق على الصرف .
(استمدراك بعدد الوقائع المصرية رقم ٣ فى ٨/١/١٩٦٢)

مادة ٨ - على المذكورين في المادة (١) إخطار مكتب التمييز المختص
في موعد لا يتجاوز يومين من تاريخ انتهاء الموعده المحدد للصرف بأسماء
تجار التجزئة المتخلفين عن الإستهلاك وعليهم أيضا وعلى المذكورين في
المادة (٥) أن يطلعوا في مكان ظاهر عن محالهم أو مخازنهم عن تاريخ
وصول مقرراتهم من السكر والزيت والشبهير الذي يستحق الصرف فيه على
أن يكون الإعلان في اليوم ذاته الذي تصل فيه المواد وأن يظل إلى نهاية
المدّة المقررة لصرفها .

مادة ٩ - يستقط حق صاحب البطاقة في مقرراته من المواد التموينية
التي تصرف بموجبها إذا لم يتسلسلها خلال الشهر المحدد لصرفها .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة
لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيها .

مادة ١١ - يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويمثل به من تاريخ
نشره .

(صدر في ١٨/١١/١٩٦١ ونشر في الوقائع العدد ٩٣ في
٢٣/١١/١٩٦١) .

٨ - قرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٠

في شأن التزام التجار بالإعلان عن مخازنهم والسلع
المخزونة لديهم وحظر حبسها عن التداول
صادر في ١٩٩٠/٣/٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ..

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التزام التجار بالإعلان
عن مخازنهم .

وعلى القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن التزام التجار بعرض السلع
المخزونة لديهم أو لدى آخرين .

وعلى القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٧
يحظر حبس بعض السلع عن التداول .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـــرر

المادة الأولى : على أصحاب محال تجارة الجملة والتجزئة والمستولن
عن ادارتها أن يملنوا فى مكان ظاهر بواجهة محالهم عن مخازنهم وعناوينها
والسلع المودعة فيها وايضا السلع المودعة لحسابهم بمخازن آخرين .
ويتعين أن يتضمن الاعلان بياناً تفصيلياً عن نوع السلطة ووحدة
البيع واسعار تداولها .

المادة الثانية : يحظر على الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة حبس السلع المذكورة عن التداول عن طريق اخفائها أو عدم طرحها للبيع أو تعليق بيعها على شرط مخالف للمعرف التجاري .

كما يحظر عليهم الاتفاق على سحب السلع المحدد لتداولها أسواق الجملة أو مناطق معينة ببيعها خارج تلك الأسواق والمناطق أو الإخلال بنظام التعامل بهذه الجهات .

المادة الثالثة : كل مخالفة لأحكام المادة الأولى يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة من مائة الى خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بالمقوبات المنصوص عليها بالمادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

المادة الرابعة : تلغى القرارات أرقام ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ ، ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها .

المادة الخامسة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويمثل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

* * *

٩ - قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦

بشان اعداد سجل للتفتيش

وزير التجارة والتموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا .

قصر د :

مادة ١ - على التجار التموينيين والبدالين والقصابين التعاونيين وأصحاب المطاحن والمخابز التموينية البلدية والأفرانكية ومستودعات الدقيق ومصانع السلع الغذائية المنصرف لها حصص من المواد التموينية أو الحامات والمسئولين عن إدارتها والمسئولين عن إدارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمجمعات الاستهلاكية وشؤون الحبوب المخصصة للصرف أعداد سجل للتفتيش مطابق للنموذج المرافق لهذا القرار يعتمد بخاتم إدارة التمويل المختصة .

مادة ٢ - على المذكورين بالمادة السابقة الاحتفاظ بالسجل المشار إليه في مقر العمل أو المنشأة وتقديمه لأموري الضبط القضائي المختصين للتأشير فيه بمعرفتهم عند التفتيش وعليهم تسليمه إلى إدارة التموين المختصة عقب انتهاء صفحاته واعتماد سجل جديد وعلى الإدارة الاحتفاظ بالسجلات المسجلة إليها لمدة ثلاث سنوات تالية .

مادة ٣ - على مديريات التموين إعداد خطة للتفتيش على المحال والمنشآت المذكورة بالمادة الأولى من هذا القرار في دائرة المديرية بحيث لا يقل معدل التفتيش بمعرفة المديرية عن مرة شهريا بالنسبة إلى التجار التموينيين والبدالين والقصابين التعاونيين والجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمجمعات الاستهلاكية وعن مرتين شهريا بالنسبة لغيرها من المنشآت وذلك في مواعيد غير منتظمة .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادتين (١) ، (٢) من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويصطلح به اعتبارا من

١١ - قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ بشان الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين

مادة ١ - يجب على الهيئات والأشخاص المكلفين بمسك دفاتر أو سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه والقرارات المنفذة له أن يحتفظوا في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

مادة ٢ - يجب على الشخص المباشر فعلاً لعملية نقل مواد التموين الخاصة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٣ مكرر - (أضيفت بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧)
على الهيئات والأشخاص المذكورين في المادتين السابقتين أن يحتفظوا بالدفاتر والسجلات المشار إليها في المادة (١) مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد بها .

كما يجب عليهم أن يحتفظوا بالمستندات المنصوص عليها في المادة (٢) مدة سنتين من تاريخ آخر مراجعة بها .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار ٤٥ لسنة ١٩٥٧ منشور بالوقائع العدد ٢٠ في ١٩٥٧/٢/٧) يعاقب كل من يخالف حكم المادة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى مائتين المقويتين .

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢ ، ٣ مكرر بغرامة من مائة جنيه إلى مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
١٩٥٣/١/٢٤ .

الفصل الثاني

جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

المخاص بشئون التموين

والقرارات المرتبطة

المبحث الأول

التوقف المؤقت عن التجارة او الانتاج

في السلع التموينية

ـ القيود والأوصاف :

جنحة بالمواد ١ ، ٣ مكرر ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ ، وقرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المعدل .

ـ امتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد في احدى السلع التموينية (نوع السلعة) دون ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

ـ وهو صاحب مصنع لانتاج احدى السلع التموينية (نوع السلعة) توقف عن العمل بمصنعه دون ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

العقوبة

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

ـ واذا كانت المخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعمها الدولة

والتي يصدر بها قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه .

- وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى فإذا كان قد سبق الحكم على المأند مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة مماقبا عليها بالحبس والغرامة مما فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه .

- وفي جميع الأحوال تضيق الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

- كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

- ويجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل .

- ويشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

آراء وأحكام

أولا - الآراء الفقهية :

١ - حددت المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ للسلع التموينية التي يسرى عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم لا يسرى هذا الحظر على ما عداها من سلع . وهذه السلع التي يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد هي :

الأرز - السكر - الزيت - الدقيق - المكرونة - الفواكه المحنية والمستوردة - الخضروات بجميع أنواعها - اللحوم والأسماك بجميع

أنواعها - الطليوز والدواجن - الأدوية والمستحضرات الطبية - الألبان
ومنتجاتها المحفوظة وغير المحفوظة - الأغذية المحفوظة والمستوردة المتلجنة
- الأقمشة القطنية المنتجة محليا والمستوردة - الأقمشة الصوفية المستوردة
المنسوجة على الأنوال للرجال والسيدات - الأحذية - المواد البترولية
ومشتقاتها بما في ذلك البوتاجاز - الكحول - الأسمنت والطوب - الحديد
والأخشاب - البلاط والجبس - الأدوات الصحية (مضافة بالقرار رقم
٢٠١ لسنة ١٩٥٢) - الحيز (مضافة بالقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣) -
الزجاج المسطح المسعر بكافة أنواعه ومقاساته (أضيف بالقرار رقم ١٤
لسنة ١٩٧٠) - الصابون والمسل الصناعات (أضيف بالقرار رقم ٦٥
لسنة ١٩٦٠) - المياه الغازية (أضيف بالقرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٥) .

٢ - حذفت الحلوى الجافة والحلوى من عجين من السلع المنصوص
عليها في المادة الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ وذلك بموجب
القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥ .

٣ - اشترطت المادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ في فقرتها الثالثة ضرورة صدور أمر الرفض مسببا ذلك حتى يمكن
نصاحب الطعن على ذلك القرار أمام الجهة المختصة وهي جهة القضاء
الإداري باعتبار أن ذلك القرار الصادر من وزير التموين بالرفض إن هو
إلا قرار إداري مكتمل الأركان ومن ثم فإنه وعملا بنص المادة ١٧ من
قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإنه ليس لجهة القضاء الإداري
أن تؤول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه وإنما ذلك من اختصاص محاكم
مجلس الدولة عملا بنص المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ والتي نصت في الفقرة الرابعة عشرة منها على اختصاص محاكم
مجلس الدولة بمسائل المنازعات الإدارية ويشترط في طلبات إلغاء القرارات
الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل
أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة
استعمال السلطة .

٤ - استلزمت المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للعقاب على جريمة الامتناع شروطا منها :

١ - أن يكون التوقف على الوجه المعتاد .

٢ - أن يكون بدون ترخيص من وزير التموين .

٣ - القصد الجنائي وقد ألقى القانون عبء اثبات قيام العذر الذي يبرر التوقف على غائق التاجر المتهم ومن هذه الأعذار :

١ - العجز الشخصي .

٢ - الحسارة التي تصيب التاجر من الاستمرار في عمله .

٣ - أو أى عذر جرى يقبله وزير التموين .

(الأستاذ مصطفى عبد المال فى المرجع الشامل الطبعة الأولى ١٩٨٢

ص ٣٤٨ وما بعدها)

• - جريمة مخالفة التراخيص :

يتطلب المشرع فى جريمة مخالفة التراخيص توافر القصد الجنائي ويكتفى بالقصد العام فلا يتطلب القصد الخاص .

ويخضع هذا المنصر للقواعد العامة فيما يتعلق بالجهل أو الغلط فلا يحق للمتهم أن يدفع بعدم علمه بما يستوجب المشرع من ترخيص ادارى لمباشرة نشاط معين أو الامتناع عنه اذ تسرى قاعدة أن الجهل بأحكام قانون العقوبات لا يفتقر .

واذا كان مجرد استعمال مادة أو سلعة معينة بدون ترخيص يصلح أساسا لادانة صاحب المحل أو مديره لكنه لا يصلح أساسا لمعاقبة تابعه الذى كلف من قبله اذ ذلك لا يفيد أن التابع لا يعلم بعدم وجود هذا الترخيص فلا يجوز مساءلته الا اذا ثبت توافر القصد الجنائي لديه والذى يتطلب فى هذا الفرض علمه بعدم صدور الترخيص المطلوب لأن الترخيص

يعد عنصرا في الجريمة •

(المذكورة آمال عثمان في شرح قانون العقوبات الاقتصادى فى جرائم التموين طبعة ١٩٨١ ص ٢٨٥) •

٦ - يعطى الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار فى العمل اما لمجز أو لحسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله أو لآى عذر جدى تقبله لجنة بحث طلبات التوقف عن ممارسة الصناعة أو التجارة على الوجه المعتاد والمشكلة بموجب قرار وزير التموين رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢ والتي يرأسها المحافظ أو من ينوبه فإذا انتهت اللجنة الى سلامة هذا العذر تعين عليها قبوله أو يدفع به أمام المحكمة التى يتعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة المتهم • ومن أمثلة الأعداء التى يدفع بها أمام محكمة الموضوع والتى يمكن أن تكون عذرا مقبولا يخول التاجر التوقف عن نشاطه المرض اذا تبين أن من شأنه اعاقته عن حركته الطبيعية ومباشرة مصالحه وأعماله على الوجه المعتاد اذ أن ذلك يعتبر عذرا قهريا يبرر منحه ترخيص التوقف وكذلك حالة ما اذا صدر قرار ادارى بإزالة المقار الكائن به المحل لكونه آيلا للسقوط ومن ثم يكون للتوقف عن ممارسة النشاط سبب مبرر وأيضا حالة ما اذا توفى التاجر وليس من بين ورثته من يحترف ذات المهنة وكذلك كما فى حالة ما اذا تطلعت ماكينات المصنّع وليس من بديل لها جاهز بالأسواق أو يصعب الإصلاح الفورى لها •

٧ - هدف المشرع من تجريم فعل الامتناع عن مزاوله التجارة حماية النشاط الاقتصادى فى الدولة نتيجة لتاثره بتوقف التجار عن مزاوله تجارتهم فكل امتناع من هذا القبيل يحتمل معه احداث هذه النتيجة من حيث التاثر فى احتياجات الجمهور الأساسية مما يؤدى الى زيادة الطلب وما يقبب ذلك من ارتفاع الأسعار وهذا يحدث سواء كان التاجر يمتلك متجرا أم لا اذ أن العبء بالنشاط التجارى فى حد ذاته الذى يباشره

التاجر وليست بطبيعة المكان الذى يباشر فيه هذا النشاط وما اذا كان ملكا للتاجر أم لا (الدكتورة آمال عثمان فى شرح قانون العقوبات الاقتصادى فى جرائم التمويل طبعة ١٩٨١ ص ٢٨٤) .

٨ - غلق المحلل :

نصت المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ فى فقرتها الثالثة على أنه « يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة اشهر تستتزل فيها المدة التى يكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا » كما اُضيف المشرع بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ نص المادة (٥٦) مكررا والتى تنص على أنه « يجوز لوزير التمويل والتجارة الداخلية أن يصدر قرارا مسببا باغلاق المحل اداريا لمدة ستة اشهر أو بحرمان التاجر المخالف لأحكام هذا القانون من حصته فى الساحة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لمن صدر الحكم فى التهمة المنسوبة الى المخالف وعلى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بناء على طلب وزير التمويل والتجارة الداخلية أن تفسخ أى عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للجريمة فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

كما اُضيف نص المادة ٥٦ مكررا (أ) أنه اذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة فى هذا القانون تأثير على صالح التمويل جاز لوزير التمويل والتجارة الداخلية أن يعين مندوبا لادارة المنشأة مدة الاعلاق وتجرى فى شأن هذه الادارة الأحكام المنصوص عليها فى الباب الحادى عشر من هذا القانون . وفى ذلك قضت محكمة النقض (بأن القانون اذ نص على اغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكا لمن وجب معاقبته على الفعل الذى ارتكبت فيه . ولا يفترض على ذلك بأن المقصود شخصى لأن الاعلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيعها على من

ارتكب الجريمة دون غيره وانما هو فى حقيقته من التدابير الوقائية التى لا تحول دون توقيها أن تكون آثارها قد تنمى الى الغير كذلك لا يفترض بوجوب اختصام المالك فى الدعوى عند الحكم بالاغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة فى المحل المحكوم باغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه واذن فالحكم بالاغلاق الصيدلية من أجل أن موظفا لدى صاحب الصيدلية قد زاول فيها مهنته الصيدلية دون حق هو حكم صحيح (نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما الجزء الأول ص ٨٥٧) .

- ومع تسليمنا بما انتهت اليه محكمة النقض من وجوب الحكم بالافلق اعمالا للنص الا أننا نرى أنه يجب قصر الفلق على تلك الحالات الضرورية التى تكون فيها المخالفة من الجسامة بحيث تستدعى ذلك نظرا لما فى الفلق من آثار ضارة يتعدى أثرها المخالف الى كل من يعمل بالمحل حتى ولو لم يشترك فى الجريمة وكذلك الى كل من له حق على ذلك المحل يضاف الى ذلك ما يجره الفلق من تأثير ضار على النشاط الاقتصادى ومن ثم فإن الأمر يكون فى حاجة الى تدخل تشريعى لتعديل ذلك النص بحيث يجعله جوازى للمحكمة توقفه اذا رأت من ظروف الدعوى ما يبرره . وعلى ذلك فإننا نرى تعديل العبارة الواردة بالنص وهى « كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر » الى العبارة التالية « كما يجوز الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر » ويؤيد ذلك ما ذهب اليه الدكتور آمال عنان فى مؤلفها شرح قانون العقوبات الاقتصادى فى جرائم التمييز طبعة ١٩٨١ ص ٢٢٧ وما بعدها من أن الفلق يخالف مبدأ جوهريا هو مبدأ شخصية العقوبة فالفلق أثره يمتد الى كل من يعمل فى المنشأة سواء اشترك فى الجريمة أم لا وكذلك يمتد أثره الى البائى وغيرهم ممن يتعاملون معها بالاضافة الى ذلك فمن خصائص العقوبة أيضا تناسبها مع درجة الخطأ المسند الى المتهم وهذا قد لا يتحقق فى حالة غلق المنشأة فقد يكون ذلك مقابل خطأ لا يقتضى توقيع جزاء جسيم الأثر مثل الفلق الذى

من عيوبه أن أثره، يمتد الى الغير ولذلك يجب أن يكون تطبيقه في أضيق نطاق :

● وعموما فقد استحدثت التشريع المصري في المادة ٥٦ مكرر (أ) والمضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ حكما جديدا استهدف منه الحرص على ألا يترتب على عقوبة الغلق اضرار بصالح التموين فنص على أنه اذا ترتب على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يعين مندوبا لادارة المنشأة مدة الاغلاق وتجرى في شأن هذه الادارة الأحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من هذا القانون . يقابل هذا النص المادة ١١ مكرر المضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
(الدكتور مصطفى كامل كبره فى الجرائد التموينية طبعه ١٩٨٣ ص ٢٣٢)

٩ - يقدم طلب الحصول على الترخيص الى وزير التموين أو لأحد مكاتب التموين الذى يتبعه صاحب المصنع أو التاجر ويتحمل الطالب عبء الاثبات وله بكافة الطرق كتقديم صورة الطلب موقعا عليها من الموظف المختص بما يفيد استلام الأصل أو بتقديم إيصال البريد . ولا يكفى مجرد تقديم الطلب للتوقف عن النشاط مهما كان السبب فالمنذر الطازىء لا يحول دون تكليف شخص بمباشرة النشاط حتى يتم الفصل فى الطلب أو تنقضى مدة الشهر على تقديمه أيهما أقرب فان لم يفصل فى الطلب كان لصاحب المصنع أو التاجر التوقف عن النشاط بمجرد انقضاء هذه المدة ولا يحتسب اليوم الذى تم تقديم الطلب فيه .

(المستشار أنور طلبه فى التشريعات التموينية طبعه ١٩٨٤ ص ٣١ وما بعدها)

١٠ - وقد جاء بالمشور المورى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ الصادر من رئيس الادارة المركزية للتسويق والمحليات فى ١٩٨٩/١١/٢ أنه فيما

يختص بشروط تنازل التجار التموينيين فإنه يكتفى بتقديم شهادات تثبت المعجز أو الشيخوخة أو المرض للمرضى الذى يمنح التاجر من مزاولة نشاطه التمويني وذلك من مستشفيات حكومية أو قطاع عام *

ثانيا : من احكام القضا

(أ) من احكام النقض :

١ - الامتناع والتوقف عن ممارسة الانتاج (مبرانه على انتاج

الحبز) :

وحيث انه لما كانت المادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أنه يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتميينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل فى مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص لا يستطيع الاستمرار فى العمل اما لمعجز شخصى أو لحسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله أو لآى عذر جسدى يقبله وزير التموين ويفصل الوزير فى طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قراره فى حالة الرفض مسببا واذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا وكان وزير التموين بعد أن اصدر القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التموينية التى يسرى عليها حكم المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالفة الذكر اضاف الحبز الى هذه السلع بموجب القرار رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٣ لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى فى اسباب طعنه بانه توقف عن انتاج الحبز فى مخبزه ولم يذهب فى طعنه انه قد حصل على ترخيص بوقف الانتاج أو أنه تقدم بطلب الترخيص وانتقضت المدة المقررة دون صدور قرار مسبب برفض طلبه فان ما يثيره تبريرا لتوقفه عن الانتاج

يكون في غير محله .

(الملحق رقم ٥٤٧٠ لسنة ٥٢ في جلسة ١٥/٣/١٩٨٣)

٢ - الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المضافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية والمصاحبة لها أن الشارع قصد بمراقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أيا ما كانت الطائفة التي ينتمى إليها - والوكيل بالعمولة يصدق على وصف التاجر في صحيح القانون - وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التمويل . وأن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها وقد كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب إن يكون مقصوداً به عرقلة التمويل ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة اثباته وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم تقصد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار فأوجب في نص القانون ١٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجسدي أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو الحساسة التي تصيبه من الاستمرار في عمله ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأعدار الجديدة لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة . لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذي يضحي فيه التاجر بمصلحة لحساسة تصيبه من الاستمرار في عمله ولأن الشارع عبر عن إفساحه في مجال العذر بما يتسع لقبول القوة القاهرة من الأعدار أو المبررات أو المواقف المشروعة ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الامتناع عن الإلتجار بعيداً عن دائرة التجريم .

وإذا قدم المذر المجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته. يتعين عليها قبوله وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها لأن عمله يكون قد نوافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق للتأثير والمقاب ولما كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة اليه بأنه قدم الى جهة الاختصاص طلبا بالتوقف عن مزاولة التجارة لأن العملة التى يقتضيها من تجارته لا تفى بمصروفاته وأنه لم يتوقف تحقيقا لكسب مادى ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن الى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه فلم تورد فى حكمها ولم ترد عليه بما بنفيه . أو تنولى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه وهو دفاع جوهرى اذ تندفع به التهمة المسندة اليه فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١١)

٣ - اذا دفع بقيام المذر أمام محكمة الموضوع تعين عايتها بتحصيله حتى اذا صح لديها قيامه تعين تبرئة الممتنع لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج دائرة التجريم . لما كان ذلك وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه لم تصرف له حصة التبريق وهو دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تفتن له وتحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه لما لذلك من أثر فى ثبوت الاتهام أو انتفائه أما وقد أغفلت التعرض له فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٥٠١٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

٤ - سريان احكام التوقف على المصانع والتاجر على حد سواء :

تنص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه « يحظر على أصحاب المصانع والتاجر الذين يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل فى مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين . وكان عجز الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بالقانون.

سالف الذكر قد نص على أنه « يجوز الحكم بالفاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا » والشارع اذ حظر بمقتضى النص الأول - على اصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط الوقف في المصانع بيد انه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر . ومن ثم لزم أن يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقا بحيث ينتظم التجار كافة سواء اكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص لهم في مزاوله تجارتهم وسواء اكانوا من ارباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك فاذا كان الجاني ذا متجر جاز اعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالفه الذكر في حقه فضلا عن عقوبتي الحبس والغرامة الاصيليتين بعقوبة الفاء رخصة المحل بمثابتها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى اما اذا كان الجاني لا يمتلك متجرا فلا يسوع توقيع هذه العقوبة لانها لا تصادف موضوعا .

(العطن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)

• - جريمة الامتناع تسرى على بيع اللحوم :

ان مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح التى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ اذ أن لكل من التشريعين غايته ومجاله ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجداول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح بمقتضى القرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه الى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين - ومن بينها اللحوم - والصادر نفاذا

للمادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ومن ثم يبقى فعل الطاعنين - وهو امتناعهم عن -بيع اللحوم - مؤثما ويكون ما اثاروه من ان القرار الوزاري الرقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ برفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد ازال عن اللحوم صفتها كاحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن يمتنع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص - على غير سنده ويتمين لذلك رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)

٦ - تأييم واقعة التوقف عن النشاط يجب ان يكون قصد المتهم قد انصرف نهائيا الى هجرة عمله وتصفيته وانعدام الرغبة فى العودة الى عمله .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١)

٧ - شهر ملخصات الأحكام :

وفقا لنص المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لشهر ملخصات جميع الأحكام التى تصدر بالادانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها وان كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن ادارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وقد قضت محكمة النقض بأن الحكم الذى يصدر بالفرامة أو الحبس دون شهر ملخص الحكم ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ مجموعة أحكام النقض ٢٠ ص ٦٧)

٨ - كما قضت أنه بحكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يجب القضاء بشهر ملخصات الأحكام فى كل الجرائم التى

ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القراءات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه فصاحب المحزن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتمبئة الدقيق يجب أن يقض عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عليه .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٠)

ويلزم لنشر الحكم بداهة أن يكون نهائيا .

٩ - أثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع للتوقف عن الاتجار واجب على القاضى المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة - الدفع بقيام المنذر أمام محكمة الموضوع يوجب عليها تحقيقه وتبرئة المتهم اذا صح دفاعه .

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠)

١٠ - وحيث أنه يبين من محضر جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨١ أمام محكمة ثانية درجة أن المدافع عن الطاعن دفع الاتهام بأن توقف الطاعن عن مزاولة التجارة مرده الى مرضه وقلة امكانياته المادية لما كان ذلك وكانت المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد فى السلع التى يحددها وزير التموين بقرار منه قاصدا بذلك عرقلة التموين » وكان هذا النص قد أصبح بمقتضى اتفاق رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على النحو الآتى « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل فى مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار فى العمل اما لعجز شخص أو لحسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله أو لآى عذر آخر يقبله

وزير التموين ويفصل وزير التموين في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه . ويكون قراره في حالة الرفض مسببا فإذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبرت ذلك توقيضا له . فإذا كان ذلك وكان البين من المقارنة بين النصين ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد من تجريم الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجارة، توفيرا للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق أرباح غير مشروعة وأن الشارع لم يقصد القضاء على حرية التجارة وإنما قصد الى تحقيق غايات مشروعة من تقييدها وأنه كان يستلزم في الامتناع كما يكون صاحبه مستاهلا للمقاب أن يكون مقصودا به عرقلة التموين ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الاتهام مؤونة اثباته وهو أمر فضلا عن صعوبته لم تنسده به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار فأوجب - بموجب القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ السالف ذكره - أن يثبت التاجر قيام المذدر الجدي أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وضرب مثلا لهذا المذدر قيام العجز الشخصي بالتاجر أو الحسارة التي تصيبه من الاستمرار في عمله ومن البين أن ما أشار اليه الشارع بخاصة أو ما أوجبه بعامة من الأعذار الجدية لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا على الوجه الشاذ الذي يضحي فيه التاجر بمصلحته لحسارة تصيبه من الاستمرار في عمله ولأن الشارع عبر عن افساحه في مجال المذدر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . ومتى وجد المذدر بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التأنيم وإذا قدم المذدر الجدي الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله . وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع وجب عليها تحييصه حتى اذا صبح لديها قيامه تعين عليها تبرئة المتهم لأن عمله قد توافر له المبرر الذي يجعله خارج دائرة التجريم . لما كان ذلك وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة

الموضوع بأن توقفه عن الاتجار يرجع الى عجزه الشخصى وقلة موارده المالية وهو دفاع جوهرى كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققة بلوغا الى غاية الأمر فيه لما يترتب عليه من أثر فى ثبوت الاتهام أو انتفائه أما وهى لم تعمل كما أغفلت التعرض له فى حكمها فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة *

(الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

٦١ - لما كان الشارع قد أوجب فى المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - بمد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وعبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعداء أو المبررات أو المواقف المشروعة ومتى وجد احدها بصورة جدية كان الامتناع بعيدا عن دائرة التجريم وإذا قدم العذر الجدى الى وزارة التكوين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا ما صحح لديها قيامه وجب عليها تبرئة المتهم وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة الرابع من ديسمبر سنة ١٩٨٠ أن الطاعن اثار فى دفاعه أن سبب توقف العمل بالمخبز وهو قيامه باصلاحه عقب حريق شب فيه وهو دفاع جوهرى يترتب عليه - لو صح - أن تندمج مسئولية الطاعن عن التهمة المسند اليه بما كان ينبى على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يفنسه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى *

(الطعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

١٢ - وحيث أن البين مما أورده الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن عن واقعة توقفه عن نشاطه التجارى

اعمالا لحكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ٥٣ ولما كانت المادة ٣ مكررا من هذا القانون تنص على أنه يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين وكان مؤدى ذلك أن مناط التجريم هو أن يكون التوقف عن الانتاج أو الاتجار يتعلق بسلمة تموينية من السلع التي يحددها قرار من وزير التموين وكان من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية النشاط التجاري للطاعن ونوع السلمة التي يتجر فيها حتى يمكن الوقوف على أنها من السلع التموينية التي يحظر التوقف في تجارتها بغير ترخيص فانه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة لغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

١٣ - وحيث أنه يبين من الأوراق أن الطاعن حوكم عن ولحق التوقف عن ممارسة التجارة والتصرف في حصة تموينية في غير الغرض الذي صرفت من أجله وحكم عليه بالسجن لمدة سنة وبتفريمه ثلاثمائة جنيه والثلث وشهر الحكم عن التهمة الأولى وبتفريمه مائة جنيه عن التهمة الثانية عملا بمواد المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة الثالثة مكررا من

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠
قد جرى نصها على أنه « يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون
في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا
المعمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد
إلا بترخيص من وزير التموين ونصت المادة الثالثة مكرر ب من ذات المرسوم
بقانون والمضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه على أنه « يعاقب
بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين من عهد إليه بتوزيع المواد التموينية في
مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه
المنطقة أو إلى غير هؤلاء الأشخاص » مما مفاده أن التأنيب في جريمة الامتناع
عن ممارسة التجارة على الوجه المعتاد رهن بأن يكون الجاني ممن يتجرون في
السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين وأن يكون الجاني
في الجريمة الثانية ممن يعهد إليهم بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة
أو على أشخاص معينين . فيتصرف فيها في غير الذي صرفت من أجله
لما كان ذلك وكأن قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن الحكم بالإدانة يجب
أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت
وقوعها من التهمة ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
ماخذها وإذا كان قاصرا وإذا كان الحكم الابتدائي قد خلا كلية من بيان واقعة
الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها وكان الحكم المطعون فيه
لم يستظهر في ملوناته أن الطاعن من أصحاب المتاجر الذين يتجرون في
المواد التموينية التي عينها وزير التموين ونوع هذه المواد أو أنه من الأشخاص
الذين عهد إليهم بتوزيع السلع التموينية على أشخاص أو في مناطق معينة
فتصرف فيها في غير الغرض الذي خصصت له وكيفية هذا التصرف مع
جوهرية ذلك حتى يمكن للمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون تطبيقا
صحيحا على واقعة الدعوى. كما ضار اثباتها في الحكم فان الحكم المطعون

فيه يكون قاصر البيان بالنسبة للثمتين مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة
بغير حاجة لبحث الوجه الآخر - للظن :

(الظن رقم ٤٣٢٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٩)

(ب) من أحكام المحاكم الجزئية :

١ - بالنسبة للتوقف عن النشاط يلزم أن يكون قصد المتهم قد
انصرف نهائيا الى حجر عمله وتصفيته بانعدام الرغبة لديه في العودة اليه
فاذا ما انعدم هذا القصد وكان التوقف الطارئ مؤقت كمرض ألم بالتاجر
أو اصلاحات ينبغي اجرامها في محله كان الجريمة لا تنهض لانهايار أركانها
وهي التوقف وعدم الرغبة في العودة فلما كان ذلك وكان الثابت أن المتهم
نقدم بطلب لمديرية التموين للاذن له باجراء بعض اصلاحات ولما لم يقيمه
خلال الأجل تقدم طالبا من الأجل في ١٩٧٩/١/٢٣ فانه ان بدأ العمل بعد
هذا الأجل ييومين يكون بسبب خارج عن ارادته اذ أنه لم يتمكن من الانتهاء
من الإصلاحات في الميعاد ومن ثم فان توقفه لأجل محدد لعذر لديه تكون
الهمة غير محققة مما يضمن معه القضاء ببراءته عملا بنص المادة ١/٣٠٤
ج .

(اللجنة رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ من دولة مستعجلة طلغا جلسة

(١٩٨٠/٥/٦)

٢ - وحيث أنه عملا بالمادة الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢
والمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فانه لا يجوز
للتاجر أن يوقف نشاطه أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد
الا بترخيص من وزير التموين (مديرية التموين المختصة) الا ان هذا
الالتزام لا ينهض الا في الحالة التي يكون التاجر مباشر نشاطه فيها ثم يوقف
من تلقاء نفسه عن مباشرة هذا النشاط اذ يكون هناك مجال في هذه الحالة
لاخطار ادارة التموين بالرغبة في ذلك أما اذا تم التوقف بسبب يرجع الى
قرار اداري صادر من احدى الجهات الحكومية بخلق المنشأة فان هذا الوضع

لا يجوز أن يحصل صاحبه. مسبقا على موافقة التموين بالتوقف اذ أن هذا المنطلق يخالف مجريات الأمور ومن ثم لا يمد التاجر متوقفا عن نشاطه اذا ما أغلقت منشآته بالطريق الإداري وهو ما تقتضى به النهمة ويتعين تبعا لذلك القضاء ببراءته عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج - .

(الجلسة رقم ١٦٠ لسنة ١٨٣ لمن دولة الرمل جلسة ١٩٧٣/١١/١٤)
ومشار اليها في مؤلف المستشار انور طلبه التشريعات التموينية طبعة ١٩٨٤ ص ٤٢)

٣ - الخطر الوارد بالمادة ٣ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ انما ينصب على المرخص له دون ورثته فاذا ما توفي المرخص له كان لورثته التوقف عن مباشرة نشاط مورثهم التجارى لما يتطلبه ذلك من خبرة معينة قد لا تتوفر فيهم ومن ثم لا يجوز اسناد الاتهام لآى من هؤلاء الورثة ويتعين تبعا لذلك القضاء ببراءة المتهم .

(الجلسة رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٤ كرموز جلسة ١٩٧٤/١٠/٣٠ - المرجع السابق ص ٤٢)

٤ - وحيث أن النيابة العامة نسبت الى المتهم أنه فى يوم ١٩٨٢/٣/٢٤ توقف عن انتاج الحبز قبل الحصول على موافقة من الجهة المختصة وحيث أن مجرى المحاولة لم يمر سوى مرة واحدة دون أن يؤكد التوقف بالمرور ثانيا على نحو يتسنى معه للمحكمة مراقبة مدى مخالفة المتهم للقانون اذ الجائز أن التوقف فى المرة الأولى لآى سبب أو لآخر الأمر الذى ينتهى بالمحكمة الى القضاء ببراءة المتهم وفق ما هو ثابت بمنطوق هذا الحكم وعملا بالمادة ١/٣٠ ج - .

(الجلسة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ لمن دولة طوارئ، بشر بنها جلسة ١٩٨٢/٥/٢٦ - ومشار اليها فى مؤلف المستشار معوض عبد التواب - الوسيط فى شرح قوانين التموين وأمن الدولة - الطبعة الخامسة ١٩٨٧ ص ٤٢٢) .

٥ - وحيث أن المشرع لم يمنع التجار من التوقف عن النشاط اطلاقاً ولكن استلزم أن يكون هذا التوقف بتصريح من مديرية التموين فلما كان ذلك وكان الثابت أن المتهم تقدم بطلب للتصريح له بالتوقف عن عمله إلا أن مديرية التموين تراخت في البت في هذا الطلب وهو ما يمرض التاجر المتهم الى ما قد ينال منه بسبب هذا التراخي وخاصة أن المهن التجارية تتطلب السرعة فيما يتصل بها ومن ثم حق للتاجر أن يتوقف عن تجارته اذا انقضى الوقت الذي كان يتعين على مديرية التموين البت في طلبه ولم تفعل مما يتعين منه اعتبار هذا التوقف غير مؤثر وبرائة المتهم .

(الجلسة رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ من دولة الجمرات جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)

- المرجع السابق ص ٤٣١)

المبحث الثاني

الجرائم المتعلقة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- ١- - جنحة بالمواد ٣ مكرر (ب) فقرة ١ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .
١ - اشترى لغير استعماله الشخصي ولإعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .
- ٢ - جنحة بالمواد ٣ مكرر (ب) فقرة ٢ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .
خطأ المواد التموينية المسعرة جبريا أو المحدد ربحها بفبرها من المواد أيا كانت أو غير مواصفاتها أو باع هذه المواد بمد خططها أو تغيير مواصفاتها .
- ٣ - جنحة بالمواد ٣ مكرر (ب) فقرة ٣ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .
- عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق مينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .
- ٤ - جنحة بالمواد ٣ مكرر (ب) فقرة ٤ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .
قلد عبوات المواد التموينية المملدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أي منها أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التي تحددها إحدى تلك الجهات أو بناء على أمر منها .

.. استعمل أو تداول العبوات المقلدة أو حازها بقصد استعمالها
أو تداولها وكان عالما بتقليدهما .

٥ - جنحة بالمواد ٣ مكرر (ب) فقرة ٥ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

- توصل بدون وجه حق الى تقرير حصة له في توزيع مواد تموينية
او غيرها من المواد التي يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم
معلومات او وثائق غير صحيحة او توصل الى الحصول على هذه الحصص نفسها
دون وجه حق او بعد زوال السبب الذي قام عليه تقرير حقه فيها .

استعمل الحصة سائلة الذكر أو تصرف فيها في غير الوجه المقرر لذلك
او اخلاا بالفرض من تقرير التوزيع بالحصص .

- باعتباره مختصا بتقرير الحصص سائلة الذكر أو بصرفها الى من
تقرر له الحق في الحصة أو أقر صرفها وكان عالما بعدم أحقية المقرر له أو
المصرفة اليه .

٦ - جنحة بالمواد ٣ مكرر (ب) فقرة ٦ ، ٥٧ من القانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

- من نشر أخبارا أو اعلانات غير صحيحة أو ادلى ببيانات كاذبة أو
نشر شائعات بوجود سلعة تموينية أو بتوزيعها أو بسموها بقصد رفع
السعر .

العقوبة

في الأوصاف الستة السابقة هي :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد
او العبوات المضبوطة . مع شطب ملخص الحكم بالنسبة للمتهم صاحب
الملح لمدة مساوية لمدة الحبس أما اذا كانت بالغرامة فقط فلا مجال في هذه
الحالة للحكم بالشهر .

تطبيقات وأحكام

أولا - جريمة الشراء لغیر الاستهلاك الشخصي ولإعادة البيع :

١ - يشترط لقيام جريمة الشراء لغیر الاستهلاك الشخصي ولإعادة البيع المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣ مكرر ب والمضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ شرطان الأول هو أن يكون شراء المادة التموينية لغیر الاستعمال الشخصي وبقصد إعادة بيعها • وتقدير ما إذا كانت الكمية المضبوطة للاستعمال الشخصي من عدمه يدخل في السلطة التقديرية للقاضي الجنائي مستهديا في ذلك بطروف الواقعة وملابساتها وشخصية المتهم وكونه تاجرا من عدمه وقدر الكمية المضبوطة • ودلائلها على قصد إعادة البيع • والشرط الثاني هو أن تكون هذه المادة التموينية من أنواع الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها ، ولا يلزم في ذلك ضرورة ثبوت شراء المتهم لتلك المواد من تلك المؤسسات والجمعيات بل يكفي ذلك أن تكون تلك المواد التموينية المضبوطة من تلك المواد الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها سواء قام المتهم بشرائها بنفسه أو بواسطة غيره فإذا تخلف أحد هذين الشرطين انتفت الجريمة •

٢ - وقيل في ذلك أنه يجب لقيام هذه الجريمة ثبوت أمرين أولهما الشراء لغیر الاستعمال الشخصي وثانيهما أن يكون القصد من ذلك هو الاتجار بإعادة البيع فإذا انتفى هذا القصد فلا عقاب مثال ذلك من يشتري سلعة ويحتفظ بها ليتقدم بها الى من يحتاجها من ذويه بذات السعر أما من يشتري لحساب الغير فهو وكيل عنه •

(المستشار أنور طلبه في التشريعات التموينية طبعة ١٩٨٤ ص ٣٥)

٣ - تكمن علة التجريم في جريمة الشراء لغیر الاستعمال الشخصي

التي استحدثها المشرع في القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ في أن المشرع
أراد، تحريم الاتجار في السلع الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام
والجمعيات التعاونية الاستهلاكية فهي إما سلع مدعومة من قبل الدولة أو
نادرة مع تزايد الطلب عليها ويتوافر الركن المادي فيها بتمام واقعة
الشراء وإعادة البيع ليس عنصرًا فيه ويتحقق الركن المعنوي باتجاه إرادة
صاحب الشأن نحو التعامل أو التصرف في السلع المحظورة فإذا ضيقت
سلعة ما قيد المشرع التصرف فيها وذلك لدى شخص آخر غير صاحب الحق
عليها فذلك لا يكفي لإدانة هذا الأخير على أساس ارتكابه الجريمة موضع
الدراسة فقد يكون تسلمها إليه على سبيل الحيازة المؤقتة التي لا تنقل إلى
الحائز إلا الحيازة المادية دون القانونية للشئ .

(الدكتور آمال عثمان في شرح قانون العقوبات الاقتصادي في
جرائم التمييز طبعة ١٩٨١ ص ٣٠٠ وما بعدها) .

٤ - وقضى بأنه ولما كان من المقرر قانونًا عملاً بمواد الاتهام أن
يعاقب كل من اشترى لغير استعماله الشخصي ولإعادة البيع مواد التوزيع
الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية
وفروعها الأمر الذي يجب أن يثبت معه أن تكون السلع موضوع الاتهام قد
اشترت لغير الاستهلاك الشخصي ولإعادة البيع وأن تكون هذه السلع قد
وزعت عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية
وفروعها فلا تكفي في هذا المجال أن تكون السلعة من السلع التي توزع
من هذا الطريق بل يجب أن يثبت أنها قد وزعت فعلاً عن هذا الطريق
وذلك يستفاد من العبارة الواردة بالنص سالف الذكر ولا يحق في هذا
المجال أن يكون الصنف أو الماركة عليها مقلدة كما أنه يحتمل أن تكون
هذه السلعة قد خرجت عن طريق الشركة المنتجة ولو بطريق غير مشروع
ولم توزع عن طريق القطاع العام أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو أنها
موزعة فعلاً عن هذا الطريق فإن التهمة تكون محل شك متعيناً للقضاء

برائة التهمة مما نسب اليها عملاً بنص المادة ١٠٤/٢ ج . .
(الدعوى رقم ١٨٨٨ لسنة ٨٠ جنح مستأنفة التصورة جلسة
١٩٨١/٤/٨)

٥ - الفعل المجرم وفق ما تقدم وما تقضى به المادة الثالثة مكرر ب
من المرسوم بقانون ١٩٤٥/٩٥ المضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ يشترط
له أمرين :
اولا : أن يكون شراء المادة التموينية لغير الاستعمال الشخصى
ولاعادة البيع .

ثانيا : أن تكون هذه المادة التموينية من المواد الموزعة عن طريق
مؤسسات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها فإذا
تخلف أحد الشرطين سألنى الذكر انتفت الجريمة كما وانه بالإضافة الى ذلك
لا يكفى فى هذا المجال أن تكون السلعة من السلع التى توزع عن طريق
القطاع العام ثم يجب أن يثبت فعلا أنها وزعت عن طريق القطاع العام
وبانزال ذلك على واقعة الدعوى نجد أن الأوراق قد خلت تماما من دليل
على أن السلع المضيوبة موزعة عن طريق القطاع العام أو الجمعيات التعاونية
الاستهلاكية بقصد اعادة البيع لذلك تكون هذه الجريمة غير قائمة على
اى أساس من الواقع والقانون ويتميز براءة التهم منها .
(الجلسة رقم ٤٧٨ لسنة ٨٠ لمن دولة شرين جلسة ١٩٨٠/٩/١٥)

٦ - شرط قيام الجريمة المستندة الى المتهمين أن يثبت شراء المادة
التموينية لغير الاستعمال الشخصى ولإعادة البيع وأن تكون المادة التموينية
من المواد الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية
الاستهلاكية وفروعها فإذا ثبت توافر هذين الشرطين قامت التهمة قبيل
للمتهمين وإذا تخلف أحدهما انتفت التهمة .

ولما كان نص المادة ٣ مكرر (ب) المضافة بالقانون ١٠٩ لسنة
١٩٨٠ قد جرى على تعريف المواد التموينية المحرم شرائها لغير الاستعمال

الشخصى ولإعادة بيعها بأنفسها مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها ويقتضى هذا التخصيص أن يثبت لدى المحكمة أن مواد التموين المضبوطة انبأ هي من الموزعة عن طريق الجهات المذكورة ولا يكفي أن تكون تلك الجهات تقوم بتوزيع مثل هذه المواد بمعنى أنه يشترط ثبوت توزيع المواد المضبوطة من الجهات المذكورة ولا يكفي أن تكون الجهات المذكورة تقوم بتوزيعها .

(الجلسة رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨٠ لمن دولة جلسة ١٢/٢٦ / ١٩٨٠)

٧ - ومن التطبيقات الصلبة قضى بأنه لما كان النابت بمحضر الضبط أن المتهم اشترى الأسمنت المضبوط من أحد التجار كما قرر المتهم وقائد السيارة النقل ولم يثبت أن المتهم اشترى الأسمنت المضبوط من أحد محلات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو فروعها كما لم يثبت ذلك من الأوراق فإن أركان التهمة المسندة للمتهم تكون غير قائمة من أوراق الدعوى بما يضحى معه فعل المتهم غير مؤثم قانونا ومن ثم تقضى المحكمة ببرأته من التهمة المسندة اليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج .

(الجلسة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ جنح لمن دولة مركز القصورة جلسة ١٠/٤ / ١٩٧٨)

٨ - قضى بأنه وفقا لنص المادة ٣ مكرر ب من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمضافة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ يجب أن تتوافر في الفعل المجرم ثلاث شروط :

- الأول : أن يكون الشراء لغير الاستهلاك الشخصى ولإعادة البيع .
- الثاني : أن تكون السلعة المشتراه من المواد التموينية .

الثالث : أن تكون السلعة موضوع الاتهام قد وزعت عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

وحيث أنه وإعمالا لأحكام هذا النص وكان النابت من كتاب مديرية

التموين والتجارة بدمياط أنه السجائر الكيلوباترا مسجلة حرة وليست
سلعة تموينية ومن ثم لا ينطبق عليها أحكام النص المناقش الإشارة إليه
وتضحى التهمة لا سند لها في الأوراق وتقضى المحكمة لذلك ببراءة المتهمين
عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج ٠

(الحكم رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٠ جنح أمن دولة مركز دمياط جلسة
١٥/٣/١٩٨١)

٩ - نموذج براءة في تجميع مواد التموين لاعادة بيعها :

وحيث أن المشرع بنصه في المادة ٣ مكرراً (ب) من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على عقاب كل من اشترى لغير استعماله الشخصي
ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام أو
الجمعية التعاونية أو فروعها إنما يقصد عقاب من يشتري تلك المواد بقصد
اعادة البيع بالحالة التي يشتريها بها فقد جاء في المذكرة الايضاحية لأمر
نائب الحاكم العسكري العام رقم ١٩٧٣/٥ الذي قرر العقاب على ذلك الفعل
لأول مرة في القانون المصري تطبيقاً على المادة الأولى منه أنه لما كان
البعض يلجأ الى أسلوب الوقوف في صفوف الطوابير أمام الجمعيات
الاستهلاكية لشراء بعض السلع التموينية لغير استعماله الشخصي والمسا
يهدف الى اعادة بيعها لتحقيق ربح غير مشروع برفع الأسعار على المستهلكين
الحقيقيين لها الذين لا يجدون الوقت لشراء حاجاتهم منها أو لا يجدون
السلعة بسبب تراحم وضغط الأولين على الوقوف أمام الجمعيات الاستهلاكية
مما يؤدي الى سرعة استفراق الكميات المطروحة وبالتالي الى حرمانهم منها
بسبب احتجاز الأولين ومن يستخدمهم معهم في هذا الغرض لتقدر كبير منها
فقد عاقب الأمر العسكري بالجيس كل من اشترى لغير استعماله الشخصي
المواد التموينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات
التعاونية الاستهلاكية وفروعها متى كان شرأؤه منها بغير استعماله
الشخصي ويهدف اعادة بيعها لتحقيق ربح غير مشروع ورفع الأسعار على

المستهلكين الحقيقيين لها ولما كان هذا مناط العقاب فان النص لا يطبق على من يشتري المادة التموينية بقصد ادخالها كعنصر في مادة أخرى ينتجها أو يبيعا تختلف في مادتها وجوهرها عن المادة التموينية المشتراة كمن يشتري أرزا ويصنع منه حلوى يدخل الأرز في تكوينها ضمن عناصرها أو من يشتري مسلي أو دقيقا أو سكرا كى يصنع منه حلوى الفطائر أو البسكويت يدخل هذا أو ذاك ضمن عناصرها وهذا التفسير يؤيده أيضا نص مادة التجريم الذى لا يكتفى بالعقاب ان يكون شراء المادة لغير الاستعمال الشخصى فقط وانما يستلزم فوق ذلك ان يكون القصد هو اعادة بيعها أى بيع ذات المادة تقسها وفى الغرض المطروح يباع كمنتج نهائى ليس هو ذات المادة المشتراة وانما هو مادة أخرى تختلف عنها وغنى عن البيان أن القول بانتفاء عقاب من يشتري مواد التموين بقصد ادخالها كعنصر من عناصر مادة أخرى مختلفة ينتجها أو يبيعا يفترض أن المشرع لا يلزمه بشراء تلك المادة من طريق معين ويماقبه على عدم اتباعه لهذا الطريق للحصول عليها اذا فى هذه الحالة يكون العقاب واجبا لا بمقتضى المادة الثالثة مكررا (ب) المشار اليها والما بمقتضى المادة الأخرى التى توجب شراء السلعة من طريق معين كما يفترض القول المشار اليه أيضا أن المشرع لا يقيد الحصول على تلك المادة بأى قيد آخر كالحصول على كمية معينة منها بحيث يعاقب على شراء ما يجاوزها أو يزيده عنها كما يفترض بداهة أن المشتري لا يقوم ببيع ذات المادة وان كانت مخلوطة بشيها بما لا يخرجها عن جوهرها كخلط أنواع الشاي أو التوابل والا حق العقاب بمقتضى البند الثانى من المادة المشار اليها لما كان ما تقدم فانه يتعين القضاء بالبراءة .

(نموذج رقم ٥ - تجميع مواد التموين - الدكتور عبد الحميد الشواربي فى المشكلات العملية لتشريعات أمن الدولة الجزئية طبعة ١٩٨٧ ص ١٦٨) .

١٠ - قضت محكمة النقض بأنه وحيث أن البين من مطالعة الأوراق

أن الدعوى الجنائية أثبتت ضد المظنون ضده بوصف أنه في يتوزم
١٧/١٠/١٩٨٠ اشترى لفسير استعماله الشخصي ولإعادة البيع مواد
التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية
الاستهلاكية ومحكمة أول درجة عاقبته عن هذه التهمة بتفريمه مائة جنية
والصادرة فاستأنف ومحكمة ثانية درجة قضت بحكمها المظنون فيه
حضوريا. يقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع. بتعديل الحكم المستأنف
بالنسبة لعقوبة الغرامة. بجعلها خمسين جنية وتأييده فيها على ذلك وقد
استند هذا الحكم في قضائه بالإدانة الى ذات الأسباب التي استند اليها
الحكم الابتدائي . لما كان ذلك وكانت المادة ٣ مكررا (ب) من المرسوم
يقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم
١٠٩ لسنة ١٩٨١ تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التي دين بها المظنون
ضده « بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة من مائة جنية الى
خمسائة جنية أو بأحدى هاتين العقوبتين » وكان الحكم الابتدائي قد
اختار عقوبة الغرامة والتزم في تقديره لها الحد الأدنى المقرر قانونا وهو
مائة جنية فان الحكم المظنون فيه إذا نزل بها عن ذلك الحد بجعلها خمسين
جنيةا يكون قد خالف القانون ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذي انبنى
عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قد
قالت كلمتها في ثبوت التهمة فانه يتعين حسب القاعدة المنصوص عليها
في المادة ٣٩ من قانون وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى
القانون وهو ما يتحقق بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٣٣٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

١١ - من حيث أن الثابت من الشهادة المقفلة يحافظه المتهم أنه
تسلم كميات الدقيق والرده المضبوطة والثابت بيها للمتهم بموجب الفاتورة
رقم ١٨٤١٦٤ فى ١٦/١١/١٩٧٤ وباعتبارها فائض انتاج الشركة ومن ثم
فانها لم تسلم للمتهم بوصفها حصة يلزم فى توزيعها بقيود معينة وعلى

اشخاص معينين أو في منطقة معينة ومن ثم فليس في أوراق الدعوى ما ينفي أن المتهم حر في التعامل في كمية الدقيق والردم الجسبوطن بما لا يكون مخالفا في تصرفه في تلك الكمية المضبوطة بالبيع وتضحي التهمة غير ثابتة في حقه بما يقتضي معه الحكم ببرائته عملا بالمادة ١٧٣٠٤ ج ٠

(اللجنة رقم ٧٥٠٩ لسنة ١٩٧٤ عسكرية طلغا جلسة ١٩٧٨/٢/٥)

١٢ - ومن حيث أنه يشترط للعقاب على جريمة الشراء لغیر الاستعمال الشخصي طبقا للمادة الثالثة مكررا (ب) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الشروط التالية :

(١) أن يكون شراء مواد التموين عن طريق إحدى مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها .

(٢) أن يكون هذا الشراء من قبل المشتري بقصد إعادة البيع .

(٣) ألا يكون لهذه السلعة مثيل حر التبادل فادا انتفى شرط من الشروط السابقة تبين القضاء بالبراءة لانقضاء الركن المادي . لما كان ذلك ولم يثبت بالأوراق أن المتهم قام بشراء كمية الأرز من القطاع العام بل الثابت وفقا لما تقدم به المتهم من المستندات أن الأرز نتاج زراعته كما وأن الأرز الشمر ليس مما يوزع عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها ومن ثم لا يسع المحكمة إلا أن تقضى ببراءة المتهم لانقضاء أركان الجريمة وذلك عملا بالمادة ٣٠٤ اجراءات جنائية .

(الحكم في اللجنة رقم ٣٤٦٣ لسنة ١٩٨٩ لمن دولة جزئي طوازي
طلغا جلسة ١٩٩١/١/١٤ - وقد اجر الحكم من مكتب التصديق على
الأحكام تاريخ ١٩٩١/٣/١٠)

١٣ - لما كانت سلعة « الحبز » موضوع الاتهام لم توزع عن طريق مؤسسات القطاع العام وفروعها الأمر الذي يتعين معه القضاء ببراءة المتهم

مما أسند إليه .

(الحكم في الجلسة رقم ٢١٠٥ لسنة ١٩٩٠ لمن دولة طواوى جزئى
دكرنس وقد اقر الحكم فى ١٩٩١/٤/٢٢) .

١٤ - وحيث أن « الحيز » ليس سلعة تموينية توزع عن طريق
مؤسسات القطاع العام الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم مما
أسند اليه .

(الحكم فى الجلسة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٩٠ لمن دولة جزئى المطرية
وقد صدق عل الحكم بتاريخ ١٩٩١/٣/١٦)

ثانيا - خلط المواد التموينية :

١ - تتحقق جريمة الفس بخلط الشيء أو اضافة مادة غريبة اليه
أو من نفس طبيعته اذ كانت أقل جودة .

(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤)

٢ - قد تكون المادة المضافة أو المخروطة مفارقة لطبيعة البضاعة
أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة متى كان القصد هو الإيهام
بأن الخليط لا شائبة فيه أو اخفاء رداءة البضاعة وإظهارها فى صورة أجود
مما هى فى الحقيقة .

(نقض ١٩٧٣/٣/١٩ طعن ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق)

٣ - ويخرج الخلط أو الإضافة عن دائرة التائيم فى حالتين هما :

(١) اذا كان القانون يسمح به كما فى اضافة الملح والليمون الى
بعض الأغذية المحفوظة لضمان سلامتها أو اضافة السكر والألوان الى بعض
المواد الغذائية لتحسين مذاقها شريطة أن تتوافر فى كل الأحوال شروط الخلط
أو الإضافة المقررة فى التشريع وبالنسبة المحددة فيه .

(٢) اذا كان الخلط أو الإضافة أمرا تقتضيه طبيعة السلعة حتى تعتبر

صالحة للإستعمال في الغرض الممنوع من أجله :

(الإستناد الإبراهيمي المتعمد في موضوع التشريعات الجنائية الخاصة
بطبعة ١٩٨٣ ص ٤٠٤ وما بعدها)

٤ - بالنسبة لتغيير مواصفات المواد التموينية يفرق فيهل بين توزيع
من المواصفات .

أولاً - المواصفات الشكلية ويثبت التغيير فيها بمجرد النظر .
ثانياً - المواصفات الفنية والتغيير فيها لا يثبت الا بالتحليل ويتعين
على الحكم الصادر بالإدانة أن يبين ماهية هذه المواصفات التي خولفت ولحق
ذلك قضي بأنه يتعين عند الاتهام بعدم مطابقة السلسلة للمواصفات أن يبين
حكم الإدانة ماهية المواصفات التي خولفت باعتبارها عنصرا جوهريا يتوقف
عليه الفصل في المسؤولية الجنائية والا كان معيبا بالقصور .

(نقض جنائي ١٩٦١/٥/١ طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣١ ق)

٥ - تقليد عبوات المواد التموينية هي بمحاكاة شكلها العام دون
تفاصيلها بحيث تؤدي الى تضليل الجمهور والميرة في استظهار هذا التقليد
هي بأوجه الشبه بين المبتوتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

٦ - الممول عليه في التائيم هو أن تكون العبوات الأصلية معدة بمعرفة
أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروعه أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
أو بناء على المواصفات التي تحددها إحدى تلك الجهات أو بناء على أمر منها .

٧ - كما وأن الممول عليه في تائيم حيازة العبوات المقلدة بقصد
استعمالها أو تداولها هو أن يكون الحائز عالما بتقليدها فإذا لم يكن عالما
بتقليدها انتفى وجه التائيم ووجب القضاء ببرائته .

ثالثاً - توزيع المواد التموينية في غير مناطقها أو لغير اشخاصها :

وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣ مكررا (ب) من القانون ٩٥

لسنة ١٩٤٥ يماقب كل من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الأشخاص .

- صفة الجاني :

يلزم لتوافر الجريمة أن يكون الجاني مهودا اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة أو على أشخاص معينين وذلك كالجمعيات الفئوية والتي تنشأ خصيصا لخدمة أشخاص أو فئة معينة ومن ثم يجوز أن يكون الجاني تاجرا تموينيا أو شركة أو جمعية .

- الركن المادي :

الركن المادي لهذه الجريمة هو السلعة ويشترط فيها أن تكون سلعة تموينية عهد الى الجاني بتوزيعها في منطقة معينة أو لأشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف على غير الوجه المقرر .

- الركن المعنوي :

القصد الجنائي اللازم والكافي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام ويتوفر لدى الجاني بملء بالمنطقة المحددة له أو بالأشخاص الواجب توزيع تلك السلعة التموينية عليهم . ولا عبرة بعد ذلك بقاية الجاني من التصرف المخالف أو بواعثه .

- دابعا - تقليد العبوات التموينية :

يعاقب أيضا بذات العقوبة من قلند عبوات المواد التموينية المعدة بمعرفة أجهزة الحكومة أو القطاع العام وفروع أى منها أو الجمعيات الاستهلاكية أو بناء على المواصفات التي تحددها إحدى تلك الجهات أو بناء على أمر منها أو استعمال أو تداول تلك العبوات أو حازها بقصد استعمالها أو تداولها وكان علنا بتقليدها .

... ويلاحظ في ذلك إنه يكفي للمقاب على تقليد العيوب التمييزية إن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح. ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يتخدع به حتى المدقق أو الفني بل يكفي أن يكون بين العيوب المزورة والعيوب الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس . والقياس هو الإنسان العادي - والخلاصة هي أن القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضي بأن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ولذلك قضى بأن المراد بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور والعبرة - في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

(العطن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

خامسا - التوصل بدون حق إلى تقرير حصّة في مواد تموينية :

عملا بنص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة مكررا (ب) محل التعليق فإن من توصل بدون وجه حق إلى تقرير حصّة له في توزيع مواد تموينية أو غيرها من المواد التي يتم توزيعها طبقا لنظام الحصص وذلك بناء على تقديم معلومات أو وثائق صحيحة وتوصل إلى الحصول على هذه الحصص نفسها دون وجه حق أو بعد زوال السبب الذي قام عليه تقرير حقه فيها . ومن ثم فإن مفاد هذا النص أنه يشترط بداهة أن تكون السلطة محل الواقعة من السلع التي يخضع توزيعها لنظام الحصص كما وأن الوسيلة إليها لا بد وأن تكون أما تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة ويلزم هنا ضرورة توافر القصد العام للمقاب فيتمين أن يكون الجاني عالما بأن المعلومات أو الوثائق التي يقدمها غير صحيحة .

- وعملا بنص البند الثاني من الفقرة الخامسة سالفة الذكر يعاقب أيضا من استعمل الحصّة أو تصرف فيها على غير الوجه المقرر لذلك أو إخلال بالفرض من تقرير التوزيع بالحصص وفي ذلك قضى بأنه ما دام الحكم قد أثبت على الطاعن أنه تصرف في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه

باستعماله في مصنع آخر غير المبين ببطاقة التمويل لهذا يكفي لعقابه اذا ان هذه الجريمة يكفي فيها ان يتألف المتهم القفل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصدا جنائيا خاصا .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/١١)

هذا وقد استقر مكتب التصديق على الأحكام على اقرار احكام المحاكم التي قضت ببراءة المتهمين من هذه التهمة سالفة الذكر اذا قدم المتهم في الجلسة ما يفيد سداده قيمة السلعة التي توصل الى تقريرها له بدون وجه حق . ومن ذلك الاحكام الصادرة في الجلسة رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٩٠ جزئي طوارئ منية النصر والمصدق على حكم البراءة فيها بتاريخ ١٩٩١/٤/١٥ وايضا الحكم رقم ٢٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ أمن دولة طوارئ جزئي دكرنس الصادر بجلسة ١٩٩١/١/١٧ والمصدق عليه بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢ .

سادسا - نشر اخبار غير صحيحة او الادلاء ببيانات كاذبة :

وفقا للفقرة السادسة من المادة محل التعليق يعاقب من نشر اخبار او اعلانات غير صحيحة او ادلى ببيانات كاذبة او نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية او بتوزيعها بقصد رفع السعر . وتقدير مدى اتصال النشر او الادلاء برفع سعر السلعة او بتوزيعها مسألة تقديرية لقاضي الموضوع ان يستخلصها من ظروف الدعوى وملايساتها والممول عليه في تأييم نشر اخبار او اعلانات غير صحيحة او الادلاء ببيانات كاذبة او نشر شائعات تتصل بوجود سلعة تموينية او بتوزيعها او بسعرها هو ان يثبت ان ذلك بقصد رفع السعر .

المبحث الثالث

استلام القروض التموينية والاعلان عن وصولها

- القيود والأوصاف :

١ - جنحة بالمواد ١ ، ١٠ من قرار التموين رقم ٢٦٩ لسنة ٦١ ،
١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو متعهد (أو تاجر جملة - أو جمعية تعاونية - أو شركة
أو بنك) يتجر في المواد التموينية بالجملة لم يوفى بكامل قيمة الكميات
المقررة له شهريا من السكر في الميعاد المقرر .

٢ - جنحة بالمواد ٢ ، ١٠ من قرار التموين رقم ٢٦٩ لسنة ٦١ ،
١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(أ) وهو متعهد (أو تاجر جملة - أو جمعية تعاونية - أو شركة -
أو بنك) يتجر في المواد التموينية بالجملة لم يتسلم السكر المقرر له شهريا
في الميعاد والجهة التي حددتها له شركة السكر والتقطيع المصرية .

(ب) وهو متعهد (أو تاجر جملة - أو جمعية تعاونية - أو شركة
أو بنك) يتجر في المواد التموينية بالجملة لم يرسل الى مكتب التموين
المختص بيانا عن مقدار ما تسلمه من المواد التموينية المقررة له وتاريخ ورود
كل دفعة منها وذلك خلال يومين من تاريخ وصولها الى مخزنه أو محله .

(ج) وهو متعهد (أو تاجر جملة - أو جمعية تعاونية - أو شركة -
أو بنك) يتجر في المواد التموينية بالجملة لم يتسلم الزيت المقرر له شهريا
في الميعاد والجهة التي حددتهما له معصرة الزيوت .

٣ - جنحة بالمواد ٣ ، ١٠ من قرار التموين رقم ٢٦٩ لسنة ٦١ المعدل
بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٦/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ .

- بصفته وكيل إحدى مخازن شركة السكر والتقطير المصرية لم يؤدي قيمة ما باعه من السكر الى تلك الشركة في الميعاد المحدد .

٤ - جنحة بالمواد ٥ ، ١٠ ، من قرار التموين رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ ،
١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو تاجر تجزئة (أو مجمع استهلاكى - أو جمعية تعاونية تباع بالتجزئة) لم يتسلم مقرراته من المواد التموينية من الجهة المختصة في الميعاد المحدد .

٥ - جنحة بالمواد ١ ، ٨ ، ١٠ من قرار التموين رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١
١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

.. بصفته متعهد (أو تاجر جملة - أو جمعية تعاونية - أو شركة - أو بنك) يتجر في المواد التموينية بالجملة لم يخطر مكتب التموين المختص خلال يومين من تاريخ الموعد المحدد للصرف بأسماء تجار التجزئة المنخلفين عن الاستلام .

٦ - جنحة بالمواد ١ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ من قرار التموين رقم ٢٦٩
لسنة ١٩٦١ ، ١/١ ، هـ المعدل بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١/١ ، هـ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- بصفته تاجر تجزئة (أو مجمع استهلاكى - أو جمعية تعاونية تباع بالتجزئة) لم يعلن في مكان ظاهر بمحلّه أو بمخزنه عن تاريخ وصول المقررات التموينية والشهر الذى تستحق الصرف فيه .

المقوية : في الأوصاف السابقة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيهًا .

٧ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ من قرار التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥

١/١ هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- بصفته تاجر تمويني (أو مجمع استهلاكي - أو جمعية تعاونية استهلاكية) لم يضع اعلانا في مكان ظاهر بمحل توزيع المواد التموينية بالبطاقات للمستهلكين متضمنا المواد الموزعة خلال الشهر والمقادير المقررة للفرد والسعر المحدد لكل كمية عن هذه واجمالى السعر المحدد للمقررات .

العقوبة

الحبس مدة لا تجاوز شهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات وأحكام

١ - جملة القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ للمتعهدين وتجار الجملة والجمعيات التعاونية والشركات والبنوك التي تتجر بالمواد التموينية بالجملة ميعادا لا يجاوز اليوم الماشر السابق على الشهر الذي تستحق فيه هذه القرارات ويمتد هذا الميعاد الى اليوم العشرين من الشهر السابق بالنسبة الى المتعهدين بالمناطق النائية .

٢ - يتعين ملاحظة ان الاخطار الذي اوجبت المادة الثانية من القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ على المتعهدين وتجار الجملة ارساله الى مكتب التموين المختص خلال يومين من تاريخ وصول هذه المواد اذا كانت دفعة واحدة ومن تاريخ وصول آخر دفعة اذا كانت على دفعات .

٣ - في حالة نقل الزيت بوسيلة غير السكك الحديدية يكون الاخطار الى مكتب التموين المختص خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الزيت من المعصرة وليس من تاريخ وصول الزيت الى المخازن أو المحال (فقرة مضافة بالقرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٢) .

٤ - قضى بأنه ولما كان الشارع عندما أراد بالنص على وجوب ان يتم الاخطار بموجب خطاب مسجل قد قصد الحيلولة دون ان يتمسك بعض التجار بارسال هذه الاخطارات بموجب خطابات عادية في وقت لا يكونون قد بعثوا بها فاشتراط التسجيل لاثبات ذلك ومن ثم فاذا ما انتفى ذلك في حق المتهم كان للمحكمة ان تأخذ بالخطاب العادي الذي أرسله متضمنا الاخطار عن الحركة التموينية المطلوبة طالما ان له اصل ثابت لا يمكن للمتهم افتحاله .

ولما كان ذلك وكان الثابت من سجلات الشركة التي يعمل بها المتهم

وهي إحدى شركات القطاع العام التي أرسلت بانتظارا بموجب خطاب عادي وفقا للنظام المعمول به فيها في الإقليم فإنه سيكون للمحكمة الاستناد الى ذلك لنفي المسؤولية عنه مما تنتفي به الجريمة ويتمتع تبعا لذلك القضاء ببراءته عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج ٠

(الحكم في اللجنة رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة المطارين ومشار اليه في مؤلف المستشار أنور طلبه المرجع السابق ص ٧٨) ٠

المبحث الرابع حبس السلع عن التداول

أولاً - القيود والأوصاف :

جئحة بالمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والمواد ١ ، ٢ ، ٣ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٣٦
لسنة ١٩٥٠ .

- وهو صاحب محل تجارة للجملة - أو للتجزئة - أو مسئول عن
إدارته - حبس عن التداول سلعة (نوعها) عن طريق اخفائها أو عدم
 طرحها للبيع .

- أو - علق بيعها على شرط مخالف للمرف التجاري .
- اتفق على سحب السلع المحدد لتداولها أسواق الجملة أو مناطق
معيّنة ببيعها خارج تلك الأسواق والمناطق .
- أو أخل بنظام التعامل بهذه الجهات .

العقوبة

يعاقب الجاني بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٩ من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وهي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس
سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين .

تعليقات :

- الممول عليه في حبس السلعة عن التداول عن طريق اخفائها أو عدم
 طرحها للبيع أو تعليق بيعها على شرط مخالف للمرف التجاري هو أن
يكون المقصود من ذلك الفعل اتخاذ الظروف وسيلة للتلاعب بالأسعار
وإحداث اضطراب في الأسواق بشأن هذه السلعة فترة من الزمان أما الامتناع

- ٨٣ -

عن بيع سلعة فليس له صفة العمومية سالفة الذكر فقد يمتنع البائع
عن بيع سلعة لشخص لسبب ما بينما يبيعها لآخر لأى سبب من
الأسباب .

- كما يلاحظ أن القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ كان قد ذكر سلعا
معيّنة فى جدول مرفق بحيث لا يجرم الحبس عن التداول إلا اذا اتصّب على
احدى هذه السلع أما القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٠ فلم يرفق به جدول يحدد
نوع السلعة .

المبحث الخامس **في المخازن والجرائم الملحقة بها**

- القيود والأوصاف :

جئنا بالمراد ١/ هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، والمادتين ١ ، ٢ من قرار وزير التموين رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٠ .

- وهو صاحب محل (جملة أو تجزئة) لم يعلن بمكان ظاهر بواجهة محله عن مخزنه وعنوانه والسلع المودعة به .

لم يعلن في مكان ظاهر بواجهة محله عن بيان السلع المودعة لحسابه بمخازن الآخرين .

العقوبة

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة من مائة الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات واحكام

- يتعين أن يتضمن الاعلان بيانا تفصيليا عن نوع السلعة ووحدة البيع وأسعار تداولها •

- وحيث أن النابت أن المتهم قد دفع تهمة عدم الاعلان عن المخزن بأن المكان كله عبارة عن محل واحد وأنه لا يوجد مخزن وهو دفاع لم يورده محرر المحضر ولم يثبت بحضره ما يدحضه • وقد جاءت شهادة الشاهد مؤكدة لدفاع المتهم ومن ثم تكون التهمة على غير أساس ويتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم منا عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج •

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٦٧ جنح من دولة بلقاس جلسة ١٩٦٧/٦/١١)

- وحيث أن المحكمة تستخلص من عرض الوقائع ومن اقوال الشاهد أن المسلي المودع بالمخزن ورد للمتهم لحظة التفتيش وهو وقت محدد لفلق المحل وبالتالي لم يكن في استطاعة المتهم اعداده للعرض في محل تجارته خصوصا وقد ثبت أنه يعرض عدة اصناف من المسلي بالمحل الأمر الذي ينفي عن المتهم اخفاء هذه الأصناف من المسلي أو حجبها عن التداول وتنتفي بالتالي التهمة الموجهة اليه ويتعين الحكم ببراءته عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج •

(القضية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٦٦ جنح قسم اول المتصورة جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)

- ويلاحظ أن جريمة عدم الاعلان عن المخزن يكفى فيها القصد الجنائي العام • أي وجود المخزن مع علم الاعلان عنه •

المبحث السادس الدفاتر والسجلات

اولا - القيود والأوصاف :

١ - جنحة ١/هـ ، ٥٥ ، ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو تاجر تمويني امتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات المبينة بالخضر عند طلبها .

- وهو تاجر تمويني أدلى للموظف المختص ببيانات غير صحيحة .

العقوبة

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة ٥٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

- وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها .

٢ - جنحة بالمادة ٢/٢ ، ٥٤ فقرة ١ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٢ والمادة ١/هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو تاجر جملة (او متممه جمعية تعاونية ، او هيئة او بنك او شركة بالجملة او صاحب مصنع) .

- لم يسك سجلا خاصا طبقا للنموذج المحدد لاثبات البيانات المقررة .

العقوبة

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيهاً .

تفليق :

أصدر وزير التموين القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ ونص في مادته الأولى على أنه يقوم مقام الدفتر الخاص الواجب على أصحاب المصانع والمحلات العامة امساكه بمقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ما قد تكون لديهم من دفاتر تجارية أو سجلات أخرى منتظمة إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة .

٣ - جنحة بالمادتين ١ ، ٣ فقرة ١ من قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ المعدل والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو مكلف بمسك دفاتر أو سجلات لم يحتفظ بها في مقر العمل الذي اقتضى امساكها .

العقوبة

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين .

٤ - جنحة بالمادتين ٢ ، ٣ فقرة ٢ من قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ المعدل والمادة ١ فقرة أ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو مباشر بالفعل لعملية النقل .

- قام بنقل مواد تموينية بدون الاحتفاظ بمستندات النقل الخاصة بها .

العقوبة

غرامة من مائة جنيه الى مائة وخمسين جنيها .

٥ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ مكرر ، ٣ فقرة ٢ من قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٢ المعدل والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو مكلف بمسك دفاتر أو سجلات (طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المنفذة له) لم يحتفظ بها لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد بها أو لم يحتفظ بمستندات نقل المواد التموينية لمدة سنتين من تاريخ آخر مراجعة بها .

العقوبة

غرامة من مائة جنيه الى مائة وخمسين جنيهاً .

٦ - جنحة بالمواد ١ ، ٣ من القرار رقم ١٤٢ لسنة ٦٧ المعدل بالقرار رقم ٨٦ لسنة ٦٨ والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ٥٦ .

- وهو مدير مركز تسويق - أو جمعية تعاونية صناعية مسند إليها توزيع الفحم - أو تاجر تجزئة .

- لم يقدم السجل المطابق للنموذج رقم (١) المرفق بالقرار رقم ٨٦ لمراقبة التموين المختصة على النحو الوارد بالمحضر .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن مائة وخمسين جنيهاً . عند الجود تضاعف العقوبة .

٧ - جنحة بالمواد ١/١ ، ٣ من القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ المعدل. بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ .

- وهو مدير مركز تسويق - جمعية تعاونية صناعية مستند اليها توزيع الفحم - تاجر تجزئة .

- لم يمكس سجلا مطابقا للنموذج رقم (١) المرفق بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ٦٧ يبين فيه يوميا البيانات المقررة .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد عن ١٥٠ جنيه . وعن العود تضاعف العقوبة .

٨ - جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ١٠ من قرار التموين رقم ٥٦/٢٢٢ المعدل بالقرارات ١٥٠ ، ٦٠ ، ٢٥٢ لسنة ٦٢ ، ١٠٠ لسنة ٦٣. والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ٥٦ .

وهو مستودع بشركة بترول - وكيل شركة - مدير فرع - متهمد توزيع مواد بترولية .
- لم يمكس سجلا مطابقا للنموذج ٢٥ المرفق بالقرار ٥٦/٢٢٢ ليثبت فيه يوميا البيانات المقررة .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد عن ١٥٠ جنيه . وعند العود تضاعف العقوبة .

٩ - جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ٢ ، ١٠ من قرار وزير التموين ٥٦/٢٢٢ المعدل بالقرارات ١٥٠ ، ٦٠ ، ٢٥٣/٦٢ ، ٠٠/٦٣ والمادة ١/١ ، هـ من المرسوم بقانون رقم ٤٥/٩٥ المعدل بقانون رقم ٥٦/٢٨٠ .

• وهو مدير مستودع لشركة بترول - وكيل شركة - مدير فرع -
متمهد توزيع مواد بترولية لم يقدم السجل الخاص به لمراقبة التموين المختصة
على النحو الوارد بالمحضر •

العقوبة :

غرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد عن ١٥٠ جنيه • وعند العود
تضاعف العقوبة •

١٠ - جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ٢ ، ١٠ من قرار التموين ٥٦/٢٢٢
المعدل بالقرارات ٦٠/١٥٠ ، ٦٢/٢٥٣ ، ٦٣/١٠٠ والمادة ١/١ ، هـ من
المرسوم بقانون رقم ٤٥/٩٥ المعدل بقانون ٥٦/٢٨٠ •

• وهو مدير مستودع لشركة بترول - وكيل شركة - مدير فرع - متمهد
توزيع مواد بترولية •

- لم يثبت يوميا مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية التي وردت
اليه وتاريخ ذلك والمقادير المتبقية لديه على النحو المبين بالتمودجين ٢١ ،
٢٢ المرفقين بالقرار ٥٦/٢٢٢ •

العقوبة :

غرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد عن ١٥٠ جنيه • وعند العود
تضاعف العقوبة •

١١ - جنحة بالمادة ١/٢ ، ٢/٤ من قرار التموين رقم ٨٩
لسنة ٦٨ والمادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ٤٩ والمادة ١/١ ، هـ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ المعدل بقانون رقم ٣٨ لسنة ٥٦ •

- وهو مرخص له في شغل أماكن أو مساحات بأسواق الجملة للخضر
والفاكهة - لم يسك سجلا خاصا للنموذج المرفق للقرار رقم ٨٩ لسنة ٦٨ •

العقوبة :

حبس مدة لا تزيد عن شهر أو غرامة عن جنيه إلى خمسة جنيهات
أو أحدهما .

ويجوز الفلق الإداري والمحكمة تنظر في أمره عند نظر الموضوع
ويجوز استئناف قرار المحكمة بالطرق العادية كما يجوز إزالة امتياز
المخالفة بالطرق الإدارية أو إلغاء الترخيص في التعامل بحسب الأحوال .

ملحوظة : (القيود والأوصاف الواردة بالبنود من ٦ إلى ١١ مشار
إليها في مؤلف جرائم التمييز والتسعين الجبى للمبتشاور محمد عزت عجرة
طبعة ١٩٧١ ص ٣٠١ وما بعدها) .

تعليقات وأحكام

١ - الأصل أن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها الأدلة وعلى ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداه كى يتضح وجه الاستدلال بها ولما كان الحكم الابتدائى الكمل والمعدل بالحكم المطعون ضده لم يقف على ما اذا كان الأخير من وكلاء الشركات التى تتولى انتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها وتوزيعها اللذين توجب عليهم المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والاحتفاظ بها بصفة مستمرة بمقر مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار أو من المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين واللذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات فى مقر العمل الذى اقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثانية ولما كانت المعقوبة المنصوص عليها فى القرار الأول تخالف تلك التى أوردها القرار الثانى وكان نطاق تطبيق أى القرارين يتحدد بالوصف القانونى لمنشأة الجبانى وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه مما يميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون كما صار اثباتها فى الحكم ويتمين معه نقضه والاحالة .

(نقض جلسة ١٠/٥/١٩٦٦ الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٢٥ ق مجموعة الميكنب الفنى ص ١٧ ص ٦٠٤)

٢ - اذا كان المتهم المقدم للمحاكمة لانه بصفته صاحب مصنع حلوى لم يثبت فى السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة اليه وما استخدمه منها قد تمسك بأن الدفاتر التى يمسكها تعفيه من امساك هذا السجل

فادانته المحكمة واكتفت في الرد على دفاعه هذا بقولها أن الدفتريين اللذين قدمهما لا يمكن بهما طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لانهما لا يعطيان البيانات المنصوص عليها وغير منتظمين فهذا الحكم يكون قاصرا اذا لم تبين المحكمة وجه مخالفة ما هو مدون بهذين الدفتريين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٣)

٣ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة وأساس ذلك نص المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠)

- صاحب المتجر أو المصنع هو الملزم بموجب القانون بحسك الدفاتر والسجلات ومن ثم فانه لا يجوز معاقبة مجرد عامل في المحل بمقولة إمتناعه عن تقديم الدفاتر والسجلات أو عدم إمسакها وكذلك يمتنع المقاب اذا حال عذر قهري دون تقديم صاحب المحل أو المصنع للدفاتر أو السجلات وتقدير ذلك يخضع لقاضى الموضوع .

المبحث السابع المجرائم التموينية ١

قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

أولاً - القيود والأوصاف :

١ - جنحة بالمادتين ٢/٢ ، ١/٥٤ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

- بصفته تاجر جملة (أو متعهد - أو جمعية تعاونية - أو هيئة أو بنك - أو شركة تتجر بالجملة - أو صاحب مصنع) - لم يمسك سجلاً خاصاً طبقاً للنموذج المحدد لاثبات البيانات المقررة قانوناً .

٢ - جنحة بالمادتين ٣ ، ١/٥٤ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بصفته تاجر جملة (أو جمعية تعاونية مركزية) لم يخطر مكتب التموين المختص في الأسبوع الأول من شهر (.....) بمقادير الأصناف المتبقية لديه من الشهر السابق .

ملحوظة : أضيف الى المادة ٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٥ فقرة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه بالنسبة لتجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشلط وأبو دنيبة وسيناء يجب أن يتم الاخطار المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر .

٣ - جنحة بالمواد ١/٢ ، ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل ، ١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون

رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

٢ - بوصفه صاحب مصنع أو مستورد .

- باع (صنف أو الأصناف المبيئة بالجندول المرفق) لغير الأشخاص الذين عينتهم الحكومة .

- باع للأشخاص الذين عينتهم الحكومة بغير التقادير المقررة لكل منهم .

٤ - جنحة بالمواد ١/٢ ، ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل ١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

- بوصفه تاجر جملة (أو شركة قطاع عام - أو جمعية تعاونية مركزية) .

- باع التقادير لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التي تستخدم هذه المواد في صناعاتها أو المحال العامة أو ممثلي الهيئات .

- باع التقادير المقررة له من صنف (٠٠٠) الوارد بالجندول المرفق للقرار لمن عينتهم وزارة التموين بغير التقادير المقررة لكل منهم .

٥ - جنحة بالمواد ٢/١٠ ، ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل ، ١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بوصفه صاحب مصنع (وآلات ري وزراعة أو أعمال عامة) .

- لم يخطر المكتب المختص عن كل تغيير في أموال المحل أو العمل الذي حذفت من أجله البطاقات خلال المدة المقررة .

٦ - جنحة بالمواد ١٢ ، ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

يوصفه صاحب مصنع أو محل عام .

- لم يستخدم الأصناف المقررة له للفرض النقي. صرفت من أجله .
- أو استخدم مقادير تتجاوز تصنيه من هذه الأصناف .
- باع بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أية كمية منها .
- (أو تباذل عنها أو تبادل عليها أو تصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات) .

٧ - جنحة بالمواد ١٣ ، ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ،
١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة الممدد بالقانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٨٠ .

• بوصفه صاحب مصنع استخدم الأصناف المقررة له في غير المصنع
الوارد بيانه في البطاقة بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص .

٨ - جنحة بالمواد ١٥ ، ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ،
١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الممدد بالقانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٨٠ .

• بوصفه صاحب مصنع (أو أعمال عام وغيره من الهيئات) أو رب
أسرة حصل على أكثر من بطاقة تموين للصرف بموجبها سواء من تاجر الجملة
أو تاجر التجزئة .

٩ - جنحة بالمواد ٨ ، ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ،
١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الممدد بالقانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٨٠ .

• بوصفه تاجر تجزئة - أو جمعية تعاونية فرعية .

• بوصفه مسئولاً عن شركة بترول أو جمعية تعاونية بترولية
كم يرسل بكتاب موصى عليه في الميعاد المحدد الى كل من مراقبة المحاسبة
والمراجعة ومراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة البيانات المقررة .

ثانيا - تعليقات واحكام :

١ - فى كافة المجالات التى يحظر فيها المشرع « التصرف » فى سلعة او مادة معينة فان نشاط الفاعل يقع تحت طائلة القانون ايا كانت طبيعة التصرف فى السلعة اى سواء كان تصرفا بموضع أو بنونه تصرفا ناقلا للملكية الى الغير أو ناقلا للحيازة المؤقتة فحسب وذلك هو الركن المادى فى الجريمة أما الركن المعنوى فيتطلب المشرع فى هذه الجرائم القصد الجنائى العام وهو يتحقق باتجاه ارادة صاحب الشأن نحو التعامل أو التصرف فى السلع المحظورة .

(الدكتوراة آمال عثمان فى شرح قانون العقوبات الاقتصادى - طبعة ١٩٨١ ص ٢٩٩ وما بعدها)

٢ - وفى ذلك قضت محكمة النقض بأن المادة الثانية من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وان نصت على حظر البيع فان مطولها ينصرف الى كل تصرف يقوم به التاجر فى السلع التى يتجر بها سواء اكان يبيعا أو مقايضة أو قرضا .

(نقض جنائى فى ٢٦/٢/١٩٥٢ طعن رقم ١٦٢٣ سنة ٢١ ق)

٣ - يدق الأمر فى بعض الصور اذ طرحت على القضاء دعاوى اثير فيها عدم ثبوت الركن المادى اذ يحدث أن يتسلم بعض المستهلكين مقرراتهم دون التوقيع على السجل ويعمد التاجر بعد ذلك الى استكماله واتجهت احكام الى القضاء بالبراءة فى هذه الحالة . ويرى الدكتور مصطفى كامل كبره بأنه قضاء هذه الأحكام محل نظر ذلك أن جريمة التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين تقع بمجرد ثبوت التصرف فى هذه المواد بأى نوع من أنواع التصرفات كالبيع أو المارية أو غير ذلك من التصرفات لأن فى هذا تفويتا لحق المستهلكين ولا يندرا المسئولية عن التاجر ان يكون فى مكنته سد العجز فى هذه المواد أو اختلاطها بغيرها فحق المستهلكين يتعلق

بهذه المواد .

(الدكتور مصطفى كامل كيره في الجرائم التموينية طبعة ١٩٨٣ ص ١٣٣ وما بعدها)

٤ - الاخطار في اللوائح عن الوفورات المتبقية لدى التجار عن مواد التموين واجب على التجار بصفة مطلقة منها كان سبب هذه الوفورات .
(المظن رقم ١١٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٠)

٥ - صدور القرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين يتضمن عقوبات أخف من العقوبات الواردة في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ٤٥ يعتبر قانونا أصح للمتهم يتميز بحكمة النقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها .

(مظن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)

٦ - لما كانت المادة الثانية من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ توجب في فقرتها الثانية على اصحاب المصانع والمحال العامة التي تزيد مقرراتها على مائة آفة شهريا أن يسجلوا سجلا خاصا الا أنه بموجب تعديل هذه المادة بالقرار ٤٢١ لسنة ١٩٧٣ خرج اصحاب المحلات العامة من هذا الالتزام ومن ثم أصبحت تلك المادة لا تسرى في شأن كافة المحال العامة كالمطاعم والمقاهي والفسادق وأن هذا التعديل يعد تشريعا أصح للمتهم لإلغائه الالتزام بسك السجل ويتعين تبعا لذلك القضاء ببراءة المتهم .

(الحكم في اللجنة ٢٣١ لسنة ١٩٧٢ متروكة جلسة ١٩٧٤/١١/٢٧ ومشار اليه في مؤلف المستشار انور طلبة التشريعات التموينية طبعة ١٩٨٤ ص ٧٦)

سنة ١٩٥٨ إنما هو الاخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما ٧ - الاخطار الذي يمتد به طبقا للمادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ الملحق بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ٣٢

الأولى من الشهر . ولما كان الاخطار بهذا الطريق لم يحصل من المظنون ضيحه فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بتبرئته استنادا الى قيامه بالابلاغ التليفوني يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)

٨ - ان الفقرة الثانية من المادة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه « على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة ان يكون لديهم دفتر خاص يشتمون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه او يستخدمونه فيها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه مقدار المبيع وتاريخ البيع » كما أوجبت المادة الخامسة من القرار المذكور على هذه الطوائف مع استبدال تجسار التجزئة بتجار الجملة واخطار مراقبة التموين على الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين . وخطاب الشارع في المادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجه الى بعض من شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وهم أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم . وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحق هاتين الطائفتين وحدهما بالاعفاء من هذا الاخطار ولم يذكر شيئا عن باقي الطوائف التي اشارت اليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ هي صلة عموم وخصوص فالمادتان ١ ، ٢ من القرار الأخير لا يسرى حكمهما الا بالنسبة الى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم ممن قصد الشارع أن يبقى التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ثلثانية من القرار رقم ٥٠٤ ومن هؤلاء طائفة تجار الجملة .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٩)

٩ - أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤

لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على أنه « تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين وأنه لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك » اذ نصت على ذلك إنما قصدت حظر التصرف في مواد التموين بأى نوع من التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد واذن فمتى كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذى أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلي فان تصرفه في هذا السكر باقراضه الى آخر يكون غير جائز قانونا .

(الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٨)

١٠ - الاخطار الذى يستد به طبقا للمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ إنما هو الاخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٠)

١١ - ان المادة ١/٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٥٤ اذ نصت على أنه « تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك » .

- اذ نصت على ذلك فقد أفادت حظر التصرف في مواد التموين بأى نوع من أنواع التصرفات غير ما خصصت له هذه المواد .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٢)

١٢ - ان القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بإحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة يجب أن يكون لديهم دفتر خاص يشبتون فيه مقادير

الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيمه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . فإذا كان الحكم للمطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض أنه مدير القهى وأنه مسئول بغض النظر عن مسئولية صاحبي المحل . مع اقتصار النص على أصحاب المحال دون أن يحقق ما عسى أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل بوصفه صاحب له أصلا أو بصفته مستفلا له طبقا لأحكام قانون أعمال المحال العامة فيعتبر صاحب له كذلك بهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يمييه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٥)

١٣ - إذا كان المتهم المقدم للمحاكمة لأنه بصفته صاحب مصنع حلوى لم يثبت في السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة إليه وما استخدمه منها قد تمسك بأن الدفاتر التي يسكنها تعفيه من اسلاك هذا السجل فأدانت المحكمة واكتفت في الرد على دفاعه هذا بقولها أن الدفتريين اللذين قدمهما لا يمكن الأخذ بهما طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لأنهما لا يعطيان البيانات المنصوص عليها وغير منتظمين - فهذا الحكم يكون قاصرا إذ لم تبين المحكمة وجه مخالفة ما هو مدون بهذين الدفتريين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

١٤ - يكفى للمقاب تحقيق المادة العاشرة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ألا يخطر صاحب البطاقة مكتب التموين المختص عن أى نقص في عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أى لأسبب آخر ولو كان ذلك عن فرد واحد .

(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧)

١٥- ان المادة ٥ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تقضى بأنه « يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين فى آخر شهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين » ومؤدى هذا النص أن الاخطار لا يلزم الا عنه وجود « الوفورات المتبقية » فاذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الاخطار عنه . فاذا قضى الحكم بإدانة المتهم فى جريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين الباقية لديه مع أنه كان قد دافع عن نفسه بعدم وجود وفورات لديه ودون أن يحقق هذا الدفاع فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧)

١٦ - ان القانون اذ نص فى المادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين المختصة فى آخر شهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين قد أوجب على التجار هذا الاخطار فى المواعيد التى ذكرها بصفة عامة مطلقة ولم يفيد ذلك بجهل الجهة التى أوجب التبليغ اليها أو بملئها بوجود هذه الوفورات أو بمقدارها . وسواء أكان سببها راجعا الى نقص المراقبة ذاتها للمقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم الى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم أم الى غير ذلك من أسباب .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/١٠)

١٧ - ان القانون لا يوجب توفر قصصه الجنائي خاص فى جريمة استخدام مواد التموين فى غير الغرض الذى صرفت من أجله أو استخدامها فى مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة بل تتحقق الجريمتان بمجرد وقوع الفعل المماقب عليه والمتهم عالم به دون حاجة الى البحث عن البواعث التى دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهى عنه بمقتضى صريح نص

المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٧)

١٨ - ان المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ انما تحظر على اصحاب المصانع ان يستخدموا الاصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرفت من اجله او يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الاصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق ان يبيعوا اية كمية منها او يتنازلوا عنها او يتصرفوا فيها بأي نوع من انواع التصرفات فاذا كانت المحكمة قد استنتت في اداة الطاعن بموجب هذه المادة الى ما قالته عن تأجير مصنعه ثم يبعه والى ان هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون ان تبين الأدلة التي استخلصت منها ذلك فان حكمها يكون قاصر قصورا يبيحه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٠)

١٩ - انه لما كان القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذيا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى في المادة الثانية منه بأنه « يجب على تاجر التجزئة والجمعيات التعاونية المركزية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ اخطارهم من مكتب التموين المختص باستلام مقرراتهم من هذه المواد ما يقتضاه عدم قيام الجريمة الا اذا ثبت اخطار التاجر ومضى ثلاثة أيام دون تسلمه مادة التموين - لما كان ذلك فان الحكم الذي لم يستظهر ان كان المتهم قد اخطر ام لم يخطر يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٣/١٩)

٢٠ - ان اعارة المتهمين كمية من السكر المقرر لمصنعهما الى مصنع آخر لاستهلاكها بغير ترخيص من مكتب التموين ذلك يعد تصرفا منهيا عنه بحكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي

تنص على إلزام أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم للفرض الذى صرفت من أجله وحظرت عليهم يقبض ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يبيعوا كمية منها أو يتنازلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات .

(الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١٦)

٢١ - يكفى للمقاب بمقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٤٥٠ أن يثبت عدم الاضرار عن نقل المحل من مكان الى آخر ما دام ذلك من شأنه تخفيض الاستهلاك . كما أنه يكفى للمقاب بمقتضى المادة ١٢ من القرار المشار اليه أن يستخدم صاحب المحل الأصناف المقررة فى غير الفرض الذى صرفت من أجله وحكم هاتين المادتين يجرى على أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة على السوداء .

(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩)

٢٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم بصفة كونه صاحب مقهى ومديره لم يسك الدفتر المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التى ترد له وكيفية استخدامه لها فإنه لا يكون قد أخطأ . إذا المقهى يدخل يداه فى عماد المحال العمومية المنصوص عليها فى الفقرة المذكورة .

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١٥)

٢٣ - ان المادة ٨ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو ادخال أى تعديل فى البيانات الممنونة بها الا عن طريق مكتب التموين المختص وفى حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة الى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التى صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية ، ويجب أن ترد الى الجهة التى صرفتها وبمقتضى القول بأن البطاقة شخصية أنه لا يجوز

لغير صاحبها أن ينتفع بالحقوق المخولة له فيها فكل من استحصل لنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفا للمادة المذكورة . واذن إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه تسلم مقررات التموين لصاحبي البطاقتين اللتين تركتا البلاد المصرية وأصبحت بطاقتيهما ملفاتين وأدانه على أساس أنه بذلك يكون قد حصل على أكثر من بطاقة واحدة فهذه الادانة تكون ضحيحة .

(الظعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ لسنة ١٩٤٩/٤/٢٤)

٢٤ - أنه لما كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خول في المادة الأولى منه وزير التموين فرض قيود على انتاج مواد التموين وتداولها واستهلاكها وتوزيعها بموجب بطاقات وتراخيص يصدرها وكان الوزير في حدود السلطة التي خولها قد أصدر القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم التعامل بهذه المواد وكان مقتضى هذا القرار أنه حظر على تجار الجملة أو التجزئة أو اصحاب المصانع أو المحال المنومية أن يحصلوا على شيء منها الا بترخيص من وزارة التموين وبلقادر المحددة فيها .

وحظر على المستهلكين أن يحصلوا عليها الا بمقتضى بطاقات شخصية وفي الحدود المبينة بها وأن يتصرفوا فيها لسواهم بأى كيفية كانت وأوجب حصر المستهلكين بحيث أصبحوا تابعين لتجار تجزئة مختلفين معينين حسب وجود محالهم .

لا يجوز لسواهم البيع لهم . لما كان ذلك كذلك فإنه اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصف كونه تاجر تجزئة (بدالا) أتجر في بعض مواد التموين (سكر وزيت وكبروسين) دون أن يكون مرخصا له في ذلك من وزارة التموين وباعها لمن لا يحملون بطاقات تبيح لهم شراؤها فهي تدخل في نصوص القرار السالف الذكر ويقاب عليها به .

(الظعن رقم ٢١٧١ لسنة ١٨ لسنة ١٩٤٩/١/١٧)

٢٥ - ان المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي

نصت على وجوب رد البطاقة عند الوفاة انما تسرى على بطاقة المائلات اما البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية فانها مختلفة . اذ لم تنص المادة ١٠ من القرار على وجوب ردها عند الوفاة بل كل ما استوجبته هو اخطار مكتب التموين عن كل تغيير في احوال المحل اذ العمل اذا كان التغيير من شأنه تخفيض الاستهلاك فاذا كان الثابت أن المتهم أدار المحل العمومي بعد وفاة والده ولم يكن هناك تغيير في المحل من شأنه خفض الاستهلاك فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

(الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨)

٢٦ - ان المادة ٤٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ توجب أن يكون دفتر الذى يسكه أصحاب المصاين وفقا لنموذج خاص أرفق بهذا القرار واذا كان اسمك أى دفتر آخر مخالف لا يقضى .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٥/١٠)

٢٧ - ان القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ قد استبدل بنص المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ نصا آخر جعل عقوبة المخالفة على عدم تقديم الكشف المطلوبة لمراقبة التموين الغرامة فقط على ألا تتجاوز الخمسين جنيها فالقضاء بالمحبس والغرامة على هذه المخالفة يكون مخالف للقانون .

(الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٧)

٢٨ - نص المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لا يجرى الا في صدد التغييرات التي يترتب عليها نقص القرارات بصفة دائمة . واذا فتمت كان المحل قد أغلق بصصفة مؤقتة لسبب طارىء فلا تصح معاقبة صاحبه لاستمراره في صرف مواد التموين المقررة له بالبطاقة الصادرة باسمه اذ هذا الإغلاق لا يترتب عليه تخفيض مقررات التموين الا مدة الإغلاق فقط .

(الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/٤)

الباب الثانی

التسعير الجبری وتحديد
الأرباح

الفصل الأول

التشريعات والقرارات

١ - المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

الحاصل بشأن التسمير الجبرى
وتحديد الأرباح^(١)

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الحاصل بشأن التسمير

الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة مجلس

الوزراء .

وسمنا ما هو آت :

مادة ١ - يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة

المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسمير » وتؤلف هذه

اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .

مادة ٢ - تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية

المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

(١) نشر المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بالوقائع المصرية

العدد ٥٠ مكرر فى ١٤/٩/١٩٥٠ وعُدل بالقانون رقم ٥١٠ لسنة ١٩٥٤

والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ وقد صدر

قرار وزير التموين رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل لجان التسمير المحلية

بالمحافظات فى ٣٠/٣/١٩٧٨ - ونشر فى الوقائع المصرية العدد ٩٦ فى

٢٤/٤/١٩٧٨ .

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالخفض أو بالإضافة ويمثل المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الإعلان بالكيفية التي يصدر بها القرار من المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الأسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الأصناف والمواد التي يتناولها التسعير متى الأسبوع الذي وضعت له وفي دائرة المحافظة أو المديرية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد إعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

مادة ٣ - تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا يرئاسته تختص بما يأتي :

١ - وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عايتها في المادة الأولى .

٢ - النظر في الشكاوى التي تقدم عن جداول الأسعار التي تضعها اللجان المذكورة .

٣ - مراقبة حركة الأسعار .

٤ - اقتراح ما يؤدي الى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة ٤ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى :

١ - للربح الذي يرخس به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأت أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألوف .

٢ - تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمتاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال

العمومية المدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل المخزون الذى تفرضه هذه المحال على ما يرتادها .

٣ - تحديد اجور الصرف فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المدة لايواء الجمهور أو السياح .

مادة ٤ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ومنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٠٣ فى ١٨/٥/١٩٥٩) .

استثناء من احكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة بتحديد اقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقييد بالاجراءات المنصوص عليها فى تلك المواد .

مادة ٥ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية :

أولاً : فرض القيود على استهلاك المواد الغذائية فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

ثانياً : تعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية صلع أو مادة .

ثالثاً : الزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة الى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على أعضائها .

رابعاً : تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

مادة ٦ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :

١ - أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات

والبوفيهات. وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات باعلان أسعار بيعها في هذه الأماكن ومقابل الدخول فيها .

٢ - أصحاب الغرف في الفنادق والبسيونات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح باعلان أجور الغرف .

٣ - تجار التجزئة والباعة الجائلين باعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .

مادة ٧ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب المصانع والمناجر بتقديم بيانات عن تكاليف انتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التي يعينها بقرار يلحق به جدول ببيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التي ينتجونها أو يستوردونها .

مادة ٨ - تسرى جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بمسند تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

مادة ٩ - (معدلة بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢) (١) .

ويماقب بالمبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالفا للعرف التجارى .

ويماقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعنها الدولة

(١) نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية في ٥ أغسطس ١٩٨٢ وعمل به اعتبارا من اليوم التالى وهو ١٩٨٢/٨/٦ .

ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة المود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى فإذا كان قد حكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لأحكام هذه المادة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه . وتعتبر جرائم متماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذه المادة والجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها إغلاق المحل .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة الخامسة من هذا القانون ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .

مادة ٩٠ - (معدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧) .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلا للدخول أكثر من المقرر .

٢ - من أجر غرفة أو عرضها للتأجير بإيجار يزيد على الحد المقرر .

مادة ٩١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(أ) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمان يزيده على السعر الذي
تعيّنه لجنة التسمية .

(ب) من يشتري بقصد الاتجار بثمان يزيده فيه الربح على المقرر طبقاً
للبنء (أ) من المادة الرابعة ولا يكون المشتري مستثلاً اذا توافر الشرطان
الآتيان :

١ - اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بياناً باسم
تجاري وهمي أو مزور .

٢ - اذا لم يقدم الدليل على أن المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة
التي حصل عليها البائع .

مادة ١١ مكرّر - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

يجوز لوزير التموين أن يصدر قراراً مسبباً بفلق المحل إدارياً لمدة
لا تتجاوز ستة أشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١
من هذا القانون من حصته في السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع
والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص وذلك حين صدور الحكم في
التهم المنسوبة إلى المخالف .

ويجب على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بناء على طلب
وزير التموين فسخ أي عقد من العقود المبرمة مع التاجر اذا حكم عليه
بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون
أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١١ مكرّر (١) - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

اذا ترتبت على اغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون
تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين أن يعين مندوباً لإدارة المنشأة
خلال فترة الاغلاق وتطبق في هذه الحالة الأحكام المنصوص عليها في الباب
الحادي عشر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ويسف المشتري من العقوبة اذا ابلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ - (ممدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول .

٢ - كل من خالف أحكام القرارات التي تصدر استنادا الى المادة (٧) .

٣ - من امتنع عن بيع سلعة مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بشئ أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى .

مادة ١٣ مكررة - (مضافة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠)

على أصحاب المحال من أرباب الحرف ومن في حكمهم من مؤدى الأعمال ومقدمي الخدمات الى الجمهور أن يملئوا بكتاب ظاهر بحالهم ويخط واضح عن الأعمال التي يؤدونها والخدمات التي يقدمونها والجمل المحدد مقابل كل عمل وكل حرفة وعليهم الالتزام بتقاضى الجمل المحدد المعلن ويعاقب كل مخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص عليها في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

مادة ١٥ - يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على

ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويماقب بالمقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة الميينة في المادتين ٩ ، ١٣ .

مادة ١٦ ب تشهر مخلصيات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبه بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . ويماقب على نزع هذه الملصقات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً . فإن كان الفاعل هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب عليه بالحبس مدة سنة .

مادة ١٧ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي والقرارات المنفذة له ويكون لهم ولرجال الضبط القضائي في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وطلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام :

كما يجوز لهم تفتيش أي مكان يشتبه في التخزين فيه .
على أنه إذا كان المكان مسكوناً وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العامة أو القاضي بحسب الأحوال .

ويماقب بالمقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها أو يدل ببيانات غير صحيحة .

مادة ١٨ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة السابقة ملزما بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المادة الأخيرة .

مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد نص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالمحبس مدة لا تقل عن سنتين أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة ١٧ اذا تعدد أعمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٠ - (معدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) .

يفصل على وجه السرعة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له . وتخطر النيابة العامة المدعى العام الاشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالمحبس والغرامة أو السجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورهما لاتخاذ ما يراه من اجراءات طبقا لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

مادة ٢٠ مكرر - (مضافة بالقانون ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤) .

لوزير التموين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

ولوزير التموين أيضا أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

وفى حالة تعدد الأشخاص المشار اليهم توزيع المكافأة بينهم كل بنسبة
مجهوده .

مادة ٢١ - يبطل العمل بالرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمير الجبرى والمعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٨ ويستمر العمل بالقرارات التى صدرت استنادا الى أحكامه فيما لا يتعارض مع هذا
الرسوم .

مادة ٢٢ - على وزير التجارة والصناعة والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى اول ذى الحجة ١٤ (١٣ سبتمبر ١٩٥٠) .

المجلد الملحق

بالرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنفيذا للمادة الثانية

(١٩٥٠) الفسلا والمحبوب وتقاوى المحبوب - الأرز ورجيع الكون -
الذقيق ومشتقاته ، الحبز - السكر - الملح - الزيوت - الكسب - المواد
البترولية - الكحول (السبرتو) - الأسمنت - الطوب - الأدوية والعقاقير
المستوردة - واللحوم حذفت بالقرار ١٤٨ - الأكياس والزكائب النشأ
بالقرار ٤٣٧ لسنة ١٩٥٠ ثم حذفت بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ التصدير
(مضاف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٥٠ ثم حذفت بالقرار ٥٧١ لسنة ١٩٥٠)
القطن الأشمونى والزاجوراه والجيزه (٣٠) المحلوج (الشعر) من رتبة
جود فىرالى الى رتبة فليوجود فىر (مضاف بالقرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٠)
(١٩٥١) الاستبارين (مضاف بالقرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٠) (١٩٥١)
الاستبارين (مضاف بالقرار ١٨ لسنة ١٩٥١) - الموالح (مضاف بالقرار ٣٠
لسنة ١٩٥١) الدجاج والأرانب والبط والأرز والحمام (مضاف بالقرار ٨٤

لسنة ١٩٥١ ثم حذفت بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤ (- البطيخ (مضاف
بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٥١) - الأحماض الدهنية (مضاف بالقرار ٤٠
لسنة ١٩٦٤) •

(١٩٥٢) العنب بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٩٨ لسنة ١٩٥٢)
العنب المستورد (مضاف بالقرار ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ - عجول التربية الخفية
(البقرى الصغير والكندوز) مضاف بالقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢ - ثم حذفت
بالقرار ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ •

زيت الطوارىء السائب (مضاف بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٥١) •

الفول - المدس - الفواكه المستوردة - الخضراوات بجميع أنواعها
(مضافة بالقرار ٣٦ لسنة ١٩٥٢ - المكرونة - الحلاوة الطحينية - اللبن -
الحمام والدجاج الرومي (حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) •

الجبين - الزبد المسلى - الفواكه المحلية بجميع أنواعها - التلج (مضاف
بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ والقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٣) • الأسماك بجميع
أنواعها (مضاف بالقرار ١٦٢ لسنة ١٩٥٢ ثم حذف بالقرار ٤ لسنة ١٩٥٥)
- بذرة القطن (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٥٢) •

(١٩٥٣) الأقمشة القطنية المنتجة محليا (مضاف بالقرار ١٤ لسنة
١٩٥٣) - الملابس الداخلية بشغل الستارة التريكو الجوارب المنتجة محليا
(مضاف بالقرار ٦٤ لسنة ١٩٥٣) غاز البيوتين (البوتاجاز) مضاف
بالقرار ١٩٦٤ لسنة ١٩٥٣) الأسماك المحلية بجميع أنواعها (مضاف
بالقرار ٧٥ لسنة ١٩٥٣ ثم حذف بالقرار ٤ لسنة ١٩٥٥) - قمر الدين
(مضاف بالقرار ٨٩ لسنة ١٩٥٣ ثم ألغى بالقرار ١٣٥ لسنة ١٩٥٣) •

(١٩٥٤) الأغنام (مضاف بالقرار ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ثم حذف بالقرار

٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) •

(١٩٥٥) الأسماك الطازجة بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٤٠ لسنة ١٩٥٥ ثم حذف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤ ثم أعيدت بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) .

(١٩٥٦) قمر الدين والياميش (مضاف بالقرار ٣٠١ لسنة ١٩٥٦
التي بالقرار ١٩ لسنة ١٩٦٥) السمك البكلاء (مضاف بالقرار ٢١ لسنة ١٩٥٦) الأسماك الكيماوية بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٣٣١ لسنة ١٩٥٧) اللبن بجميع أنواعه المختلفة (مضاف بالقرار ١٣ لسنة ١٩٥٧) .

الشاي (مضاف بالقرار ٧١ لسنة ١٩٥٧) .

الزنى المدرسي (مضاف بالقرار ١١٠ لسنة ١٩٥٧) .

(١٩٥٨) الزجاج والمصنوعات الزجاجية (مضاف بالقرار ٨٠ لسنة ١٩٥٨) الصفيح (مضاف بالقرار ١٠٣ لسنة ١٩٥٨) البطاطين والملابس الجاهزة المصنوعة محليا والفرز بكافة أنواعه وأمواس الحلاقة بكافة أنواعها (مضاف بالقرار ١١٤ لسنة ١٩٥٨) .

(١٩٥٩) تقاوى البطاطين المستوردة (مضافة بالقرار ٢٢ لسنة ١٩٥٩) الأدوية المنتجة محليا (مضاف بالقرار ٣٨ لسنة ١٩٥٩) .
(١٩٦٠) الفاصوليا المستوردة (مضاف بالقرار ١١١ لسنة ١٩٦٠)
البصل والثوم (مضاف بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٦٠) .

(١٩٦١) الخضروات بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٥٥ لسنة ١٩٦١)
المبيدات الحشرية بجميع أنواعها (مضاف بالقرار ٩٠ لسنة ١٩٦١) أجور الانتفاع
بمياه الآبار الارتوازية والبحار (مضاف بالقرار ١٧٥ لسنة ١٩٦١ ثم حذف
بالقرار ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٧) لبن الأطفال المجفف بكافة أنواعه وسمياته
(مضاف بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٦١) الجملة (مضاف بالقرار ٢١١ لسنة ١٩٦١)
لبن (مضاف بالقرار ٢٨٨ لسنة ١٩٦١) .

(١٩٦١) الفول السوداني الخام بجميع أنواعه (مضاف بالقرار ٢٤٤ لسنة ١٩٦٢) .

(١٩٦٤) تقاوى الخضر والفواكه (مضاف بالقرار ٥ لسنة ١٩٦٤)
الالبان المستوردة ومنتجاتها والأغذية المحفوظة المستوردة بجميع أنواعها
ومسمياتها (مضاف بالقرار ١١٧ لسنة ١٩٦٤) . السميد المحل والملوحة
المستوردة وصلصة الطماطم المستوردة بجميع أنواعها الطبيعي والصناعي
(مضاف بالقرار ٢٧٩ لسنة ١٩٦٤) ورق التواليت (مضاف بالقرار ٣٧٠
لسنة ١٩٦٤ اللحوم المستوردة والدجاج العادي والرومي المستورد والدجاج
المنتج محليا من المؤسسة العامة للفواجن - والجمال والمواشي الحية والمستوردة
(مضاف بالقرار ٤٧٢ لسنة ١٩٦٤) ثم رفعت اللحوم السودانية والصومالية
والماشية الحية والمستوردة من السودان والصومال بالقرار ١٠٥ لسنة ١٩٧٠
- الزيتون المستورد وزيت الزيتون المستورد - والرنبجة المستوردة (مضاف
بالقرار ٣٧٥ لسنة ١٩٦٤) .

(١٩٦٥) الفلفل الأسود (مضاف بالقرار ٧٠ لسنة ١٩٦٥) الفلفل
الأحمر بأنواعه المختلفة (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٦٥) البطاريات
الجافة المستوردة (مضافة بالقرار ٢٩٤ لسنة ١٩٦٥) .

(١٩٦٦) الكتان وقش الكتان وبنثرته (مضافة بالقرار ٦٦
لسنة ١٩٦٦) البهارات والتوابل المستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها
(مضاف بالقرار ٩١ لسنة ١٩٦٦ ثم حذفت بالقرار ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥)
اللبان الذكر المستورد بجميع أنواعه (مضاف بالقرار لسنة
١٩٦٦) .

(١٩٦٧) المجلود الخام المحلية - الأسماك الطازجة المحلية (مضافة
بالقرار ٣٠ لسنة ١٩٦٧) الساعات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها
(مضافة بالقرار ٣٤ لسنة ١٩٦٧) مجموعة الرش المستوردة المستخدمة
فى عمليات مقاومة الآفات الزراعية بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها

(مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٦٧) العرقسوس بجميع أصنافه ومسمياته
(مضاف بالقرار ١٨٥ لسنة ١٩٦٧) .

(١٩٧٠) المواشى والأغنام المستوردة (مضافة بالقرار ٢٤٥
لسنة ١٩٧٥) .

(١٩٧١) مضافة بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٧١ .

المنبهات والساعات وقطع الفيار - المراوح الكهربائية وقطع غيارها -
الأدوات الكهربائية المنزلية للمباني - الصاج والمواسير المصنوعة من الحديد
الصلب والصاج - حديد التسليح - القصدير - الفحم الحجري بجميع أنواعه
- كلوريد الأمونيوم - ملح النشادر - غاز الفريون بجميع أنواعه - الأدوات
الكتابية والهندسية - حبر الكتابة والطباعة - الككاو - المستكة -
الصابون .

(١٩٧٥) ورق الطباعة والكتابة المستورد (القرار ٢٩٥ لسنة ١٩٧٥ ،
٢٩٦ لسنة ١٩٧٤) .

(١٩٨٠) الحسل (قرار ١٣٩ لسنة ١٩٨٠) .

مجموعة الخضروات والبقول منتجات النضر للأغذية المحفوظة (قرار
وزارى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠) .

مستحضر المبيد الحشرى (البيروسول) (قرار ١٥٢ لسنة ١٩٨٠) .

كوزند موتون صيني والأسمالك المدخنة المحفوظة والواردة من الصين
الشعبية (قرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٠) .

(١٩٨٠) قمح - الدقيق السميده والرده والمكرونة - العنب وأنواعه
(قرار ١٦١ لسنة ١٩٨٠) .

نشا صيني - نشا بودرة (قرار ١٦٨ لسنة ١٩٨٠) المنبهات -
وساعات الحائط المستوردة من الصين الشعبية (قرار ١٧٨ لسنة ١٩٨٠)

السكر البودرة المطحون (قرار ١٩٤ لسنة ١٩٨٠) الدجاج الحلى والمذبوح
محليا والمستورد (قرار ٢٤٩ لسنة ١٩٨٠) الدجاج المحلى المذبوح انتاج
مزارع التقطاع الخاص والمربون (قرار ٢٥١ لسنة ١٩٨٠) بطاطين مستوردة
صيني (قرار ٢٣٧ لسنة ١٩٨٠) زيت فول الصويا مسودة صيني (قرار
٣٤٥ لسنة ١٩٨٠) زيت فول الصويا المكرر نباتي ١٠٠٪ (قرار ٢٤٦
لسنة ١٩٨٠) .

اللانسون البقرى المستورد من الدانمرك (قرار ٢٤٧ لسنة ١٩٨٠)
البقر والجاموس والأغنام والماعز والأيل الحية (قرار ٢٧٦ لسنة ١٩٨٠)
الحيوانات المحلية المصدة لحومها للأكل ولحومها المذبوحة (قرار ٢٨٠
لسنة ١٩٨٠) اللحوم المحلية بكافة أنواعها (قرار ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠)
الموالح لموسم ٨١/٨٠ (قرار ٣٠٥ لسنة ١٩٨٠) ورق مستورد (قرار ٢٩٩
لسنة ١٩٨٠) السكر المحلى (قرار ٣١٢ لسنة ١٩٨٠) .

بطاطين مستوردة صيني (قرار ٣١٤ لسنة ١٩٨٠) الخبز (قرار ٣٧٥
لسنة ١٩٨٠) بطاطين مستوردة روماني (قرار ٢٧٩ لسنة ١٩٨٠) .
(١٩٨١) بطاطين مستوردة صيني (قرار ١٦ لسنة ١٩٨١) .

الآلات الكاتبة المستوردة من ألمانيا الشرقية ماركة أوتيسا (المتازة)
- بطاطين مستوردة ايطالي (قرار ٣٧ لسنة ١٩٨١) حذفت بالقرار ٥٠
لسنة ١٩٨١ .

العدس المحلى محصول ١٩٨١ (قرار ١٦٥ لسنة ١٩٨١) .

عبوات وأقمشة الجوت المستوردة (قرار ٢١٣ لسنة ١٩٨١) رسائل
المسلي النباتي ١٠٠٪ المستوردة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية
(قرار ١٢٩ لسنة ١٩٨١) رسائل المسلي المستورد المصنع من الشحوم
البقرية الواردة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية (قرار ٢٢٠
لسنة ١٩٨١) المياه الغازية (قرار ٢٣٠ لسنة ١٩٨١) العنب لموسم ١٩٨١

(قرار ٢٣٥ لسنة ١٩٨١) بطاطين مستوردة ايطالى (قرار ٢٥٦ لسنة ١٩٨١)
مياه غازية (قرار ٢٦٦ لسنة ١٩٨١) صلصة الطماطم المستوردة من ايطاليا
لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية (قرار ٣١٧ لسنة ١٩٨١) رسائل
المسل النباتى ١٠٠٪ - الموالح لموسم ٨٢/٨١ (قرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨١)
توريد السمسم المحل موسم ٨٢/٨١ (قرار ٣٣٣ لسنة ١٩٨١) بطاطين
يونانى - بطاطين ايطالى (قرار ٣٤٧ لسنة ١٩٨١) بطاطين مستوردة من
الصين الشعبية (قرار ٣٥٨ لسنة ١٩٨١) بطاطين رومانى (قرار ٣٦١
لسنة ١٩٨١) بعض اصناف الاسمعة (قرار ٣٦٧ لسنة ١٩٨١) موز
مستورد (قرار ٣٧٢ لسنة ١٩٨١) بذرة القطن (قرار ٣٩٠ لسنة ١٩٨١)
بطاطين مستوردة من الصين الشعبية (قرار ٤٢٦ لسنة ١٩٨١) .

(١٩٨٢) الفول المحل والمستورد (قرار ١٥ لسنة ١٩٨٢) العلس
المحل والمستورد (قرار ١٦ لسنة ١٩٨٢) القمح محصول ٨٢/٨١ (قرار ١١٥
لسنة ١٩٨٢) الثلج (قرار ١٠٤ لسنة ١٩٨٢) منبهات واردة من الصين
الشعبية (قرار ١٠٢ لسنة ١٩٨٢) عنب موسم لسنة ١٩٨٢ (قرار ١٧٢
لسنة ١٩٨٢) السلع التموينية للفنادق والمحال العامة السياحية وبعض
الشركات (قرار ١٩٦١ لسنة ١٩٨٢) مكرونة فاخرة (قرار ١٦٧
لسنة ١٩٨٢) العلس المحل والمستورد (قرار ١٦٠ لسنة ١٩٦٢) الذرة
الشامية محصول ١٩٨٢ (قرار ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢) اللحوم واللواجن المجمدة
الموردة للقوات المسلحة (قرار ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢) العلس المحل والمستورد
(قرار ٢٧٠ لسنة ١٩٨٢) بطاطين مستوردة (قرار ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢) .

موالح موسم ٨٢/٨٣ (قرار ٢٤٧ لسنة ١٩٨٢) .

٢ - قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

بتحديد بعض السلع التي تدعمها الدولة

في تطبيق احكام الرسوم

بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون

التسمير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون

رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

قرر :

مادة ١ - تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من

السلع التي تدعمها الدولة في حكم المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣

لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٤٠٠ (٢ يونية سنة ١٩٨٠) .

جدول مرافق للقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

١ - السلع المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية :

اللبن المكثف - اللحوم المجمدة - الأسماك المجمدة والمعلبة - الدواجن

المجمدة .

٢ - السلع الموزعة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات

قطاع التموين والنوزيع الداخلى .

المسل الطبيعي (تبراويل) - الزبد الطبيعي المستورد - اللحوم البلدية
الطازجة والمعلبة - الدواجن المعلبة انتاج الشركة العامة للدواجن - أسماك
بحيرة ناصر - الجبن الجاف المحلى والمستورد - السمسم - القمح - الفول
الصحيح والمجروش - الهندس الصحيح والمجروش - الدقيق البلدى الفاخر
- الحبز بكافة أنواعه - الفرة المستوردة - الأرز الأبيض والمختص والممتاز
- الشاي الذى يودع بالبطاقات التموينية - السكر التموينى والحمر - البن
- زيت الطعام - المسلى الصناعى - صابون الفسيل والتواليت والمنظفات من
انتاج شركات قطاع الصناعة •

٣ - قرار وزير التموين رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٦

بشأن اعلان جداول الاسعار

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادة ٢ (بند ٢ ، ٥) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له •

ووعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن اختصاص
وزارة التموين ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة •

مادة ١ - يجوز للمحافظ أو المدير اعلان جداول الاسعار التى
تعينها اللجنة فى حالة الضرورة مساء اليوم السابق لسريانها على أن يعمل
بهذه الجداول فى الفترة التى تحدد لسريانها •

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •
تحريرا فى ١٧ ابريل سنة ١٩٥٦ •

٤ - قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦

بشأن تحديد مدى الزام جداول الاسعار التى تعينها

لجان التسعير بالمحافظات

مادة ١ - يمتد العمل بالاسعار المدرجة بجداول الاسعار المتصوص

عليها في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه الصادرة في اسبوع معين الى الأسابيع التالية تلقائيا ما لم يتضمن الجدول اللاحقة تعديلا لهذه الأسعار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

٥ - قرار رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض المحافظين في بعض الاختصاصات

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الماضى بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القانون رقم ١٩٧٢ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى .

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاصات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية .

قصره :

مادة ١ - يفوض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة السلطات المقررة لوزير التموين والتجارة الداخلية بموجب المادة ١١ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والمضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قرارات مسببة بإغلاق المحل اداريا لمدة ١١ من هذا القانون من حصته فى السلع موضوع المخالفة أو غيرها من السلع لا تتجاوز ستة أشهر أو حرمان التاجر المخالف لأحكام المواد ٩ ، ١٠ ،

• **توليد الخاضعة لنظام البطاقات أو الجسور وذلك بـلين صدور الجسور في التهمة للمسحوبة الى الختالف**

• **مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية**

وقد نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤٨ تابع الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠ •

٦ - **قرار وزير التموين والتجارة الداخلية**

رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١

بالزام اصحاب المحال من ارباب الحرف

ومن في حكمهم من مؤدى الأعمال ومقضى الخدمات

الى الجمهور بالاخطار عن الجسور الذى يعدونه

• **مادة ١ - تشكل بدائرة كل محافظة لجنة بقرار من المحافظ المختص تضم ممثلين عن مديرية التموين والتجارة الداخلية ومصلحة الضرائب تكون مهمتها متابعة أسعار الأعمال والخدمات التى يقدمها ارباب الحرف ومؤدى الأعمال الى الجمهور**

• **مادة ٢ - على اصحاب المحال من ارباب الحرف ومن في حكمهم من مؤدى الأعمال ومقضى الخدمات الى الجمهور التى يصدر بتحديداتها قرار من المحافظ المختص ان يقدموا الى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة بياناً بخط واضح بالأعمال التى يؤدونها والخدمات التى يقدموها والجسور المحدد مقابل كل عمل أو خدمة وكذلك أى تعديل يطراً على هذا البيان للتأشير عليه واعتماده بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية قبل اعلانه بـمكان ظاهر بمحالمهم تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ •**

• **مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمحبس مدة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •**

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١١/٥/١٩٨١ ونشر في ٢٠/٥/١٩٨١ .

٧ - لقرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢

بالزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة

بالبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة

مادة ١ - على مستوردي كافة السلع الغذائية المعبأة والمعبأة والمخلقة للمستوردة اثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك في مكان ظاهر على الغلاف الخارجي للمبوات الواردة داخلها وحدات تلك السلع وبالغة العربية .

وعليه طبع عدد من البطاقات مدونة عليها اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك مساو عدد الوحدات القابلة للتداول وتسليمه الى تجار الجملة وتجار التجزئة حسب الأحوال واثبات ذلك في مستندات وفواتير أول بأول لتلك السلع .

مادة ٢ - على تجار التجزئة في السلع الغذائية المشار إليها بالمادة السابقة لصق البطاقة المبينة لاسم المستورد وسعر البيع للمستهلك باللغة العربية في مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول بمجرد استلام السلع وبطاقات الأسعار من المستوردين أو تجار الجملة حسب الأحوال .

مادة ٣ - يحظر على المستوردين أو تجار الجملة حسب الأحوال التصرف فيها بأي حجة قبل اثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على الغلاف الخارجي للمبوات الواردة داخلها للوحدات القابلة للتداول واعداد البطاقات المبينة لسعر البيع للمستهلك واسم المستورد . ويحظر على تجار

التجزئة طرح فيه السلع للتداول أو التصرف فيها. بإى وجه قبل لصق البطاقات المينة لاسم المستورد وسعر البيع للمستهلك فى مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة بحكم بمصادرتها .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٢ .

تحريرا فى ٥ رجب سنة ١٤٠٢ (٢٩ ابريل سنة ١٩٨٢) .

٨ - قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢

بالزام مستوردى وتجار الجملة والتجزئة فى كافة السلع

المعبأة والمعلقة باليات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك

على كل وحدة

وزير التكوين والتجارة الداخلية :

بند الأطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردى وتجار الجملة والتجزئة فى كافة السلع المعبأة والمعلقة والمعلقة باليات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة .

قرار

مادة ١ - يعمل بأحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه اعتبارا من ١/١/١٩٨٣ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية
تحريرا فى ٥ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٦ يونية سنة ١٩٨٢) .

٩ - قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧
فى شأن الباعة المتجولين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ بشأن الباعة المتجولين
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يمد بانما متجولا :

(أ) كل من يبيع سلعة أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة
أو صناعة فى أى طريق أو مكان دون أن يكون له محل ثابت .

(ب) كل من يتجول من مكان الى آخر أو يذهب الى المنازل لبيع سلعا
أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .

مادة ٢ - لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول الا بعد الحصول على
ترخيص فى ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى الجهة التى
تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص علامة مميزة .

ويصدر ببيان اجراءات منح الترخيص وشروطه وأوضاعه وبتحديثه
الرسوم التى تحصل عنه وعن تجديده وعن اعطاء صورة منه فى حالة فقد

أو تلفه وبتحديد ثمن العلامة المميزة قرار من وزير الشئون البلدية والقروية على ألا تتجاوز الرسوم المطلوبة في كل حالة مائة مليم .

مادة ٣ - يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده .

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر الأخير من مدة الترخيص والا اعتبر لاغيا بانتهاء مدته .

مادة ٤ - على المرخص له حمل الترخيص والعلامة المميزة أثناء ممارسة حرفته وعليه تقديم الترخيص كلما طلب منه .

مادة ٥ - على المرخص له رد الترخيص والعلامة المميزة الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة عدوله عن ممارسة حرفته أو في حالة الفاء الترخيص .

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول للأشخاص الآتى بيانهم :

(أ) من يقل سنه عن اثنتا عشر سنة ميلادية .

(ب) المصابين بأحد الأمراض المعدية أو الجلدية أو الطفيليات وحاملو جراثيم أحد الأمراض المعدية والمخالطين لمصاب بمرض معدى أثناء المراقبة .

(ج) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو نصب أو مخدرات أو غش تجارى وكذا المحكوم عليه في جنایات التعدى على النفس ولم تمضى سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بمضى المدة .

مادة ٧ - يلغى الترخيص فى الأحوال الآتية :

(أ) اذا ثبت أن المرخص له فى حالة من الأحوال المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة السابقة .

(ب) اذا حكم على المرخص له فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى البند (ج) من المادة السابقة .

مادة ٨ - للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد موافقة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية المختصة أن تخصص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين أو فئات خاصة منهم وأن تحدد الحد الأقصى لعددهم بكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن كما يجوز لها أن تحدد الحد الأقصى لعدد ما يجوز الترخيص لهم في دائرة كل منها .

مادة ٩ - لا يجوز للباعة المتجولين :

(أ) ملاحقة الجمهور بعرض سلهم أو ممارسة حرفتهم داخل وسائل نقل الركاب كالأتوبيس والترام والقطارات أو المرور في الشوارع والميادين والأحياء والأماكن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناءاً على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية .

(ب) بيع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

(د) الاعلان عن سلهم باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت أو أى طريقة أخرى يتسبب عنها اقلق راحة للجمهور .

(هـ) الاعلان عن سلهم بالمناداة أو بأى وسيلة أخرى في المواعيد التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس البلدى بعد موافقة المحافظة أو المديرية .

مادة ١٠ - يجب أن تكون العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

ويجوز بقرار مماثل أن يحظر على الباعة المتجولين بصفة دائمة أو مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد وأن تحدد شروط ومواصفات ونماذج ملابسهم أو ملابس فئة منهم .

مادة ١١ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات أو بأحدى العقوبتين .

إذا كانت المخالفة خاصة ببيع مشروبات أو مواد غذائية أو عرضها للبيع تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين وغرامة لا تقل عن مائة قرشا ولا تزيد عن عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ - يكون لموظفي وزارة الشئون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة الصحة العمومية الذين يندبهم الوزير صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٣ - يسرى هذا القانون على البلاد التي يصدر بها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية .

مادة ١٤ - يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره ولوزير الشئون البلدية والقروية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧) .

جمال عبد الناصر

(الوقائع المصرية العدد ١١ مكرر - غير اعتيادي الصادر في

١٩٥٧/٢/٤)

١٠ - قرار بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧
في شأن الباعة المتجولين^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين وعلى
موافقة مجلس الوزراء

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١١ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧
في شأن الباعة المتجولين النص الآتي :

مادة ١١ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات
المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وفي حالة العود يعاقب المخالف
بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بأحدى
هاتين العقوبتين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون
ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٢ (٤ نوفمبر سنة

١٩٨١) .

**١١ - نص عسكري رقم ١ لسنة ١٩٨٢
بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات
عن بيع المواد التموينية للمستهلكين**

المادة الأولى : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع من الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين سواء باخفائها أو التلاعب في اجراءات توزيعها أو بعدم بيعها الا لبعض الأشخاص دون غيرهم .

المادة الثانية : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ويعمل به في اليوم التالي لتاريخ نشره .

نشر في ١٩٨٢/١/٢١ الجريدة الرسمية العدد ٣ ص ١٢٢ .

الفصل الثاني

جرائم المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته
الحاص بشئون التسعير الجبرى وتعديد الأرباح
أولا - جريمة علم الاعلان عن الاسعار

- القيود والأوصاف :

١ - جنحة بالمواد ٣/٦ ، ١/١٣ ، ٤٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩ ،
٢٠ ، ٢١ من قرار التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ١٣٨ لسنة
١٩٥٢ - لم يعلن عن اسعار ما يعرضه للبيع بمحله (نوع السلعة) طبقا
للأوضاع المقررة .

العقوبة : الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين
وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيها أو باحدى هاتين
العقوبتين .

وشهر ملخص الحكم مدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر
إذا كان الحكم الغرامة .

٢ - جنحة بالمواد ٣/٦ ، ١/١٣ ، ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ٢٠ ، ٢٣ من قرار
وزير التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ .

بصفته بالما متجولا لم يعلن عن اسعار ما يعرضه للبيع (نوع
السلعة) طبقا للأوضاع المقررة قانونا .

العقوبة : الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات وأحكام

١ - كيفية الاعلان :

نصت المادة ١٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ على كيفية وطريقة الاعلان فالزمت كل تاجر يبيع اية سلعة أن يعلن عن سعرها بالأوضاع الآتية :

(أ) أن يكون الاعلان بكتابة سعر السلعة او المادة مع ايضاح صنعها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجمة باحدى اللغات الاجنبية .

(ب) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها او على أغلفتها او على بطاقة توضع على المواد أو البضائع .

(ج) يجوز أن يكتفى ببطاقة واحدة للسلع المائلة في صنعها ونوعها ووزنها حتى ولو تعددت الأمكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل .

(د) المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الاعلان عنها بيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

(هـ) ونص في المادة ٢٠ من ذات القرار السابق أنه اذا تبين أن أحد الأصناف الموجودة داخل المحل يحمل بيانا بسعره وفقا لحكم المادة ١٩ سالفة الذكر فاذا ادعى صاحب المحل أنالبيان المطلوب كان موجودا وزال لأي سبب فلا يعتبر التاجر مخالفا لأحكام المادة السابقة اذا كان قد اتبع الاعلان عن أسعاره بجدول يضم بيانا بهذا الصنف وسعره . ويجب أن يعلق هذا الجدول في مدخل المحل ومدخله بكيفية تستلفت النظر وأن يكون بحروف لا يقل ارتفاعها عن عشر مليمترات وذلك وفقا لنص المادة ٢١ من القرار سالف الذكر .

وقد أوجبت المادة ٢٢ أن يكون اعلان البن المطحون مصحوبا ببيان نوعه ومصدره سواء اكان ممياً أو غير ممياً .

وجوب الاعلان عن البضاعة المسعرة او غير المسعرة :

٢ - وجوب الاعلان عن البضائع المعروضة سواء اكانت خاضعة للتسعير الجبرى أم غير خاضعة له .

وفى ذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا قضى الحكم الاستثنافى بادانة المتهم لانه لم يعلن عن اثمان البضائع المعروضة للبيع فى محل تجارته بالكيفية المقررة قانونا فان طعنه المبنى على أن البضائع محل المحاكمة اخرجت من قائمة التسعير الجبرى بعد صدور الحكم الابتدائى عليه واذا فقد اصبحت الواقعة لا عقاب عليها لا يقبل أن لا يشترط قانونا فى الجرمية محل هذه التهمة أن تكون البضائع خاضعة للتسعير الجبرى .

(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٣/١٠)

عدم التزاوج بين مسئولية صاحب المحل والمدير له :

٣ - عدم الاعلان عن سعر البضائع - لا يشترط التزاوج بين مسئولية صاحب المحل ومسئولية المدير - وفى ذلك قضت محكمة النقض بان القانون اذ يوجب الاعلان عن سعر البضائع لا يزواج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير له بل يجرى نصوصه على أن مسئولية كتل منهما قائمة بذاتها لا تستند احدهما على الأخرى والقول بانعدام مسئولية صاحب المحل عن المخالفة اذا انعدمت مسئولية المدير غير صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٤)

وجوب تعديد نوع السلعة التى لم يعلن عنها :

٤ - يجب تحديد نوع السلعة التى لم يعلن عنها البائع فى محضر الضبط وفى عدم تحديدها ما يشكك فى صحة التهمة المستندة الى المتهم

ومن ثم يتعين القضاء بالبرائة بنص المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة :

٥ - وفقا لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٥٠ لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

٦ - وقضى بأن الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يعلن عن أسعار بضاعته يكون خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢١ ق مجموعة احكام النقض ص ٣ ص ٢٣٢)

٧ - جريمة عدم الاعلان عن اسعار البضائع لا تتطلب قصدا جنائيا خاصا بل تتم بمجرد وقوعها .

٨ - يلتزم جميع تجار التجزئة بالاعلان عن اسعار كافة ما يرضونه للبيع من سلع سواء كانت مسعرة او غير مسعرة وفي ذلك قضت محكمه النقض « بأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ (والذي عدل بالقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٥٠) وان كان أكثر ما عني به أن يوفر الضروريات للجمهور وهي التي أدخلها في التسعير الجبري الا أنه أورد أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة السعر منها وغير السعر بما يسر للناس سبيل الحصول عليها كذلك . فالزم في الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجزئة بأن يعلنوا عن أسعار جميع سلعهم أي السعر منها وغير السعر والا حق عليهم العقاب الذي نص عليه » .

(نقض ٢ نوفمبر ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ علما الجزء الأول ص ٣٧٥)

٩ - اعلان جدول الاسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة يكفي

لافتراض علم الكافة به في حدود الاقليم .

(نقض ١٧/٥/١٩٥٥ لسنة ٦ ص ٩٩٤)

١٠ - لا يوجب القانون توفر قصد جنائي خاص في جريمة عدم وضع بطاقات بالاصعار على السلع المعروضة للبيع فيكفي اذن بالقصد الجنائي العام الذي يتوافر بمجرد تعدد الفعل المكون للجريمة بنتيجته التي يعاقب عليها القانون . والجهل بالقانون الذي يفرض هذا الالتزام أو بالقرارات الصادرة تنفيذا له ليس بعذر يسقط المسئولية .

(نقض ٩ أكتوبر ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض ١٨ ص ٩٣٧)

١١ - وتعتبر جريمة الامتناع عن الاعلان الخاص ببيان نوع وسعر السلعة من الجرائم السلبية التي تقع بطريق الترك وتعد ايضا من الجرائم السلوكية فلا يشترط لثامها تحقيق نتيجة معينة . ويلتزم بالاعلان جميع التجار ما داموا يبيعون بالتجزئة فعلا . كما يقع هذا الالتزام على اصحاب المحلات العامة التي تقدم وجبات أو مشروبات الى الجمهور وكذلك يشمل الالتزام اصحاب الغرف في الفنادق وغيرها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور وفي هذه الحالة الأخيرة فان الاعلان لا يكون موضوعه سعر سلعة وانما يشمل اجرا يلزم دفعه لقاء خدمة معينة هي السماح باستعمال غرفة مملوكة للغير .

(شرح قانون العقوبات الاقتصادي في جرائم التموين للدكتور آمال عنمان طبعة ١٩٨١ ص ٣٣٨ وما بعدها)

١٢ - قضت المادة ١٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ على كيفية وطريقة الاعلان فالزمت كل تاجر يبيع أية سلعة أن يعلن عن سعرها بالأوضاع التي بينها وطبقا لهذا النص فان الالتزام بالاعلان عن الأسعار يقع على عاتق صاحب المحل التجاري أى جميع تجار التجزئة فلا يسرى على مدير المحل أو العامل . وينبنى على ذلك أنه لا يعتبر صحيحا في القانون الحكم الذي

يقضى بإدانة عامل فى تهمة عدم الاعلان عن الأسعار لأن الالتزام بالاعلان عن الأسعار يقع على صاحب المحل دون العامل لديه .

(الدكتور مصطفى كامل كيره فى الجرائم التموينية ط ١٩٨٣ ص ١٥١) . وفى ذلك أيضا قضت محكمة النقض بأن الالتزام بالاعلان عن الأسعار يقع على عاتق صاحب المحل التجارى دون من يكون قائما بالعمل فيه غير صاحبه .

(نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ طعن ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق)

١٣ - ان ايجاب وضع الأسعار على السلع محله ان تكون السلع معروضة للبيع فاذا كان المتهم قد تمسك بأن الأحذية المقول بأن السعر لم يكن موضوعا عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحله على ذمة اصحابها وطلب تحقيق هذا الدفاع فاجابته المحكمة الى طلبه واستدعت مفتش التموين فجماعت اقواله مؤيدة له ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير الى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور فى البيانات يستوجب نقض الحكم .

(نقض ١٩٤٨/١٢/٦ طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ١٧ ق)

١٤ - يكون العلم بجدول الأسعار مفترضا فان النيابة العامة ليست مكلفة بإثبات علم المتهم بجدول الأسعار ولكن للآخر ان يثبت بكل طرق الاثبات عدم حصول الاعلان عن الأسعار بالطريقة المحددة بقرار المحافظ أو عدم حصول الاعلان مطلقا .

(الأستاذ ابراهيم السحماوى فى موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة طبعة ١٩٨٣ ص ٢٨١)

١٥ - وقد بينت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٠ طريقة تحديد السعر فقررت بإنشاء التسعير فى كل محافظة وتقوم بتعيين أقصى الأسعار وللوزير تعديل هذا الجدول مساء يوم الجمعة من كل اسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ تعيين

الأسعار يكون ملزما للتجار مدى الأسبوع الذى وضعت له ولكن يجوز امتداد العمل بالأسعار والمدرجة بجداول الأسعار المنصوص عليها فى المادة الثانية الصادرة فى اسبوع معين الى الأسابيع التالية تلقائيا • ومتى أعلن جدول الأسعار بالطريقة التى تراها اللجنة فقد افترض علم الكافة فى حدود الاقليم • ولا يجوز الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر لأن الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكملة له ليس يهذر ولا يسقط المسئولية •

(الدكتور عبد الحميد الشواربى المرجع السابق ص ١٥٤)

١٦ - من ينزم بالاعلان عن الأسعار :

- الهدف الأساسى من قانون التسعير الجبرى هو حماية المستهلك ومن الطبيعى أن يكون تعامل المستهلك مع تاجر التجزئة الأمر الذى يوجب أن يكون الإلزام بالاعلان عن أسعار السلع واقعا على عاتق تاجر التجزئة ولكن هل يقع الواجب على عاتق تاجر الجملة ونصف الجملة ، قيل فى ذلك بأن النص عام يسرى على جميع التجار أى من يبيع بالجملة أو التجزئة ذلك لأن المشرع وضع عامدا عبارة « كل تاجر » بدلا من عبارة كل تاجر يبيع بالتجزئة وحذفه للصفة الأخيرة يعنى انه أراد العموم وهذا الاتجاه يستقيم مع ما ابتغاه المشرع من رقابة على الأسعار • ولم يقصر المشرع واجب الاعلان عن الأسعار على من يعرضون سلمهم للبيع فى محالهم التجارية بل فرض هذا الأمر على كل البائعين ونص على هذا صراحة بالنسبة الى البائعين الجائلين ويلاحظ أن واجب الاعلان يتعين أن يكون عن أسعار جميع السلع ولو كانت غير محددة السعر أو الربيع •

(الدكتور حسن صادق المرصفاوى فى قانون العقوبات الخاص طبعة

١٩٧٨ ص ٧٧١) •

١٧ - شهر ملخص الحكم ومدته :

وحيث انه يبين من مطالعة الأوراق أن محكمة اول درجة دانت المطعون ضده بجريئة عدم الاعلان عن أسعار السلع التى يعرضها للبيع وقضت

بمعاقبته عنها بالحبس ستة أشهر. وبشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المستأنف ومحكمة ثاني درجة قضت بحكمها المطعون فيه والذي أخذت فيه بأسباب الحكم المستأنف وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تفرير المطعون ضده خمسين جنيهاً . وتأييده فيما عدا ذلك لما كان ذلك وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسمير الجبري - بعد أن بين العقوبات الأصلية المقررة للجرائم المنصوص عليها فيه قد نص في المادة ١٦ منه على عقوبة أخرى تكميلية يتعين القضاء بها إلى جانب العقوبات الأصلية هي شهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة طبقاً للأوضاع المبينة في هذه المادة . وفارق المشرع بالنسبة لهذه العقوبة التكميلية بين ما إذا كانت العقوبة الأصلية المقضى بها هي الحبس وما إذا كانت العقوبة هي الغرامة . فوجب أن يكون شهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس في الحالة الأولى ولمدة شهر واحد في الحالة الثانية وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من أنه ألقي عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر المحكوم بها ابتدائياً على المطعون ضده واستبدل بها عقوبة الغرامة قد أبقى على ما كان يقضى به الحكم الابتدائي من شهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس . وفاته تعديل هذه العقوبة التكميلية بما يتسق مع ما أجراه من تعديل في العقوبة الأصلية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا تخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة فإنه يتعين - حسب القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون وذلك بجعل عقوبة شهر ملخص الحكم لمدة شهر .

(الطعن رقم ٣٣٣٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٤)

١٨ - الارتباط بين جرميتي علم الاعلان عن الاسعار والبيع بسعر ازيد من المقرر .

وفي ذلك قضت محكمة النقض بآله اذا كانت لجريمتا بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانوناً وعدم الاعلان عن الأسعار المستعدتان الى المعلن ضده مرتبطين ببعضها ارتباطاً لا يهيل التجزئة منها . ويوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالمعقوبة المقررة لاشدهما وهي الجريمة الأولى - وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وكان الحكم الابتدائي لم يلتزم هذا النظر وقضى بتوقيع المعقوبة المقررة . غير كل من الجريمتين اللتين دان المعلن ضده بهما . فان الحكم المعلن فيه اذا ايد الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف المعقوبة التي أوقعها بالنسبة الى التهمة الثانية اكتفاء بالمعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر موضوع التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٨ - السنة ٣١ - ص ٢٥٥)

١٩ - تحديد الأسعار وإعلانها :

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط بمادته الأولى بـ لجنة تحديد الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التي تتناولها التسمية مدى الأسبوع الذي وضعت له . واذن فتمت إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد افترض علم الكافة به في حدود الاقليم .

(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٧)

٢٠ - تحديد الأسعار وإعلانها .

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نصت في:

الفقرة الثالثة منها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الاعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية كما هي الحال في القوانين والقرارات المكملية او المنفذة لها لأن القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوته فوق كونها محلية . مما خول المدير أو المحافظ بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ - اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكنى المديرية او المحافظة مراعى في ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معيناً من كل أسبوع لكي يتربحها كل ذى شأن .

(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/١٩)

٢١ - أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وأن كان أكثر ما عني به أن يوفر الضروريات للجمهور وهي التي أدخلها في التسعير الجبرى الا انه اورد أيضا احكاما خاصة بتنظيم بعض نواحى الاتجار بالسلع كافة المسعر منها وغير المسعر بما ييسر للناس سبيل الحصول عليها كذلك فالزم في الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجزئة بأن يملنوا أسعار جميع سلعهم أى المسعر منها وغير المسعر والا حق عليهم العقاب الذى نص عليه فالساعات والجواهر يجب اعلان أثمانها .

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٢)

٢٢ - ان القانون لا يوجب توفر قصد جنائى خاص فى جريمة عدم وضع بطاقات بالأسعار على السلع المعروضة للبيع .

(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٤/١٢)

٢٣ - ان جريمتى بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانونا وعدم الاعلان عن الأسعار المستندتين الى المطعون ضده مرتبطان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى الجريمة الأولى وذلك عملا بالفقرة الثانية من

المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما كان الحكم الابتدائي لم يلتزم هذا النظر. وقضى بتوقيع العقوبة المقررة عن كل من الجريمتين اللتين دان المظعون ضدهما فان الحكم المظعون فيه اذ ابد الحكم الابتدائي يكون قد اخطا في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي اوقعها بالنسبة للتهمة الثانية اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من اجل جريمة بيع سلع مسخرة بأزيد من السعر المقرر موضوع التهمة الاولى باعتبارها الجريمة الأشد عنفاً.

بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٣/٣/١٩٨٦)

٢٤ - لما كان الثابت أن المتهم ان هو الا بائع بالمحل وليس صاحب المحل ومن ثم يتعين القضاء ببرأته من تهمة عدم الاعلان عن الأسعار .

(الحكم فى الجلسة رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨٨ جنح أمن دولة جزئى طوارئ .

جلسة ١٢/٢٤/١٩٩٠ وقد صنف مكتب المحاكم العسكرية على هذا الحكم فى

١٠/٣/١٩٩١)

ثانيا - جريمة عدم الاعلان عن الخدمات والجعل المحدد لها

القيـد والوصـف :

جنتحة بالمواد ١٣ مكرر ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، والمواد ٢٠ ، ٢١ من قرار وزير التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل .

- وهو صاحب محل من أرباب الحرف (ومن في حكمه من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور) لم يعلن بمكان ظاهر بمحله وبخط واضح عن الأعمال التى يؤديها والخدمات التى يقدمها والجعل المحدد مقابل كل عمل وكل خدمة .

- وهو صاحب محل من أرباب الحرف (ومن في حكمه من مؤدى الأعمال ومقدمى الخدمات الى الجمهور) لم يلتزم بتقاضى الجعل المحدد والمعلن .

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

ثالثا - جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد :

١ - جنتحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والمجدول الملحق والقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

باع أو عرض للبيع سلعة مسعرة (نوع السلعة) بسعر يزيد عن
السعر المحدد .

فرض على المشتري شراء سلعة أخرى مسح سلعة مسعرة على النحو
الوارد بالمحضر .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل
عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى فالخا كان
قد حكم على المائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة
لأحكام هذه المادة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات
وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم
بمصادرتها .

كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر .
ويشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر
إذا كان الحكم بالغرامة .

جندة بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

باع سلعة من السلع التى تدعمها الدولة أو عرضها للبيع بسعر
يزيد على السعر المحدد أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو
علق على بيعها على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل

عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى فاذا كان قد حكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه •

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها •

ويشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة •

دبعا - بيع السلع غير المسعرة أو غير المحددة الربح :

جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٩/١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ •

طالب المشتري بثمن أعلى من الثمن المعلن عن السلعة غير المسعرة وغير محددة الربح •

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وفى حالة العود تضاعف العقوبات فى حديها الأدنى والأقصى •

وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة •

خامسا - تقديم الوجبات والماكولات :

جنحة بالمواد ٤ ، ٢ ، ١/١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

قدم وجبات أو ماكولات أو مشروبات بأكثر من السعر المقرر أو عرضها أو امتنع عن تقديمها أو حصل على مقابل للدخول أكثر من المقرر .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس لمحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة .

سادسا - تاجير غرف الفنادق :

جنحة بالمواد ٣/٤ ، ٢/١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

أجر غرضا بفندقه (أو عرضها للتأجير) بايجار يزيد على الحد المقرر .

جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

اشترى بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذى تعينه لجنة التسعير .

جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ١/٤ ، ٤ مكرر ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والمادتين ١ ، ٢ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل .

اشترى بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

شهر ملبس الحكم الصادر بالإدانة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة .

سابعاً - جريمة المشتري :

جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ١٢ ، ١٤ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل .

اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة يزيد على الحد المقرر دون ابلاغ السلطة المختصة أو الاعتراف بها .

العقوبة :

غرامة لا تجاوز خمسين جنيها .

ثامناً - متع رجال الضبط من تأدية عملهم وعدم تقديم الدفاتر لهم :

جنحة بالمواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ .

حال بين رجال الضبط وبين دخولهم محله أو مخزنه .

امتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها لرجال الضبط عند طلبها أو أدلى إليهم ببيانات غير صحيحة .

العقوبة :

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ السابق ذكرها .

تعليقات وأحكام

١ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص عليها في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ (المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) .

٣ - شهر ملغصات الأحكام :

عملا بنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تشهير ملغصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكومة بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالفرامة والحكم بالإدانة الذي يستلزم المشرع نشره هو الحكم النهائي فإذا طعن فيه بالاستئناف أو النقض وعُدل وجب نشر الحكم وفقا للتعديل الأخير أما إذا قضى بالرفض أو بعدم القبول فيجب أن ينشر الحكم الأول .
(الدكتورة أمال عثمان في شرح قانون العقوبات الاقتصادي في جرائم التهمين - طبعة ١٩٨١ ص ٢٣٧)

٣ - ضبط الأشياء موضوع الجريمة :

الأشياء التي تضبط ويحكم بمصادرتها في مجال تطبيق المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل هي الأشياء موضوع الجريمة .

(نفى جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ السنة ١٨ ص ٧٣٧)

والشيء موضوع جريمة البيع أو العرض للبيع بأزيد من السعر أو الربح المحدد هو تلك الوحدة من وحدات السلعة التي انصبت عليها واقعة

البيع أو العرض للبيع ذاتها دون باقى الوحدات الموجودة لدى البائع من ذات السلعة ، أما الشيء موضوع جريمة الإغثاغ عن البيع فيشمل كل وحدات السلعة موضوع الامتناع التى ضبطت لدى البائع أثر امتناعه عن البيع .

(نقض ١٩٦٦/٣/٣١ طعن ١١٥ لسنة ٣٦ ق)

٤ - نشر قرارات التسعيرة :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ تنص على أن يعلق المحافظ أو المدير جداول الاسعار التى تمنيتها اللجنة فى مساء يوم الجمعة من كل اسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير فى هذا الشأن فى الجريدة الرسمية كما هو الحال فى القوانين والقرارات ذات صبغة موقوتة فوق كونها محلية مما خول المحافظ استنادا لما يراه كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكنى المحافظة مراعية ذلك ظروف كل اقليم وتحديد يوم من كل اسبوع لكى يتربها كل ذى شأن .

(نقض ١٩٥٣/٥/١٩ طعن ٦٢٣ لسنة ٢٣ ق)

وترتيبا على ذلك فان الاعلان عن الاسعار يتم بالطريقة التى يراها المحافظ كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكنى المحافظة وطالما تم اعلان جداول الاسعار بالطريقة التى يقررها المحافظ فانه يفترض علم الكافة بها فى حدود المحافظة ومن ثم فانه ليس على النيابة العامة واجب اثبات ذلك العلم بالنسبة للمتهم لافتراض علمه به . وانما المتهم هو المكلف اذا اراد اثبات عدم حصول الاعلان بالطريقة التى يقررها المحافظ .

٥ - قضى بان عدم نشر قرار المحافظ فى صدد كيفية اذاعة الاسعار الاسبوعية والجداول الاسبوعية لهذه الاسعار فى الجريدة الرسمية لا يمنع من عقاب من يبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر (نقض ١٩٥٠/٦/١٢ ص ١ سنة ٧٤٦) طالما نشرت بالطريقة التى حددها المحافظ المختص

ومن ثم فإن النشر في الجريدة الرسمية ليس لها أثر بالنسبة لقرارات لجنة التسعير .

٦ - حذف سلعة من جداول الأسعار أو اضافتها :

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح بالحذف أو بالإضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين . ولا يفنى عن ذلك مجرد اغفال لجنة التسعير تعيين أقصى سعر لصنف معين أو عدم إدراجها فى الجدول الأسبوعى الذى تصدره اذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة يخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص .

(نقض ١/٢/١٩٦٧ ص ١٨ ص ٢٢ طعن ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق)

٧ - ومن ثم فإن القرار الصادر من وزير التموين بتسعير سلعة غير مدرجة بالجدول يعتبر إدراجا لها بتلك الجداول ولكن لا يجوز للجان التسعير تسعير سلعة لم يصدر قرار بتسعيرها أو بإدراجها بجدول التسعير من وزير التموين اذ له وحده الحق فى حذف سلعة أو اضافتها لجدول التسعير .

٨ - وفقا لنص المادة الأولى من قرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦ فإنه يمتد العمل بالأسعار المدرجة بجدول الأسعار المنصوص عليها فى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الصادرة فى أسبوع معين الى الأسابيع التالية تلقائيا ما لم تتضمن الجداول اللاحقة تعديلا لهذه الأسعار .

٩ - وإذا كانت السلعة من السلع الموسمية كما فى بعض أنواع الفاكهة والموالح فلا يصلح الامتداد التلقائى لأسعارها المنصوص عليها بقرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه يصلح سندا لأعمال ذات السعر الا فى ذات الموسم دون الموسم الذى يليه لأن القول

بغير ذلك يتناظر مع ما قصده الشارع من جعل مدة الالتزام بالأسعار موقوته بحسب الأصل .

(الأستاذ ابراهيم السحلاوى فى موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة
الجزء الأول - طبعة ١٩٨٣ ص ٢٨٢)

١٠ - وفى ذات المعنى سالف الذكر قضى بأنه وجب أن المتهم قد دفع الدعوى بأن الموز الذى قام ببيعه هو من محصول سنة ١٩٧١ وأن هذا المحصول لم يسعر حتى الآن والتسعيرة قاصرة على موز محصول سنة ١٩٧٠ وذلك طبقا لما جاء بجدول الأسعار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ . وحيث أن الثابت من جدول الأسعار المرفق الذى حدد أثمان الموز أنه حدد أسعار بيع الموز عن سنة ١٩٧٠ وقد أفادت الغرفة التجارية بأنه لم يصدر تعديل أو إضافة للجدول المشار اليه ولما كانت المحكمة بعد اطلاعها على الجدول ترى أن التسعيرات اقتصر على محصول سنة ١٩٧٠ ولم تشير إلى محصول سنة ١٩٧١ ولا يمكن أن يمتد الجدول من تلقاء نفسه نظرا لأن الجدول اقتصر على صنف معين بالذات ومن ثم لا يمتد إلى صنف آخر ولو اتحد فى النوع اذ يختلف السعر بالنسبة لمحصول على صنف معين بالذات ومن ثم لا يمتد إلى صنف آخر ولو اتحد فى النوع اذ يختلف السعر بالنسبة لمحصول سنة ١٩٧٠ عن سنة ١٩٧١ فقد يزداد أو ينقص عبء الانتاج والتكاليف مما يدعو إلى زيادة السعر أو تخفيضه الأمر الذى حدا بالمشرع أن يحدد الأسعار بقصرها على محصول واحد . ولما كان الثابت أن الواقعة حدثت فى ٢٢/٣/١٩٧١ ولا يمكن القطع بأن الموز محل الشراء كان بين محصول سنة ١٩٧١ . لم يكن مسعرا وقت نشوء الواقعة ومن ثم فلا تقوم الجريمة فى حق المتهم ويتمين برأء المتهم مما نسب إليها عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج ١ .

(القضية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ جنح أمن دولة قسم أول طنطا . وقد أقر الحکم فى ٢٥/١٢/١٩٧٣ . ومشار اليه فى موسوعة للمستشار معوض عبد التواب - طبعة ١٩٧٨ ص ٤٩٥ وما بعدها) .

١ - قرار اخراج السلعة من جدول التسعير المسعرة والمحددة الربح
يعتبر قانونا اصلح للمتهم بتهمة بيعها باكثر من السعر المحدد ما دام
لم يكن قد فصل نهائيا في الدعوى ويتعين القضاء بالبراءة .
(نقض ١٨/١٢/١٩٧٠ لسنة ٢١ ص ١٢٧٣) وقرار اخراج السلعة
من جدول التسعير يكون من وزير التموين .

١٢ - من ناحية أخرى فان جدول التسعير الذي يرفع من سعة سلعة
معينة لا يعتبر قانونا اصلح للمتهم والعبرة بمخالفة التسعيرة السارية
وقت وقوع الحادث .

(نقض جلسة ٢٥/٤/١٩٥٥ الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٥ ق)

١٣ - نفاذا لقرارات التسعيرة بالثر فورى :

القرارات المحددة للأسعار الجبرية تطبق بالثر فورى بحيث تسرى على
الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها
دون اعتبار لما قد يلحق اصحاب هذه السلع من خسارة نتيجة فرض تلك
الأسعار .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)

١٤ - جهل السعر لا يعفى :

لا يقبل من التاجر الاعتذار بأنه لم يبيع باكثر من التسعيرة الا أنه كان
يجعل السعر المقرر ما دام في وسعه الوقوف من المصادر المبيئة بقرار
المحافظ عن الكيفية التى تعلن بها جدول الأسعار .

(نقض ١٠/٥/١٩٤٩ مجموعة احكام عمر ج ٧ ص ٨٨٣)

١٥ - المستقر عليه أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر المناط
فى قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن
صاة البائع بالسلعة وصفته فى بيعها ويكتفى فى ذلك بالقصد العام واعتذار
المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل . وعلة ذلك ان الجهل بالقانون ليس

يعاد ولا يستقط المسئولية وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة التابعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ أن جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها تقوم فى حق كل من يبيعها كذلك بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته فى بيعها اذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المقرر للسلعة .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ص ١١٦ ع ٣

س ١٨)

١٦ - جريمة بيع سلعة مسعرة وبأزيد من السعر الجبرى لا تتطلب الا القصد الجنائى العام .

(نقض جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ لسنة ١٨ ق ص ٩٣٧)

١٧ - تحديد سعر السلعة لا يعرض بداهة عند اخفاء السلعة او انكار وجودها .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١)

١٨ - جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر ترتبط بجريمة عدم الاعلان عن الأسعار وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها .

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ولكن يلاحظ أن ذلك مشروط بأن يكون عدم الاعلان عن ذات السلعة وحدها .

١٩ - انه ولما كان التراضى على البيع والتمن كافيا فى الأصل لانعقاد البيع وتامه بغض النظر عن أداء الثمن وكان القانون من جهة أخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب تمام البيع وكان عدم تقديم قائمة بالأسعار ليس من شأنه أن يؤدى الى البراءة اذ كان للمحكمة أن تأمر بضمها وتطلع عليها ما دام التهم لم يدع انها

لم تعلن بالطريق المرسوم في القانون فان المحكمة التي تقضى ببراءة المتهم
بيع يرتقال باكثر من السعر الجبرى تأميساً على أن البيع لم يتم لعدم
قبض الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة بالأسعار يكون منخطنا .

(نقض ١٩٥٢/٤/١٤ طعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٢ ق)

٢٠ - اذا كان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة
مسعرة بالسعر المعين وبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط
الواردة بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقتنا لغرض واحد
وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب
اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالمعقوبة المقررة لأشدهما فان الحكم اذ قضى
بمعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين الى الطاعن يكون قد اخطأ فى
تطبيق القانون مما يعمى منه نقضه وتصحيحه .

(طعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠)

٢١ - البيع بالزاد العلنى :

ان المواد ٢ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ قد جاء نصها عاماً فى وجوب العقاب كلما
كان السعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون ولم يستثنى هذه المواد
من حكمها حالة البيع بالزاد العلنى أو بطريق المزاد .

(نقض ١٩٥٠/١/٣٠ طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق)

ويسرى هذا الحكم وفقاً للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى
حل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ لذات السبب .

٢٢ - بحسب الحكم أن يثبت السعر الذى باع به المتهم المادة
المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى دون حاجة الى بيان هذا
السعر الأخير ما دام المرجح فى هذا البيان الى جدول الأسعار الرسمى
وما دام الطاعن لا يدعى ان السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

(نقض ١٩٥٢/١٢/٣٠ طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٢ ق)

وبهذا الحكم عدلت محكمة النقض عن الاتجاه الذى كانت تأخذ به وهو ضرورة ذكر الثمن المقرر والثن الذى ييقت به السبلعة فعلا وقضت فى ذلك انه اذا كان الحكم قد اذان المتهم فى مكالفة التسعير الجبرى ولم يذكر الثمن الذى كان يتبغى أن يباع به الصنف والثن الذى بيع به فعلا .

فانه يكون قد قصر فى بيان العناصر الواقعة التى بنى عليها قضاؤه وهذا يطله .

(نقض ١٩٤٧/١١/٧ طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ١٧ ق وايضا جلسة ١٩٤٨/٥/١٧ طعن رقم ٤٢ لسنة ١٨ ق)

٢٣ - نقص الوزن بسبب خارج عن ارادة المتهم :

لا تثير على المتهم اذا كان نقص وزن السلعة المسعرة راجعا الى سبب لا دخل له فى احداثه .

٢٤ - وكذلك فان استعمال المتهم لميزان غير مضبوط بسبب خارج عن ارادته لا يؤول الى أنه قصد او تعمد البيع بأزيد من السعر المقرر .
(محكمة الفيوم العسكرية الجنحة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٣ بندر الفيوم ومشار اليه فى المرجع الشامل للأستاذ مصطفى عبد المال - طبعة ١٩٨٢ ص ٤٠٩) .

٢٥ - لما كان الثابت ان المتهم باع كيلو البطاطس بمبلغ ستة قروش فى حين أن سعره الجبرى هو خمسة ونصف قرش الا أنه وضع هذه السلعة داخل قرطاس من الورق وأنه نظرا للحالة الاقتصادية فان كل شئ أصبحت له قيمة ولو كان قرطاسا لم يهتم به البائع ومن ثم فان تقدير قيمته بمبلغ خمسة مليمات يكون صحيحا فى الواقع مما تنتفى معه التهمة المستندة للمتهم ويتعين معه القضاء ببراءة المتهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ اجراءات جنائية (الحكم فى الجنحة رقم ٤١٤ لسنة ٧٢ أمن دولة المنتزه فى

١٩٧٣/١/٢٤ ومشار إليه في مؤلف المستشار أنور طلبه التشريعات التموينية - طبعة ١٩٨٣ ص ٥٠٣ والذي قرر بأن مكتب شئون أمن الدولة لم يقر هذا الحكم ولا الأحكام التي قدرت قيمة الكيس بقرش صاغ تأسيسا على أن المشرع وضع في اعتباره عند تحديد السعر أن السلعة سوف تغلف . والرأى أن هذا الاتجاه الأخير لمكتب شئون أمن الدولة محل نظر ذلك أن القرطاس الذي يغلف به البائع السلعة هو في حقيقته خدمة من البائع للمستهلك لم يلزمه بها القانون . وقد جرت العادة في محاضر الضبط أن يقوم محرر المحضر بخصم قيمة القرطاس من السعر وفقا للعرف الجارى .

٢٦ - وفي المعنى سالف الذكر اذ تبين أن السلعة قد بيعت بالسعر المقرر وأضاف البائع ثمن الكيس واحتسب له سعرا خاصا فلا محل للقول بأن السلعة بيعت بأكثر من التسعيرة لأن السلعة في ذاتها بيعت بالسعر المحدد .

(الجنبحة ١٦٤٥ لسنة ١٩٦٣ جنح مستعجلة العطارين ومشار إليها في مؤلف الدكتور مصطفى كامل كيرة - الجرائم التموينية - طبعة ١٩٨٣ ج ١٣٧) .

٢٧ - وقضى بأنه اذا كان الحكم حين ادان المتهم في جريمة بيعة اقمشة بسعر أكثر من السعر المقرر لم يمن بالرد على ما تمسك به من أنه أخطأ في تسليم ذات القماش المبيع لاختلاط الأمر عليه بسبب تشابه أنواع الأقمشة الموجودة لديه فانه يكون معيبا بالتصور لأن هذا دفاع جوهري لو صح فانه يؤثر في كيان الجريمة .

(نقض ١٩٤٦/١١/١١ طعن رقم ١٧٨٩ لسنة ١٦ ق)

٢٨ - حالة اعتبار العامل واسطة بين المشتري وصاحب العمل :

لا يسأل العامل بالمحل عن جرائم البيع بأزيد من السعر المقرر في حضور صاحب المحل اذ كان مجرد واسطة لنقل السلعة من البائع الى المستهلك أو مناولا إياه السلعة ولم يشترك في تحديده السعر بل اقتصر دوره على

فمجرد اعداد التسلمة ومناولتها للمشتري في حضور صاحب المحل الذي حدد وحده السفر .

٢٩ - يعتبر الغلط في الحساب أو الخطأ في الوزن في جرائم البيع بأزيد من السعر المقرر سببا معفيا من العقاب متى اطمانت المحكمة بعد أحاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة الى صدق دفاع المتهم اذ أن الغلط أو الخطأ كلاهما لا تدخل لارادة الانسان فيه .

٣٠ - اذا دفع المتهم بأنه يباع مقدارا أزيد مما طلبه محرر المحضر فإنه يتعين على الأخير إعادة الوزن والا كانت الاجراءات باطلة .

٣١ - بيع الموز بالعظم :

يلاحظ أن العرف التجاري قد جرى على أن يباع الموز بالعظم والمراد بالعظم هو القطعة التي تتدلى منها أصابع الموز .

٣٢ - مضاف ذكر عدد الثمرات :

بالنسبة للتخضروات والفواكه التي يتحدد فيها السعر المقرر للوحدة بناء على عدد الثمرات لا بد لمحرر المحضر من ذكر عدد الثمرات حتى يتسنى للمحكمة مراقبة تنفيذ جنكم القاتون .

٣٣ - قضى بأنه في غمم بيان نوع البطيخة المضبوطة لتحديد ثمنها على ضوء وزنها حسب السعر المقرر لمعرفة ما اذا كان المتهم قد خالف جدول التسعيرة من عدمه أمر بثير الشك في صحة ثبوت الجريمة قبل المتهم ويتعين تفسيره لصالحه ويتعين ذلك القضاء ببراءته مما استند اليه .

(الحكم في القضية رقم ٤٢٥٨ لسنة ١٩٨١ جنح مسانلة المنصورة
جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)

٣٤ - قنمت النيابة العامة المتهم بتهمة بيعه لحم جاموس كبير بسعر يزيد عن السعر المقرر وطالبت عقابه بمواد الاتهام فقضت المحكمة ببراءة المتهم من التهمة المستندة اليه وجاء باستئناف الحكم بأنه وحيث أن التقرير

الطبيب البيطرى ورد به أن اللحم المضبوط جاموس كبير ولم يرد بهذا التقرير لأسباب تبين كيف اقتنع الطبيب بأن اللحم من النوع الكبير ولما كان تقرير حسن الحيوان يعتمد أساسا على شكل الأسنان « القواطع » ومعرفة ما إذا كانت القواطع لبنية أو ثائية كما ورد فى كتب الطب البيطرى ومنها الطب الشرعى والسموم والإجراءات البيطرية الجزء الأول للدكتور شكرى حسن كامل وآخر طبعة ٧٤/٧٥ من ٧٥ ولما كان التقرير البيطرى قد تجلأ من الأسباب التى بنى عليها حتى يمكن للمحكمة أن توافق صحة تطبيق القانون وكتابة الأئس والأبحاث التى بنى عليها الخبير رأيه فضلا عن أن الطبيب الذى وقع الكشف الطبى على اللحم المضبوط لم يعرض عليه سوى نصيب كيلو فقط من الذبيحة ولم تعرض عليه الذبيحة كلها أو الجزء الثانى منها المتصل به للرأس حتى يمكن مباشرة عمله على وجه قاطع والأمر على هذا النحو يجعل اتخاذ التقرير لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكافى لتكوين اعتقاد المحكمة فى نوع اللحم المضبوط ويجعل دفاع المتهم بأن اللحم المباع هو من اللحم الجاموس الكندوز وليس من اللحم الكبير محتمل الصدق .

(القضية رقم ٣٧٥٤ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف المتصورة جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

٣٥ - إذا تبين للمحكمة أن محرر المحضر لم يثبت نوع الفول وعما إذا كان جديدا من عدمه حتى يمكن معرفة ما إذا كان خاضعا للتسعير الجبرى أم لا فلا تقررب على المحكمة إذا قضت بالبراءة .

(محكمة أمن الدولة طنطا المنحة ١٤ لسنة ١٩٦٢ بسببون فى ١٩٦٢/٨/٧ ومشار إليها فى مؤلف الدكتور مصطفى كامل كيرة مالف الذكر ص ١٣٧)

٣٦ - لما كان يبين من الاطلاع على جدول التسعيرة المرفق بالأوراق أنه بالنسبة للخل فإن السعر منه لخل الصافى المعبأ فى زجاجات سعة ١٢٠ سم بينما السلطة المضبوطة خل عبوة بلاستيك وليست من السيلنج

الواردة بالجدول وبذلك فإنها لا تخضع لجدول التسعيرة وبذلك تكون الجريمة المسندة الى المتهم غير قائمة على أساس .

(القضية رقم ٦٣٤٣ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنفة المنصور جلسة

١٩٨١/٤/٥)

٣٧ - قضى بأن المحكمة ترى في تصرف السيد الضابط في كمية

النشا المبينة بعد ضبطها ما يحول دون تحقيق دفاع المتهم من أنه نشأ صناعى خارج عن جدول التسعيرة الجبرى خاصة وأن محضر ضبط الواقعة لم يشر الى بيان الصنف المضبوط من النشا وما إذا كان من النوع المخصص للطعام أو نسواه ويدخل بالتالى ضمن السلع المحددة السعر من عدمه وما دامت تلك الواقعة لم يقطع فيها على نحو تطلتن المحكمة اليه بل وجعلها في شك من أمرها لذلك يتعين القضاء ببرائة المتهم عملا بنص المادة ١١٠/٣ ج .

(الجلسة رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٦٧ قسم ثان المنصورة جلسة

١٩٦٧/١٠/١١)

٣٨ - وحيث أن المتهم قد مثل بالجلسة وقرر أن محضر الضبط

لم يبين درجة نظافة العدس المتهم ببيعه بأزيد من السعر المقرر حتى يمكن معرفة سعره الجبرى - وحيث أن الثابت من الاطلاع على جدول الأسعار رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ لمحافظة الدقهلية السارية المفعول اعتبارا من ١٩٧٠/١٠/٣ انه قد أدخل ملحوظة على تسعيرة العدس المنصورة بالجدول رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٠ محافظة الدقهلية مفادها أن درجة النظافة للعدس المحلى (الصحيح السائب) هي ٢٣ قيراط بلى ٩٥/٨٣٣٪ وأن تزيد الأسعار تبعا لذلك . لما كان ذلك وكان تحديد درجة نظافة العرس المضبوط أمر هام ومؤثر في تحديد السعر الجبرى الذى كان يتعين بيعه به . وكان محور المحضر لم يفعل ذلك ويتعذر حاليا تحديد ذلك ببيع هذا العدس ومن ثم فإن المحكمة لا تستطيع أن تقف على حقيقة السعر الجبرى الواجب بيع هذه

المس به • وعلى التزام المتهم بالبيع بهذا السعر ومن ثم تغدو التهمة المستندة الى المتهم قائمة على غير أساس متعينا القضاء ببراءته منها عملا بنص المادة ٣٠٤/أ ج •

(الحكم في الجلسة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ أمن الدولة - قسم ثان المنصورة
جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)

٣٩ - وزن السلعة المضبوطة في غير حضور المتهم اجراء خاطئ ولا يعول عليه ويشكك في نسبة التهمة اليه • ويتعين لذلك أن يكون الوزن في حضور المتهم حتى يمكن مناقشته ولكي تطمئن المحكمة الى سلامة الاجراء •

٤٠ - الكتب والصحف والنماذج الحكومية :

نصت المادة ١٩ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ على التزام كل تاجر ببيع أية سلعة او مادة أن يعلن سعر كل صنف بالطريقة المناسبة وفيما يتعلق ببعض السلع تحتم أن يكون السعر معلنا على أغلفتها ومن هذا القبيل الكتب والصحف والمجلات والنماذج الحكومية التي تباع وفقا لسعر محدد لها مطبوع على جانب منها • وفي هذه الحالة يتعين الالتزام بهذا السعر المعلن فاذا خولف وتم البيع بسعر يجاوزه وجب اعمال حكم المادة ٣/١٣ والمعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ والتي تقضي بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين •

(المستشار انور طلبه في التشريعات النموينية - طبعة ١٩٨٣ ص ٥٠٧)

٤١ - وحيث أن الثابت من محضر الضبط أن مجرى المحاولة قرر أنه قام بشراء لوح ثلج بمبلغ ٣٠ قرش بزيادة ثمانية قروش في ثمن لوح الثلج وحيث أن المحكمة قررت ضم جدول أسعار الثلج في يوم الواقعة وبالإطلاع

عليه تبين أن مسعر البسلاطة من الطنح التي تزن ٢٥ كيلو جرام مستغرقة ٢٢ قرشاً وبذلك تكون التهمة لا تعتبر أنها باعته الطنح بأكثر من التستر المقرر قانوناً إلا إذا ثبت أن وزن البسلاطة ٢٥ كيلو جرام والثابت أن مجرئ المحاولة لم يقدّر وزن البسلاطة التي تم شرائها ومن ثم تكون التهمة محسوبة بالشك ويتعين لذلك القضاء بالبراءة .

(القضية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٨٠ جنح أمن دولة قسم ثان المنصورة
جلسة ١٩٨١/٢/١٠)

٤٢ - حظر البيع بأكثر من التسعيرة من القواعد الآمرة التي لا سبيل إلى الاتفاق على مخالفتها ولا يغير من ذلك أن يصدر مجلس إدارة الجمعية التعاونية قراراً جاوز به التسعير أياً كان الأثر الذي يعود على الأعضاء من هذا القرار. كقوائمه أو عائد .

(الدكتور مصطفى كامل كيرة في الجرائم التموينية - طبعة ١٩٨٣
ص ٥٨٨)

٤٣ - نقل الدجاجة من المكان المضبوطة به إلى مكان آخر ثم إعادة وزنها قد يترتب عليه نقص في الوزن نتيجة لتفريغ بعض الأكل الموجود بها الأمر الذي يشكك في تهمة بيعها بأزيد من السعر (في هذا المعنى القضية رقم ٦٧٣ لسنة ١٩٨٢ جنح مستأنفة المنصورة جلسة ١٩٨٢/٢/٦) .

٤٤ - لا بد من تحديد نوع الأرز الأبيض المضبوط ولا يكفي القول بأنه أرز فلاحي وذلك لأن من أنواع الأرز ما هو مسعر بأربعة عشر قرشاً للكيلو ومنها ما هو مسعر بخمسة قروش فضلاً عن اختلاف درجة النقاوة ونسبة السكر فيه .

(المجتعة رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٨٠ أمن دولة قسم أول المنصورة جلسة
١٩٨١/٣/٩)

٤٥ - أسندت النيابة العامة للمتهم أنه باع عدد ٢ كيلو من السمك

المجمد بمبلغ ٨٠ قرش. وبإعادة الوزن تبين وزنها ١٨٠٠. جرام أى ينقص ٢٠٠ جرام فقدعته بتهمة بيع سلعة مسخرة بأزيد من السعر المقرر وانتهت المحكمة الى القضاء ببراءته من التهمة المسندة اليه تأسيسا على أن السمك المباع مجمد وطبقا للمجرى العادى للأمور فإنه بمرور الوقت يقل الوزن بسبب زوال الثلج لكونه مثلجا وقد باعه المتهم بالسعر المقرر ومن ثم فإن التهمة تضحى محل شك كبير متعينا لذلك القضاء بالبراءة عملا بالمادة ٣٠٤/١ ج .

(القضية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٨٠ جنج طلغا جلنسة ١٩٨١/٣/٢٤)

٤٦ - مسئولية صاحب المحل المفترضة :

لما كانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن : " يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه ينسب الغياب أو استعجالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ٩ ، ١٣ ، والواضح من صياغة هذه المادة أن مسألة صاحب المحل عن كل ما يقع فى محله من مخالفات لأحكام القانون هى مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل فى محله الذى يشرف عليه فمسئوليته مفترضة نتيجة هذا العلم وأن الجريمة انما ترتكب باسمه وحسابه فاذا اندفع أسس هذا الافتراض سقط موجب المسائلة ولئن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بتنسب يرجع الى عدم قيامه بواجباته الاشراف التى فرضها عليه القانون الا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأسباب العامة المانعة للمسئولية لما كان ذلك وكان مؤدى دفع الطاعن الذى أثبت الحكم تمسكه به من شأنه أن يصدم نسبة الخطأ الى الطاعن لتدخل سبب أجنبي لم يكن للطاعن يد فيه هو القتل الذى قارنه المتهم الأول بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسة البيع فى غيابه وإيا كان ذلك وكان بهذا الدفيع

يعد في خصوصية الدعوى المطروحة دفاعا هاما وجوهريا. لأنه يترتب عليه إذا صح أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن بصفته صاحب المجل مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تظهر هذا الدفاع وأن تفحص عناصره كشفا لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه أما وقد سكنت عن ذلك مكثفية بالمباراة العامة القاصرة المشار إليها في الحكم وهي أن التهمة ثابتة قبلة باعتباره صاحب المجل المسئول عما يقع فيه من جرائم تموينية فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة

المكتب الفني ص ٢١ ع ٢ ص ٧٠٠)

٤٧ - كما قضى بأنه ولما كانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تحلل صاحب المجل مسئولية كل ما يقع من مخالفات وإثبات عدم تمكنه من منع المخالفة بسبب القيساب أو استحالة المراقبة وجوب اقتضار العقوبة في هذه الحالة على الغرامة دون الحبس فإن قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيسا على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المجل خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢)

٤٨ - طبيعة المسؤولية الجنائية لمدير المجل :

مسئولية مدير المجل فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة أما مسئولية صاحب المجل فهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المجل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه وهي قائمة على الدوام وانما تقبل التحقيق بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا اثبت أنه كان غائبا أو استحالته عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . والمراد بالقيساب ذلك الذي يتمتع بالكلية عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو

٥٠. قرين استحالة المراقبة .

(نقض جلسة ١٩٦٦/٣/٧ الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق)

٤٩. - ضرورة ثبوت الملكية لصاحب المحل :

قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين رغم بثبوت ملكية هذا المحل له .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢)

٥٠. - نصت المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ ، ١٣ ، والمقصود بصاحب المحل في المادة سالفة الذكر هو صاحب البضاعة التي بيعت بأكثر من التسعيرة ومسئوليته تقوم على أساس أنه صاحب المصلحة أصلاً وعلى افتراض سوء الاختيار منه بالنسبة لتابعيه في حالة الغيبة . وبناء على هذا التفسير يستوى في تطبيق هذا النص البائع الجائل إذا وقعت الجريمة من عامله وصاحب المحل إذا وقعت الجريمة في محله .

(مذكرة مدير مكتب الأحكام العسكرية في الحسمة رقم ١٦ لسنة

١٩٥٧ عسكرية طوخ ومشار إليها في جرائم التموين والتسعيرة في ٢٥ عام للمستشار أنور العروسى) .

٥١. - بيع المياه الغازية بأكثر من السعر المقرر :

نادى البعض بأن بيع المياه الغازية أو عرضها بسعر يزيد عن السعر المقرر لها يندرج تحت نص المادة العاشرة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ في فقرتها الأولى والتي تنص على أن يعاقب بالمحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة

لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه. أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلًا للدخول أكثر من المقرر ومن ثم يجوز أن تصل العقوبة إلى حدها الأدنى المنصوص عليه بتلك المادة ، وذلك على سند من أن المياه الغازية تدخل من ضمن المشروبات الواردة بها . والرأي أن هذا الاتجاه لا يتفق وصحيح القانون إذ أنه يجب في هذه الحالة وحتى حالة بيع المياه الغازية بأزيد من السعر المقرر لها تطبيق العقوبة المنصوص عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ باعتبارها العقوبة الأشد وعلى هذا الرأي استقرت أحكام المحاكم .

٥٢ - « بيع وحدة أو أكثر من عبوة مسعرة » :

تضاربت الأحكام والآراء حول توافر جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر من عدمه حالة ما إذا كان البيع وحدة أو أكثر من عبوة مسعرة فمثلاً في السجائر الوحدة المسعرة هي العلبة فماذا لو قام البائع بتفريغها وبيع وحداتها مجزأة بأكثر من السعر المحدد للعلبة في مجموعها ؟

٥٣ - ذهبت محكمة النقض في أحد أحكامها بأنه متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذي يحاكم المتهم على مقتضاه خاصاً بالعلبة كاملة (حقن مورفين) ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة فذلك مفاده أن واضح الجدول لم يرد اخضاع الوحدة لثمن مسعر كما جرى عليه في بعض الأحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة أو العكس أو وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حده . وبناء على ذلك فالحكم الذي يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمن أعلى من سعر العلبة مقسوماً على عدد الحقن التي بداخلها مبنياً على خطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٥١/٣/٢٠ طعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٠ ق)

٥٤ - وتطبيقاً لحكم النقض سألف الذكر قضى بأنه لما كان محرر

المحضر قد طلب من المتهم شراء قطعة زجاج أبيض طولها ٧٨ × ٤٣ وكان الزجاج مسعر بسعر المتن ولم يرد شيء عن سعر الوحدة أو الجزء فإن معنى ذلك أن المشرع وضع تسعيرة للزجاج بالسعر المنتز كوحدة وليس هناك سعر للوحدة بالسنتيمترات الأمر الذي يتعين معه إلغاء حكم محكمة أول درجة وبراءة المتهم مما أسند إليه بلا مضاريف .

(استئناف الحكم رقم ١٩٨٠/٩٦ أمن الدولة المطرية جلسة ١٩٨١/٢/٢١)

٥٥ - كما قضى بأنه متى كان ذلك وكان الثابت بجدول الأسعار أن السعر جبرياً هو طن الأسمنت ولم يورد شيئاً عن الشيكارة من الأسمنت ومن ثم يتبين أن واضح ذلك الجدول لم يرد اخضاع شيكارة الأسمنت لثمن مسعر الأمر الذي تطعن معه المحكمة إلى القضاء ببراءة المتهمان عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج .

(القضية رقم ٤٣١٩ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنفة المنصورة جلسة ١٩٨١/٣/١٨)

٥٦ - وتطبيقاً لذات المبدأ قضى أيضاً بالبراءة تأسيساً على أنه متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذي يحاكم المتهم على مقتضاه خاصاً بستة حبات « كامواكين » ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة فذلك مفاده أن وضع الجدول لم يرد اخضاع الوحدة لثمن مسعر كما جرى عليه في بعض الأحوال من وضع ثمن للعبة وحدها دون الوحدة أو العكس أو وضع ثمن للعبة والوحدة كل على حده ومن ثم لا يكون جدول التسعير المحلي قد حدد سعر حبة الكامواكين بمفردها .

(القضية رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ أمن الدولة شرين جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧ ومشاور إليه في الجرائم التموينية للمستشار الدكتور مصطفى كامل كبره ص ٧٠ وما بعدها)

٥٧ - وقد ذهب رأى إلى التفرقة بين حالتين الأولى حالة بيع وحدة

أو أكثر من عبوة مسعرة والثانية حالة بيع جزء من وحدة صائبة وبالنسبة للحالة الأولى فللمشترع عندما يسعر عبوة تحتوى على سبلمة فانه يكون قد قصد تحديد سعر العبوة كاملة فإذا ما أفرغت كانت الوحدات التي تشملها خارجة عن نطاق التسعير .

وبالنسبة للحالة الثانية في حالة تسعير وحدة صائبة فإن هذا التسعير يسرى بالنسبة لأجزائها غير أن مكتب شئون أمن الدولة لم يأخذ بهذا الرأي وقرر أن الوحدة اذ كانت مسعرة ككل فإن أجزائها تكون مسعرة بدورها .

(المستشار أنور طلبه في التشريعات طبعة ١٩٨٤ ص ٥٠٤)

٥٨ - وقد طرحت على مكتب الأحكام العسكرية قضية أسندت النيابة فيها الى المتهم أنه عرض للبيع سلمة مسعرة كيروسين على أساس سعر المتر ١١٥هـ مليم وكان ينبغي أن يكون سعره على أساس الصفحة ١٠٧ مليم . وقضت المحكمة بالبراءة تأسيساً على أنه متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذي يحاكم المتهم على مقتضاه خاصاً بالصفحة ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة فذلك مفاده أن واضح الجدول لم يرد إخضاع هذه الوحدة لثمن مسعر وقد ألفى مكتب الأحكام العسكرية قضاء البراءة تأسيساً على أن حكم الكل المنصوص عليه في نشرات التسعير يسرى أصلاً على الجزء المعتبر من وحدته - ما لم ينص على خلاف ذلك لاعتبار يقسده الشارع ولو أطلق رأى الحكم لأصبحت كافة وحدات المواد المسعرة كاجزاء الرطل والأقة مثلاً غير خاضعة للتسعير .

(المستشار الدكتور مصطفى كامل كيره في الجرائم التموينية هامش

ص ٧١) .

٥٩ - الا انه وبالرغم من ذلك رأى لمكتب الأحكام العسكرية والذي مفاده أن حكم الكل يسرى على الجزء فأننا نجد انه قد أقر حكماً قضى بالبراءة تأسيساً على أن المبيع جزء من المتر والمسعر هو المتر المربع من

الزجاج • وجاء بحديث الحكم وحيث أن المشرع عندما وضع تسعيرة الزجاج ذكر الثمن للمتر المربع ولم يذكر الثمن للأجزاء من المتر المربع والمفهوم من هذا أن الجزء من المتر سيترتب عليه تقطيع الزجاج بالسلك المطلوب إلى أجزاء من المتر لا تكون صالحة للبيع مرة أخرى بالسعر المحدد ومن جهة أخرى فإن عملية القطع بذاتها يترتب عليها أجزاء تالفة تنقص من قيمة القطعة الكبيرة ولها الأخرى إبعاد وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى المحكمة أن البائع قد راعى في هذه الاعتبارات وهو يقرر الثمن وهي اعتبارات تراها المحكمة لازمة لصلية البيع والا ما تدخل المشرع ووضع الثمن أمام مقاس المتر لا أمام أجزاء أخرى من المتر الأمر الذي يتعين معه القضاء بالبرائة •

(القضية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٨ أمن الدولة مركز امباية وقد إقرن الحكم في ١٣/١/١٩٥٩ ومشار إليه في المرجع الشامل طبعة ١٩٨٢ للامستاذ مصطفى عبد العال ص ٤١٠)

٦٠ - كما وأن المحكمة النقض حكم شهير خاص بالبنزين قضت فيه بأن البنزين خاضع لأحكام التسعير الجبري سواء يبيع بالتر أو بالجالون أو بغيرهما • والنص على الجالون في كشف الأسعار إنما جاء في صدد بيان الوحدة التي اتخذت أساسا لسعر البيع والشراء وليس معناه بالبداية عدم تقييم الثمن أو تحديده حين يكون التعامل بأي مكيال آخر يقل عن هذه الوحدة أو يزيد عليها •

(نقض ١٩٤٧/١/٦ طعن رقم ٢٨٦ لسنة ١٧ ق)

٦١ - وعموما فإن الأمر قد بات في حاجة إلى تدخل تشريعي يحسم الأمر ذلك أن الاتجاه الذي ذهب إلى أن تسعير الوحدة يترتب عليه أن الجزء منها يكون غير مسعرا لا يتفق مع المحكمة من التسعير الجبري وهي مراعاة الصالح العام لقطاع المستهلكين إذ لو أخذ به على إطلاقه لأمكن لكل تاجر التحايل على التسعيرة وذلك بتفريغ كل عبوة مسعرة إلى وحدات

تباع مجزأة وتكون في مجموعها بأكثر من السعر المقرر للقبضة وذلك يؤدي إلى نتائج غير مقبولة ونرى حلا لذلك أن يكون المعيار المعمول عليه هو الضرر الناتج عن البيع نتيجة لتجزئه الوحدة من عدمه . فإذا عاد عليه ضرر نتيجة لتجزئه كما إذا كان في التجزئة ما ينتج بعض التلفيات بباقي الوحدة المسعرة ومثال ذلك مثلا الزجاج المسعر متره المربع . كانت تلك الأجزاء غير مسعرة نظرا لما يتجمله البيع نتيجة التجزئة فضلا عن مصاريفه لقطع نفقاته . تلك أمور يحل البائع مقابله ويضيفها ضمن الجزء المباع . أما إذا كان التجزئة أو التفريق لا يعود عليه بضرر كما لو قام بتفريق عبلة السجائر وقام ببيعها مجزأة فإنه في هذه الحالة يجب أن يلتزم بالتسعير الإجمالي للعبلة بحيث تقسم تسعيرة العبلة على عدد السجائر فيها . فإذا باع مثلا من السجائر ميسر يزيد عن ذلك كانت تومة البيع بأزيد من السعر المقرر ثابتة في حقه .

٦٢ - عرض سلعة مسعرة للبيع بسعر يزيد على المقرر مناهله :

نأفرض سلعة للبيع هو عبارة عن تقديم السلعة إلى المشتري ليفحصها ويشتريها إذا شاء لشراء لنفسه أو لغيره ويكون عادة بفعل إيجابى ذو مظهر خارجى يدل على الرغبة فى العثور على مشتري (شرح قانون العقوبات بالتكمين للدكتور زهوف عبدة طبعه ١٩٦١ ص ٢٢٢ وما بعدها) . ومن ثم فإن مجرد وجود السلعة فى المحل لفرض آخر غير الإعداد للبيع لا يعتبر عرضا لبيعها .

٦٣ - كفاية وجود السلعة فى محل التجارة لاعتباره عرضا للبيع :

(طعن ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق ١١/١٢/١٩٦٧)

٦٤ - يستوجب المشرع فى جومة العرض أن تعرض السلعة بأزيد من السعر المحدد قانونا والقانون يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من

السعر دون أن يتطلبه تمام البيع .
(نقض ١٤/٢/١٩٥٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عام الجزء ،
الأول ص ٣٨٦)

٦٥ - يتحقق الركن المادى فى جريمة العرض للبيع بازيد من التسعير بفعل ماذى ايجابى ذو مظهر خارجى يدل على الرغبة فى العثور على مشتر ويعد عرضا للبيع وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم تكن فى محل ظاهر للبيان ولكن لا يعد عرضا للبيع وجود بعض السلع داخل دواب اذا كانت هذه السلع من قبيل النماذج التى تستخدم فى الانتاج .
(الدكتور مصطفى كيرة فى الجرائم التموينية طبعة ١٩٨٣ ص ١٣٧ وما بعدها .)

٦٦ - يتحقق العرض للبيع بدفع السلعة - باية وسيلة الى التعامل بحسن عن مشتر لها وقد يتم ذلك بفعل ماذى ايجابى ذو مظهر خارجى كوضع السلعة فى محل التجارة ولو لم يكن فى مكان ظاهر للبيان او تقديمها للمستهلك بين يديه لفحصها توطئة لشرائها كما قد يتم العرض بمجرد القول او الاشارة الى مكان وجود السلعة بالمحل - وهذه الجريمة لا يسأل عنها العامل بالمحل الا اذا تدخل فى فعل العرض باكثر من السعر المقرر تدخل ايجابيا كما اذا قدم السلعة للمشتري بازيد من سعرها الجبرى أما حين يضع التاجر السلعة على أرفف محله وعليها بطاقة بسعر يجاوز المقرر او حين يساوم المشتري على هذا السعر فان العامل لا يكون مسئولا حتى ثبت نه لم يقدم السلعة للمشتري باكثر من سعرها المقرر او أنه لم يشترك مع صاحب المحل باية طريقة من طرق الاشتراك فى عرضها للبيع بازيد من ذلك السعر .

(الأستاذ ابراهيم السحناوى فى موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة
الجزء الاول الطبعة الاولى ٢٩١ وما بعدها) .

٦٧ - تعليق بيع سلعة مسعرة على أخرى :

عملا بنص المادة التاسعة من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يصاقبه البائع الذى يفرض على المشتري سلعة أخرى مع السلعة المسعرة ويكفى ذلك لتكوين الركن المادى فى الجريمة محل البحث ولا يشترط لعقابه البائع فى هذه الحالة أن يكون قد خالف قواعد التسعيرة الجبرية بل تتحقق مسئوليته ولو التزم قواعد التسعير الجبرى فى البيع وذلك متى فرض على المشتري سلعة أخرى مع السلعة المسعرة التى يريد أصلا شراؤها .

(الدكتورة آمال عثمان فى شرح قانون العقوبات الاقتصادى فى جرائم التموين طبعة ١٩٨١ ص ٣٥٠) .

٦٨ - يجوز تعليق بيع سلعة على بيع سلعة أخرى منها ولا يعد هذا التعليق امتناعا عن البيع ومن أمثلة ذلك ما نص عليه قرار وزير التموين فى الفقرة رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص باستخراج الدقيق وصناعة الخبز فى الفقرة الأخيرة على أنه يجب على محل بيع الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة للرجف إذا طلبوا ذلك ومن ثم يجوز تعليق تسليم هذه الردة على شراء الدقيق .

٦٩ - تعليق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى :

ليس فيما يشترطه البائع على المستهلك من ضرورة أن يشمل البيع ثمرات كبيرة وأخرى صغيرة داخل حدود الوحدة المسعرة ما يعد جريمة تعليق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى .

٧٠ - ومن حيث أن المتهم قدم بتهمة امتناعه عن بيع سلعة مسعرة (خبز بلدى) ولما كان الثابت أن المحل ليس مخصص لبيع الخبز وإنما هو يقوم أساسا ببيع المأكولات الشعبية (الفول والطعمية) وبيع الخبز تبعاً لها ومن ثم يكون تعليق بيع الخبز على شراء نوع من هذه المأكولات هو تعليق على شراء سلعة جرى العرف على شرائها معها ويتعين لذلك تبرئة

المتهمين .

(الجلسة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ تستعجل قسم ثان المنصورة جلسة :
١٩/٤/١٩٦٧)

٧١ - طلب مفتش التموين للسلمة لا يعد تعريضا ولا خلقا للجريمة :
(مجموعة أحكام النقض السنة ٣ ص ٥٣٠) .

وعلى ذلك اذا تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلمة منه فباعه هذا اياها بأزيد من السعر المقرر فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذى حرض على الجريمة أو خلقها ومن ثم فلا حرج على المحكمة فى أن تستند الى ذلك فى حكمها بإدانة التاجر .

٧٢ - انعدام صفة الضبطية القضائية :

ان القول بأن مفتش التموين محرر المحضر ليست له صفة الضبطية القضائية وان فقد هذه الصفة يجعله فردا عاديا لا يجوز له الضبط والتفتيش فان هذا القول مردود بأن المادة ١٢ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه يعفى المشتري بقصد الاستهلاك للسلمة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر من العقوبة اذا أبلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعتراف بها ومن ثم فان مفتش التموين ينقلب من ضابط الواقعة محل الاتهام الى مجرد مشتري متصرف بجريمته ويعفى بالتالى من العقاب عن تلك الجريمة ولكن يشترط لاعمال ذلك الاستناد فى ادانة المتهم أن يتم سماع أقواله بهذه الصفة أمام المحكمة اذ أن التحقيق الابتدائى ليس شروطا لازما لصحة المحاكمة فى مواد الجنب والمخالفات التى يجوز رفع الدعوى فيها الى المحكمة بناء على تكليف المتهم بالحضور أمامها من قبل النيابة العامة أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية دون اجراء أى تحقيق فيه واذا فاذا كانت الجريمة التى حوكم المتهم من أجلها جنحة فان ما يلحق اجراءات تحقيقها من بطلان لا يؤثر فى اجراءات المحاكمة اذ المبرة هي

بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة .

(نقض ١٩٤٦/٤/٢٩ طعن ٩٦ ص ٦ ق)

فضلا عن أن ما يشوب التحقيقات الأولية من العيوب لا يؤثر فى

الحكم وذلك ما لم تكن المحكمة قد استندت فيه اليها .

(نقض ١٩٣٦/١٢/٧ طعن ٢٠٨٢ سنة ٦ ق)

ومن جهة أخرى فمادام القانون لا يشترط فى مواد الجنع والمخالفات اجراء أى تحقيق مثل الجناية فانه يجوز للقاضى أن يأخذ بما هو مدون فى معضد البوليس على اعتبار أنها من أوراق الدعوى المقدمة للمحكمة والتى يتناولها الدفاع وتدور عليها المناقشة فى الجلسة وذلك بفض النظر عما اذا كان الذى حررها مأمور الضبطية أو لم يكن .

واذ كان الدفاع لم يتناول بالبحث ما دون فى تلك الأوراق ولم يطلب سماع الشهود الذين سئلوا فيها مكتفيا بالطعن عليها من جهة الشكل فقط فان ذلك يصح اعتباره تسليما منه بصحة ما ورد فيها ويبرر استناد الحكم عليها .

(نقض ١٩٤١/١٢/١٥ طعن ١١٠ سنة ١٩٥٢ ق)

وخيت انه ازاء ذلك لا يكون لانعدام صفة الضبطية القضائية او فقدانها لدى مفتش التموين محرر المحضر من اثر الا بالنسبة للأشياء التى ضبطها على ذمة القضية وهل تجوز مصادرتها أم لا ولكن لما كانت الأشياء المضبوطة مملوكة للمتهم وكانت محل التهمة ولم ينازع المتهم أحد فى ملكيتها وكانت هذه المضبوطات تحت تصرف المحكمة عند نظر الدعوى ولم تخرج من حوزة سلطة الاتهام فانه يجوز مصادرتها .

(مذكرة مدير مكتب الأحكام العسكرية فى اللجنة رقم ٣٤ عسكرية شبرا جلسة ١٩٦١/٦/٢٥ ومشار اليه فى مؤلف جرائم التموين والتسعييرة فى ٢٥ عام للمستشار أنور العروسي) .

٧٣- تنص المادة ١٢ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن
" يعفى المشتري من العقوبة إذا أبلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف
بها ، وعلى ذلك فإنه لا يترتب على إبلاغ المشتري للسلطات المختصة بالجريمة
أو الاعتراف بها إلا مجرد إعفائه من العقوبة ولا يمتد أثر الإعفاء إلى غيره
من اشتركوا في الجريمة مادام أنه لم يتوافر بشأنهم شروط الإعفاء من
العقاب التي نص عليها المشرع في المادة السابقة .
(الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ٣٦٣)

٧٤ - متى ينقصد البيع :

ينقصد البيع بين طرفين بمجرد الإيجاب والقبول وينبغي أن يقوم
الدليل على تلاقى الإرادتين صراحة أو ضمنا وهو أمر يستخلص من وقائع
الدعوى . ومتى تم عقد البيع فإنه لا يغير من الأمر أن يكون الثمن مؤجلا
ويتحقق هذا من الناحية العملية إذا كان هناك اتفاق بين التاجر والمستهلك
على سداد قيمة ما يحصل عليه منه في أول كل شهر وكذلك قبله يكون
تسليم السلعة ذاته مؤجلا كمن يبتاع سلعة معينة ويتولى البائع إرسالها
له في منزله ويترتب على هذا أنه يجوز أن ينقصد البيع على سلعة غير جاهزة
لدى البائع أى غير موجودة في حوزته وقت العقد وهذه الصورة كثيرة في
العمل حيث يعمل البائع على إخفاء السلعة التي يريد الاتجار فيها بسعر
أكثر من المقرر أو يستغل حاجة المشتري فيحصل هو عليها ليبيعه إياها.
بسر أكثر من السعر المحدد قانونا .

(الدكتور حسن صادق المرصفاوى المرجع السابق ص ٧٥٨)

٧٥ - العرض للبيع :

سوى المشرع بين البيع والعرض ولكن متى يعتبر العرض متوافرا ؟
قيل ان أبسط صور العرض هو تقديم السلعة للمشتري سواء تم ذلك
بصورة مادية أو بإعطائه إياها بين يديه أو بشكل شفوي كما اذا أشار
بيده إلى مكان وجودها في متجره وواضح أن في الصورتين تدخل فعل من

جانب الشخص الذى يعرض للسلعة . وقد يكون العرض بوجود السلعة
فى المكان المعلن لبيعها فتقوم الجريمة متى كان السعر المعلن عليها أكثر من
السعر المحدد قانوناً .

(المرجع السابق للدكتور حسن صادق المرصفاوى ص ٧٥٩)

٧٦ - مسئولية العامل فى جريمة العرض للبيع :

وجريمة العرض للبيع بأزيد من السعر أو الربح المقرر لا يسأل عنها
العامل بالمحل الا اذا تدخل فى فعل العرض بأكثر من السعر المقرر تدخل
فعليا ايجابيا ويكون غير مسئول متى ثبت أنه لم يقدم السلعة للمشتري
بأكثر من سعرها المقرر أو أنه لم يشترك مع صاحب المحل بأية طريقة
من طرق الاشتراك .

(الدكتور عبد الحميد الشواربى ، المرجع السابق ص ١٥٧)

٧٧ - الصلة فى البيع :

تقوم جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر فى حق كل من يبيع سلعة
بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته فى
بيعها اذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر
المعين للسلعة وتحقق هذه الجريمة باعتراف الفعل المادى دون أن يتطلب
القانون قصدا جنائيا خاصا . بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد
ارتكاب المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ولا يقبل بعد
ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر لأن الجهل بالقانون العقابى
والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسئولية .

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ قى جلسة ١٩٧٣/١/٢١)

٧٨ - الأصل أن العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكملة له
يفترض فى حق الكافة فلا يقبل الدفع بالجهل أو القلط فيها كذريعة لنفى
القصد الجنائى ومن ثم فإن الحكم المطلقون فيه اذ قضى ببراءة المتهم على

أنسان أن يبيع السلعة بأكثر من السعر المقرر لها كان عن فضول لأنه ليس بصاحبها وعن جهل بسعرها يكون قد أخطأ. صحيح القانون وذلك أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر تشريعا مكملًا لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررّة لها .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠)

٧٩ - إذا كانت الواقعة التي اثبتها الحكم هي أن مفتش التسموين طلب الى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها اليه بأكثر من السعر المقرر رسميا فذلك ليس فيه تحريض منه للطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقها ولهذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته في حكمها .

(الطعن رقم ٧٠٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٤)

٨٠ - إذا نظّم مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا ايماها بأكثر من السعر المقرر رسميا . فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذي حرض على الجريمة اذ خلقها خلقا . ولهذا خرج على المحكمة في أن تستند الى ذلك في حكمها بإدانة التاجر .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٠/١٨)

٨١ - ان ايجاب وضع الأمان على السلع محلّه أن تكون السلع معروضة للبيع . فاذا كان المتهم قد تمسك بأن الأذية المقول بأن السعر لم يكن موضوعا عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحلّه على ذمة أصحابها وطلب تحقيق هذا الدفاع فأجابته المحكمة الى طلبه واستدعت مفتش التسموين فجات أقواله مؤيدة له . ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير الى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

١- من أحكام النقض الحديثة :

٨٢ - القانون الأصلى للمتهم :

وحيث أنه بين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دأب الطاعن بجرمته « بيع سلعة مسخرة بإزيد من السعر المقرر وعدم الاعلان عن السلع المعروضة لديه » وقضى بمعاقبته وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ باعتباره القانون الذى يحكم الواقعة لحصولها فى ظل سريان أحكامه - بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة والغلق شهرا والاشهار عن التهمتين لما كان ذلك وكان القانون سالف الذكر قد نص فى الفقرة الأولى من المادة التاسعة منه على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا يجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسخرة جبريا أو مجددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد » وإذا كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح الذى صدر بعد الحكم المطعون فيه ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به فى اليوم التالى بتاريخ نشره قد استبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة سالف الذكر النص التالى « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين بكل من باع سلعة مسخرة جبريا أو مجددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ... » ولما كان الأصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا أن عجز تلك الفقرة ينص على أنه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون

أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . واذا كانت المائدة ٣٥/٣ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون أصلح للمتهم وكان القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ السالف ذكره قد انشأ للمتهم مركزا قانونيا أصلح يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم - الطاعن فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اشتملت عليه أحكامه من اجازة الحكم بأى من عقوبتى الحبس والغرامة فانه يكون هو الواجب التطبيق الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٤٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

٨٣ - وحيث أن ما ينصه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذا دانه بجريمة بيع ساعة مسعرة بسعر يزيد عن المقرر فقد شابه البطلان ذلك بأنه خلا من بيان نص القانون الذى دان الطاعن بمقتضاه مما يعيبه بما يوجب نقضه . وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا . ولا يصح الحكم من هذا العيب أنه أشار الى رقم القانون المطبق . ما دام لم يفصح عن مواده التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب كما أنه لا يصح هذا البطلان أن يكون الحكم المطعون فيه قد أشار فى ديباجته الى مواد الاتهام التى وردت بقيد النيابة العامة ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٩٧٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤)

٨٤٠ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يذكر نوع السلعة المبيعة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة .
فانه يكون مميبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٣٦٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

٨٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومضمون محضر الضبط الذى عول عليه فى قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن نوع السلعة وما اذا كانت من السلع المسفرة جبريا وقدر هذا التسعير والتمن الذى بيعت به وكان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والادلة التى ستستند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فانه يكون مشبوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كملتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يضمن نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٧٩٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

٨٦ - لما كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يبين منه نوع الدجاجة التى باعها الطاعنة رغم ما لهذا البيان من أهمية فى تعرف حقيقة الواقع ومدى صحة تطبيق القانون عليها . الأمر الذى يصم الحكم بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٦٨٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

٨٧ - لما كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يبين منه نوع السلعة التى باعها الطاعن وما اذا كانت من الأنواع المسفرة جبريا

من عدمه رغم ما لهذا البيان فى خصوصية الدعوى من أهمية لتعرف حقيقة الواقع ولتتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٥١٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

٨٨ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة بالاحالة على محضر الضبط دون ذكر نوع البطيخة والسعر المحدد لوزن الكيلو منها ووزنها بالكامل وجملة الثمن المقرر لها قانونا ودون بيان لما اذا كانت هذه السلعة واردة بجدول السلع المسعرة ام لا مع ما لتلك البيانات من أهمية فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الأمر الذى يصم الحكم بالقصور فى البيان مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦١٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

٨٩ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بأن الزجاج المبيع مستورد ولا يخضع للتسعير الجبرى كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار اليه أو يبين نوع الزجاج المبيع رغم جوهرية ذلك وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الراى فيها واذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يمن بتشحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه فانه يكون فوق ماران عليه من القصور قد جاء مقبولا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٨١١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

٩٠ - اعتذار المتهم بالعمل فى مهنة اخرى :

حيث أن الحكم المطعون فيه برر قضاؤه ببرائة المطعون ضده من تهمة بيع سلعة البرتقال بسعر أزيد من المقرر على ما ثبت للمحكمة من الاطلاع

على بطاقته العائلية الصادرة بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٧. من أنه يعمل كهربائياً لما كان ذلك. وكان الثابت من المفردات المضمومة أن المطعون ضده أقر بمحضر جمع الاستدلال أنَّهُ يعمل تاجر خضروات وباع البرتقال لمجرى محاولة الشراء وأنه كان ينوى أن يرد له باقى الثمن وكانت جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وإيا كانت صفته فى بيعها .

اذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة وكانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المبادى دون أن يتطلب القانون قصداً جنائياً. خاصاً بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة ينتيجته التى يعاقب عليها القانون ولا تقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بأنه يعمل فى مهنة أخرى غير الاتجار فى السلعة موضوع الجريمة واذ قضي الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده لأنه يعمل كهربائياً رغم أن الثابت من اقراره بالتحقيقات أنه باع تلك السلعة - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تعرض فى قضائها ببراءة المطعون ضده الى ذلك الاقرار وظروف ضبطه بما ينبنى أنها اضدرت حكمها بغير أحاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها. فما يصح هذا الحكم أيضاً بعبء القصور لما هو مقرر أن محكمة الموضوع وإن كانت لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسماؤه التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط أن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يقتصر حكمها على ما يفيد أنها فضحت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلها الزبينة فى خنثية عناصره الإثبات .

(الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ قى جلسة ١٩٨٥/٣/٧)

٩١٠ - معقداً ضمن المادة الخامسة عشر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - الخاص بشئون التسعير الجبزي وتحديد الأرباح المنطبق على

واقعة الدعوى - أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معا. أو بإحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب عن المحل أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وبجواب لا تمخير فيه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في صحيح القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

٩٢ - القانون الأصلي :

لما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . . غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابها في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خاليا من التوقيت وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التى يجرى عليها حكم التسعير الجبرى وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالذئف أو بالإضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائي أن السئعة موضوع الجريمة التى دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فإن الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدهما والشار إليه فى ذلك الحكم باعتباره الأصلي لهما ويكون الحكم المطعون فيه اذ التفت عن أعمال القرار المذكور ولم يجر فى حقهما مقتضى هذا الاستبعاد قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة اليهما ذلك أن قرار المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعيا لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استنادا الى

نصوصه •

(الطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣)

٩٣ - امتياز التهم بالجهل بالسعر المقرر •

جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعلن لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيها اذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعلن للسلعة •

ولما كانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون • ولا يقبل ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر • لأن الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكملة له ليس بمنزلة ولا يسقط المسؤولية •

(الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٣)

٩٤ - غرورة بيان نوع السلعة •

وحيث أنه من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد قلم النيابة ووصفها استطراد الى القول • وتخلص الواقعة فيما أثبت بمحضر الضبط من أن التهمة باععت سلعتين مسعرتين - برتقال وموز - بأزيد من السعر المقرر - وحيث أن التهمة ثابتة من محضر الضبط على النحو المشار إليه والذى تطمئن اليه المحكمة فضلا عن أن التهمة لم تدفع الاتهام بدفاع مقبول فمن ثم ترفض المحكمة وتقضى بمقابها عملا بمواد الاتهام • لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات أن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وكان الحكم المطعون فيه قد

خلا من بيان نوع السلعة التى باعتها الطاعنة وما اذا كانت تخضع للتسعير الجبرى كما خلا من بيان الثمن رغم ما لهذين البيئتين من أهمية فى تعرف الحقيقة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الأمر الذى يصم الحكم بالتصور الذى يتسع له وجه الظمن مما يوجب نقضه والاحالة .

(الظمن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٨٦/٣/١١)

- ومن احكام المحاكم الجزئية :

٩٥ - لما كان الثابت للمحكمة وما اورده محرر المحضر ان « الصلصة » موضوع المحاولة هى (صلصة) مستوردة ومن ثم فانها تخضع فى تسعيرها لهامش الربح المثبت بالفاتورة ولما كان محرر المحضر لم يطلب ثمة فاتورة من المتهم للاطلاع على حقيقة السلعة من خلالها . ووكان الثابت بالأوراق ان سمر علبة الصلصة موضوع المحاولة هو ١٢٥ مليون ومن ثم يكون المتهم قد باع بالسمر المقرر مما يتعين القضاء ببراءته .

(الحكم فى الجلسة رقم ٢٥٣٠ لسنة ١٩٨٥ لمن دولة جزئى طواوى - بلقاس جلسة ١٩٨٨/٣/٣ . وقد صلتق مكتب الحاكم العسكرى على الحكم فى ١٩٩٠/٣/١٠)

٩٦ - لما كان الثابت أن الصابون المضبوط حر التداول الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الحكم فى الجلسة رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٨٤ لمن دولة جزئى طواوى - بلقاس جلسة ١٩٨٧/٥/١٤ . وقد صلتق على الحكم فى ١٩٩٠/١/٢٨)

- ومن احكام النقض ايضا :

٩٧ - اذا كان الحكم الذى اذان المتهم فى مخالفة التسعير الجبرى ولم يذكر الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف والثمن الذى بيع فيه فعلا فانه يكون قد قصر فى بيان العناصر الواقعية التى بنى عليها قضاءه

وهذا يظلم :-

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٧/١٢/١٤٤٧)

٩٨ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة بيعه سلعة بأزيد من السعر الوارد يكشف التسمير الجبرى لم يبين مقدار الثمن الذي ثبت أنه باع به السلعة المنعرة فإنه يكون قاصر البيان متعيئا نقضه .

(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٤٨)

٩٩ - بحسب الحكم أن يثبت السعر الذي باع به المتهم المادة المنعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمي دون حاجة الى بيان هذا السعر الأخير ما دام المرجع في هذا البيان الى جدول الاسعار الرسمي وما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبرى .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٢)

١٠٠ - الشارح يعاقب على التجاؤ أو بيع الحيز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه .

(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩)

تاسعا - جريمة الامتناع عن البيع

- القيود والأوصاف :

١ - جنحة بالمواد ١٠ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢١ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .
- امتنع عن بيع سلعة « أو محبذة الربح » (نوع السلعة) بالسعر المحدد .

العقوبة :

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة التاسعة من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ وهي : الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين - وإذا كانت السبلية من البسبع التي تدعمها الدولة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين - وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

٢ - جنحة بالمواد ٣/١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .
- امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة « أو غير محبذة الربح » (نوع السلعة) .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود تضاعف العقوبات فى حديها الأدنى والأقصى .

ويشهر.ملخص الحكم الصادر بالادانة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم
بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

جنتحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ من المرسوم
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

امتنع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح (نوع السلعة) ومن
التي تدعمها الدولة .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل
عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين مع
باقى العقوبات الواردة بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٠٨
تسنة ١٩٨٠ .

تعليقات واحكام

١ - المقصود بالامتناع المؤتم :

المقصود بالامتناع المنصوص عليه بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ هو امتناع التاجر عن بيع السلعة المسعرة أو المعينة الربح وشرط ذلك أن تكون مفعلة للبيع في محله أو مخزنه ويعلم بوجودها أى فى حوزته وهى من جرائم القصد الجنائى العام وتتحقق بمجرد ثبوت الامتناع سواء مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أم لم يكن . وتوافر حيازة السلعة بقصد البيع وفى هذا المعنى قضى بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص بصفة عامة فى المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها فى محالهم أو حيازتها . والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منهم التعلل بأية علة وهذا الامتناع معاقبا عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أم لم يكن .

(نقض ١٩٦٩/٢/١٧ لسنة ٢٠ ص ٢٧٣)

٣ - مناط الامتناع :

المعول عليه فى الامتناع هو وجود السلعة المسعرة أو المينة الربح فى محل التجارة سواء كانت فى مكان ظاهر أو غير ظاهر وفى ذلك قضى بأن وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم تكن فى مكان ظاهر للبيان صحة اعتباره عرضا للبيع وانكار وجودها أو اخفائها وحبسها عن التداول من جانب البائع صحة عليه امتناعا عن البيع .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ مجموعة المكتب

الفنى س ٢١ ع ٢ ص ٥٤٠)

٣ - الامتناع الجزئي :

ان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يماقِب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاعتبار هو شأن الشارع ووجده *

(نقض ١٩٥٨/٣/١٠ طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق - وأيضا نقض ١٩٦٦/٤/٥ طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق)

٤ - الامتناع استنادا للعرف التجارى :

إذا كان المتهم حين امتنع عن البيع استند الى العرف التجارى فانه الحكم بادانته لا يكون صحيحا *

(نقض ١٩٥٢/٣/١٨ لسنة ٣ ق ص ٦٢٧)

٥ - الامتناع عن بيع سلعتين احدهما مسعرة :

الامتناع عن بيع سلعتين احدهما مسعرة والاخرى غير مسعرة يوجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات *

(نقض ١٩٥٢/٢/١٧ لسنة ٢٠ ص ٢٧١)

٦ - الارتباط بين الامتناع والبيع :

ان جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة ترتبط بجريمة بيع ذات السلعة بسعر يزيد عليه ارتباطا لا يقبل التجزئة ويوجب اعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد *

(نقض ١٩٥٩/١/٢٠ مجموعة احكام النقض لسنة ١٠ ص ٦٧)

٧ - وجود السلعة بالمخزن :

وجود السلعة بالمخزن لا تأثير له على قيام جريمة الامتناع ما دام ان

«البائع قد حازها بقصد البيع»

(ظعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

٨ - شهر ملخص الأحكام الصادرة بالادانة :

تنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه تشهر ملخصات الأحكام طبقا للنماذج المقرر بتطبيقها على واجبة المحل بحروف كبيرة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة -

٩ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة :

لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عملا بنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في الحالات المنصوص عليها في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من ذات المرسوم .

١٠ - ضرورة أن يكون للشخص المنتفع صفة :

يجب أن يكون للشخص المنتفع صفة في المحل بأن يكون مالكة أو مديره أو القائم بالبيع فيه حتى يكون امتناعه موجبا للمسئولية . أما الشخص الذي يقف بصفة عارضة بالمحل أو الغير مأمور بالبيع فتكون يده يد عارضة ومن ثم لا تمويل ولا تأثيم على امتناعه . ومن أمثلة ذلك أن يكون تواجد المنتفع بالمحل علاقة مشاركة أو علاقة عمل أو كان يكون حارسا للمحل وليس مأمورا بالبيع .

١١ - شروط الحيازة في الامتناع :

إذا كان لامتناع البائع عن بيع سلعة معينة سبب مبرر كان لا تكون السلعة في حوزته المادية بأن يكون قد تصرف فيها بالبيع لآخرين مع وجودها بالمحل حين تسلمها أو كان تكون السلعة لا توزع الا بشروط معينة غير متوفرة في طالب الشراء كما في توزيع الأقمشة الشعبية بالبطاقات مثلا . فلا تأثيم على امتناعه في مثل تلك الحالات .

١٢ - غياب صاحب المحل :

ان مفاد نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع من مخالفات وعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معا او باحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب واستحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وانما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تغيير فيه .

(جلسة ١٩٦٦/٣/١٤ الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق)

١٣ - ان عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٠ لا تستلزم لقيام جريمة الامتناع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفى حوزة المتهم يستوى فى ذلك أن تكون فى محله المعد للبيع فيه أو فى مخزنه ما دامت انها معدة للبيع ولقد وردت عبارة النص عامة فى هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير غرض بل أن القول بذلك يفوت الغاية التى تفيهاها المشرع من هذا التشريع الذى غلظ فيه العقوبة . كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع كل من تخدعه نفسها باتخاذ الظروف وسيلة للتلاعب بأسعار السلع ومن ثم فإن وجود السلعة بالمخازن لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام الطاعن قد حازها بقصد البيع .

وان الواضح من عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ان المشرع أوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع جريمة الامتناع عن البيع فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب حين قضى بمصادرتها .

(نقض جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق)

١٤ - اذا كان الحكم أثبت أن ما طلب الى الطاعن بيعه من السلع

قليل بالقياس الى ما ثبت له جيازه في مخزنه الذى أخفى فيه السلعة على مشتريها فانه يكون قد اثبت عليه جريمة امتناع عن بيع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وأما كون الطاعن تاجر تجزئة فانه لا يكسبه حقا فى خرق محارم القانون يدعوى التدخل فى أوامر الشارع بالتحديد والتقييد .

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)

١٥ - بما أن المتهم لم يمتنع عن بيع السلعة غير المسعرة ولكنه أراد أن يبيعها كما اشتراها دون أن يتحمل وحده الخسائر عن عدم تصريف غير السلعة منها بمفردها فأراد أن يوزعها دون انتخاب الحبات السلعية وحدها بهذا السعر ولا يمكن أن يكون هذا التصرف من جانب المتهم متضمنا قصد الامتناع عن البيع ولا تكون الجريمة على أساس سليم من الواقع ولا من القانون .

(اللجنة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ المتزلة لمن الدولة المنصورة - جلسة ١٩٦٠/٩/٢٢ وقد اقر الحكم فى ١٩٦١/١/٢٠)

١٦ - من شروط جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أن يكون المتهم تاجرا :

وحيث أن الثابت أن المتهم كما قرر يعمل فلاحا وهذا ثابت أيضا من بطاقته الشخصية ومن ثم لا يكون المتهم ممن خاطبهم المشرع فى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . لأنه ليس تاجرا وان ضرورة المرض هى التى دفعته الى بيع سلعة الأرز التى كان يحملها وليس فى الأوراق ما يشير الى أن المتهم يعلم بحقيقة سعر الأرز فضلا عن ذلك فان الشاكى لم يرغب فى شراء الأرز بالآفة حسب جدول التسعيرة ولكنه أراد الشراء بالكيل ولا شك أن هناك اختلافا بين هذين الطريقتين للبيع ومن حق المتهم أن يتترض على الكيل « بالربع » خلافا للوحدة التى حددت عليها لجنة التسعيرة المحلية سعرا للتعامل ومتى كان ذلك تكون التهمة على غير أساس من

القانون *

(اللجنة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ السنبلاتين امن الدولة المنصورة وقد اقر
الحكم في ١٩٦٠/١١/٢٧)

١٧ - منوط التجريم في فعل الامتناع عن بيع سلعة ما هو ان
يكون المتهم عالما بوجودها لديه ومع ذلك امتنع عن بيعها فاذا اثبت المتهم
انه لم يكن يعلم بوجودها لديه فان سوء النية ينتفي في حقه ويتعين لذلك
القضاء ببراءته *

١٨ - ومن حيث ان المتهم قلم بتهمة امتناعه عن بيع سلعة مسعرة
(خبز بلدى) ولما كان الثابت ان المحل ليس مخصصا لبيع الخبز وانما هو
يقوم اساسا ببيع المأكولات الشعبية (الفول والطعمية) وبيع الخبز
تبعا لها ومن ثم يكون تعليق بيع الخبز على شراء نوع من هذه المأكولات هو
تعليق على شراء سلعة جرى العرف على شرائها معا ويتعين لذلك تبرئة
المتهمين *

(الحكم في اللجنة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ مستعجل قسم ثان المنصورة
جلسة ١٩٦٧/٤/١٩)

١٩ - ومن حيث ان المحكمة تظمن لصحة دفاع المتهم الثانى من
انه يوم الضبط فاجأته حالة اغماء اغلق المحل على أثرها ثم نقل بسببها الى
الطبيب وان والده لم يذهب الى المحل قصد اى مباشرة البيع اذ ايد بشهادة
طبية وباقوال شهادين وقال به المتهم الاول يوم الضبط وفور وقوع
التهمة التى اسندت اليه بما يظهر معه هذا الدفاع صادقا بعيدا عن مظنة
تلفيق الدليل للهروب من المسئولية * ولما كان مؤدى هذا الاطمئنان
وهو انتفاء وجود المتهم الاول بالمحل بقصد القيام بالبيع بديلا عن انه
النائب الامر الذى يشير اليه نفي المتهم الاول قيامه بالبيع ونفى اشتغاله
فى المحل وانه ما كاد يفتح المحل حتى حضر مفتش التموين وذلك كله فى
مواجهة محرر المحضر فور وقوع الجريمة المدعى بها وقبل ان يضى عليها وقت

يمكن أن يقال بترتيب الدفاع فيه فإن المتهم الأول بذلك لا يمكن اعتباره مرتكباً لجريمة الامتناع عن البيع إذ ليس على من يتواجد بالمحل لسبب غير القيام بالبيع أن يقوم به مجرد وجوده فيه . ولما كان ذلك وكانت مسئولية المتهم الثاني صاحب المحل هي مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه فإنه وقد ثبت عدم وقوع جريمة الامتناع عن البيع فتنفى هذه المسئولية وتكون التهمة المسندة الى المتهمين غير قائمة على أساس بما يتعين معه الحكم بالبراءة عملاً بنص المادة ٣٠٤/١ ج .

(الحكم في الجلسة رقم ٨١٨٦ لسنة ١٩٦٧ جنح طلفا جلسة ١٩/٢/١٩٦٨)

٢٠ - تطعن المحكمة الى ما دفع به المتهم التهمة المسندة اليه بحضور الضبط وبمذكرة دفاعه من أنه لم يمتنع عن البيع بقصد حجز السلعة المطلوب شرائها عن التداول وإنما بسبب صدور التعليمات الرسمية اليه من لجنة التمويل بمركز أجا ورئيس ادارة التمويل بها بتنظيم عملية توزيع الكراسيات والكشاكيل المنصرفة لأصحاب المكتبات بدائرة مركز أجا ومنهم المتهم تحت اشراف لجنة خاصة وقد تأيد هذا الامتناع بما ثبت للمحكمة من مطالعة المستندات الرسمية المرفقة بأوراق الدعوى والتي تستخلص منها المحكمة أن المتهم لم يكن له حرية التصرف ببيع الكراسيات والكشاكيل المنصرفة له والموجودة بمكتبته لكل من يطلبها الا بحضور اللجنة المكلفة بالإشراف على توزيعها ولا ينال من ذلك أن يكون المتهم قد خالف تلك التعليمات بالتصرف في بعضها للغير على فرض صحة ما قرره في هذا الخصوص فضلاً عن أنه من المقرر أن مسلك المتهم في الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح اتخاذه دليلاً على قيام المسئولية في حقه .

وحين أنه من كل ما تقدم فإن المحكمة تخلص الى أن التهمة المسندة للمتهم يحوطها الشك والريبة بالصورة التي أوردها رئيس مباحث تمويل

البدقية بمحضه على النحو سالف الذكر فضلا عن أن قيامه بضبط
الكشاكيل الموجودة بمكتبة المتهم بالإضافة الى الكراسيات لم يكن له ما
يبرره قانونا لأنها لم تكن موضوعا لجريمة (نقض ١٩٦٧/٥/٣٠ السنة
١٨ ق) هذا بالإضافة الى أن المحكمة ترى أن الجريمة المسندة للمتهم غير
القائمة على أركانها القانونية لانتهاء القصد الجنائي لديه بحبس سلعة عن
التداول ولقيام المبرر المشروع لامتناعه عن بيع الكراسيات بفرض ثبوته .
انتظارا لحضور اللجنة المكلفة رسميا للإشراف على توزيعها الأمر الذي يتعين
حله القضاء ببرائة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(الحكم في الجلسة رقم ١ لسنة ١٩٧٥ من دولة أجا جلسة

(١٩٧٦/١٢/١٦)

٢١ - بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢ أصدر السيد وزير التموين والتجارة
الداخلية القوراء رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التي تدعّمها
الدولة في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقد سبق
ذكره في الفصل الاول من هذا الباب .

٢٢ - ما لم يحدد المشرع الكمية التي يحق للمستهلك شراؤها من
سلعة معينة التزم البائع بأن يبيع له الكمية المطلوبة ما دامت تلك الكمية
في حيازته وكل امتناع عن بيع تلك الكمية يكفي لكي يكون الركن المادي
في جريمة الامتناع عن البيع .

(في هذا المعنى الدكتور آمال عثمان في شرح قانون العقوبات
الاقتصادي في جرائم التموين طبعة ١٩٨١ ص ٣٤٩ وما بعدها) .

٢٣ - عبارة كما يجب الحكم بإغلاق المحل. مدة لا تتجاوز ستة أشهر
الواردة بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة
بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ لا تؤدي الى بطلان الحكم عند عدم نصه

عليها لأنها لم ترد على سبيل الالتزام القطعي بل على سبيل الوجوب ويطبقها القاضي اذا رأى من ظروف الدعوى وملابساتها ومدى جسامة الجريمة وتأثيرها على الصالح العام ما يستوجب تطبيق تلك العقوبة .

ودليل ذلك أن العبارة السابقة في ذات المادة قد جاءت على سبيل الالتزام فقضت على أنه وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ومن ثم فإنه لا خيار في الضبط والمصادرة ويكون الحكم مبيها اذا لم ينص عليها .

٢٤ - يلزم أن تكون السلعة في حيازة المتهم ويستوجب ذلك أن تكون بقصد البيع أما اذا كانت حيازة السلعة بقصد الاستهلاك فإن الركن المادي للحيازة ينتفى كان يمتنع المتهم عن بيع أرز ويتضح أن الكمية المضبوطة من الأرز مخصصة لاستهلاك منزله .

(اللجنة رقم ٢٧ لسنة ٦١ لمن الدولة مركز دنياط ومشار اليه في مؤلف الدكتور مصطفى كبره الجرائم التموينية ص ١٣٩)

٢٥ - كما قضى بأنه وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو معددة الربح متى توافرت لهم حيازتها والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها مما مفاده ضرورة أن يثبت أن السلعة كانت في حوزة المتهم عند امتناعه عن بيعها . لما كان ذلك وكانت أقوال المتهم أنه لم يكن موجودا بالمحل وأنه قام باستلام صناديق الكوكاكولا بعد اجراء محاولة الشراء التي تمت في غيابه ولم تكن الكوكاكولا قد دخلت بعد للمحل وقد تأيدت هذه الأقوال بشهادة شاعدي الواقعة والتي تطئن المحكمة اليها لمطابقتها لما جاء بأقوال المتهم التيواجه بها محرر المحضر ومن ثم فإن الواقعة تصبح محل شك مما يمتنع معه القضاء ببرائة المتهم منها عملا بالمادة ١/٣٠٤ ، ج .

(اللجنة رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٧ لمن الدولة طلحا جلسة ٢٩/١/١٩٨٠)

٢٦ - ويسؤال المتهم بمحضر الضبط قرر أنه كان مشغولا فضلا عن أن الثابت بمحضر الضبط أن المتهم كان يبيع لجمهور المستهلكين دون شكوى من أحد كما وأن الكمية المضبوطة وهي ثمانية علب سجائر كليوباترا كبيرة هي بالنسبة لمحل بقالة كمية ضئيلة ولو كان المتهم قد وجدها بالمحل لتحفظ عليها لاستعماله الشخصى مما تنتفى معه اتجاه ارادته الى الامتناع عن البيع ومن ثم تكون التهمة محل شك مما يتعين معه القضاء ببراءته عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج .

(الجلسة رقم ٣٤٥٣ لسنة ١٩٨٠ جنح مركز المنصورة جلسة ١٩٨١/٤/٥)

(وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا بجلسته ١٩٨١/٦/٦ باستئناف رقم ٨٨٧٧ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنفة المنصورة)

٢٧ - يرى الأستاذ ابراهيم السحماوى أنه يستلزم أن تكون حياة الجاني للسلعة موضوع الامتناع مقرونة بقصد البيع أى أن تكون السلعة معدة أصلا للبيع فإذا دفع الجاني بأن السلعة كانت فى حوزته لاستهلاكه الشخصى فإن الأمر لا يعدو أحد فرضين :

١ - أن تكون السلعة موضوع الامتناع من السلع التى يتجر فيها الجاني بحسب طبيعة نشاطه التجارى - الذى يمكن استخلاصه من الرخصة أو العرف أو الواقع - فيكون الأصل أنها موجودة لديه فى مخزنه أو حائوته للبيع وعليه هو أن يثبت أنها كانت لاستهلاكه الخاص كما اذا كان قد وضع عليها منذ البداية بطاقة تفيد أنها ليست للبيع وأثبت أنها منصرفه له من محل آخر على بطاقته التمييزية الخاصة فى الترو واللحظة وأنه كان بصدد نقلها الى بيته .

٢ - والفرض الثانى ألا تكون السلعة من السلع التى يتجر فيها الممتنع عن البيع فيكون الأصل فيها أنها للاستهلاك الشخصى - الا اذا ثبت عكس ذلك - كما فى امتناع بائع الحبز أو الكتب أو الأحذية عن البيع

علبة أو أكثر من مبيد حشري يحتفظ به لجنة محله .
(الأستاذ إبراهيم السحماوى فى موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة
فى ضوء القضاء والفقه الطبعة الأولى ١٩٨٣ ص ٣٠٧) .

٢٨ - قضى بأنه ولما كان الثابت أن محرر المحضر لم يدون فى
محضره نوع التجارة التى يمارسها المتهم ولم يقدم ما يدحض ما ذهب إليه
الآخر من أنه يمتنع تجارة البلاستيك حرفة وخبرة وإن السجائر
المضبوطة وهى خمسة علب سجائر كيلوباترا كبيرة وواحدة سوبر هى
لاستهلاكه الشخصى ومن ثم فإن المحكمة ترى أن التهمة قد احتواها قدر
كبير من الشك والاحتمال الأمر الذى ترى معه براءة المتهم من تهمة الامتناع
عن البيع اذ الثابت أن الدليل متى تطرق الى الاحتمال سقط الاستدلال .
(اللجنة رقم ٦٤٣٨ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنفة المنصورة جلسة
١٩٨١/٥/٢٣)

٢٩ - وحيث أن الثابت أن التهمة الثانية كانت تقف فى المحل
للحراسة وليست مكلفة بالادارة أو البيع ومن ثم فإنها لا تملك التصرف
فى موجودات المحل الذى ترك فى عهدها لفترة قليلة هى فترة غياب
صاحبه اذ أن يدعى على محتويات المحل يتعارض لا تبعية لها التصرف
بالبيع ومن ثم فإنه لا مسئولية عليها اذا امتنعت وبالتالى تنعدم مسئولية
صاحب المحل ويتمتع بالحكم ببراءتها عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج .

(الحكم فى اللجنة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة السلطة وقد أقر
الحكم فى ١٩٧٥/١١/٢٢ ومشار اليه فى الموسوعة الشاملة للاستاذ
م عوض عيد التواب طبعة ١٩٧٨ ص ٥٠٠١)

٣٠ - لما كان الثابت من الأوراق أن الشخص الذى قال عنه مفتش
التموين أنه الذى امتنع عن بيع السلعة مقررا بعدم وجودها فإن هذا
القول لا تنهض به مسئولية صاحب المحل طالما أن الشخص الأول كان
موجودا مصادفة وليس له بصاحب المحل علاقة مشاركة أو عمل ومن ثم

فان ما قاله المفتش التموين يعد لغوا ولا يستند اليه القول بامتناعه وصاحبه
الحل عن البيع مما تقدم معه التهمة منهارة الأساس. ويتعين تبعا لذلك
القضاء ببراءتهما عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات .

(الحكم في الجلسة ٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ امن دولة المتزده جلسة
١٩٧٣/٢/٢٨ ومشار اليه في مؤلف المستشار انور طلبه التشريعات
التموينية طبعة ١٩٨٤ ص ٥١٣)

٣١ - لا تقوم جريمة الامتناع الا اذا ثبت أن المتهم رفض بيع سلعة
معينة مع وجودها لديه ولما كان الثابت من الأوراق أن المتهم كان يعطى
كلا من عملائه حاجته من ثمار الطماطم من كمية لم تكن قد نفدت وقت
حضور مفتش الأسعار كما أنه لم يثبت من جهة أخرى أن المتهم رفض البيع
لهذا المفتش أو لسواه فان ادانة المتهم مع قيام هذه الاعتبارات على غير
أسس وانكاره وجود الثمار بالدكان حال أنه كان يبيع من سواها لا يمكن
أن يدل بذاته على أنه كان قد انتوى الامتناع عن بيعها حين يأتي دورها
بنفاذ الكمية التي كان يبيع منها فعلا . والجريمة لا تقوم في شأن هذا
المتهم الا اذا ثبت أن انكاره قد جاء بعد نفاذ الكمية التي كان يبيع منها .

(من مذكرة مدير مكتب الأحكام العسكرية في اللجنة العسكرية رقم
٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الوايلي . ومشار اليها في مؤلف المستشار انور العمروسي
جرائم التموين والتسميرة في ٢٥ عام)

٣٢ - يتعين عند القضاء بالادانة في تهمة الامتناع عن البيع مصادرة
الأشياء موضوع الجريمة فقط وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن نص
المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ واضح في أن
ما يضبط ويحكم بمصادرته هو الأشياء موضوع الجريمة ولما كانت السلعة
موضوع جريمة الامتناع عن البيع التي دين بها الطاعن هي « أسمنت
حديدي » فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمصادرة البضائع المضبوطة ومن
بينها « أسمنت بورتلانغ » دون تمييز لها يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة لعقوبة .
المصادرة وجعلها مقصورة على الأسمنت الحديدي المضبوط .
(طعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠)

٣٣ - المصادرة في جريمة الامتناع :

الشيء موضوع جريمة البيع أو العرض للبيع بأزيد من السعر أو الربح المحدد هي تلك الوحدة من وحدات السلعة التي انصبت عليها واقعة البيع أو العرض للبيع - ذاتها دون باقي الوحدات الموجودة لدى البائع من ذات السلعة أما الشيء موضوع جريمة الامتناع عن البيع فيشمل كل وحدات السلعة موضوع الامتناع عن البيع التي ضبطت لدى البائع اثر امتناعه عن البيع .

٣٤ - وحيث ان الأوراق قد خلت تماماً من أى دليل على ان الحشيب المضبوط محدد الربح أو مسعر ومن ثم تكون الواقعة في حقيقتها امتناع عن بيع سلعة مسعرة المعاقب عليها بالمادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .

(المجتعة رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٨٠ أمن الدولة مستعجل كفر الشيخ
ومشار إليها في المرجع للأستاذ مصطفى عبد المال طبعة ١٩٨٢ ص ٤١٤)

٣٥ - الامتناع عن البيع يعد مشروعاً اذا اتفق مع الأوضاع التجارية المتعارف عليها ويقع على عاتق المحاكم أن تقدر في كل حالة مدى مطابقة الامتناع للامدادات التجارية ويستخلص من كتاب وزارة التموين رقم لسنة ١٩٥٨ أن أسباب الامتناع المشروعة للبائع هي :

١ - اذا ثبت بصفة قاطعة أن المقدار الذي يطلبه المشتري يزيد عن حاجته العادية .

٢ - اذا كان البيع يتعارض مع العرف المتبع في المحل التجاري .

٢ - اذا كان البيع يتعارض مع النظام الذي وضعه التاجر لتوزيع

السلمة على عملاته المنتظمين باعتماد من مراقب التموين المختص .
(الدكتور مصطفى كامل كيرة في الجرائم التموينية طبعة ١٩٨٣ ص ١٤٦) .

٣٦ - قضت محكمة النقض بأن الامتناع عن بيع سلعتين احدهما مسعرة والأخرى غير مسعرة في ذات الظروف والزمان والمكان بالنسبة الى مشتري واحد وجوب تطبيق المادة ١٣٢/عقوبات .
(طعن رقم ٢٠٤٨ سنة ٣٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٩)

٣٧ - **تبرير الامتناع :**
قد توجد السلعة لدى البائع ثم يتمثل بالامتناع عن بيعها لسبب ما فهل يكفي هذا مبررا للامتناع يحول دون قيام الجريمة ؟ وفي ذلك قيل بأنه لما كانت الغاية من التسعير الجبري وهي تمكين كل محتاج الى السامة من الحصول عليها ما دامت لدى البائع فانه يتعين على هذا الأخير أن يبيعها الى المشتري . على أن هذا رهين ألا يقوم مبرر مقبول للامتناع عن البيع فهناك من الصور العملية ما تآبى العدالة فيها محاسبة البائع عن جريمة الامتناع عن البيع ومثال هذا أن يثبت أن بالسلعة بعض العيوب اقتضت التاجر حجزها الى حين ردها الى مصدرها . والمسألة رهينة بقيام الدليل على صحة العذر الذي يبيده البائع وتخضع للتقرير النهائي لمحكمة الموضوع فمثلا اذا ثبت أن التاجر قد حرر الى المصنع يطلب اليه سحب البضاعة الموجودة لديه أو حتى لو ثبت عيبها بغير الكتابة ففي أمثال هاتين الصورتين لا يمكن مساءلة البائع عن جريمة الامتناع عن البيع .

(الدكتور حسن المرصفاوى - قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٧٦٤)

٣٨ - القانون الأصلح للمتهم :

وحيث أن الحكم المطعون فيه وهو صادر بتاريخ ١٩٨١/١٠/٥ قد دان الطاعنين بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعاقبتهما عنها بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه لما كان ذلك وكانت

المادة النامسة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - وهو القانون المعمول به فى تاريخ الواقعة - تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التى دين بها الطاعنان « بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه » وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - قد استبدل بالنص المشار اليه نصا يقضى بمعاقبة مرتكب الجريمة سائلة البيان « بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات . وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه . او باحدى هاتين العقوبتين » وكان من المقرر طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بما استحدثه من ترك الخيار للقاضى بين عقوبتى الحبس والغرامة معا - وبين الاكتفاء باحدهما فقط - مما لم يكن جائزا فى ظل القانون السابق هو القانون الاصلى للمتهم فانه يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعنده قانون اصلح للمتهم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث اوجبه الطعن وذلك بالنسبة الى الطاعن الأول وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثانى ولو لم يقبل طعنه اعمالا للمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض اذ أن السبب الذى بنى عليه نقض الحكم متصل به .

(الطعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

٣٩ - لما كان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر فى أسبابه على قوله « وحيث أن التهمة المسندة الى المتهم (امتناع

عن بيع سلعة مسعرة) ثابتة قبله ثبوتا كافيا لادانته من أقوال محرر المحضر ومن عدم دفع المتهم بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ أ ، ج ، دون أن يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ودون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

٤٠ - الواضح من عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع أوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة . ولما كانت البطاطين المضبوطة هي السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب حين قضى بمصادرتها .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

٤١ - اذا كانت التهمة المستندة الى الطاعن هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر فهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان مقصودا به طالب سعر يزيد على السعر المحدد أم لم يكن .

(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/١)

٤٢ - عامل بمخزن أدوية :

ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد قانونا فتصح ادانة المتهم في هذا الامتناع ولو كان مجرد عامل بمخزن أدوية ولا يكون له أن يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ التي تقصر بيع الأدوية على صاحب المخزن وحده ما دامت المحكمة قد استظهرت في حكمها أن امتناعه عن البيع لم يكن

لأن القانون يمنعه بل لأنه إنما أراد الاحتفاظ بالسلمة المطلوبة لأخريين
يعطيهم إياها رغم الخطر .

(الظمن رقم ١٢٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٩)

٤٣ - علل المرض :

إذا كان المتهم بالامتناع عن بيع أقمشة لأصحاب البطاقات المرخص
لهم فيها وعن بيع أقمشة مسخرة قد دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه
كان مريضاً يعالج بأحد المستشفيات بجهة ما في الوقت المقول بوقوع
الجريمة فيه بجهة أخرى فلم يكن في مكنه منع وقوعها وقدم محاميه
للتدليل على صحة دعواه شهادة من طبيب ومسح ذلك أيدت المحكمة
الاستثنائية الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع
فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه إذ هذا الدفاع لو صح من شأنه
أن يؤثر في مسئولية المتهم .

(الظمن رقم ١٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/١٤)

٤٤ - أن وجود السلمة في كل معال التجارة ولو لم يكن في محل
ظاهر للعيان يصح اعتباره عرضاً للبيع وإنكاره وجودها من جانب البائع
ونضارب أقواله في شأنها - ذلك يصح عده امتناعاً عن البيع .

(الظمن رقم ٢١٩٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٩)

٤٥ - متى كان القانون قد حدد في سلمة الربح الذي لا يجوز
لناجر التجزئة أن يتجاوزه منسوباً إلى سعر الشراء وهو سعر يتحدد في
كل حالة على أصول ثابتة في القانون . فإن هذه السلمة تعتبر من السلع
المسخرة . ومادام القانون حين حدد أقصى الربح في سلمة لم يشر إلى
إضافة شيء من المصروفات كما فعل بالنسبة إلى سلع أخرى فإنه يكون قد
دل على أن إضافة المصروفات مقصورة على الأحوال التي تناولها النص .

(الظمن رقم ١٦٣٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠)

٤٦ - متى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الأخير أن يبيعه أياها ولا يحتمل هذا النص أن يباح للبائع أن يتعلل في الامتناع عن البيع بأية علة ثم يقول أن هذه العلة هي سبب امتناعه ذلك لأن القانون أراد أن يخرج على الأصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس ويحدد أثمان بعض الحاجيات والزام التجار أن يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به وإذن فما دام اللحم الحالى من العظم (المشفى) قد جعل له ثمن جبرى خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب *

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٢٣)

٤٧ - متى كانت الزاكمة التى أدين بها المتهم هي - كما أثبتتها المحكم - أن أشخاصا متعددين ذهبوا الى حانوته وطلبوا منه شراء مادة من المواد المسعرة (دقيق) فانكر وجودها عنده ولما فتش حانوته اتضح أنه يحوز منه كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراؤه - فانه يعتبر ممتنعا عن بيع سلعته بالسعر المحدد لها جبرا وتكون إدانته متعينة اذ القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها وتحديد السعر لا يعرض بالبداة الا بعد استمهاده للبيع *

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١/١٥)

٤٨ - ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او معنية الربح بهذا السعر او الربح فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلعة التى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة الا بعد ان يظهروا استمادهم للبيع والا كانت النتيجة ان ينفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة او امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وما هو لا يتصور أن

يكون الشارع قد قصد اليه . واذن فمتى كان الثابت بالحكم أن القماش « صوف رجالي مستورد » كان معروضا بالمحل فعلا وأن العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحكم اذ دان الطاعن بجريمة الامتناع عن بيعه بالسعر المحدد لا يكون قد أخطأ في شيء .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤)

٤٩ - إذا كانت التهمة المسندة إلى الطاعن، هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر فهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن .

(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/١٩)

٥٠ - إن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يماقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠)

عاشرا - الاحتفاظ بطواتير الشراء

القيود والأوصاف :

١ - جنحة بالمواد ٤/٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ والمادتين ٥ ، ٣٠ من قرار التموين رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ٦٣ لسنة ١٩٦٢ .

- لم يحتفظ بفاتورة شراء السلعة المسعرة (أو المحددة الربح)
المبينة بالمحضر .

٢ - جنحة بالمواد ٣/٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ والمادتين ٢٥ ، ٢٦ من قرار التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ .

وهو صاحب مصنع - أو مستورد أو تاجر جملة أو نصف جملة .

لم يقدم للمشتري فاتورة معتمدة منه متضمنة البيانات المقررة
قانونا .

العقوبة :

يماقب المخالف بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ المعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

تعليقات وأحكام

١ - أوجبت المادة ٣٠ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة (بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها على أن يحتفظوا بصورة من فواتير شراء السلع المحددة الربح في غروهم المختلفة بالنسبة للسلع الموجودة في هذه الفروع ولنفس المدة سالفة الذكر .

٢ - جريمة عدم الاحتفاظ بفاتورة شراء سلعة محددة الربح طبيعتها انها جريمة تنظيمية ومن ثم لا يجوز القضاء بمصادرة السلعة التي لم يحتفظ المشتري بفاتورة شرائها لانها ليست هي موضوع الجريمة وقد قضى بأن المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح « بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها ولما كانت الجريمة التي دين المطعون ضده بها وهي عدم الاحتفاظ بفاتورة شراء سلعة محددة الربح جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات في الفواتير التي تسلم للمشتريين توصلا لاحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى فانه لا يمكن القول بأن السلعة التي لم يحتفظ المطعون ضده بفاتورة شرائها هي موضوع الجريمة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمصادرة تلك السلعة يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه » .

(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠)

٣ - الشهادة الصادرة من مصلحة الجمارك تقوم مقام الفاتورة المحددة في القانون خصوصا متى كانت تحتوى على كافة البيانات المطلوبة في الفاتورة وذلك في حالة شراء البضاعة من الجمارك أو من المزاد الرسمى .

٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عملا بنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

٥ - قضى بأنه ولما كان البين من الاطلاع على القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ أنه أوجب على أصحاب المصانع والمسوردين وتجار الجملة أو نصف الجملة أن يقدموا للمشتريين فواتير معتمدة منهم بها البيانات المنصوص عليها في تلك المادة كذا أوجب على تجار التجزئة تسليم مثل تلك الفواتير ان طلبت منهم كما نص في المادة ٣٠ منه على الزام أصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة أن يحتفظوا بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عاها في هذا القرار مدة العمل بالمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ويسرى حكم هذه المادة على تجار التجزئة بالنسبة لفواتير الشراء ومن حيث أنه يخلص مما سلف أن الالزام باعطاء الفواتير يقع على عاتق تجار الجملة والمستوردين وأصحاب المصانع وذلك دائما وإن تجار التجزئة لا يلزموا بذلك الا اذا طلب المشتري منهم ذلك وإن تجار التجزئة يلزموا بحفظ ما يسلم لهم من فواتير ومن حيث أنه على ضوء ما سبق لا يكون تاجر التجزئة ملزما باعطاء فاتورة لمن اشترى منه الا عند طلبه وإن البائع ملزم بتسليم فاتورة ان كان تاجر جملة أو نصف جملة .

ومن حيث أن المتهم قرر انه لم يتسلم فاتورة من البائع وأيده في ذلك شهادة . ومثل الحضر والفاكهة تغطي في محل انتاجها دون تحرير فواتير من المنتجين وأغلبهم من الزراعيين الذين لا تتوافر لهم امكانيات تحرير مثل هذه الفواتير مما يجعل دفاع المتهم قد صلتق فيه لم يقد الدليل على عكسه ومن ثم فلا محل لمطالبة المتهم بفاتورة لم تسلم اليه .

ومن حيث أن احدا من المشتريين لم يطلب من المتهم فاتورة فامتنع عن تسليمها ومن ثم يكون ما نسب للمتهم من تهمة عدم الاحتفاظ بفواتير شراء سلعة البطيخ التي يبيعهها لم يتوافر الدليل على ادانته ويتعين لذلك الغاء حكم أول درجة وبرائة المتهم مما اسند اليه عملا بنص

المادة ٣٠٤/١ ج .

(الاستئناف رقم ١٥٧٩ لسنة ١٩٥٦ قسم ثان مستأنف المنصورة
بجلسة ١٩٥٧/١/٦ في هذا المعنى أيضا حكم محكمة الجنج المستأنفة
بالمنصورة في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٦ في المنصورة جلسة
١٩٦٩/٦/٣٠)

٦ - كما قضت محكمة النقض بأن تاجر التجزئة يعنى من كتابة
فاتورة بالبيع ما دام لم يطلب اليه المشتري تحرير فاتورة ولا عقاب عليه من
باب أولى اذ كتبها ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون في المادة ٢٦ من
القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها . لأن تحرير الفاتورة إنما يقصد
منه في هذه الحالة عرض خاص لتاجر التجزئة .

(نقض ١٩٥١/٥/٢٨ طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢١ ق)

٧ - يقع الالتزام بتقديم فاتورة مستوفاة البيانات في الحالة التي يكون
فيها المشتري تاجرا وليس في حالة البيع للمستهلك العادي .

(نقض ١٩٥٣/٤/١٥ مجموعة المكتب الفني س ٣ ص ٨٥٦)

٨ - أما اذا كان المشتري ليس تاجرا فان البائع لا يلزم بتقديم فاتورة
مستوفاة للبيانات المحددة ولا عقاب على البائع من باب أولى اذا حرر في هذه
الحالة فاتورة ناقصة البيانات .

(نقض ١٩٥١/٥/٢٨ الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢ ق)

٩ - وتطبيقا لذلك قضى بأن المادة ٢٦ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
لا تنطبق اذا لم يقدم البائع للمشتري منه فاتورة لأن مفهوم هذه المادة ان
يكون المشتري تاجرا والثابت ان الجهة المشتري ليست تاجرة وان البيع
تم للمستهلك .

(الدعوى رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ جنح أمن الدولة الاسكندرية -
الدكتور مصطفى كامل كيرة في الجرائم التموينية - مجلة ١٩٨٣ ص ١٥٢) .

١٠ - على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للمشتري التاجر فاتورة تكون مستوفاة لبيانات حددها القانون وعدم تقديم الفاتورة أصلا وعدم استيفائها البيانات التي يتطلبها القانون يستوجب العقاب .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٥)

١١ - ويلاحظ أن المشرع لم يحدد وقتا معينا لتقديم الفاتورة ومن ثم فلا عقاب إذا ما قدم المتهم الفاتورة قبل صدور حكم في الدعوى بل ووحى إذا صدر حكما غيابيا وعارض المتهم وقدم الفاتورة فلا عقاب لأن النص لم يحدد زمنا معينا لتقديم الفاتورة بل وأكثر من هذا لم يحدد مكانا معينا للاحتفاظ بها فله أن يحتفظ بها في متجره أو في منزله أو لدى محاسبه .

(الأستاذ فرج علوانى هليل في تشريعات التموين والتسعير الجبرى)
- طبعة ١٩٨١ ص ١٦٧ وما بعدها) . إذ من الجائز أن تكون فاتورة الشراء لدى محاسب التاجر أو فى ملف الضرائب أو مقدمة لأى جهة أو يكون الضبط بالأسواق العامة والفواتير والسجلات مودعة بالمحل أو لدى المركز الرئيسى وهكذا (الأستاذ مصطفى عبد العال فى المرجع الشامل - طبعة ١٩٨٢ ص ٤١٩) .

١٢ - وتطبيقا لذلك فإنه يلاحظ فى تفسير نص المادة ٣٠ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ أن القانون وإن ألزم التجار الاحتفاظ بفواتير شراء السلع المحددة الربح إلا أنه لم يلزمهم الاحتفاظ بها فى مكان معين فلا تريب على الحكم الذى يقضى ببراءة المتهم من تهمة عدم الاحتفاظ بفاتورة الشراء إذا تبين أن المتهم قدم الفاتورة المطلوبة وقرر أنها كانت لدى المحاسب .

(اللجنة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٢ جنح الأوبكية فى ١١/٧/١٩ مشار إليها فى مؤلف الدكتور مصطفى كامل كيرة سائف الذكر ص ١٥٤) .

١٣ - المحكمة من ضرورة الاحتفاظ بالفاتورة هي معرفة سعر الشراء لمراجعة الاسعار التي يبيع بها المتهم .
(الحكم في الجلسة رقم ١٩٦٢/٣٩ من دولة قسم ثان المنصورة جلسة ١٩٦٢/٥/١٠)

١٤ - لما كانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى قد جعلت صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون فان مقتضى ذلك أن صاحب المحل يكون مسئولاً عن الفاتورة التى تصدر من عهد اليه بإدارة محله .
(الدكتوروة آمال عثمان المرجع السابق ص ٣٦٥)

١٥ - وفى ذات المعنى سالف الذكر قضت محكمة النقض بأن الحكم القاضى بمسألة صاحب العمل عن فاتورة أصدرها من عهد اليه بإدارة المحل لتقضى فى بيانها لا يكون مخطئاً .
(طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٣/٢٤)

١٦ - بالنسبة لجريمة عدم الاحتفاظ بفواتير الشراء وذلك بالنسبة للسلع المسعرة فقد ذهب الكتاب الدورى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر من وزارة التموين الى عدم تحرير محاضر للمتهمين فى هذه الحالات تأسيساً على أن المحكمة من الاحتفاظ بفواتير شراء السلع المعرة غير متوفرة اذ يكفى فى شأن مراقبة أسعارها مطابقة أسعارها للمعروضة به للبيع أو المباعه به على السعر المقرر قانوناً ويذهب الدكتور مصطفى كامل كيرة فى مؤلفه الجرائم التموينية ص ١٥٤ الى أن هذا الرأى لا يتفق وصحيح القانون ذلك أن القانون قد أوجب سريان أحكام المواد من ٢٦ الى المادة ٣٠ وعلى السلع المسعرة والمحددة الربح سنوياً ولا مجال للاجتهاد فى هذا الشأن ولا محل للأخذ بما جاء فى الكتاب الدورى لوزارة التموين الى مطلقها سواء كانت كتب دورية أو منشورات اذ لا تقيده هذه الكتب أحكام القضاء وهذا الرأى

مردود عليه بأن المحكمة من جريمة عدم الاحتفاظ بفواتير الشراء عموما هي التوصل الى احكام الرقابة على تنفيذ قوانين التسمير الجبرى وفى عرض السلع المحددة السعر بالسعر المقرر لها وبيعها به ما تفتى معه حكمة ضرورة الاحتفاظ بفواتير الشراء وإن كان صحيحا أن احكام القضاء غير مقيدة بالكتب الدورية فإن الصحيح أيضا أنها مقيدة بالحكمة التى نفاها المشرع ومن ثم فإن جريمة عدم الاحتفاظ بفواتير الشراء لا تقوم ولا تتوافر الا بالنسبة للسلع المحددة الربح فى تجارتها .

حادى عشر - البيع بالأجل :

تقيد جنحة بالمواد ١ ، ٩ ، ١٤ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ والمواد ١ ، ٢ ، ٢٥ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ والمادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ .

وهو أحد التجار الذين يبيعون السلع المسعرة أو المحددة الربح فى تجارتها بالأجل لم يراعى الحد الأقصى للفوائد الاتفاقية عند بيعه سلعة بالأجل .

العقوبة :

يماقب المخالف بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

تعليقات :

١ - أوجبت المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ على التجار الذين يبيعون السلع المسعرة أو المحددة الربح فى تجارتها مراعاة الحد الأقصى للمقواعد الاتفاقية المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من القانون المدنى عند بيعهم هذه السلعة بالأجل .

٢ - تنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني والتي حال اليها القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالفة الذكر بأنه يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك من مقابل تأخير الوفاء أم في أية حالة أخرى تشتط في الفوائد على ألا يزيد هذا السعر على سبعة في المائة فإذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة في المائة وتعين رد ما دفع زائدا على هذا القدر كما نصت ذات المادة في فقرتها الثانية على أن كل عملة أو منفعة أيا كان نوعها اشتراطها الدائن إذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الأقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة وتكون قابلة للتخفيض اذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أدائها ولا منفعة مشروعة .

٣ - وقد نشر القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ بالوقائع العدد ٣٩ ملحق في ١٥/٥/١٩٦١ ونص في مادته الأولى على أنه « على التجار الذين يبيعون السلع المسعرة أو المحددة الربح في تجارتها مراعاة الحد الأقصى للفوائد الاتفاقية المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من القانون المدني عند بيعهم هذه السلع بالأل » وفي مادته الثانية على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه . وفي مادته الثالثة والأخيرة ينشر هذا القرار في الوقائع ويعمل به من تاريخ نشره .

وقد صدر في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٠ (٨ مايو ١٩٦١)

ثاني عشر - تبعية المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبري في عبوات خاصة :

١ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ والمادتين ١ ، ٥ من القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ .

قام بتعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبري في عبوات خاصة

تؤدى الى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها بغير ترخيص من وزارة
التموين .

٢ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٨
لسنة ١٩٨٢ والمادتين ٣ ، ٥ من القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ .

وهو من المبيئين للأرز الأبيض النقى أو أى مادة أخرى مسعرة
لم يتبع جميع الشروط والمواصفات والأسعار التى تحددها الوزارة فى هذا
الشان .

٣ - جنحة بالمواد ٥ ، ٩ ، ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢
والمادتين ٤ ، ٥ من القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ .

وهو مرخص له بمصنع للتعبئة قام بالتنازل عنه أو بتاجيره للغير دون
ترخيص بذلك من الوزارة .

وهو مرخص له بمصنع للتعبئة قام بإنشاء مصنع آخر .

المقوبة فى الأوصاف المتقدمة :

يعاقب كل مخالف فى الأوصاف السابقة الذكر بالمقوبة المنصوص
عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل
بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

٤ - جنحة بالمواد ٥ ، ٩ ، ٥ ، ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٨
لسنة ١٩٨٢ والمادتين ٢ ، ٥ من القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار
رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ .

طلب الترخيص في تعبئة الأرز في عبوات خاصة دون استيفائه
الشروط المقررة •

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيها •

تعليق :

١ - شروط طلب الترخيص في تعبئة الأرز في عبوات خاصة :

(أ) ألا يكون الطالب من أصحاب مضارب الأرز أو شريكا في مضرب
منها أو يعمل لحساب أحدهما • ويستثنى من هذا الشرط المضارب التي يرى
وزير التموين استثنائها للصالح العام •

(ب) أن يكون الطالب مقيدا في السجل التجارى منذ عشر سنوات
على الأقل حتى صدور هذا القرار لتجارة الأرز ولا يزال قبل العمل بهذا
القرار • ويستثنى من هذا الشرط الشركات والهيئات التي يرى وزير التموين
استثنائها للصالح العام •

(ج) أن يكون لدى الطالب مصنعا مجهزا تجهيزا فنيا مستوفيا
للشروط الصحية ومرخصا له بتنقية وتعبئة الأرز الأبيض المنقى أو أى مادة
غذائية أخرى مسعرة يرغب في تعبئتها خاصة •

ثالث عشر - باعة متجولون :

القيود والأوصاف :

١ - مخالفته بالمواد ١ ، ٢ ، ١١ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ .
- مارس حرفة بائع متجول قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة .

٢ - مخالفته بالمواد ١ ، ٤ ، ١١ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ .
- وهو بائع متجول مرخص له لم يحمل العلامة المميزة أثناء ممارسته حرفته ولم يقدمها كلما طلب منه ذلك .

٣ - مخالفته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١١ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ .
- وهو بائع متجول لم يتم بتجديده رخصته في الميعاد .

٤ - مخالفته بالمواد ١ ، ٩ ، ١١ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ .
- وهو بائع متجول (ارتكب إحدى المخالفات الآتية) :

(أ) لا حق الجمهور بعرض سلعته أو مارس حرفته داخل وسائل نقل الركاب .

(ب) أو - وقف بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجر فيه .

(ج) وقف في الأماكن التي يمنع البوليس وقوفه فيها لضرورة تقضيها حركة المرور أو النظام العام أو الأمن العام .

(د) باع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

(هـ) أعلن عن سملته باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت
أو أى طريقة أخرى يتسبب عنها إقلاق راحة الجمهور .
(و) أعلن عن سملته بالمناداة أو بأى وسيلة أخرى فى المواعيد التى
يصدر تحديدها قرار من المجلس البلدى بعد موافقة المحافظة .

٥ - مخالفته بالمواد ١ ، ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧
المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ .

- وهو بائع متجول استعمل عربات وأوعية وصناديق لبيع المشروبات
والمواد الغذائية دون أن تكون مستوفاة للشروط والمواصفات المقررة على النحو
المبين بالأوراق .

العقوبة :

عملا بنص المادة ١١ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون
رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ يعاقب على كل مخالفة من المخالفات السابقة بغرامة
لا تزيد على مائة جنيه - وفى حالة المود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

من أحكام النقص :

عرف القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ البائع المتجول فى المادة الأولى
بفقرتها (١ ، ب) بأنه كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع
أو يمارس حرفة أو صناعة فى أى طريق عام أو مكان عام دون أن يكون له
محل ثابت وبأنه كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنازل لبيع
سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول
ولما كان البائع المتجول يمارس حرفته عن طريق الاتصال بالجمهور والتردد
على المساكن . فقد نص القانون على أحكام عديدة يتعين مراعاتها قبل
الترخيص له بممارسة الحرفة ثم بعد الترخيص بها فقصت المادة السادسة
منه على علم جواز الترخيص للمصابين بالأمراض المبينة بها . كما نصت

المادة الثامنة على جواز تخصيص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين وتعيين الحد الأقصى لعددهم بكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن . كما نص في المادة التاسعة على أنه مراعاة لراحة السكان وتوفير الهدوء في مناطق معينة وللحد من المنافسة غير المشروعة يحظر على الباعة ملاحقة الجمهور بمرض سلهم أو ممارسة حرفهم داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار المحال التي تتجر في اصناف مماثلة لما يتجرون فيه . كما حدد القانون في المادة العاشرة الشروط الواجب توافرها في العربات والصناديق والأوعية التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المواد الغذائية من مأكولات ومشروبات وحظر بيع المأكولات والمشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد وبذلك دل القانون بما وضعه من أحكام وأخصها ما يتعلق بالشروط الصحية الواجب توافرها في هؤلاء الباعة أو في الأوعية التي يبيعون بضائعهم فيها أو في منح وقوفهم بجوار المحال التي تتجر في اصناف مماثلة لما يتجرون فيه . تل بذلك على أن البائع المتجول هو صاحب رأس مال ضئيل يمارس حرفته عن طريق اتصاله بالجمهور كبداية طبيعية يسلكها قبل أن يتحول الى تاجر أو صاحب رأس مال مقيم وذلك بعد استيفاء شروط معينة لا تتوافر لغيره وقت الترخيص له بعمله فيخرج عن هذه الطائفة كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير اجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ممارسة الفن الشعبي في المواسم والأعياد مهنة غير خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فإنه يكون قد طبق روح القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ : جلسة ١٩٦٥/٢/٩)

الباب الثالث

البطاقات التموينية

الفصل الأول

القرارات

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧

في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها

بمصاد الديساجة ٠٠

قرار

الباب الأول

استخراج البطاقات التموينية

أولا - البطاقات ذات المسمم الجزئي :

مادة ١ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون أحمر تخول لصاحبها الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم جزئيا للفتحات الآتية :

(١) أصحاب الشركات والمنشآت والمحال والمكاتب التي تمارس نشاطا تجاريا أو سياحيا أو في مجالات الاستيراد والتصدير أو الوكالات التجارية والمقاولات وأصحاب المصانع والورش الصادر لهم تراخيص بذلك من الجهات المختصة وعائلاتهم .

(ب) أعضاء النقابات المهنية الذين مضى على تخرجهم أكثر من ١٥ عاما ويزاولون نشاطا خاصا حتى ولو كانوا من العاملين بالدولة أو القطاع العام ويسرى ذلك على الحاضمين منهم للكادرات الخاصة وعائلاتهم .

(ج) الحائزون هم وأزواجهم وأولادهم القصر لعشر أفدنة فأكثر سواء

كانت ارضا زراعية ام حدائق مثمرة بشرط أن يكون مربوطا عليها ضريبة
اطيان وصادر لهم بطاقة حياة زراعية واسرهم *

(و) العاملون بالشركات المنشأة طبقا لاحكام قانونى الاستثمار
ورأس المال العربى والأجنبى واسرهم *

(هـ) العاملون بالمنظمات الدولية وفروعها والبنوك والشركات
والجامعات والمدارس الأجنبية التى لهم فروع بمصر واسرهم *

(و) العاملون بالسفارات والقنصليات ومكاتب التمثيل الدبلوماسية
بجمهورية مصر العربية واسرهم *

(ز) المصارون والمتقاعدون للعمل بالخارج والمهاجرون واسرهم *

(ح) الخاضعون لضريبة الايراد العام واسرهم *

(ط) ملاك العقارات التى تدر دخلا صافيا يزيد على حد الإعفاء المقرر
على الدخل العام *

(ى) أصحاب السيارات الخاصة ذات محرك أكثر من ٤ سلندر أو سعة
١ اسطوانة محركها أكثر من ٢٠٠٠ س . س واسرهم *

(ك) المالكون لأكثر من سيارة خاصة واسرهم *

ثانيا - البطاقات ذات النعم الكلى :

مادة ٢ - تستخرج بطاقات تموينية ذات لون اخضر تخول لصاحبها
الحصول على سلع تموينية بالسعر المدعم كليا للفئات الآتية :

(أ) الفئات الواردة بالمادة السابقة والتى لا يجاوز دخلها السنوى
حد الإعفاء المقرر على الدخل العام بشرط تقديم المستندات الدالة على
ذلك *

(ب) العاملون بالحكومة والقطاع العام وأرباب المعاشات منهم حتى
ولو كانوا خاضعين لضريبة الايراد العام بشرط عدم خضوعهم لاحدى الفئات

المستثناة والواردة بالمادة السابقة ويكتفى فى هذا الشأن تقديم اقرار منهم .

(ج) باقى الفئات غير المنصوص عليها بتلك المادة تقديم المستندات الدالة على استحقاقهم البطاقة ذات الدعم الكلى .

ثالثا - السودانيون والفلسطينيون واللاجئون السياسيون والأجانب المقيمون بمصر :

مادة ٣ - ١ - تستخرج بطاقات تموينية حمراء مميزة بالاسعار الاقتصادية للسودانيين والفلسطينيين واللاجئين السياسيين وأسر كل منهم بشرط اقامة أى منهم اقامة متصلة بجمهورية مصر العربية مدة ٦ أشهر فأكثر .

٢ - يجوز للأجانب المقيمين بمصر لمدة لا تقل عن ٦ أشهر طلب استخراج بطاقات تموينية حمراء مميزة بالاسعار الاقتصادية ويتم استخراج البطاقات التموينية الحمراء المشار اليها بالبندين السابقين طبقا للتعليمات التى تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

رابعا - بطاقات الجمعيات ذات النفع العام :

مادة ٤ - تستخرج بطاقات تموينية جماعية محددة العدد ذات دعم كلى للجمعيات ذات النفع العام المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكذلك الملحق ودور المسنين والاديرة التى تؤدى خدمات داخلية للأفراد كالاىواء والعلاج والتعليم والتى تتطلب الاىواء المستمر دون تحصيل مقابل من النزلاء وذلك وفقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

خامسا - احكام عامة :

مادة ٥ - يحظر استخراج بطاقات تموينية أو صرف مقررات من السلع المربوطة عليها لغير الفئات المنصوص عليها بالمواد السابقة .

كما يحظر على أى شخص الحصول على أكثر من بطاقة تموينية أو يدرج اسمه بأكثر من بطاقة تموينية أو يبيع المواد التموينية التى تصرف له أو الاتجار فيها أو التنازل عنها للغير أو مقايضتها .

مادة ٦ - يجوز للمواطنين الذين لم يسبق قيدهم بأى بطاقة تموينية التقدم فى أى شهر من شهور السنة الى مكتب التموين المختص لاستخراج بطاقة لهم ولأسهم .

كما يجوز للأفراد الذين يزيد عمرهم عن ١٦ عاما ولم يقيدها تموينيا أن يتم قيدهم ببطاقة تموين ذويهم بعد التأكد من عدم قيدهم بأى بطاقة تموينية أخرى .

مادة ٧ - يجوز للمواطني فى حالات الضرورة كالشيخوخة أو العجز أو المرض أو ظروف العمل أن ينيب عنه شخصا آخر فى التقدم بنموذج استخراج البطاقة التموينية وعلى النائب أن يقر بصحة بيانات الاستمارة وتوقيع صاحبها وذلك على النموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار .

مادة ٨ - تصرف البطاقات التموينية لمن يستحقها مقابل عشرين قرشا لنغطية نفقاتها ويصرف نموذج الاستخراج ونموذج أداء الخدمة بدون مقابل على أن يقوم طالب الخدمة بلصق طابع الدفعة عليها .

مادة ٩ - يتم تحصيل ضريبة الدفعة المقررة على البطاقة التموينية عند صرف المقررات التموينية لصالح وزارة المالية وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه كما يلى :

- يتم صرف المقررات التموينية من البديل التموينى بموجب توقيع واحد .

- توحيد الضريبة المستحقة على جميع السلع المنصرفة على البطاقات التموينية طبقا لفئات الضرائب والرسوم المعمول بها .

على أن تقوم مكاتب التموين باخطار مأموريات الضرائب المختصة بالربط الشهرى للبدالين التموينيين لتحصل بمعرفتها المبالغ المستحقة عن كل بطاقة تموينية عن طريق البدال التموينى مباشرة .

الباب الثانى

قواعد التعامل بالبطاقة التموينية

مادة ١٠ - على المواطنين المشار اليهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من هذا القرار اخطار مكتب التموين المختص بأى تغيير يطرأ على دخلهم أو أوضاعهم الأسرية بما يؤثر على استحقاقهم لمقررات البطاقة ذات الدعم الكلى أو الجزئى وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوث هذا التغيير وعلى مكتب التموين المختص اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل البطاقة أو وقف صرف مقرراتها أو الغائها وفقا للحالة التى آل اليها صاحب البطاقة أو أحد أفرادها والتأشير فى السجلات بما يفيد ذلك واخطار جهة الصرف .

مادة ١١ - يجوز تنازل المواطن عن بطاقته التموينية أو مقرراتها كليا أو جزئيا أو لمدة محددة لصالح النولة مساهمة منه فى تخفيف أعباء دعم السلع وذلك بموجب طلب يقدم منه لمكتب التموين المختص .

مادة ١٢ - يحظر التنازل عن البطاقة التموينية أو مقرراتها للتفسير كما يحظر تعديل البيانات المثبتة بها عن طريق مكتب التموين المختص .

مادة ١٣ - يسقط حق صاحب البطاقة التموينية فى صرف مقرراتها الأصلية والاضافية اذا لم يتقدم لاستلامها خلال الشهر المحدد للصرف ويوقف الصرف بالبطاقة وتلغى مقرراتها من سجلات جهة الصرف وتخضع من الربط المحدد لها اذا استمر عدم استلام المقررات التموينية ثلاثة أشهر متتالية .

وعلى صاحب البطاقة الموقوفة التقدم بطلب الى مكتب التموين المختص لاعادة قيدها مرفقا به البطاقة التموينية الموقوفة والبطاقة المدنية أو ترخيص

الإقامة حسب الأحوال مع بيان أسباب توقفه عن الصرف بها ويقوم مكتب التمويل باتخاذ اللازم لاعادة الصرف بالبطاقة .

مادة ١٤ - بدل الفاقد :

إذا فقدت البطاقة التموينية فعلى صاحبها التقدم بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار الى مكتب التمويل المختص لاستخراج بدل فاقد عنها وعلى المكتب اثبات البيانات التالية على الطلب .

رقم البطاقة السابقة - مدة سريانها - جهة صرف مقرراتها - ما يفيد استخراج بدل الفاقد ويؤشر على البطاقة الجديدة بما يفيد أنها بدل فاقد .
على أن يتم الصرف ببطاقة بدل الفاقد اعتبارا من الشهر التالى لاستخراجها .

مادة ١٥ - بدل التالف :

إذا تلفت البطاقة التموينية فعلى صاحبها التقدم بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقا به البطاقة التموينية التالفة الى مكتب التمويل المختص لاستخراج بدل التالف وعلى المكتب اثبات البيانات التالية على الطلب :

رقم البطاقة التالفة - مدة سريانها - جهة صرف مقرراتها - ما يفيد استخراج بدل التالف ويؤشر على البطاقة الجديدة بما يفيد أنها بدل تالف
على أن يتم الصرف بها فى نفس الشهر المستخرجة فيه .

مادة ١٦ - اعدام البطاقات التالفة والمنتهية :

تشكل لجان برئاسة مدير مديرية التمويل ويحدد أعضاؤها بقرار منه لسحب البطاقات التالفة أو البطاقات التى انتهت مدة سريانها والمستندات التى ليس فى حاجة لها والتأشير عليها بالالفاء وتطبق بشأنها القواعد المالية والادارية المنظمة للاستفادة بها كأوراق مستهلكة وفى حالة تعذر ذلك يجرى اعدامها فى نهاية كل عام .

مادة ١٧ - البطاقة الفتوية تعتبر من صلب البطاقة التموينية الحضرية ذات السهم الكلي ويتم التعامل بها عند توزيع السلع التي تصدر الوزارة تعليمات بتوزيعها ربطاً أو استرشاداً بالبطاقة التموينية .

مادة ١٨ - مدة سريان البطاقة التموينية خمس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتم على أصحاب البطاقات التقدم الى مكتب التموين المختص لتجديدها قبل انتهاء سريانها بمدة ثلاثة اشهر .

مادة ١٩ - المواليد :

يتم قيد مواليد ذات العام ومن لم يسبق قيده بأية بطاقة تموينية حتى سن ١٦ سنة بالبطاقات التموينية الخاصة بذويهم على مدار العام ويتم صرف مقرراتهم التموينية وفقاً لما يلي :

(أ) المقيدون خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية يونيو تصرف مقرراتهم اعتباراً من أول أكتوبر التالي لتاريخ القيد .

(ب) المقيدون خلال الفترة من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر تصرف مقرراتهم اعتباراً من أول إبريل التالي لتاريخ القيد .

وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٢٠ - الوفيات :

على صاحب البطاقة التموينية في حالة وفاة أحد المقيدين بها أن يتقدم الى مكتب التموين المختص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة بأى مستند يثبت الوفاة وتاريخ حدوثها مرفقاً به البطاقة التموينية ويقوم مكتب التموين باتخاذ اجراءات استئصال المتوفى وتعديل المقررات التموينية وإخطار جهة الصرف بهذه التعليمات .

وفي حالة وفاة رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها أن يتقدم خلال المدة المذكورة الى مكتب التموين المختص بأى مستند يثبت الوفاة

وتاريخ حدوثها مرفقا به البطاقة التموينية ويقوم مكتب التموين باتخاذ اجراءات استنزال المتوفى وتعديل المقررات بها وتعديل البطاقة باسم رب الأسرة الجديد دون التقيد باستخراج بطاقة غائلية له مع اخطار جهة الصرف بهذه التعديلات وفي حالة زيادة المدة المشار اليها عن ثلاثة اشهر يتم تحصيل غرق أسعار المواد التموينية الخاصة بالمتوفى من تاريخ الوفاة حتى تاريخ إيقافها .

مادة ٢١ - الزواج :

في حالة الزواج يحق لكلا الزوجين فصل مقرراتهما التموينية من بطاقة أسرتهما وعلى الزوج التقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار لاستخراج بطاقة تموينية باسمه مرفقا به المستندات التالية :

(أ) قسيمة الزواج أو البطاقة الصائلية أو أى مستند يثبت الزواج .

(ب) البطاقتين التموينيتين لأسرتي الزوج والزوجة أو خطاب خصم في حالة عدم تبعية البطاقتين لدائرة المكتب .

ويقوم مكتب التموين بإجراء الخصم واستخراج بطاقة تموينية جديدة باسم الزوج وإثبات ذلك في السجلات وإخطار جهة الصرف بالتعديل الذي تم .

مادة ٢٢ - الطلاق :

يحق للمطلقة استخراج بطاقة تموينية لها ولأولادها الذين في حضانتها وعليها أن تتقدم الى مكتب التموين التي تقيم في دائرته بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقا به المستندات التالية :

(أ) بطاقتها الشخصية أو ما يثبت شخصيتها .

(ب) المستند الدال على الطلاق .

(ج) المستند الدال على حضانتها للأولاد .

وعلى مكتب التموين استخراج بطاقة تموينية باسمها واجراء التعديلات اللازمة لحصنها واولادها الذين فى حضانتها من بطاقة مطلقها مع اخطار جهة الصرف .

مادة ٢٣ - تغيير جهة الصرف :

(أ) من مكتب تموين الى مكتب آخر بدائرة المحافظة

على المواطن أن يتقدم بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مصحوبا ببطاقته المدنية وبطاقته التموينية الى مكتب التموين الذى يصرف مقرراته التموينية بدائوته لاعطائه خطابا بالالغاء الى مكتب التموين المطلوب النقل اليه ويقوم المكتبان باثبات هذا الاجراء فى سجلاتهما وفى البطاقة التموينية واخطار جهة الصرف .

(ب) من محافظة الى اخرى :

على المواطن اتباع امرين :

١ - أن يتقدم بالمستندات المشار اليها فى البند اعلاه الى مكتب التموين الذى يصرف منه مقرراته ليتسلم منه خطابا الى المكتب المختص فى المحافظة المنقول اليها بما يفيد التحويل .

٢ - أن يتقدم بالمستندات المذكورة مباشرة الى مكتب التموين بالمحافظة المنقول اليها لقيده بطاقته التموينية به ويتعين فى هذه الحالة تغيير العنوان فى البطاقة المدنية أو تقديم أى مستند يثبت النقل على أن يقوم المكتب الآخر باخطار المكتب الصادر منه البطاقة لاتخاذ اجراءات الالغاء واخطار جهة الصرف .

وفى جميع الاحوال تصرف المقررات التموينية اعتبارا من الشهر التالى للتحويل .

مادة ٢٤ - مفادرة البلاد :

(أ) على كل شخص مقيد ببطاقة تموينية يعتمزم مفادرة البلاد لمدة

تتجاوز ستة أشهر أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار لوقف صرف مقرراته التموينية مصحوبا بالبطاقة التموينية لتأشير عليها بما يفيد الحسم المؤقت للسفر • وعلى المواطن عند العودة أن يتقدم الى مكتب التموين المختص بطلب مدموغ وفقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار مرفقة به البطاقة التموينية والبطاقة المدنية وجواز السفر لاثبات تاريخ العودة لاعادة قيده وصرف المقررات التموينية من الشهر التالى لاعادة القيد •

(ب) وفي حالة مغادرة صاحب البطاقة للبلاد لنفس المدة يوقف صرف مقرراته وتعمل البطاقة اذا كانت دعم كل الى دعم جزئي لصالح أسرته وفي حالة سفر الأسرة بأكملها توقف البطاقة لحين العودة على أن يتبع في هذه الحالة نفس الاجراءات المذكورة في البند (ا) •

الباب الثالث صرف المواد التموينية

أولا - تنظيم صرف المواد التموينية :

مادة ٢٥ - يحدد وزير التموين أو المحافظ المختص أو من ينيبه جهات صرف السلع التموينية والإضافية لحاملي البطاقات التموينية ويحظر على هذه الجهات التصرف في هذه السلع لغير الأغراض المخصصة لها كما يجب عليها وعلى المسئولين عن ادارتها أن يسكوا سجلا طبقا للنموذج رقم (٢) بالنسبة للسلع الأصلية ونموذج رقم (٣) للسلع الإضافية المرافقين لهذا القرار وملء خاناته مع ترقيم صفحات هذا السجل وختمها بخاتم مديرية التموين المختصة قبل اثبات البيانات بها ولا يجوز الكشف أو الحو فيها أو التحشير بها • وفي حالة الضرورة يكون التعديل عن طريق وضع قوسين على البيان المراد شطبه أو محوه وكتابة كلمة صح على القوسين واثبات التعديل وتاريخه وتوقيع صاحب الشأن ويحظر نزع ورق من أوراق هذا السجل أو اضافة أوراق أخرى اليه • وفي حالة فقده يتعين

ابلاغ أقرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد الى ادارة التموين المختصة لترقيم صفحاته وختمها بخاتم الادارة وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل وعلى جهات صرف المقررات التموينية عند صرفها أن يؤشروا على بطاقات التموين بما يفيد استلامه المقررات المستحقة وفي حالة صرف السلع الاضافية تختتم جهة الصرف منعا من ازدواج الصرف .

مادة ٢٦ - يشترط فيمن يعتمد لتوزيع السلع التموينية المقررة على البطاقة توافر الشروط الآتية :

١ - أن يملك محلا تجاريا مرخصا له في ذلك يتوافر فيه الشروط الصحية المناسبة لتخزين السلع التموينية .

٢ - أن يمضى على قيده بالسجل التجارى مدة عام على الأقل ويجوز للمحافظ او من ينوبه التجاوز عن هذا الشرط للاعتبارات التموينية بالمنطقة وخاصة المناطق الممراتية الجديدة .

٣ - أن يكون كامل الأهلية .

٤ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه فى احدى الجرائم التموينية أو المخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ويجوز للمحافظ المختص او من ينوبه وقف صرف الحصص التموينية لمدة لا تتجاوز ستة أشهر تبدأ من تاريخ صدور قرار الاتهام أو لحين الفصل فى الدعوى أيهما أقرب .

مادة ٢٧ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية استلام حصصها من تلك المواد من فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعين لها خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق للشهر المقرر صرف هذه المواد خلاله وحتى اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر الصرف خلاله على ألا يقل ما يقومون باستلامه منها حتى نهاية الشهر السابق عن نصف مقرراتهم بكافة أنواعها .

مادة ٢٨ - على جهات صرف المواد التموينية الاضافية استلام حصصهم من تلك المواد من الجهات التي تحددها الوزارة خلال فترة تبدأ من اليوم الخامس والعشرون من الشهر السابق على الصرف وحتى اليوم الخامس عشر من الشهر المقرر الصرف فيه .

مادة ٢٩ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية والاضافية والمستولين أن يرسلوا فى الأسبوع الأول من كل شهر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو باخطار من أصل وصورة باليد الى مكتب التموين المختص ويحتفظ بالصورة لديهم مثبتا بها تاريخ ورقم وروده للمكتب موقعا عليه من الموظف المختص ومعتمدا من رئيس المكتب متضمنا البيانات التالية :

(أ) الاسم ورقم السجل التجارى .

(ب) الكميات الواردة اليه من كل صنف خلال الشهر السابق .
(ج) الكميات الموزعة خلال الشهر السابق والكميات المتبقية وأسماء أصحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم وأرقام بطاقاتهم وعدد افرادها وكمياتها المقررة لكل منهم ويجب أن تكون البيانات المدونة بالاخطار مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات والرصيد الفعلى من المواد التموينية ويمتد الميعاد الى اليوم الخامس عشر من كل شهر بالنسبة للجهات الآتية : (محافظة الوادى الجديد - البحر الأحمر - مرسى مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) ويتم تحصيل فروق الأسعار من التجار والمواطنين عن الكميات المستولى عليها بدون وجه حق على أن تحتسب هذه الفروق على أساس الفرق ما بين سعر التسليم والسعر الاقصدى أو التكلفة لهذه المواد .

مادة ٣٠ - على الجهات التى تستلم المواد الغذائية لتوزيعها على المستهلكين استرشادا بالبطاقات التموينية امساك سجل طبقا للنموذج رقم (٣) المرافق لهذا القرار وملء خاناته مع الالتزام بالقواعد الخاصة بالسجل المذكور بالمادة ٢٥ على أن يتم التأشير على البطاقة التموينية بما

يفيد الصرف وتاريخه واطار مديريات التموين المختصة ببيان الكميات المسلحة لكل منهم من كل سلعة وتاريخ تسليمها .

مادة ٣١ - على جهات صرف المواد التموينية بالبطاقات التموينية الأصلية والاضافية أو استرشادا بها الاعلان في مكان ظاهر بمحال توزيعها عن السلع التي تصرف خلال الشهر والمقادير المقررة للفرد أو للبطاقة من جميع السلع المربوطة الأصلية أو الاضافية والسعر المحدد لكل سلعة على حده واجمال القيمة المطلوبة من كل بطاقة تموينية حسب عدد افرادها والتمتعات المستحقة وعليهم الالتزام بالتعليمات الصادرة اليهم من مديريات التموين وادارتها تنفيذا لاحكام هذا القرار .

مادة ٣٢ - يتم تحديد اصناف المواد التموينية الأصلية والاضافية التي يتقرر توزيعها شهريا بموجب البطاقات التموينية أو استرشادا بها ومواعيد صرفها وأسعارها ونصيب كل فرد أو بطاقة منها وقواعد وقف والغاء واعادة ربط وصرف هذه المقررات واطار الجهة المختصة بحركة هذه المقررات طبقا للتعليمات التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن .

مادة ٣٣ - على الجهات المرخص لها في صرف مقررات البطاقات التموينية الأصلية الاعلان في مكان ظاهر عن أسماء وعناوين منافذ توزيع المواد التموينية الاضافية بالنسبة للبطاقات المربوطة عليها وعلى جهات صرف المواد التموينية الاضافية الاعلان في مكان ظاهر عن منافذ صرف السلع التموينية الأصلية المربوطة عليها وأرقام البطاقات وتواريخ صرفها وعن اصناف المواد التموينية التي تصرف خلال الشهر ومقررات كل فرد أو بطاقة وأسعارها واجمال القيمة المستحقة .

مادة ٣٤ - ويحظر على جهات صرف المواد التموينية الأصلية والاضافية للمستهلكين بموجب البطاقات التموينية أو استرشادا بها والمسؤولين عن ادارتها أو يوقفوا العمل أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من المحافظ المختص ومن ينيبه .

ويعطى هذا الترخيص لكل جهة تثبت عدم استطاعتها الاستمرار في العمل اما لعجز شخص أو خسارة تصيبها نتيجة الاستمرار في العمل أو لأي عذر جدي وعلى الجهات الراغبة في التوقف أن تتقدم بطلب الى مديرية التموين المختصة لفحصه والتأكد من جديته مع استمرارها في ممارسة التجارة والتوزيع لحين البت في الطلب وإخطارها رسميا بقبوله وفي حالة جدية الطلب يرفع الأمر للمحافظ المختص أو من ينييه لاعطائه ترخيصا بعدم مزاولة العمل على أن تقوم المديرية باتخاذ هذه الاجراءات خلال شهر من تقديم الطلب وفي حالة الرفض يكون قرارها مسببا .

مادة ٣٥ - تنشأ بمكاتب التموين في المحافظات السجلات الآتية :

- ١ - سجل عام البطاقات طبقا للنموذج رقم (٤) المرافق .
- ٢ - سجل عام بطاقات الأجانب طبقا للنموذج رقم (٥) المرافق .
- ٣ - سجل عام البطاقات المقيدة على جهة الصرف طبقا للنموذج رقم (٦) المرافق .
- ٤ - سجل حركة البطاقات طبقا للنموذج رقم (٧) المرافق .
- ٥ - سجل قيد الموالييد طبقا للنموذج رقم (٨) المرافق .

مادة ٣٦ - على مكاتب التموين أن تقوم بترقيم كل ورقة من أوراق السجلات المشار اليها في المادتين السابقتين برقم مسلسل ويبين في أول صفحة وآخر صفة عبء الأوراق وتختم كل ورقة بخاتم الدولة ويحظر الاضافة أو الكشط أو المحو فيها على أنه اذا اقتضى الأمر تصحيح البيانات المدونة قرين ذلك بالمداد الأحمر مع التوقيع قرين كل تعديل بتاريخه وامضاء من أجراه من اعتماده من الرئيس المباشر على أن يعتبر رئيس المكتب مسئولاً عما يدون به من بيانات .

كما يتعين على رئيس المكتب والأشخاص المكلفين بمسك هذه السجلات الاحتفاظ بها في مقر العمل في حالة جيدة وسليمة للرجوع اليها وقت الحاجة للمراجعة ولتقديمها عند الطلب .

مادة ٣٧ - يعفى التجار والمواطنون من العقوبة الجنائية الواردة بهذا القرار والاكتفاء بتحصيل فروق الأسعار اعتباراً من تاريخ وقوع المخالفة إذا ما تقدموا من تلقاء أنفسهم لتصحيح ربطهم أو بطاقتهم أو تعديلاً من دعم كل إلى دعم جزئي في حالة زوال الصفة التي تم على أساسها استخراج بطاقة دعم كلي .

الباب الرابع **احكام عامة**

مادة ٣٨ - كل مخالفة لأحكام المواد ٢٥ ، ٣٤ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

وفي جميع الأحوال يتم تحصيل الفروق المالية المترتبة على استلام المواد التموينية بالسعر المدعم دون وجه حق طبقاً لما ورد بالمادة ٢٩ بالطريق الإداري لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٣٩ - تُلغى القرارات الآتية :

قرار ٥٠٤ لسنة ٤٥ ، ٢٥ لسنة ٥٢ ، ١١ لسنة ٥٣ ، ٣٥١ لسنة ٥٦ ، ٦٦ لسنة ٥٨ ، ٢٦٩ لسنة ٦١ ، ١٥٨ لسنة ٦٢ ، ٢٢١ لسنة ٦٢ ، ١٦٢ لسنة ٦٣ ، ٦١٢ لسنة ٦٦ ، ٢١ لسنة ٦٧ ، ١٥٧ لسنة ٦٧ ، ٢٠٤ لسنة ٦٧ ، ٢٠٥ لسنة ٦٨ ، ٢٢ لسنة ٧٠ ، ٦٢ لسنة ٧٠ ، ١٥١ لسنة ٧١ ، ٣٨١ لسنة ٧٤ ، ٧٠ لسنة ٧٥ ، ٩٥ لسنة ٧٥ ، ٢٦٣ لسنة ٧٥ ، ٣٣٦ لسنة ٧٥ ، ٣٣٧ لسنة ٧٥ ، ٣٦٢ لسنة ٧٥ ، ٣٦٦ لسنة ٧٥ ، ٣٦٦ لسنة ٧٥ ، ٣٦٢ لسنة ٧٥ ، ٦٧ لسنة ٧٦ ، ٤٨ لسنة ٧٧ ، ٥ لسنة ٧٧

٧٩ ، ٦ لسنة ٧٩ ، ٦٤ لسنة ٧٩ ، ٢٢ لسنة ٨٠ ، ١٠٦ لسنة ٨٠ ، ٣٨٦ ،
للسنة ٨١ ، ٥١ لسنة ٨٣ ، ٧٠ لسنة ٨٣ ، ٢٢٦ لسنة ٨٣ ، ٥٣٤ لسنة
٨٣ ، ٤١٩ لسنة ٨٤ ، ٤٥٢ لسنة ٨٤ ، ٥٤٩ لسنة ٨٥ ، ٢٨٣ لسنة ٨٦ ،
٢٨٤ لسنة ٨٦ ، ٤٨٥ لسنة ١٩٨٦ .

كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٤٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا في ١٩٨٧/٧/٢٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين أبو الذهب

ارشادات

أولا : تقدم الطلبات من يوم ١ الى يوم ٢٠ من كل شهر من الساعة ٩ صباحا حتى الساعة الواحدة ظهرا .

ثانيا : المستندات المطلوبة لكل حالة :

- حالات استخراج بطاقة تموينية :

١ - استخراج بطاقة جديدة لأول مرة :

(أ) صورة البطاقة المدنية .

(ب) بطاقتي التموين لأسرتي الزوج والزوجة للاطلاع عليها .

(ج) شهادة الوفاة في حالة وفاة الوالدين أو اقرار بوفاتهما .

(د) شهادات ميلاد الأبناء في حالة عدم قديمهم بالبطاقة المدنية .

(هـ) إيصال النور أو المياه أو أى مستند رسمى يفيد المعيشة المستقلة
فى حالة البطاقة الشخصية .

٢ - استخراج بطاقة تموين للفصل للزواج :

(أ) البطاقة التموينية لأسرتي الزوج والزوجة .

(ب) صورة قسيمة الزواج أو البطاقة العائلية .

٣ - استخراج بطاقة تموين للفصل للطلاق :

(أ) مستند رسمى يدل على الطلاق .

(ب) حكم بضم وحضانة الأولاد أو حكم نفقة أو اقرار تراضى بسين.
الزوجين .

(ج) صورة البطاقة المدنية أو ما يثبت الشخصية .

٤ - استخراج بطاقة تموين للفصل للمعيشة المستقلة :

(أ) بطاقة تموين الأسرة .

(ب) البطاقة المدنية •

(ج) أى مستند رسمى يدل على المقيمة المستقلة

٥ - استخراج بطاقة تموين يدل فاقد أو تالف •

١ - اضافة مولود : (١) البطاقة التموينية •

(ب) شهادة الميلاد الأصلية وفى حالة فقدانها يكفى باقرار بعدم قيد المولود بأى بطاقة تموينية أخرى ، يرفق معه البطاقة المدنية المقيّد بها المولود ولا تتم الاضافة الا بطاقة والده التموينية •

٢ - خصم للوفاة : (١) البطاقة التموينية •

(ب) شهادة الوفاة أو تصريح الدفن أو أى مستند يثبت الوفاة وتاريخه •

٣ - خصم للطلاق : (١) البطاقة التموينية •

(ب) مستند رسمى يدل على الطلاق •

٤ - خصم للسفر للخارج : البطاقة التموينية للتأشير عليها بما يفيد الخصم المؤقت للسفر •

- اعادة قيد بطاقة تموين ملفاة :

((١) البطاقة التموينية الملفاة لعدم الصرف أو سفر الأسرة للخارج •

(ب) البطاقة المدنية •

(ج) جواز السفر لاثبات تاريخ العودة •

- تحويل بطاقة تموينية :

البطاقة التموينية - البطاقة المدنية •

ثالثا - الوقت المحدد لانتهاء الخدمة :

تتم جميع الخدمات فى نفس اليوم فيما عدا استخراج بطاقة تموينية جديدة لأول مرة تتم خلال ٤٨ ساعة •

٢ - قرار رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٨

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧

بشان قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـرـر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادتين رقمي ٢٧ ، ٢٨ مكرر من القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه النص التالي :

مادة ٢٧ - على جهات صرف المواد التموينية الأصلية استلام حصصهم من تلك المواد من فروع شركتي تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعين لها خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق للشهر المقرر وصرف هذه المواد خلاله وحتى اليوم الخامس والعشرين من الشهر المذكور على ألا يقل ما يقومون باستلامه منها حتى الشهر السابق عن نصف مقرراتهم بكافة أنواعها .

مادة ٢٨ مكرر - في حالة تأخر وصول المواد التموينية الأصلية والإضافية الى المتعهدين بشركات الجملة عن نهاية المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧ ، ٢٨ يمتد صرف هذه المقررات عشرة أيام تبدأ من تاريخ وصول تلك المواد وحتى نهاية الشهر المقرر الصرف فيه .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٨/٦/٢٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

١- د/محمد جلال الدين أبو الدهب

٣ - قرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧
بشأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها
صادر في ١١/٦/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

لـ

المادة الأولى :

يستبدل بنص المادة ١٩ من القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار
اليه النص التالي :

المواليد :

يتم قيدهم بالبطاقات الخاصة بلديهم على مدار العام وتصرف مقرراتهم
التموينية وفقا لما يلي :

مواليد النصف الأول من العام (من أول يناير حتى نهاية يونيو) :

اعتبارا من أول أكتوبر التالي لمرور عامين من تاريخ الميلاد بالنسبة
لمواليد ذات العام أو أكتوبر التالي للقيد بالنسبة لمواليد الأعوام السابقة من
سن سنتين حتى ١٦ سنة .

مواليد النصف الثاني من العام (من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر) :

اعتبارا من أول ابريل من العام الثالث من تاريخ الميلاد بالنسبة
لمواليد ذات العام أو من العام التلي للقيد بالنسبة لمواليد الأعوام السابقة
من سن سنتين حتى ١٦ سنة .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار. بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١١/١/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٤ - قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧
في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها
صادر بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين .

وعلى القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج البطاقات
التموينية والتعامل بها .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

المادة الأولى :

يستبدل بنص المادة ٣١ من القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار
اليه النص الآتي :

مادة ٣١ : على البدلين التموينيين وسائر الجهات المسند اليها صرف
المواد التموينية بموجب البطاقات الاعلان في مكان ظاهر ويخط واضح
بمنافذ توزيع تلك السلع عن المقرر الاصل والمقرر الاضافي الشهري للفرد
من كل سلعة على حدة وسعر كل منهما والتمتغات المستحقة على كل بطاقة
واجمال القيمة المطلوبة عن كل بطاقة تموينية طبقا لعدد افرادها .

وعليهم الاعلان بقائمة منفصلة عن السلع التي توزع اختياريا على
اصحاب البطاقات التموينية والكمية المصرح بها لكل بطاقة وسعرها .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٩٠/٢/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين ابو الدهب

الفصل الثاني

جرائم البطاقات

أولا - القيود والأوصاف

والعقوبات المقررة

- ١ - جنحة بالمواد ١ ، ٢٥ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
 - بصفته جهة صرف للمواد التموينية تصرف في تلك المواد لغير الأغراض المخصصة لها .
 - بصفته جهة صرف للمواد التموينية لم يمسك السجل المقرر .
 - بصفته جهة صرف للمواد التموينية لم يتم بإبلاغ جهة الشرطة بفقده للسجل .
 - لم يتقدم الى ادارة التموين المختصة بسجل جديد ، بعد فقد الأول لترقيم صفحاتها وختمها بخاتم الادارة وذلك خلال اسبوع من تاريخ فقد السجل القديم .
- ٢ - جنحة بالمواد ١ ، ٣٤ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
 - بصفته من احدى جهات الصرف للمواد التموينية (الأصلية او الاضافية) - او مسئول عن ادارتها - أوقف العمل - أو امتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد بغير ترخيص بذلك من المحافظ المختص أو من ينييه .

العقوبة :

يعاقب المخالف فى القيود والأوصاف السابقة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمواد ١ ، ٣٨ من قرار وزير التمييز رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- قام باستخراج بطاقة تموينية حمراء حالة كونه ليس من الفئات المستحقة لها .

- حصل على أكثر من بطاقة تموينية حمراء .

٤ - جنحة بالمواد ٢ ، ٣٨ من قرار وزير التمييز رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- قام باستخراج بطاقة تموينية خضراء حالة كونه ليس من الفئات المستحقة لها .

- حصل على أكثر من بطاقة تموينية خضراء .

٥ - جنحة بالمواد ٣ ، ٣٨ من قرار وزير التمييز رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو أجنبى الجنسية استخرج بطاقة تموين حمراء فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

٦ - جنحة بالمواد ٥ ، ٣٨ من قرار وزير التمييز رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- قام باستخراج أكثر من بطاقة تموينية (حمراء أو خضراء) .

- أدرج اسمه فى أكثر من بطاقة تموينية .

- باع المواد التموينية التى تصرف له أو أئجر فيها أو تنازل عنها للغير أو قايض عليها .

٧ - جنحة بالمواد ١٠ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو صاحب بطاقة تموينية (حنراء أو خضراء) زال عنه شرط استحقاقها لم يتقدم لمكتب التموين المختص خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال الاستحقاق لالغاء البطاقة ووقف صرف مقرراته (أو لاصدار بطاقة جديدة وفقا للحالة التي آل اليها) .

٨ - جنحة بالمواد ١٢ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- تنازل عن البطاقة التموينية الخاصة به (أو قام بتحويلها للغير) دون الرجوع للجهات المختصة .
- قام بادخال تعديلات بالبيانات المدونة بالبطاقة التموينية بغير معرفة الجهات المختصة .

٩ - جنحة بالمواد ٢٠ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو صاحب بطاقة تموينية لم يتقدم الى مكتب التموين المختص حالة وفاة أحد المقيدين بها خلال ثلاثة اشهر بشهادة الوفاة والبطاقة التموينية لاستنزال المتوفى منها وتعديل المقررات التموينية .

- وهو رب أسرة بعد وفاة عائلها الأصلي لم يتقدم لمكتب التموين المختص بشهادة الوفاة والبطاقة التموينية لاستنزال المتوفى ولتعديل المقررات التموينية ولتعديل البطاقة التموينية باسمه مؤقثا حين استخراج بطاقة عائلية تضم أفراد الأسرة .

١٠ - جنحة بالمواد ٢٤ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو مقيد ببطاقة تموينية ويعتزم مغادرة الجمهورية لمدة تتجاوز

سنة أشهر لم يتقدم قبل المصادرة لإدارة التموين المختصة لوقف صرف مقرراته التموينية .

١١ - جنحة بالمواد ٢٧ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمعدل بقرار وزير التموين رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٨ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- بصفته إحدى جهات صرف المواد التموينية الأصلية لم يتم باستلام الحصص التموينية المقررة خلال المدة المحددة .

١٢ - جنحة بالمواد ٢٩ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- بصفته جهة صرف للمواد التموينية لم يخطر مكتب التموين المختص بحركة المقررات التموينية طبقاً للتعليمات المقررة .

١٣ - جنحة بالمواد ١٣ ، ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المعدل بقرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠ والمادة ١/١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

- وهو بديل تمويني - أو جهة صرف للمواد التموينية .
- لم يعلن في مكان ظاهر وبخط واضح بمنافذ توزيع تلك السلع عن المقرر الأصلي والمقرر الإضافي الشهري للفرد من كل سلعة على حدة وسعر كل منها والتمغات المستحقة على كل بطاقة وإجمالي القيمة المطلوبة عن كل بطاقة تموينية طبقاً لعدد أفرادها .
- لم يعلن بقائمة منفصلة عن السلع التي توزع اختياريًا على أصحاب البطاقات التموينية والكمية المصرح بها لكل بطاقة وسعرها .

العقوبة :

في القيود والأوصاف أرقام من ٣ إلى ١٣ - غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

ملحوظة :

عملا بنص المادة ٣٨ من قرار وزير التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧
دان كل مخالفة أخرى لأحكامه يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسمائة
جنيه وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

- وفي جميع الأحوال يتم تحصصيل الفروق المالية المترتبة عن
استلام المواد التموينية بالسعر المدعم دون وجه حق طبقا لما ورد بالمادة
٢٩ بالطريق الإداري لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية (م ٢/٢٨ من
قرار وزير التموين سالف الذكر) .

ثانيا - تعليقات وأحكام

١ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة
١٩٥٢ تنص على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات
المنصوص عليها في هذه المادة على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة
الحبس والغرامة المبينة بها ومن ثم فإن ما يصدره وزير التموين في حدود
هذه السلطة التشريعية المخولة له انما يرد عليها - فيما تضمنه من
العقوبات - نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم
بوقف تنفيذ العقوبة الحبس والغرامة المبينة بها ومن ثم فإن ما يصدره وزير
التموين في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له انما يرد عليها
- فيما تضمنه من العقوبات - نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن
عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع
الذي خول وزير التموين اصدار تلك القرارات .

(الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥ مجموعة المكتب
الغنى س ١٣ ص ١٩٨ وأيضا الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ جلسة ١٩٧٠/١/١٢
مجموعة المكتب الغنى س ٢١ ص ٧١)

٢ - وجوب البات البيانات في السجلات فور حدوثها :

مؤدى نص المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين أن البيانات المشار إليها فيه يجب إثباتها في السجل الخاص بتوزيع المواد التموينية فور اقتضاء موجبها ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من أن حقه ألا يستوفى البيانات إلا عند تقديم السجل لمكتب التموين في الأسبوع الأول من الشهر التالى للتوزيع يكون غير صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ مجموعة المكتب
الذى س ٢١ ص ٩٧٧)

٣ - تعديل البطاقات المؤتممة :

تأثير تعديل البيانات ببطاقات التموين الممول عليه هو أن يكون عن غير طريق ادارة التموين المختصة .

٤ - شروط الاخطار :

الممول عليه فى الاخطار الواجب على كل صاحب جهة صرف للمواد التموينية ارساله الى مديرية التموين المختصة متضمنا البيانات المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هو اما أن يكون بكتاب موصى عليه يعلم الوصول أو باخطار من أصل وصورة يسلم الأصل باليد لادارة التموين المختصة فى الأسبوع الأول من شهور يناير وابريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة ويحتفظ لكل منهم بالصورة مثبتا بها تاريخ ورقم الورد موقعا عليها من الموظف المختص ومعتمدا من رئيس الادارة وذلك كانه لضمان وصول البيانات المطلوبة لادارة التموين ومن ثم فإن الاخطار التليفونى غير كاف .

٥ - الدفاتر والسجلات :

الدفاتر والسجلات هى المرآة العاكسة لآى تلاعب يرتكبه التاجر وعلى

ذلك فقد ألزم الشارع على التجار امساك دفاتر ومسجلات وذلك لضبط تداول المواد التموينية ومنح التجار من التلاعب بها تحقيقا للصالح العام فإذا ثبت وجود عجز أو زيادة في هذه المواد مخالفا للثابت بالدفاتر والمسجلات فهذا دليل على تصرفه في المواد التموينية لغير أهلها وبمقادير غير المقررة لهم طبقا لما تقضى به القوانين التموينية * ولا يغير من ذلك قيام التاجر بعد ذلك بتسوية تصرفاته المعيبة إذ أن ذلك لا يؤثر في وقوع الجريمة والقول بعكس ذلك فيه إهدار للنظم التموينية وفتح المجال للتلاعب ومخالفة لصراحة نص منع التصرف *

(من مذكرة مدير مكتب الأول العسكرية في اللجنة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ عسكرية امبابه مشار إليها في جرائم التموين التسعيرية في ٢٥ عام للمستشار أنور العروسي) *

٦ - قضت محكمة النقض بأن عدم الاخطار عن النقص في عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب آخر معاقب عليه ولو كان ذلك عن فرد واحد *

(طعن رقم ١٦٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧)

٧ - البطاقة التموينية شخصية لا يجوز لغير صاحبها الانتفاع بالحقوق له وكل من استعمل بنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفا *

(في هذا المعنى نقض ١٩٤٩/١/٢٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما جزء اول ص ٤٥٢)

٨ - عدم اعلان تاجر التجزئة المقيمة عليه بطاقات تموين عن وصول مواد التموين اليه بمكان ظاهر في محله جريمة لا تتطلب توفر قصد خاص *

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٤)

٩ - الحكم الصادر بإدانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات

المتبقية لديه عن مواد التموين دون تحقيق دفاعه بأنه ليس لديه وفورات يسيبه الخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧)

١٠ - صدور القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين متضمنا العقوبات الواردة في القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ يعتبر قانونا أصلا للمتهم يجوز لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

(طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)

١١ - في التصرف لغير المستهلكين وعدم المطابقة بين الرصيد الدفترى والرصيد الفعلي - قدمت النيابة المتهم بتهمتين هي التصرف في سلعة الشاي المتوئى في غير الوجه المقرر وعدم مطابقة الرصيد الدفترى بالرصيد الفعلي وقضت المحكمة ببراءته تأسيسا على أن الثابت من أقوال المتهم فور الضبط أن جميع أصحاب البطاقات التموينية قاموا باستلام حصتهم من الشاي إلا أن البعض لم يوقع على الدفتر بالاستلام وقد تأيدت أقواله بما قدمه من مستندات ثابت منها أن جميع أصحاب البطاقات قد تسلموا حصتهم من الشاي عن شهر يناير ١٩٧٩ أى أنه قد قام بصرف حصتهم من الشاي عن شهر يناير ١٩٧٩ أى أنه قام بصرف حصة الشاي المنصرفة اليه لأصحابها ومن ثم تكون هذه التهمة على غير أساس متمينا للقضاء ببراءته وحيث أنه وقد انتهت المحكمة الى عدم ثبوت تصرف المتهم في حصة الشاي المنصرفة اليه لغير المستهلكين المقيدين على محله وكان جميع هؤلاء المستهلكين قد وقموا بالاستلام بالمطابقة للرصيد الفعلي مما يتعين للقضاء ببراءته أيضا من التهمة الثانية .

(لجنة رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ لمن دولة طلخا جلسة ١٩٨٠/١/٨)

١٢ - دفاع المتهم بتوزيعه المواد التموينية على أصحابها وتوقيع

أصحاب البطاقات بما يفيد استلامهم مقرراتهم من السلع التموينية بما يؤيد دفاع المتهم أمر يثير الشك في تهمة التصرف في السلعة على غير الوجه المخصص .

(لجنة رقم ١٣٢ لسنة ٧٦ جنح أمن دولة ميت غمر جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

١٣ - وحيث أن المتهم قدم كشفاً باسماء جميع المستحقين عن شهر نوفمبر ٧٨ موقعا عليه بما يفيد استلامهم جميعا لحصصهم من الشاي والمحكمة تطلعن الى صحة هذه الكشف لاعتمادها من أعضاء المجلس المحلي بالناحية ومن ثم فإن التهمة المنسوبة الى المتهم لا تقوم على أساس بما يتعين معه القضاء ببراءته منها عملاً بنص المادة ٣٠٤/١ ج .

(لجنة رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٨ أمن دولة دكرنس جلسة ١٩٧٩/٦/٢٦)

١٤ - وهذا الاتجاه للمحاكم الذي ذهب الى تبرئة التاجر حالة استلام المستهلكين لمقرراتهم دون التوقيع على السجل ثم استكمال النجار بعد ذلك تلك التوقيعات يعترض عليه الدكتور مصطفى كامل كيرة في مؤلفه الجرائم التموينية - طبعة ١٩٨٣ ص ١٣٥ اذ يرى ان قضاء هذه الأحكام محل نظر ذلك أن جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين تقع بمجرد ثبوت التصرف في هذه المواد بأي نوع من أنواع التصرفات كالبيع أو العارية أو غير ذلك من التصرفات لأن في هذا تقويتا لحق المستهلكين ولا يندأ المسؤولية عن التاجر أن يكون في مكنته سد العجز في هذه المواد أو اختلاطها بغيرها فتحق المستهلكين يتعلق بهذه المواد . وقد استند في ذلك الى مذكرة مكتب أمن الدولة في اللجنة رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٩ جنح أمن الدولة الجسالية كما استند الى حكم محكمة النقض في الطعن ٤٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٧ والذى جاء به أنه لا يجدى الطاعن ان يكون قد ورد الى الصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه اذ القمح الواجب

توريده مطلوب بذاته للحكومة وفقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار
الوزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ .

١٥ - وحيث انه لما كان المتهم قد علل وجود كمية زائدة من الشاي
التموينى بأنه رصيد لديه وكان يوجد بالمحل زبائن لحظة تواجد الحملة ومعهم
بونات ووقع كل منهم بالاستلام ولم يتسلم مقرراته لوجود الحملة ولم يتحقق
محرر المحضر من ذلك ومن ثم تكون هذه التهمة محل الشك بما يتعين معه
عملا بنص المادة ٣٠٤/١ ج القضاء ببراءته منها .

(الجلسة رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٧٧ لمن العولة السسنبلاوين جلسة
١٩٧٨/٥/٣)

١٦ - صدور القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين
يتضمن عقوبات أخف من العقوبات الواردة فى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
يعتبر قانون أصله للمتهم يميز لمحاكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة
المتهم من تلقاء نفسها .

(طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)

١٧ - ومن حيث أنه يبين من مطالعته الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى فى قوله « أن وقائع الدعوى
تخلص فيما أثبتته محرر المحضر من أنه توجه الى محل المتهمين وبالإطلاع على
حصر البطاقات التى حذفت وسجل الصرف فوجدهما قد قاما بالتصرف فى
حصة تموينية. فى غير الغرض المنصرفة من أجله وأند المتهم حضر بالجلسة
ولم يدفع ما أسندت اليه من اتهام بأى دفع أو دفاع ما ومن ثم يتعين الحكم
عملا بمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية »
لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن
يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا لتحقيق
به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها
الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا

وكان هذا الذى أجمله الحكم فيما تقدم من مؤدى محضر الضبط لا يكفى
بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون اذ انه لم يبين ماهية
الخصلة التمييزية المنصرفة للطاعن وللمحكوم عليه الآخر وكيفية التصرف
فيها ورد كل منهما فضلا عن أنه لم يورد أدلة الثبوت التى استندت اليها
المحكمة فى الادانة ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده
لواقعة الدعوى ومن ثم فانه يكون مشويا بالقصور الذى يعميه ويوجب
نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ولما كان هذا الوجه وان اتصل
بالمحكوم عليه الآخر الا أن الحكم صدر غيايبا بالنسبة له وثبت من المفردات
المضمومة أنه لم يعلن بهذا الحكم بعد ولم يزل باب المعارضة فيه مفتوحا
بالنسبة له وعليه تكون الاحالة بالنسبة للطاعن وحده .

(نقض جنائى ١٩٨٦/٤/٢٠ الطعن رقم ٥٨١٦ لسنة ٥٥ ق)

الباب الرابع

المطاحن والمخابز

المفصل الأول

القوانين

١ - قرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

في شأن القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية

وبعد الديباجة :

- وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

- وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ،

قرر :

الباب الأول

القمح

الفصل الأول

القمح المستورد

مادة ١ - يجب أن يكون القمح المستورد مطابقا للمواصفات

التالية :

(أ) صالح للغذاء الآدمي ومن اقمار حبة •

(ب) تام النضج ممتلئ الحبوب وطبيعي الرائحة •

(ج) خاليا من الحبوب المنبتة وبذور السبوان السوري •

(د) خاليا من الاصابة الفطرية والحشرية بجميع أطوارها الحية

أو الميتة •

(*) الوقائع المصرية في ٢٩/١١/١٩٨٧ العدد ٢٧٠ •

(هـ) خاليا من بذور الحشائش السامة ألا في الحدود التي تجيزها
وزارة الصحة .

(و) ألا يقل الوزن النوعي عن ٧٦ كجم/هكتولتر .

(ز) ألا تزيد نسبة الشوائب والتي تشمل ما هو غير القمح والتي
يمكن فصلها بواسطة جهاز كارتر لفحص الشوائب أو الغرابيل والأجهزة
المناسبة وتشمل بذور الحشائش وسيقانها والقش والتبن والحبوب والبذور
الأخرى والرمال والكنس والتراب وقطع الزلط والطين وغيرها وأيضا حبوب
القمح الضامرة وغير الناضجة والمكسورة التي تنفصل مع الشوائب عن ٤٪ .
وفي حالة زيادتها تخصم الزيادة من سعر القمح .

(ح) ألا تزيد النسبة الكلية للحبوب المصابة والمواد الغريبة والحبوب
الضامرة والمكسورة التي تمر من خلال غربال سعة ثقوبه 3.80×0.64
بوصة أو 9.63×0.53 ملليمتر عن ٥٪ وذلك بعد فصل الشوائب بحيث
لا تزيد نسبة حبوب القمح أو أجزائها والحبوب الأخرى التي يظهر عليها
اللون البني الغامق الناتج عن تأثير الحرارة عن ٢٪ من النسبة الكلية وعلى
ألا تتعدى - المواد الغريبة - وهي تشمل كل المواد غير القمح والتي تبقى
مع العينة بعد فصل الشوائب عن ١٪ .

(ط) ألا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٢.٥٪ تقدر بطريقة التجفيف العادية
بالفرز على درجة ١٣٠°م لمدة ساعة ويسمح حتى ١٤٪ كحد أقصى مع اجزاء
خصم لا يقل عن ١٪ من السعر المتعاقد عليه مع الورد لكل ١٪ زيادة عن
١٢.٥٪ والكسور تحسب نسبيا .

(ي) ألا تقل نسبة البروتين عن ١٪ عدا القمح الكندي أو ما يشابهه
فلا تقل نسبة البروتين عن ١٠٪ مقدرة الطرق الرسمية « أوزت 7×0.5 » .

مادة ٢ - يستورد القمح حيا بدون تعبئة ويتم شطفه الى الصوامع
الساحلية أو يفرغ بالوسائل العادية ويسمح باستيراد كميات لا تتجاوز
١٠٪ داخل أجولة من الجوت بحالة جيدة تتحمل كميات الشحن والتفريغ

والمناولة ، وتكون نظيفة وصالحة لتعبئة القمح وخالية من بذور القطن والحشرات الحية والميتة وأثارها - وفي هذه الحالات يعتبر وزن القمح قائم/ صافى .

الفصل الثانى

القمح المحل

مادة ٣ - تصدر وزارة التموين والتجارة الداخلية سنويا قرارا بنظام توريد القمح من الزراع الحائزين لمساحات مزروعة قمحا - اجبارى أو اختيارى - حسب الأحوال طبقا للشروط التى تتخذها وزارة الزراعة الى شئون البنوك المحلية بالمحافظات لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية .

مادة ٤ - تحدد أسعار القمح المحل المورد للبنوك المحلية بالاتفاق بين وزارتى الزراعة واستصلاح الأراضى والتموين والتجارة فى كل موسم .

الفصل الثالث

التحكيم

مادة ٥ - تشكل لجان للتحكيم فى المنازعات بين البنوك المعتمدة لتسليم القمح التموينى المحل فى شأن تقدير درجة النظافة أو نسبة الإصابة بالحشرات ، ومن ممثل مديرية التموين المختصة وممثل للبنك وممثل للجهة طالبة التحكيم .

مادة ٦ - تمقده اللجنة بناء على طلب مكتوب يقدم من طالب التحكيم الى مديرية التموين المختصة بشأن النزاع على أن يكون فضحويا بأمانة قدرها خمسون قرشا عن كل أردب من كمية الحبوب موضوع النزاع وتكون هذه الأمانة ٢٥ قرشا بالنسبة لمطاحن القطاع العام وترد الأمانة الى طالب التحكيم اذا كانت درجة النظافة التى تظهرها نتيجة التحكيم تقل عن الدرجة المقدرة بمعرفة البنك بما يزيد عن $\frac{1}{4}$ قيراط ولا ترد الأمانة فى غير ذلك .

وبالنسبة للاصابة بالحشرات ترد الأمانة المدفوعة من طالب التحكيم اذا كانت نسبة الاصابة التى تظهرها نتيجة التحكيم تزيد على النسبة المقررة بمعرفة البنك بأكثر من ٥٪ ولا ترد الأمانة فى غير ذلك من الأحوال .

ولا يقبل الطلب فى حالة عدم سداد الرسوم المذكورة أو عدم سداد ثمن الحبوب وعلى مديرية التموين المختصة اثبات تاريخ وساعة تقديم الطلب وقيدته فى سجل خاص رقم مسلسل وعليها دعوة اللجنة فى نفس اليوم أو اليوم التالى على الأكثر الى الانقياد بشئونة البنك للنظر فى الطلب وان يخطر مقدم الطلب بتاريخ وساعة انعقاد اللجنة ومكانه على أن يوقع مقدم الطلب بالعلم فى السجل الخاص .

ويشترط أن يحضر الاجتماع جميع الأعضاء والا كان اجتماعه باطلا وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية على وجه الاستعجال وإذا لم يحضر طالب التحكيم أو من ينوب عنه اعتبر طلبه كأن لم يكن ويفقد التأمين المدفوع منه وتكون قرارات اللجنة نهائية .

مادة ٧ - تقوم اللجنة بأخذ عينات من القمح موضوع النزاع وتقدم نظافتها وزنا ونسبة الاصابة بالحشرات عدا . ويحرر محضر بالاجراءات يثبت فيه أسماء الأعضاء وقيمة الأمانة المدفوعة وثمان الحبوب موضوع النزاع وساعة وتاريخ بدء اللجنة ومهمتها وأقوال ذوى الشأن والقرار الصادر فى النزاع ويذيل المحضر بتوقيع جميع الحاضرين على أن يكون من أصل وصورتين وتسلم احدهما للبنك وتحفظ الثانية بمديرية التموين ويسوى الثمن طبقا لتقدير اللجنة .

الباب الثاني الدقيق

مادة ٨ - يتم انتاج دقيق القمح الصافي بنسب استخراج ٩٣,٣٪ أو ٨٧,٥٪ أو ٨٢٪ أو ٨٠٪ أو ٧٢٪ بالمطاحن التي ترخص لها وزارة التموين والتجارة الداخلية بذلك وفقاً للترخيص الصادر لكل مطحن .

ويصدر وزير التموين والتجارة الداخلية قراراً بتحديد نسب الاستخراج التي يعمل بها .

الفصل الأول

دقيق القمح الصافي استخراج ٩٣,٣٪

مادة ٩ - على أصحاب المطاحن المسئولين عن ادارتها الذين يرخص لهم في انتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٩٣,٣٪ أن ينتجوا جيداً الدقيق ووفقاً للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١,٣٪ بالنسبة لانتاج مطاحن السلندرات ، ١,٤٪ لانتاج مطاحن الحجارة .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٢٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٧,١٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) ألا يتخلف شيء على المنخل رقم (٢٥) .
- (و) أن يكون خالياً من الردة الحشنة .
- (ز) أن يكون نظيفاً وخالياً من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .

ويجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج

للمنخل رقم ٢٥٠، واجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعينة والتوزيع على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل في كل وردية .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة. يثبت فيه اجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

الفصل الثاني

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧,٥٪

مادة ١٠ - على اصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها الذين يرخص لهم في انتاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٧,٥٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١,٨٪ بالنسبة لانتاج مطاحن السلندرات ، ١,٢٪ لانتاج مطاحن الحجارة .

(ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٢٪ محسوبة على المادة الجافة .

(د) ألا تزيد نسبة الألياف على ١٪ محسوبة على المادة الجافة .

(هـ) ألا يتخلف شيء على المنخل رقم ٣٦٠ .

(و) أن يكون خاليا من الردين الناعمة والحشنة .

(ز) أن يكون نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .

ويجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم ٣٦٠، واجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعينة والتوزيع على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل في كل وردية .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة. يثبت فيه اجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

الفصل الثالث

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪

مادة ١١ - على اصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها الذين يرخص لهم في التاج دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٪ بالنسبة لانتاج مطاحن السلندرات ، ١٫١٪ لانتاج مطاحن الحجارة .

(ج) ألا تزيد نسبة الألياف على ٤٪ محسوبة على المادة الجافة .

(د) لا تزيد نسبة الرمل على ١٪ محسوبة على المادة الجافة .

(هـ) ألا يتخلف شيء على المنخل رقم ٥٠٠ ، بالنسبة لمطاحن السلندرات وعلى المنخل رقم ٤٠٠ ، بالنسبة لمطاحن الحجارة .

(و) أن يكون خاليا من السن الأحمر والردتين الناعمة والخشنة .

(ز) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع اطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طيب المذاق واللون والرائحة .

ويجب على اصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم ٥٠٠ ، بالنسبة لمطاحن السلندرات والمنخل رقم ٤٠٠ ، بالنسبة لمطاحن الحجارة واجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل او ذاك حسب الاحوال ثلاث مرات على الأقل في كل وردية .

ويعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية يثبت فيه اجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

الفصل الرابع

دقيق القمح الصافي استخراج ٨٠٪

مادة ١٢- على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الذين يرخص لهم في انتاج دقيق القمح للصافي استخراج ٨٠٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٩٪ بالنسبة لانتاج مطاحن السلندرات ، ١٪ لانتاج مطاحن الحجارة .

(ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ محسوبة على المادة الجافة .

(د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٣٪ محسوبة على المادة الجافة .

(هـ) ألا يتخلف شيء على المنخل رقم ٦٠٠ بالنسبة لمطاحن السلندرات وعلى المنخل رقم ٥٠٠ بالنسبة لمطاحن الحجارة .

(و) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والردتين الناعمة والحشنة .

(ز) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .

ويجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم ٦٠٠ بالنسبة لمطاحن السلندرات والمنخل رقم ٥٠٠ بالنسبة لمطاحن الحجارة واجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعينة والتوزيع على هذا المنخل أو ذلك حسب الأحوال .

ويمنع بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية يثبت فيه اجراء هذه الاختبارات ونتائجها أولا بأول .

الفصل الخامس

دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪

مادة ١٣ - على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها المرخص لهم في انتاج دقيق القمح الفاخر رقم (١) استخراج ٧٢٪ أن ينتجوا هذا الدقيق وفقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٦٪ .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٢٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) أن يكون خاليا من الدقيق رقم (٢) والسنون والردتين .
- (و) أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن المواد الغريبة وأن يكون طبيعي اللون والرائحة .

مادة ١٤ - يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها المشار اليهم في المادة السابقة استخراج الدقيق رقم (٢) المتخلف عن الدقيق الفاخر رقم (١) بنسبة لا تتجاوز ٨٪ على أن يكون مطابقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٩٪ .
- (ج) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والردتين الناعمة والحسنة .

الفصل السادس دقيق القمح الفاخر المستورد

مادة ١٥ - يجب أن يكون الدقيق الفاخر المستورد مطابقا للمواصفات الآتية :

- ١ - نسبة الاستخراج من ٧٠ - ٧٢ ٪
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرواد أو السليكا مقدرة على المادة الجافة على ٥٢٪ منها ١٪ سليكا على الأكثر
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪
- ٤ - ألا تزيد نسبة الألياف مقدرة على المادة الجافة على ١٪
- ٥ - ألا تزيد نسبة الحموضة على ٥٪ حمض كبريتيك
- ٦ - ألا يقل البروتين عن ١٠٪ (بطريقة كالهاهيل أذوت $\times ٥٧$) على أساس ١٤٪ رطوبة
- ٧ - خاليا من الدقيق رقم (٢) والسن الأبيض والأحمر والردة الناعمة والحشنة وعلى أن تجرى الاختبارات للنسب السابقة بالطرق الرسمية
- ٨ - خاليا من التكتل والتعفن وبقايا القوارض
- ٩ - خاليا من مادتى السابونين والجيتاجين

مادة ١٦ - يجب أن يكون الدقيق الفاخر المستورد مطابقا للشروط الآتية :

- ١ - يجب أن يكون ناتج من طحن حبوب القمح
- ٢ - صالحا للغذاء الآدمى
- ٣ - ذو رائحة طبيعية أبيض ومتجانس اللون دون إضافة أى مواد كيميائية
- ٤ - خاليا من العيوب التجارية والمواد الغريبة أو أى مادة غذائية والتزنخ

٥ - خاليا من الحشرات بكافة أطوارها والديدان الحية والميتة والآفات.
الزراعية والفطريات .

٦ - حديث الطحن ولا تزيد مدة تخزينه بعد الطحن حتى الشحن
عن خمسة عشر يوما وأن يراعى تهويته قبل التعبئة .

مادة ١٧ - يجب أن يتوافر في عبوات الدقيق الفاخر والمستورد
ما يلي :

١ - أن يكون معبأ في أجولة قليلة النفاذ للرطوبة ومثينة بحيث
تتحمل عمليات الشحن والتفريغ والنقل في جميع مراحله المختلفة ولم يسبق
استخدامها وخالية من آثار المواد الكيماوية والمبيدات الحشرية والفطرية .

٢ - أن تكون الأجولة محكمة بخيط متين وموحدة الوزن بالنسبة
للمصنعة الواحدة .

٣ - يوضح على العبوة بخط واضح ما يلي :

- نوع الدقيق .

- درجة استخراجه .

- الوزن القائم والوزن الصافي للعبوة .

- اسم المنتج وعنوانه .

- تاريخ الانتاج على أن يدون تاريخ الانتاج « شهر - سنة » على
الجانبين للعبوة .

وفى كل الأحوال يجب ألا يكون للمادة المستخدمة فى الكتابة تأثير
ضار على مواصفات الدقيق .

الفصل السابع

السميد

مادة ١٨ - يجب ألا يزيد إنتاج السميد عن اثنين كيلو جرام من كل أردب قمح درجة نظافة ٢٤ قيراط ، ويقتصر انتاجه على مطاحن السلندرات المنتجة. للدقيق استخراج ٩٣٪ أو ٨٧٪ أو ٨٢٪ أو ٨٠٪ والتي تصرح لها وزارة التموين والتجارة الداخلية بذلك .

مادة ١٩ - يجب أن يكون السميد المنتج مطابقا للمواصفات الآتية :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرماد على ٩٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (د) ألا تزيد نسبة الألياف على ٤٥٪ محسوبة على المادة الجافة .
- (هـ) أن يكون السميد الناتج نظيفا خاليا من الحشرات بجميع أطوارها وطبيعي اللون والرائحة .

الفصل الثامن

الزوائد

مادة ٢٠ - يجب أن تكون الردة الحشنة الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٨٧٪ أو ٩٣٪ مطابقة للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٦٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الألياف على ١١٪ محسوبة على المادة الجافة .

مادة ٢١ - يجب أن يكون خليط الزوائد الناتج من القمح بعد استخراج الدقيق ٨٢٪ أو ٨٠٪ ويشمل السن الأبيض والأحمر والردتين

الناعمة والحشنة ، وخليط الزوائد الناتج بعد استخراج الدقيق ٨٢٪ ويشمل السن الأحمر والردتين الناعمة والحشنة مطابقا للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٦ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٠ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الألياف على ١٥ ٪ محسوبة على المادة الجافة .

مادة ٢٢ - يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة للرغيف ناتج القمح بعد استخراج ٨٠ ٪ أو ٨٢ ٪ أو ٨٧ ٪ مطابقا للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٢ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٠ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الألياف على ٨ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٥ - ألا يتخلف شيء على المنخل رقم (٢) .
- ٦ - أن تكون نظيفة وخالية من المواد الغريبة .

مادة ٢٣ - يجب أن تكون الردة المعدة للرغيف ناتج القمح بعد استخراج ٩٣ ٪ مطابقا للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .
- ٢ - ألا تزيد نسبة الرماد على ٦ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٣ - ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٠ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٤ - ألا تزيد نسبة الألياف على ١١ ٪ محسوبة على المادة الجافة .
- ٥ - ألا يتبقى شيء على المنخل رقم (٢٠) .
- ٦ - أن تكون نظيفة وخالية من المواد الغريبة .

مادة ٢٤ - يجب على أصحاب المطاحن والمستوليين عن ادارتها الاحتفاظ

نموذج المتخل الاختبار واجراء اختبار لكميات الردة المدة للرغيف على هذا المتخل ثلاث مرات على لأقل فى كل وردية ، وبعد بكل مطحن سجل خاص معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة يشتم فيه اجراء الاختبارات ونتائجها أولا باول .

مادة ٢٥ - يحظر حيازة مادة الاكلونة بالمخايز البلدية ومستودعات بيع الدقيق ومجال العلف او غيرها من المحال العامة .

مادة ٢٦ - استثناء من احكام المادة السابقة يرخص لأصحاب المطاحن والمستولين عن ادارتها بخلط مادة الاكلونة بالردة المخصصة لمصانع العلف الموحد بنسبة لا تتجاوز ٣٪ .

مادة ٢٧ - يحظر على اصحاب المطاحن والمستولين عن ادارتها بيع مادة الاكلونة - الفائضة عن عمليات الخلط وفق احكام المادة السابقة - بغرض تغذية الحيوان ويقتصر بيعها على الأغراض الصناعية فقط ويشترط تلويها قبل خروجها من المطحن وذلك بمعرفة لجنة يشترك فيها مندوب عن مديرية التموين المختصة .

مادة ٢٨ - تتولى لجان توزيع السلع بالمحافظات وضع أسس توزيع فائض النخالة بعد استيفاء الحصص المحددة للأغراض المختلفة بمعرفة الجهات المعنية ، واصدار الأذون للشركات المنتجة وفقا للكميات المتاحة .

الفصل التاسع

مطالعات فواصيلات استخراج الدقيق والردة والسميد

مادة ٢٩ - تشكل بوزارة التموين والتجارة الداخلية لجنة على الوجه الآتى :

أحد السادة مستشارى محاكم الاستئناف أو مجلس

المولة

رئيسا

مدير عام الادارة العامة للقمح ومنتجاته
مدير عام الادارة العامة للرقابة
مندوب عن هيئة القطاع العام للطاحن والصوامع والمخابز
مندوب عن ادارة شرطة التموين والتجارة الداخلية
أعضاء
ممث عن شركة مطاحن شمال القاهرة
ممث عن شركة مطاحن جنوب القاهرة
ممث عن النقابة العامة للعمال والصناعات الغذائية
عضو عن الادارة المركزية للشئون القانونية
مقررا
وللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والفنيين وأساتذة الجامعات
المتخصصين .

مادة ٣٠ - استثناء من احكام قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة
١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي فى تنفيذ
احكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
المشار اليهما .

تختص اللجنة بمراجعة المحاضر الخاصة بالمخالفات المتعلقة بمواصفات
الدقيق والنخالة الناتجة من مطاحن القطاعين العام والخاص ومراجعة جميع
ظروف موضوع هذه المحاضر .

وعلى اللجنة أن تنتهى من بحثها الى توصية اما بالحفظ أو باقتراح
السير فى اجراءات الدعوى الجنائية أو الاكتفاء بالجزاء الادارى بحيث لا يقل
عن الحصر من المرتب .

مادة ٣١ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية وأقسام مباحث
التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات ارسال المحاضر المبينة بالمادة
السابقة الى الادارة المركزية للشئون القانونية « الادارة العامة للقضايا »
بالوزارة قبل إحالتها الى النيابة العامة .

وعلى الإدارة العامة المذكورة إحالة هذه المحاضر الى اللجنة فور تلقيها .

وعلى اللجنة أن تنتهي من بحث المحاضر وإبداء توصياتها خلال شهر من تاريخ إحالتها اليها .

مادة ٣٢ - يلحق باللجنة باحثون فنيون وقانونيون تكون مهمتهم فحص المحاضر من الناحيتين الموضوعية والقانونية تحت اشراف رئيس اللجنة ، وعليهم تلخيص الوقائع وتكييفها واستيفاء ما قد يكون بها من نقص وسماع أقوال المتهمين متى دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٣٣ - على اللجنة قبيل التوصية بالسير في اجراءات الدعوى الجنائية أو اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوقيع جزاء تجاوز الخصم من المرتب أكثر من خمسة عشر يوما أو الفصل ، سماع أقوال المتهم وتحقيق دفاعه .

مادة ٣٤ - تعقد اللجنة اجتماعاتها اسبوعيا في المقر المخصص لها ببنى ديوان عام الوزارة وفي الموعد الذي يحدده رئيس اللجنة .

مادة ٣٥ - تعد اللجنة في نهاية كل شهر بيانا بالمحاضر التي عرضت عليها وما تم فحصها وما انتهت اليه توصياتها في كل محضر وكذا المحاضر التي لم يتم التصرف فيها وسبب عدم التصرف .

مادة ٣٦ - يصدر رئيس اللجنة القرارات اللازمة لتنظيم العمل وحسن سيره باللجنة والأجهزة الملحقة بها .

الفصل العاشر

احكام علامة

مادة ٣٧ - يحظر تغيير مواصفات الدقيق المنتج من المطاحن المرخص لها بانتاج الدقيق طبقا لاحكام هذا القرار سواء بتخلله أو باستعمال وسائل مؤدية الى ذلك .

مادة ٣٨ - يصرح للمطاحن التموينية التابعة لهيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز المنتجة للدقيق العادى بكافة استخراجه بان تقوم بخلط الدقيق رقم (٢) الناتج عن انتاج الدقيق الفاخر (الحل) لاستخراج ٧٢٪ / والمنتج من اقماح بيضاء بالدقيق العادى المنتج بها بما لا يجاوز ١٠٪ . وتكون مواصفات الدقيق المخلوط ماثلة مواصفات الدقيق العادى بكافة استخراجه مع زيادة نسبة الرماد المسموح بهما والمحسوبة على المادة الجافة بمقدار ١٪ عن النسب الواردة بهذا القرار .

مادة ٣٩ - على اصحاب المطاحن والمستولين عن ادارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المسدنية والحصى والزلط والرمل والطين .

أما المواد غير الضارة بالصحة كالفصلة والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها على ٢٪ بالقمح المد للطحن ويحظر اضافة الزوائد الى الحبوب الجارى طحنها بالقواويس .

مادة ٤٠ - على اصحاب المطاحن والمستولين عن ادارتها تعبئة الدقيق الصافى فى أجولة زنة مائة كيلو جرام قائم ومختومة بأختام واضحة فى مكان ظاهر وعليهم وضع بطاقات انتاج على عبوات الدقيق والسמיד وردة الرغيف ، تبين اسم المطحن المنتج وعنوانه ونوع المنتج « دقيق - سמיד -

ردة ، ونسبة الاستخراج والوزن بالكيلو جرام وتاريخ الانتاج ورقم
الوردية .

ويحظر استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها أكثر من رقتين
للجوال الكبير والا يزيد وزنه على ١٢٥٠ جرام .

ويجوز استخدام عبوات أخرى بترخيص من وزارة التموين والتجارة
الداخلية .

وعلى أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها التحقق من صحة أوزان
أجولة الدقيق بحيث يكون وزن كل عشرة أجولة مطابقا للوزن المقرر على
أساس أن تغطى الزيادة في بعض تلك الأجولة المعجز فى الأجولة الأخرى
على ألا يتجاوز نسبة المعجز المسموح به فى أى جوال فيها على حده عن ٣٪ .

مادة ٤١ - يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها قبول
جالات الجوت الفارغة التى صرفت من مطاحنهم اذا ردها أصحاب المخازن
وتجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة خالية من الرقع أو بها رقتان فقط
بالشروط المبينة فى المادة السابقة على أن يرد مبلغ خمسة قروش عند
إعادة الجوال الفارغ .

وعلى أصحاب المخازن وتجار الدقيق رد تلك الجالات الفارغة بالشروط
السابقة اذا طلبها أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها .

مادة ٤٢ - يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن
والصوامع والمخازن نقل القمح أو الدقيق أو الردة أو خليط الزوائد بين
المحافظات أو الشروع فيه دون ترخيص بذلك من مديرية التموين والتجارة
الداخلية المختصة .

مادة ٤٣ - على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها تسليم المخازن
البلدية ومحال بيع الدقيق ردة الرغيف عند طلبها وذلك بنسبة ٢٥٪ من

وزن كل جوال قائم من الدقيق البلدى ويحظر عليهم صرف أية كميات من الردة الخسنة أو خليط الزوائد لتلك الجهات .

وعلى محال بيع هذا الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة للبرغيف بذات النسبة المشار إليها فى الفقرة السابقة عند طلبها .

مادة ٤٤ - على أصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسئولين عن ادارتها أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه الرصيد الموجود لديهم من الدقيق والوارد منه والمنصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الردة الناعمة والواردة منها والمنصرف والباقي .

كما يجب عليهم أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (٢) المرافق لهذا القرار يقيدون به يوميا أسماء متسلمي كميات الدقيق المنصرفة وتاريخ الصرف والكمية المنصرفة وتوقيع كل منهم بالاستلام .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مختومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامه ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمستودعات مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

الباب الثالث

مطاحن الموانئ

مادة ٤٥ - مطاحن الموانئ هي تلك التى تقوم بطحن الحبوب والخلال لحساب الأهالى مقابل أجر معين .

مادة ٤٦ - يجوز لمديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات الواقعة على انشاء مطاحن الموانئ التى تتوافر فيها الشروط التالية :

(أ) - أن يكون المطحن مقاما في قرية .

(ب) - ألا تزيد عدد الحجارة للمطاحن عن حجرين .

(ج) - ألا يحتوي على أية أجهزة أو معدات للغربلة أو النخل أو تعبئة الدقيق .

(د) - ألا يكون ملحقا بفراكة أو ماكينة لضرب الأرز أو تبييضه ما لم تكن تلك الفراكة منشأة قبل إبريل سنة ١٩٦٣ .

(هـ) - ألا يملك صاحبه أو المسئول عن ادارته مطحنا تموينيا داخل نطاق المحافظة .

مادة ٤٧ - يحظر على أصحاب مطاحن الموانئ والمسئولين عن ادارتها اثبات الأفعال الآتية :

١ - حيازة أو استخدام القمح المخصص للمطاحن التموينية .

٢ - تخزين أو تشمين أية كمية من القمح أو الدقيق أو الزوائد داخل المطحن .

٣ - اضافة أو تركيب أية أجهزة أو معدات للغربلة أو الفسيل أو التميئة .

٤ - التوقف عن العمل أو إلغاء النشاط بشير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينيبه .

مادة ٤٨ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات اخطار الادارة العامة للقمح ومنتجاته بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان شهرى عن مطاحن الموانئ التى تم الموافقة على ترخيصها وتلك التى توقفت جزئيا أو ألقى نشاطها وكذا أية مخالفات بشأنها .

مادة ٤٩ - يستمر العمل فى مطاحن الموانئ التى تم الترخيص بها

قبل صدور هذا القرار غير المتوافر فيها الشروط الواردة بالمادة (٤٦) من هذا القرار .

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة مراقبتها والتفتيش عليها .

الباب الرابع الرقابة على المطاحن

مادة ٥٠ - يحظر على أصحاب المطاحن التموينية والمسؤولين عن إدارتها الطحن لحساب الأهالي .

مادة ٥١ - يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها التصرف في كميات القمح المسلمة لهم من شئون البنوك أو الصوامع أو الشركات المخزنة وعليهم طحنها في مطاحنهم كما يحظر عليهم التصرف في كميات الدقيق والزوائد الناتجة على وجه يخالف التعليمات أو الإذونات الصادرة لهم .

مادة ٥٢ - يجب ألا يقل مجموع نواتج طحن أردب القمح بدرجة نظافة ٢٤ قيراطا في التصفيات الفعلية عن ١٥٢٥٠٠ كيلو جرام شاملة الدقيق والدقيق رقم (٢) والسميد والسنون والردتين والأكثونة وأن يكون دخول الأكثونة في المحاسبة الانتاجية للمطحن بحد أقصى نصف كيلو جرام لكل أردب قمح درجة نظافته ٢٤ قيراط .

ويتم محاسبة الطحن في حالة انخفاض مجموع نواتج طحن أردب القمح عن المعدل المذكور في الفقرة السابقة .

مادة ٥٣ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (٣) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من جنوب القمح والوارد منها والمتصرف والباقى

وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الدقيق والنايج والمنصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الدقيق رقم (٢) والردة الناعمة والردة الخشننة أو خليط الزوائد والنايج والمنصرف والباقي .

كما يجب عليهم أن يسكروا سجلا مطابقا للنموذج رقم (٤) المرافق لهذا القرار يقيدون به يوميا أسماء مسلمى كميات الدقيق المنصرفة من المطاحن وكذا كميات الردة الناعمة والردة الخشننة أو خليط الزوائد وسند الصرف وتوقيع كل منهم بالاستلام .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مفتومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشف أو المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمطاحن مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد بها .

مادة ٥٤ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها اخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات حبوب القمح الواردة اليهم وما طحن منها ومقدار النائج منها من الدقيق والزوائد يوميا ويجب أن يؤيد هذا الاخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر الى المراقبة المختصة .

مادة ٥٥ - على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها اخطار مراقبة التموين التابعين لها تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة اليهم والمنصرفة والرصيد الباقي يوميا ويجب أن يؤيد هذا الاخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر الى المراقبة المختصة .

مادة ٥٦ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها المرخص لهم في انتاج دقيق القمح سواء العادى أو الفاخر ٧٢٪ وأصحاب مستودعات بيع هذا الدقيق بالجملة والمسؤولين عن ادارتها أن يقوموا بتدبير رصيد

احتياطي من هذا الدقيق يحتفظون به دائما مع مراعاة استبداله بنسبة دورية ويتعين أن يكون هذا الرصيد معادلا لكمية من الدقيق تحسب على أساس المتوسط اليومي للتوزيع .

مادة ٥٧ - يحسب المتوسط المذكور في المادة السابقة على أساس كمية الدقيق التي صرفت من المطاحن أو المستودعات في الثلاثة أشهر السابقة على يوم التفتيش أو اليوم الذي حدد لمراجعة الدقيق في المطاحن والمستودعات ، أما بالنسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكتفى بحساب المتوسط في الفترة من تاريخ بدء العمل بها إلى تاريخ التفتيش وتدخل في هذه المدة أيام العطلات الرسمية والراحة الأسبوعية ويستبعد منها أيام التوقف عن العمل .

ويجب أن تكون كمية الرصيده الاحتياطي من دقيق القمح المنتج حدوده العاды أو الفاشر ٧٢٪ على الوجه الآتي :

أولا : مرة واحدة من المتوسط المضاف اليه في المضادة المضافة بالنسبة للمطاحن في جميع أنحاء الجمهورية .

ثانيا : خمس مرات من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات التي تقع بدائرة محافظات القاهرة - الجيزة - الاسماعيلية - السويس - الوادي الجديد .

ثالثا : ثلاث مرات من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات الواقعة بدائرة محافظات كفر الشيخ - دمياط - قنا - أسوان .

رابعا : مرتين من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات الواقعة بدائرة محافظات الاسكندرية - بورسعيد - الشرقية - الدقهلية - الغربية - البحيرة - المنوفية - القليوبية - الفيوم - بني سويف - ألتيا - أسيوط - سوهاج .

خامساً : عشر مرات من هذا المتوسط بالنسبة للمستودعات الواقعة
بداثة محافظات مطروح - سيناء الشمالية - سيناء الجنوبية - البحر
الأحمر .

ويحسب مقدار هذا الرصيد على أساس كميات الدقيق المعبأة في
جالات مقللة مثبته عليها البطاقات دون غيرها .

مادة ٥٨ - على الأشخاص المذكورين في المادة (٢) من هذا القرار
الاطار مراقبة التموين والتجارة الداخلية المختصة تليفونياً بتوقف العمل
بمطاحنهم أو مستودعاتهم فور حصوله وأسباب ذلك .

ويجب أن يؤيد هذا الاخطار بكتاب موصى عليه يرسل في نفس
اليوم ، ولا يجوز لهم الصرف من الرصيد الاحتياطي الا بعد الحصول على
موافقة مكتوبة من المراقبة المذكورة وعليهم عند استئناف العمل مراعاة عدم
صرف أية كمية من الدقيق الا بعد تدبير الرصيد المشار اليه .

ويجوز لمديري مديريات التموين والتجارة الداخلية اعلاؤهم من الرصيد
الاحتياطي لفترة معينة على أن يعاد تدبير هذا الرصيد بعد زوال الأسباب
والتهاء المدة سالفة الذكر .

مادة ٥٩ - تتولى هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز
عن طريق شركاتها في المحافظات توفير الدقيق البلدى على مستوى الجمهورية
ولها في سبيل ذلك :

(أ) صرف القمح اللازم للمطاحن القطاع الخاص التي تعمل لحساب
التموين بما يكفى لتشغيلها « وفقاً للحصة التموينية المقررة » .

(ب) توزيع الدقيق المستورد والمحل على المخابز ومستودعات الدقيق
والمصانع والمنشآت التي تستخدم الدقيق طبقاً لكشوف الربط التي تقدمها
مديريات التموين والتجارة الداخلية .

(ج) توفير الحصص اللازمة للاستهلاك من الدقيق بنوعيه على مستوى المحافظات مع الاحتفاظ بأرصدة كافية منه ووضع برامج شحن الدقيق للمحافظات فى المواعيد المناسبة ومراقبة تنفيذ هذه البرامج طبقا لاحتياجات مديريات التموين والتجارة الداخلية .

(د) على رؤساء شركات المطاحن والصوامع توفير كميات القمح والدقيق بنوعيه اللازمة للاستهلاك فى كل محافظة مع توفير الأرصدة المناسبة التى تقررها الوزارة لكل محافظة ويكونون مسئولين عن تنفيذ ذلك .

الباب الخامس

صناعة الخبز بكافة اصنائه

الفصل الأول

صناعة الخبز البلدى

مادة ٦٠ - على أصحاب المخازن البلدية والمسئولين عن ادارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٧,٥٪ أو استخراج ٨٢٪ فى صناعتهم أن ينخلوا الردة المدة للرغيف عليها بالمنخل رقم «٢٠» وأن يحتفظوا به فى المخبز .

وعليهم تنظيف أدوات المعجن والرغف والخبز ما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يتعلق بها من أتربة أو مواد غريبة .

مادة ٦١ - يحظر على أصحاب المخازن والمسئولين عن ادارتها أن يقوموا بالخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية كما يحظر عليهم حيازة الردة الحشنة أو استخدامها .

مادة ٦٢ - على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة ان يراعوا عند صناعة الخبز البلدى أن يكون الرغيف المنتج مستوى الحدع مكنتمل

الاختمار بغير نقص أو زيادة محتفظا بمظهره الطبيعي دون التصاق شطريه أو احتراقهما وكامل الاستدارة والنضج .

مادة ٦٣ - يجب أن يكون الحيز المنتج طبيعى المذاق والرائحة لطابقا للمواصفات التى تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية ولا يجوز أن تزيد نسبة رطوبة الحيز الساخن عن ٣٩٪ والحيز البارد عن ٣٨٪ عدا محافظات الاسكندرية - البحيرة ، بور سعيد ، بندرى المنصورة وطنطا بمحافظة الدقهلية - مدينة رأس البر ومصيف جمصة بمحافظة دمياط ومدينة القنطرة شرق بمحافظة الاسماعيلية ومدينة كفر الزيات بمحافظة الغربية فلا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة للخبز الساخن عن ٢٧٪ وللخبز البارد المهوى تهوية تامة لمدة ٣ ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة ٦٤ - يجوز لوزير التموين والتجارة الداخلية الترخيص لبعض المخازن البلدية فى انتاج الحيز البلدى من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٧ر٥٪ ويكون وزنه ١٣٥ جراما « مائة خمسة وثلاثون جراما » ولا يقل قطره عن ١٧ سم عدا المحافظات والمدن المشار اليها فى المادة السابقة والمخازن الآلية والنصف آلية فيكون وزنه ١٣٠ جراما « مائة وثلاثون جراما » ولا يقل قطره عن ١٧ سم .

وبالنسبة للمخازن المرخص لها فى انتاج الرغيف الساخن من الحيز البلدى المصنوع من دقيق القمح استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جراما « مائة وستون جراما » ولا يقل قطره عن ٢١ سم فيما عدا المحافظات والمدن المشار اليها فى المادة السابقة فيكون وزن الرغيف الساخن بها ١٥٥ جراما « مائة وخمسة وخمسون جراما » ولا يقل قطره عن ٢١ سم .

وفى المخازن الآلية والنصف الآلية واليدوية المرخص لها فى انتاج رغيف الحيز البلدى من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ والمزود بقطاعه وفراده يكون وزن الرغيف المغلف ١٣٥ جراما ولا يقل قطره عن ١٩ سنتيمترا

ولا تزيد نسبة رطوبته عن ٣٣٪ وفى حالة الترخيص لتلك المخازن فى إنتاج الحبز غير المغلف يكون وزنه ١٤٠ جراما ولا يقل قطره عن ٢٠. سنتيمترا ولا تزيد نسبة رطابته عن ٣٣٪ .

مادة ٦٥ - على اصحاب المخازن البلدية والمسئولين عن ادارتها بجميع المحافظات بيع الرغيف من الحبز البلدى وفقا للوزن المنصوص عليه بالمادة السابقة بالسعر المبين فيما على :

(أ) ١٩ قرشا لكل عشرين رغيفا من الحبز المنتج من دقيق القمح الاصافى استخراج ٨٧ر٥٪ تسليم الحبز للمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومنعهدى توزيع الحبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجىء والجهات الأخرى الماثلة .

(ب) قرشا واحدا للرغيف البلدى المنتج من دقيق القمح استخراج ٨٧ر٥٪ للمستهلك .

(ج) ٣٩ قرشا لكل عشرين رغيفا مصنعا من دقيق استخراج ٨٢٪ تسليم الحبز للمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومنعهدى توزيع الحبز للمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجىء والجهات الماثلة .

(د) قرشان للرغيف البلدى المغلف أو غير المغلف انتاج المخازن الآلية والنصف آلية واليدوية والمصنع من دقيق استخراج ٨٢٪ حسب الأحوال وفقا لأحكام المادة السابقة للمستهلك .

مادة ٦٦ - يجوز بترخيص لمنعهدى توريد الحبز البلدى للمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجىء والجهات الماثلة أن يصنعوا مقادير الحبز التى يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الأوزان والمواصفات المقررة فى المواد السابقة ويصدر الترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بناء على طلب يقدم اليها من الجهة التى يتم توريد الحبز إليها على أن يرفق بالطلب صورة من التعاقد المبرم مع المنههه وأن يشتمل على البيانات

الآتية :

- (أ) اسم وعنوان المتعهد *
- (ب) تاريخ ومدة التعاقد *
- (ج) مقدار الحبز اللازم يوميا *
- (د) وزن ومواصفات وأسعار الحبز المورد طبقا لشروط التعاقد *

مادة ٦٧ - يكون التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للحبز البلدى بنسبة ٥٠٪ على الأكثر للحبز البارد ولا يجوز التسامح فى الوزن بالنسبة للحبز الساخن *

وعند التفتيش على المخازن لمراقبة تنفيذ الأوزان المشار اليها فى المواد السابقة يراعى وزن عدد لا يقل عن مائة رغيف من الحبز الموجود لدى المخبز ويكون وزن الحبز مخالفا لتلك الأوزان اذا ثبت ان متوسط العجز فى مجموع الأرغفة الباردة التى روجع وزنها يزيد عن نسبة الخمسة فى المائة المسحوح بها بسبب الجفاف الطبيعى من الحبز البلدى طبقا للمادة السابقة أو ان متوسط وزن الرغيف الساخن أقل من الوزن المقرر *

الفصل الثانى

الحبز الشامى

مادة ٦٨ - يحظر على أصحاب المخازن والمسئولين عن ادارتها صناعة الشامى بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة *

مادة ٦٩ - يحظر على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة المرخص لهم فى صناعة الحبز الشامى أن ينتجوا هذا الحبز من غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ ، كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات بغير المواصفات والأوزان والأسعار المبينة فيما يلى :

(أ) يجب أن يكون الرغيف المنتج طبيعى المذاق والرائحة وكامل

الاستدارة والنضج غير ملتصق الشطرين مستوى المدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة عند نضجه محتفظا بمظهره الطبيعي وغير محترق كما يجب ان يتم رغف العجين على دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال عن ٣٠٪ .

ويراعى عند التفتيش على الأوزان ألا يقل عدد الأرغفة عن ١٠٠ رغيف بالنسبة للخبز المشار اليه في البند (ج) و ٢٠٠ رغيف بالنسبة للخبز المشار اليه في البند (د) .

(ج) رغيف شامي كبير زنة ١٣٧ جراما ويقطر لا يقل عن ١٩ سم ويسمر ٣٩ قرشا لكل ٢٠ رغيف للجملة وقرشان للرغيف المستهلك .

(د) رغيف شامي صغير زنة ٤٥ جراما ويقطر لا يقل عن ٧ سم يسمر ٣٩ قرشا لكل ٦٠ رغيف للجملة وقرشان لكل ثلاثة أرغفة للمستهلك .

مادة ٧٠ - يجوز الترخيص لمتهدى توريد الخبز الشامي للجامعات والمدارس والمستشفيات والملاجئ والمصانع وغيرها من الجهات المائلة انتاج خبز شامي مخالف للأوزان والمواصفات المنصوص عليها بالمادة السابقة ويصدر الترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية بناء على طلب يقدم من الجهات التي يتم التوريد اليها على أن يوافق الطلب صورة من التعاقد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

(أ) اسم وعنوان المتعهد .

(ب) تاريخ ومدة التعاقد .

(ج) مقدار الخبز اللازم يوميا .

(د) وزن الخبز ومواصفاته وأسعاره طبقا للتعاقد .

الفصل الثالث

الحبـز الأفرنجي

مادة ٧١ - يحظر على أصحاب المخازن الأفرنجية والمسئولين عن إدارتها إنتاج الحبـز الأفرنجي من غير الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ .

كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع في جميع الجهات بغير المواصفات والأوزان والأسعار المبينة في الجدول الآتي :

بالجرام بالسنتيمتر	للجملة	لكل	للمستهلك عند
النوع	الوزن	الطول	عدد الأرغفة
	الحـد الأدنى	سعر البيع	الحـد الأدنى
بالجرام بالسنتيمتر	للجملة	لكل	للمستهلك عند
	٢٠	رغيف	لرغيف التفطيش

رغيف أفرنجي كبير	١٤٠	٢٧	٣٩	٢	٣٠
كبير					
رغيف أفرنجي صغير	٦٩	١٦	١٩	١	٦٠
صغير					

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الحبـز الأفرنجي بنوعه عن ٣٠٪ .

كما يجب أن يكون الحبـز المنتج محتفظاً بمظهره الطبيعي - كامل النضج بغير احتراق - مكتمل الاختصار بغير زيادة أو نقص - طبيعي المذاق والرائحة .

مادة ٧٢ - يحظر على الأشخاص المشار إليهم بالمادة السابقة إضافة أية مواد على العجين المخصص لإنتاج الحبـز مثل المسسم أو الزبد

أو غير مما يكون من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على الأسعار المحددة جبريا لبيعه .

مادة ٧٣ - على أصحاب المخازن الأفرنجية والمسئولين عن إدارتها إنتاج ٨٠٪ من حصة الدقيق الفاخر المقررة للخبز يوميا خبزاً أفرنجياً .

ولهم استخدام الكمية الباقية وقدرها ٢٠٪ في صناعة الحلوى ونوعيات الخبز المتميز المصرح بها كالسميط والستدوتش والتوست والبتى فور والأصناف الأخرى المصنعة بشرط إضافة السكر أو الزبد أو أية مواد أخرى يتطلبها الصنف وذلك بنسب يظهرها التحليل الكيماوى .

مادة ٧٤ - يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى تحديد مواعيد إنتاج الخبز الأفرنجى بمفرده وعرضه للبيع ومواعيد إنتاجه بالإضافة الى الحلوى والنواشف والأصناف الأخرى غير المسعرة .

وفى جميع الأحوال يلتزم أصحاب المخازن الأفرنجية والمسئولين عن إدارتها بمرض كميات من الخبز الطازج فى مكان ظاهر بحد أدنى يقرره المحافظ المختص .

الفصل الرابع

تشغيل عمال المخازن وإدارتها

أولا - تشغيل عمال المخازن :

مادة ٧٥ - على عمال المخازن الفنيون من فئات فرائ - مساعد فرائ - خراط - عجائ - طوالجى أن يقيدوا أنفسهم بالمكاتب الفرعية لتشغيل عمال المخازن بالمحافظات التابعة لوزارة القوى العاملة والتدريب المهنى والعمل فى المخازن البلدية والشامية التى تحددها تلك المكاتب ويحظر عليهم العمل فى غير المخازن المكلفين بها .

مادة ٧٦ - يحظر على أصحاب المخازن البلدية والشامية والمسئولين

عن ادارتها تشغيل الفئات المشار اليها بالمادة السابقة عن غير طريق مكاتب التشغيل المذكور عليهم فى حالة الضرورة الاتصال بتلك المكاتب لتدبير العمالة اللازمة أو تدبيرها بمعرفتهم وطلب تسجيلها بمكتب التشغيل فى خلال اسبوع من بدء التشغيل .

مادة ٧٧ - يحدد مقابل تشغيل العمال المكلفين بموجب المادة ٧٥ من هذا القرار عن تصنيف جوال الدقيق رتبة ١٠٠ كيلو جرام قائم بقرار من وزارة التكوين والتجارة الداخلية .

مادة ٧٨ - على اصحاب المخازن البلدية والشامية والمسئولين عن ادارتها سداد مقابل الأداء طبقا للمادة السابقة الى العمال المكلفين بالعمل فى مخازنهم وعليهم اتخاذ اجراءات قيد العمال الحاليين لديهم بمكاتب التشغيل المشار اليها .

ثانيا - تشغيل وإدارة المخازن :

مادة ٧٩ - لا يجوز تشغيل أو إدارة مخبز أيا كان نوعه الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مديرية التكوين والتجارة الداخلية الكائن فى دائرة اختصاصها المخبز .

مادة ٨٠ - يشترط فى طالب الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة :

- (أ) أن يكون كامل الأهلية فاذا كان عديم الأهلية أو ناقصها وجب أن يشمل طلب الترخيص على اسم النائب عنه .
- (ب) أن يكون محمود السيرة - حسن السمعة والا يكون قد سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم المخلة بالشرف أو فى احدى الجرائم التموينية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة ٨١ - لا يجوز لأى شخص أن يعمل مديرا لمخبز أو مشرفا على أعمال فنية أو أن يكون نائبا أو وكيلًا فى ادارته قبل الحصول على ترخيص

بذلك من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بذات الشروط
النصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٨٢ - لا يجوز للمرخص له توكيل غيره في تشييل
أو ادارة المخبز أو التنازل عن ذلك بأى طريق الا وفقا لعقد مصدق على
التوقيعات فيه باحدى مكاتب التوثيق وبعد الحصول على موافقة مديرية
التموين المختصة .

مادة ٨٣ - فى حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت اليه ملكية
المخبز ابلاغ مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة خلال شهر بأسائهم
وباسم من ينوب عنها وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الترخيص
خلال شهر على الأكثر من تاريخ الوفاة .

الفصل الخامس

أحكام عامة

مادة ٨٤ - على أصحاب المخابز والمسؤولين عن ادارتها الاحتفاظ
بميزان حساس صالح للاستعمال فى كل مخبز لاختبار وزن الحبز المنتج .

مادة ٨٥ - على الأشخاص المشار اليهم بالمادة السابقة تصنييع
حصة الدقيق اليومية المخصصة لانتاج الحبز والمقررة لمخابزهم بالكامل .

مادة ٨٦ - يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص انشاء مخابز
جديدة أو تحويل انتاج المخابز من نوع الى آخر أو تعديل حصة الدقيق
المقررة لها بالزيادة أو النقص .

وفى جميع الأحوال يتعين عدم تجاوز حصة المحافظة من الدقيق .

مادة ٨٧ - يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص فتح مستودعات
أو محال جديدة لببيع الدقيق بالتجزئة ويكون لكل محافظ فى دائرة
اختصاصه تعديل المقررات المنصرفة لكل مستودع بالخفض أو الزيادة فى
حدود الحصة المقررة للمحافظة .

الباب السادس « المكرونة »

مادة ٨٨ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجسرة الداخلية على أصحاب مصانع المكرونة والمسؤولين عن ادارتها ان يستخدموا فى صناعتها أو يحوزوا بأى صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد المنصرف اليه والمحدد مواصفاته بالباب الثانى من هذا القرار .

كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على المذكورين فى الفقرة السابقة أن يستخدموا فى انتاج المكرونة مواد من شأنها التأثير على الاسعار المحددة جبريا لبيعها كالبيض والأعشاب المطرية او عصير الخضروات أو غير ذلك من المواد .

مادة ٨٩ - يجب أن تكون المكرونة المعدة للبيع محتفظة بخواصها الطبيعية ولونها اصفر زاهى غير معتمة (نصف شفافة) خالية من البع ، طبعية الرائحة نظيفة خالية من العفن أو الأحياء الدقيقة أو القوارض أو الحشرات أو أجزاءها أو أى شوائب أخرى وأن تكون سهلة الكسر تغطى مقطعا زجاجيا منتظما عند كسرها وفى حالة المكرونة الطويلة تكون قابلة للثنى قليلا قبل أن تنكسر .

وعند غلى المكرونة فى الماء لمدة عشر دقائق يجب أن يزيد حجمها الى ضعف الحجم الاصلى على الأقل مع تماسك قوامها وعدم تعجنها واحتفاظها بشكلها الاصلى .

مادة ٩٠ - يجب ألا تزيد نسبة رطوبة المكرونة المعدة للبيع عن ١٢٪ .

مادة ٩١ - على أصحاب مصانع المكرونة والمسؤولين عن ادارتها

ومديرى الفروع التابعة لهم أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم (٥) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من المكرونة والانتاج (الوارد) منها والمباع والباقي واجمالى القيمة ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات متنوعة بختم مراقبة التمويل المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشف أو المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بمقر العمل مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ٩٢ - على اصحاب مصانع المكرونة والمسؤولين عن ادارتها ومديرى الفروع التابعة لهم أن يقدموا الى المشتريين فاتورة معتمدة مبينا بها الآتى :

- ١ - اسم المصنع المنتج وعنوانه .
- ٢ - اسم المشتري وعنوانه .
- ٣ - تاريخ البيع .
- ٤ - نوع السلعة المباعة وعلامتها المميزة ان وجدت .
- ٥ - الكمية المباعة بالكيلو .
- ٦ - سعر البيع والقيمة الاجمالية المدفوعة من المشتري .

ويجب أن تكون الفواتير بارقام مسلسلية ومطابقة لبيانات السجلات ويحتفظ المصنع أو الفرع بصورة ويسلم الأصل الى المشتري .

مادة ٩٣ - يجب على المذكورين فى المادة السابقة أن يكون لديهم سجل خاص مطابق للنموذج رقم (٦) المرافق لهذا القرار ويعتمد بخاتم مراقبة التمويل المختصة قبل استخدامه لبيان المبيعات اليومية يثبتون فيه بياناته ولا يجوز الكشف أو المحو فيها وفى حالة الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن وعليهم الاحتفاظ به فى مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به .

مادة ٩٤ - على أصحاب مصانع المكرونة والمسئولين عن ادارتها إجراء الكشف الدورى على آلات المصنع للتأكد من صلاحيتها لانتاج المكرونة وفقا للمواصفات المنصوص عليها فى المادتين (٨٠ - ٨١) من هذا القرار .

ويجوز الترخيص فى التوقف لاصلاح تلك الآلات أو تطويرها بما يجعلها صالحة للانتاج وفقا للمواصفات المقررة .

ويصدر الترخيص فى التوقف من المحافظ المختص بناء على طلب أصحاب المصانع أو المسئولين عن ادارتها بعد التأكد من مبررات هذا الطلب .

مادة ٩٥ - يحظر على الاشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة أن يستخدموا فى انتاج المكرونة أية مواد كيميائية ملونة الا اذا كانت مخصصة فى صلاحيتها للاستخدام الأدمى من وزارة الصحة .

مادة ٩٦ - يصرف الدقيق لمصانع المكرونة وفقا للحصة الشهرية التى تقررها الوزارة على أساس التشغيل الفعلى للمصنع بكامل طاقته ٢٠ ساعة يوميا لمدة ٢٦ يوما فى الشهر .

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات متابعة انتاج المصانع الكائنة فى دائرة اختصاص كل منها .

ولها حق تخفيض الحصة المقررة للمصنع اذا ثبت عجز المصنع عن تصنيعها بالكامل وعليها خصم ما يقابل فترات التوقف التى يثبت انها خارجة عن ارادة صاحب المصنع أو المسئول عن ادارتها من حصة الشهر التالى .

وفى جميع الأحوال يجب ألا تتجاوز الكمية التى تصرف من الدقيق عن الحصة المقررة أصلا للمصنع .

مادة ٩٧ - يحظر على أصحاب مصانع المكرونة والمسئولين عن

ادارتها والنروع التابعة لها وتجار المكرونة بالجملة التعامل بأى وجه فى المكرونة المستخبطة فى انتاجها دقيق مدعم مع المنشآت السياحية .

مادة ٩٨ - يتم احتساب نسبة عجز مسموح بها فى كمية الناتج من المكرونة عن كمية الدقيق المستخدم قدرها ٥٪ غل الاكثر شاملة عجز الجفاف والموارية والتلف وفقد التصنيع والتداول للخامات وخلافه .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ٩٩ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تصدير القمح ومنتجاته .

مادة ١٠٠ - على اصحاب المصانع والمخابز التى تستخدم دقيق القمح سواء العادى او الفاخر ٧٢٪ ومحال بيع هذا الدقيق والمسئولين عن ادارتها أن يعدوا سجلا مطابقا لنموذج رقم (٧) المرافق لهذا القرار ينتون فيه البيانات الموضحة بهذا النموذج يوميا .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مختومة بختم مراقبة التموين المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشف أو المحر فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بمقر العمل مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيه .

مادة ١٠١ - على اصحاب المطاحن والمخابز والمسئولين عن ادارتها الاحتفاظ برصيد من الوقود المستخدم لتشغيل آلاتها ويكفى عشرة أيام على الأقل وعليهم انشاء بيارة فى المطحن أو المخبز تكفى لاستيعاب هذا الرصيد .

مادة ١٠٢ - يحظر على اصحاب المخابز ومصانع المكرونة ومخازن

وشون القمح والدقيق والمطاحن والمسئولين عن ادارتها وملاك العقارات الكائنة بها تلك المنشآت تغيير أو تعديل انشطتها بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من يتوب عنه .

كما يحظر عليهم حال انتهاء أو انهاء عقود استثمارها بأي صورة من الصور دون مستقل يكفل استمرار العمل على الوجه المعتاد وعلى مستقل هذه المنشآت الاستمرار في تشغيلها على الوجه المعتاد الى حين انتقال الحيازة الى مستقل آخر .

مادة ١٠٣ - يحظر على ملاك العقارات التي تحوى المنشآت التموينية الواردة بالمادة السابقة اتخاذ أى إجراءات لهدم العقار قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص .

مادة ١٠٤ - يحظر على التجار والمسئولين عن ادارة الجمعيات التعاونية والفئوية ومنافذ التوزيع الحائزين للدقيق بأنواعه المختلفة والسميد والمكرونة أن يقوموا بحبس أى سلع عن التداول أو تعليق بيعها على شروط مخالفة للمعرف التجارى .

مادة ١٠٥ - يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة على أصحاب المصانع والمحال والمنشآت العامة والمخابز ومحال بيع الدقيق وكذا المسئولين عن ادارتها أن يستخدموا فى صناعتها أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق المرخص لهم فى استخدامه كما يحظر عايمهم التصرف فى الحصص المنصرفة لهم من أجله .

مادة ١٠٦ - مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية والإدارية يتعين عند اكتشاف عجز أو تلف فى كميات الدقيق بأنواعه المختلفة أو السميد أو الزوائد سواء بالمطاحن أو الصوامع أو الشون أو المستودعات أو مصانع المكرونة أو المخازن أو منافذ التوزيع لهذه السلع ، تحميل التسبب بقيمة الحائز على أساس السعر الحر للمستهلك (غير المدعم) أو التكلفة الفعلية للسلعة وقت العجز أو التلف أيهما أكبر .

مادة ١٠٧ - تشكل لجنة دائمة لأثبات حالة رسائل القمح والدقيق

المستورد من مندوبين من الجهات الآتية :

١ - الهيئة العامة للسلع التموينية .

٢ - الشركة العامة للصوامع والتخزين .

٣ - شركة التجارة المستوردة .

٤ - مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة .

وللجنة أن تضم من تراه من أساتذة الجامعات المتخصصين أو الحجر الزراعي أو الحجر الصحي للاستعانة بأرائهم عند وجود مخالفة في شروط التعاقد أو المواصفات وتتولى هذه اللجنة معاينة الرسائل المستوردة وأثبات حالتها من ناحية مطابقتها لشروط العقد وصلاحياتها للاستهلاك الآدمي وذلك قبل تسليمها الى الشركات المختصة وعليها تحرير محاضر تتضمن كافة البيانات الخاصة بالرسائل من حيث النوع والكمية ومصدر التوريد واسم الباكارة وتاريخ الوصول مع بيان اختلاف المواصفات ان وجد اختلافاً عن مواصفات التعاقد .

مادة ١٠٨ - يراعى في أخذ العينات من المطاحن والمخابز ومصانع

المكرونة ما يلي :

(أ) بالنسبة للمطاحن : تؤخذ عينات القمح المعد للطحن من المزrab المغذى للقواديس بالنسبة لمطاحن الحجابة ومن القمح النازل على السلندرات الدشة الاولى بالنسبة لمطاحن السلندرات أما عينات الدقيق والردة فتؤخذ من أجولة مغلقة معفة للبيح .

(ب) بالنسبة للمخابز : تؤخذ عينة الحبز مع عينات مرافقة من الدقيق والردة المصنع منهما على أن تكون عينة الدقيق والردة من أجولة مغلقة .

(ج) بالنسبة لمصانع المكرونة : تؤخذ عينة من المكرونة مع عينات

مرافقة من الدقيق المصنعة منه على أن تكون العينات من أجولة أو عبوات مغلقة .

وتكون جميع العينات الواردة في الفقرات (أ ، ب ، ج) مأخوذة وفقا للتعليمات المنظمة والصادرة من وزارة التموين والتجارة الداخلية وممثلة للرصيد الموجود بالمنشأة وتوزع العينة بعد تجنيبها على ثلاثة برطمانات (أطرف ورقية أو أكياس بولي اتيلين) بالنسبة لعينات الحبز لتحديد نسبة الرطوبة (وتفلق بعد ذلك بإحكام وتختم بالشمع وذلك لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف ويرسل نموذج من العينات المشار إليها عاليه الى الادارة العامة للقمح ومنتجاته - ادارة العينات - التي تتولى بعد اعطائها رقما سريا ارسالها الى المعمل المركزى أو فروعه المختصة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف ويحتفظ بالنموذج الثانى فى المنشأة التى أخذت منها العينة وللمستقل بالمنشأة التى أخذت منها العينة أن يطلب تحايل النموذج الثانى ، وفى هذه الحالة لا يعتمد بنتيجة التحليل الاولى اذا أظهر تحايل النموذج الثانى مطابقته للمواصفات المقررة ، ويعتبر مصنع المكرونة أو الحبز مخالف فى حالة زيادة نسبة الرماد أو الرمل فى عينة المكرونة أو الحبز عن نسبتها فى الدقيق المستخدم .

وفى جميع الأحوال يجب أن يتم تحليل العينة وإبلاغ صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال شهرين من تاريخ أخذها .

مادة ١٠٩ - يقوم بأخذ العينات الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من اثنين على الأقل من مأمورى الضبط القضائى بوزارة التموين والتجارة الداخلية أو مديريات التموين والتجارة الداخلية حسب الأحوال .

مادة ١١٠ - يسرى الحظر المنصوص عليه فى المادة ٣ مكرر من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على الدقيق والحبز والمكرونة عدا الدقيق الذى يتجر فيه محال بيه الدقيق بالتجزئة .

مادة ١١١ - يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٠ بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٢ بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٢ ، ٢٧ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٣٧ ، ١٠٤ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وإذا كانت المخالفة في تعامل بالجملة بالنسبة للمادة ١٠٤ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما حسب الأحوال .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ١١٢ - (١) تحذف سلعنى الدقيق والمكرونة من المادة (١) من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

٢ - تحذف سلعتي الدقيق والردة بأنواعها من الجدول المرافق للقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

٣ - تحذف سلعة الدقيق من الجدول المرافق للقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

٤ - تحذف سلعة الكرونة من الجدول المرافق للقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

٥ - تلغى الفقرة الخامسة والسادسة من الجدول المرافق للقرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ .

٦ - تحذف سلعة القمح ومنتجاته من الجدول المرافق للقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٠ .

٧ - يلغى البند الأول والثاني والرابع من الجدول المرافق للقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ .

مادة ١١٣ - تلغى القرارات أرقام ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٩ ، ١٤٧ ، لسنة ١٩٥٣ ، ٩٨ لسنة ١٩٥٤ ، ٨٩ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٢ ، ٩٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٦٠ ، ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١١٦ ، ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ ، ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ ، ١١٦ ، لسنة ١٩٦٨ ، ١١٠ ، ١٣٨ ، ٣١٦ ، ٣٩٠ لسنة ١٩٦٩ ، ١٧٤ ، ١٩٦ ، ٣٨٨ ، ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ ، ٨٩ ، ١٤٩ لسنة ١٩٧١ ، ٣٦٧ لسنة ١٩٧٣ ، ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٧٥ ، ١٩١ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٨ لسنة ١٩٧٧ ، ٦٢ ، لسنة ١٩٧٩ ، ١٥٨ ، ١٧٤ لسنة ١٩٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٣٤ لسنة ١٩٨١ ، ١١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ ، ١٦٥ ، ٢٥٦ ، ٣٢٩ ، ٥٢٢ ، ٥٤٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٨٣ ، ٣١٧ ، ٣٢٩ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٣٠ .

- ٣٠٥ -

٥٧٧ ، ٥٧٨ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٣٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٤٦٨ لسنة
١٩٨٥ ، ٥ ، ٢٨٨ ، ٤٥٦ ، ٦٦٣ ، لسنة ١٩٨٦ ، ٩ ، ١٣٣ لسنة ١٩٨٧ .

كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريرا في ١٠/١١/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٢ - قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
في شأن القمح ومنتجاته
صادر في ١٧/١/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن القمح ومنتجاته ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المواد ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧

المشار اليه النص التالي :

« مادة ٧١ - يحظر على اصحاب المخازن الأفرنجية والمسؤولين عن
ادارتها انتاج الحبز الأفرنجي من غير الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ كما
يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع في جميع الجهات بغير المواصفات
والأوزان والأسعار المبينة في الجدول الآتي :

النسوع	الوزن	الحده الأدنى	الحده الأقصى	سعر البيع بالقرش
	بالجرام	للطول	لنسبة جلة قطاعي	للرطوبة ٢٠ رغييف
أولا : في المخايز المصرح لها بالانتاج العادي :				
(أ) رغييف أفرنجي عادي كبير	١٤٠	٢٧	٪٣٠	٣٩ ٢
(ب) رغييف أفرنجي عادي صغير	٦٩	١٦	٪٣٠	١٩ ١
ثانيا : في المخايز المصرح لها بانتاج الخبز الخاص :				
(أ) رغييف أفرنجي مكرونة	١٣٥	٣٠	٪٢٦	٩٠ ٥
(ب) رغييف أفرنجي خاص كبير		٢٨ يدوي		
	١٤٥	٢٦	٣٠ الى	٤٠ ٥
(ج) رغييف أفرنجي خاص صغير	٧٠	١٦	٪٣٠	٤٥ ٥ لكل رغييفين

ويراعى عند التفتيش على الأوزان ألا يقل عدد الأرغفة التي يجري عليها التفتيش والضغط عن ٣٠ رغييفا للحجم الكبير ، ٦٠ رغييفا للحجم الصغير ، ويجب أن يكون الخبز المنتج محتفظا بمظهره الطبيعي كامل النضج بغير احتراق مكتمل الاختمار بغير زيادة أو نقص وطبيعي المذاق والرائحة .

ويجب على المخايز المصرح لها بانتاج الخبز الأفرنجي الخاص بأنواعه إضافة ٢ كيلو جرام من السكر لكل ١٠٠ كيلو جرام من الدقيق .

« مادة ٧٢ - يحظر على الأشخاص المشار اليهم بالمادة السابقة انتاج أية اصناف أخرى مشابهة للخبز كما يحظر عليهم تبينته أو تغليفه أو إضافة أية مواد أخرى على المجين المخصص لانتاجه مثل السمسسم أو

الزبد أو غيرها يكون من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على الأسعار المحددة جبريا لبيعه » .

مادة ٧٣ - (١) على أصحاب المخازن الأفرنجية المصرح لها بانتاج الحلوى والنواشف والمسئولين عن ادارتها انتاج ٨٠٪ من حصة الدقيق الفاخر المقررة للمخبز يوميا خبزا أفرنجيا .

(ب) ولهم استخدام الكمية الباقية وقدرها ٢٠٪ فى انتاج البتى بان (السندوتش الصغير) بوزن لا يجاوز ٤٠ جراما للقطعة الواحدة والتوست والسميط المستدير والصفيرة المستديرة والكايزر أو النواشف والحلوى دون غيرها بشرط اضافة الزيت أو أية مواد اخرى يتطلبها الصنف بنسب يظهرها التحليل الكيماوى .

ويجوز للمحافظ المختص أو من ينوبه تعديل النسبة المقررة لانتاج الأصناف المشار اليها فى الفقرة (ب) اما بالزيادة مع احتسابها بالسعر الاقتصادى أو الغاء هذه النسبة كلية دون تخفيضها وفقا لمقتضيات الصالح العام » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٧/١/١٩٨٩ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٣ - قرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٢ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه النص التالي :

« يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع
والمخابز نقل القمح أو الدقيق أو الحبز بكافة أنواعه أو الردة أو خليط
الزوائد بين المحافظات أو الشروع فيه دون ترخيص بذلك من مديرية
التموين والتجارة الداخلية المختصة »

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ١٣/٥/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين ابو الذهب

٤ - قرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٩
في شأن تنظيم عملية نقل الدقيق من المطاحن
ومستودعات الدقيق بالجملة الى الجهات التي تستخدمه
صادر بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين •

- وعلى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته •
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا •

قـسـر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية
بالمحافظة المختصة اسنلام حصص الدقيق المقررة للغير ونقلها الى مناطق
استخدامها •

مادة ٢ - يشترط في طالب الترخيص أن يكون حسن السمعة محمود
السيرة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في احدى الجرائم المخلة
بالشرف والأمانة أو في احدى الجرائم التموينية ما لم يكن قد رد اليه
اعتباره •

وعليه أن يتقدم الى مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بطلب
مرفقا به صورة معتمدة من التوكيل الخاص بصاحب النشاط الأصلي على
الترخيص مشتملا على البيانات التالية :

- ١ - الجهات التي يقوم بصرف الدقيق المقرر لها ونقله •
- ٢ - أرقام السيارات المملوكة له وخط سير كل سيارة •

٣ - أسماء السائقين الذين يعملون لديه ويشترط فيهم حسن السمعة ، وألا يكون قد حكم على أى منهم بعقوبة مقيدة للحرية فى احدى الجرائم المخلة بالشرف والأمانة او احدى الجرائم التموينية ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة ٣ - يحار الترخيص باستلام حصص الدقيق ونقلها لأكتر من نشاط ويجوز لمديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة السماح للمتعهد بالجمع بين أكثر من نشاط فى حالة الضرورة بشرط أن يكون الدقيق بنفس نسبة الاستخراج وبنفس السعر .

مادة ٤ - لا يجوز للمرخص له تفويض غيره فى الصرف الا بترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة لمدة محددة وفى حالة الضرورة ، وعليه اخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بأسماء مندوبى الصرف والعاملين لديه .

مادة ٥ - فى حالة وفاة المرخص له يجب على الورثة أو من ينوب عنهم الاستمرار فى النشاط واطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بذلك خلال شهر من تاريخ الوفاة .

وعلى المديرية البت فى الترخيص للورثة أو اسناد النشاط لغيرهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار .

مادة ٦ - على أصحاب المطاحن ومستودعات بيع الدقيق بالجملة والشون والمسئولين عن ادارتها اصدار فاتورة واذن خروج عن كل كمية من الدقيق يتم تسليمها للمتعهد أو من ينوب عنه باسم صاحب النشاط الاصلى وعنوان المنشأة مبينا بها الكمية وساعة وتاريخ الخروج .

ولا يجوز تجميع بيانات أكثر من فاتورة أو اذن فى مستند واحد وعليهم الاحتفاظ بصورة من التفويض الخاص بصاحب النشاط الاصلى للمتعهد .

وعلى متعهدى النقل ووكلائهم الاحتفاظ بالفاتورة واذن الخروج طوال فترة نقل الدقيق وحتى تسليمه للمنشأة المنصرف لها .

مادة ٧ - يحظر على متعهدى نقل الدقيق تشوين أو تخزين الدقيق خارج الجهة التي يتم الصرف فيها (شون أو مطاحن) تحت أى مسمى أو أى سبب من الأسباب .

مادة ٨ - على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة امساك سجل مطابق للنموذج رقم (٤) المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا أسماء مستلمى كميات الدقيق المنصرفة وكذا كميات الردة الناعمة والخشنة أو خليط الزوائد والعنوان وسند الصرف (رقم الفاتورة) ورقم اذن الخروج وساعته وتاريخه واسم السائق والتوقيع .

ويتعين أن تكون صفحات هذا السجل مرقمة ومختومة بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة قبل استخدامها ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمطاحن ومستودعات الدقيق بالجملة لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ٩ - على الجهات المنصرف لها حصص الدقيق امساك سجل مطابق للنموذج رقم (٧) تقيد فيه تاريخ وساعة ورود كل كمية ومقدارها ورقم اذن الخروج ورقم الفاتورة والمستخدم المتبقى عليها الاحتفاظ بفاتورة البيع واذن الخروج بمقر العمل لمدة شهر على الأقل ويتعين أن تكون صفحات هذا السجل مرقمة ومختومة بخاتم مديرية التموين والتجارة الداخلية قبل استخدامها ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع اثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ويحتفظ بهذه السجلات بالمخابز ومصانع الكرونة والحلوى ومحال بيع الدقيق بالتجزئة مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ١٠ - يحظر على الأشخاص المرخص لهم في نقل الدقيق المشار اليهم بالمادة (٢) أو وكلائهم المشار اليهم بالمادة (٤) التوقف عن استلام حصص الدقيق للمكلفين بنقلها لحساب الغير أو الامتناع عن ممارسة النقل على الوجه المعتاد بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة .

مادة ١١ - يستبدل النموذج رقم (٧٠٥) من الرقار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ بالنموذج رقم (٤ ، ٧) المرافقين لهذا القرار .

مادة ١٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها كما تضبط السيارة المخالفة وتسلم لادارة المرور المختصة لاجراء شئونها .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشر .

وزير التموين والتجارة الداخلية
د.أ/ محمد جلال الدين أبو الذهب

٥ - قرار رقم (٢٩٧) سنة ١٩٨٩
صادر بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية ..

فقر

مادة ١ - يحظر على أصحاب مصانع الأعلاف والمسئولين عن ادارتها استخدام القمح فى مكونات الأعلاف بكافة أنواعه أو حيازته بفصد الاستخدام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المطاحن .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

٦ - قرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٩
في شأن القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة (٦٠) من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه بالنص الآتي :

مادة (٦٠) على أصحاب المخازن البلدية والمسئولين عن ادارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٧ر٥٪ او استخراج ٨٢٪/ او استخراج ٨٠٪ فى صناعتهم أن ينخلوا الرده المدة للرغف عليها بالمنخل رقم (٢٠) وأن يحتفظوا به فى المطحن وعليهم تنظيف أدوات العجن والرغف والحبز مما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يعلق بها من أتربة أو مواد غريبة .

المادة الثانية - يستبدل بنص الفقرتين الأخيرتين من المادة (٦٤) من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه بالنصين الآتيين :

« وفى المخازن البلدية اليدوية أو النصف آلية التى لا تستخدم قطاعة وفراة المرخص لها فى انتاج رغيف الحبز البلدى الخاص بالمصنع من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٠٪ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جراما (مائة وستون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سنتيمتر ولا تزيد نسبة رطابة الحبز الساخن على ٣٦٪ والحبز البارد على ٣٥٪ ويقصد بالحبز البارد الحبز المهوى تهوية تامة لمدة ثلاثة ساعات على الأقل بعد عملية الحبز .

وفى المخازن البلدية اليدوية المرخص لها فى انتاج رغيف الحبز البلدى المردن من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٠٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما

(مائة وخمسة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سنتيمترا ولا تزيد نسبة رطابته على ٣٦٪ .

المادة الثالثة - يستبدل بنص الفقرتين (هـ) ، (و) من المادة (٦٥) من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه بالنصين الآتيين :

(هـ) تسمون قرشا لكل عشرين رغيفا من الخبز البلدى الخاص أو المملدن المصنع من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٠٪ تسليم الخبز للمحال التجارية العامة ومحال البقالة ومتعمدى توزيع الخبز والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ والجهات الأخرى المماثلة .

(و) خمس قروش للرغيف البلدى الخاص أو المملدن المنتج من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٠٪ للمستهلك .

المادة الرابعة - يلغى القرار رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

المادة الخامسة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

٧ - قرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٢ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار إليه النص التالي :

يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز
نقل القمح أو الدقيق أو الحبوب بكافة أنواعه أو الردة أو خليط الزوائد بين
المحافظات أو الشروع فيه دون ترخيص بذلك من مديرية التموين والتجارة
الداخلية المختصة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويسل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠٠ د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

٨ - قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
في شأن القمح ومنتجاته
في ١١/٧/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

المادة

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨٦ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه النص الآتي :

يحظر غير ترخيص يصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية بعد
اعتماد اللجنة العليا للمطاحن انشاء مخازن جديدة أو زيادة الطاقة الانتاجية
للمخازن القائمة أو اضافة صناعة الخبز بأنواعه المختلفة الى أى نشاط
آخر .

ويجوز للمحافظ المختص تحويل انتاج المخازن القائمة من نوع الى
آخر لو تعديل حصة الدقيق المقرر لها بالزيادة أو النقص .

وفي جميع الأحوال يتعين عدم تجاوز حصة المحافظة من الدقيق .

مادة ٢ - يشكل وكيل أول وزارة التموين والتجارة الداخلية
لشئون الرقابة والتوزيع لجانا تتولى حصر الطلبات التى صدرت بشأنها موافقة
مبدئية قبل تاريخ نفاذ هذا القرار ومعاينة ما اقيم من منشآت لتقييم التنفيذ
السابق لهذا التاريخ عند استكمال اجراءات الترخيص وفقا لأحكام المادة
السابقة واتخاذ القرار المناسب فى شأنها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالقوانين المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
١٠٠د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

٩ - قرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
في شأن القمح ومنتجاتها
صادر بتاريخ ١٩٨٩/٨/٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

المادة الأولى - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من القرار رقم ٧١٢ سنة ١٩٨٧ المستبدلة بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٨٩ المشار اليهما النص التالي :

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال عن ٣٠٪ وعلى المخازن المصرح لها بإنتاج الخبز الشامي الخاص اضافة السكر أو العسل الأسود اللازم لصناعة هذا الخبز بما لا يتجاوز اثنين كيلو جرام لكل جوال دقيق زنة ١٠٠ ك قائم *

المادة الثانية - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من القرار رقم ٧١٢ سنة ١٩٨٧ المعدلة له بالقرار رقم ٢٢ سنة ١٩٨٩ المشار اليهما النص التالي :

ويجب على المخازن المصرح لها بإنتاج الخبز الأفرنجي الخاص بأنواعه اضافة السكر أو العسل الأسود اللازم لصناعة هذا الخبز بما لا يتجاوز اثنين كيلو جرام لكل جوال دقيق زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم *

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار في الرقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره *

وزير التموين والتجارة الداخلية
د/د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

١٠ - قرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٢
بشان القمح ومنتجاته
صادر بتاريخ ١٩٨٩/١١/١

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

مادة أولى - تضاف فقرة جديدة الى المادة ٩٠ من القرار رقم ٧٦٢
لسنة ١٩٨٧. المشار اليه نصها الآتى :

كما يحظر على هؤلاء الأشخاص بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة
الداخلية بيع المكرونة أو عرضها للبيع أو الاتجار فيها سائبة أو فى غير
العبوات المقررة .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
أ.د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

١٩٠٠ - قرار وزاري رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠
بشأن القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٢ من القرار رقم ٧٦٢ لسنة ٨٧ المشار إليه النص التالي :

مادة ٤٢ - يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز نقل القمح أو الدقيق أو الخبز بكافة أنواعه أو الردء أو خليط الزوائد بين المحافظات أو الشروع فيه بغير ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة ويستثنى من ذلك كميات الردء أو خليط الزوائد المنصرفة بالأسعار الحرة طبقا للقاتورة الصادرة من جهة الصرف .

مادة ٢ يلغى القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

١٢ - قرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته
صادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرر

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٣ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه النص التالي :

يحظر عل غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز
نقل القمح سواء كان بمفرده أو مخلوطا ، أو الدقيق أو الخبز بكافة أنواعه
أو الردة أو خليط الزوائد بين المحافظات أو الشروع فيه بغير ترخيص من
مديرية التموين المختصة ويستثنى من ذلك كميات الردة أو خليط الزوائد
المنصرفة بالأسعار المقررة طبقا للفااتورة الصادرة من جهة الصرف .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠٥ / محمد جلال الدين ابو الذهب

١٣ - قرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشان القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرر

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة ٨٦ من القرار رقم ٧١٢
سنة ١٩٨٧ والمشار اليه النص التالى :

أولاً - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية :
(أ) زيادة الطاقة الانتاجية للمخابز القائمة •
(ب) زيادة كمية الدقيق المخصصة لصناعة الخبز من داخل حصة
المحافظة •

ثانياً - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية •
(أ) انشاء مخابز جديدة •

(ب) اضافة صناعة الخبز بمختلف أنواعه الى أى نشاط قائم •

المادة الثانية - يلغى القرار رقم ٤١٨ سنة ١٩٨٩ المشار اليه •

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره •

وزير التموين والتجارة الداخلية
د.١ / محمد جلال الدين أبو الذهب

١٤ - قرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشان القمح ومنتجاته

وزير التموين التجارة الداخلية

قـرـر

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة ٦٠ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه بالنص الآتى :

مادة ٦٠ على أصحاب المخازن البلدية والمسئولين عن ادارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصائقي أستدراج ٨٧ر٥٪ أو أستخراج ٨٢٪ أو أستخراج ٨٠٪ فى صناعتهم أن ينخلوا الرده المعدة المرغف عليها بالمنخل رقم ٢٠ وأن يحتفظوا به فى المخيز وعليهم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يعلق بها من أتربة أو مواد غيبه .

المادة الثانية : يستبدل بنص الفقرتين الأخذتين من المادة ٦٤ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه بالنصين الآتيين :

وفى المخازن البلدية اليدوية أو النصف آلية التى لا تستخدم قطاعة وفراة المرخص لها فى انتاج رغيف الخبز البلدى الخاص المصنع من دقيق القمح الصافى أستخراج ٨٠٪ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جراما (مائة وستون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سنتيمتر ولا تزيد نسبة رطوبة الخبز الساخن على ٣٦٪ والخبز البارد على ٣٥٪ ويقصد بالخبز البارد الخبز المهورى تهوية تامة لمدة ثلاثة ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

وفى المخابز البلدية اليدوية المرخص لها فى انتاج رغيف المخبز البلدى
الملدن من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٠٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جراما
(مائة وخمسة وثلاثون جراما) ولا يقل قطره عن ٢٢ سنتيمترا ولا تزيد
نسبة رطوبته على ٢٦٪ .

المادة الثالثة - يستبدل بنصى الفقرتين (هـ) ، (و) من المادة ٦٥
من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه بالنصين الآتيين :

(هـ) تسعون قرشا لكل عشرين رغيفا من الحبز البلدى الخاص أو الملدن
المصنع من دقيق القمح الصافى استخراج ٨٠٪ تسليم المخبز للمحال التجارية
العامة ومحال البقالة ومتمهذى توزيع الحبز والمدارس والجامعات والمستشفيات
والملاجئ والجهات الأخرى المأثلة .

(و) خمسة قروش للرغيف البلدى الخاص أو الملدن المنتج من دقيق
القمح الصافى استخراج ٨٠٪ للمستهلك .

المادة الرابعة - يلغى القرار رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

المادة الخامسة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠٠ / محمد جلال الدين ابو الذهب

١٥ - قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته
الصادر بتاريخ ١١/٧/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨٦ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه النص الآتى :

يحظر بشير ترخيص يصدر من وزير التموين والتجارة الداخلية بمد
اعتماد اللجنة العليا للمطاحن انشاء مخازن جديدة أو زيادة الطاقة الانتاجية
للمخازن القائمة أو اضافة صناعة الخبز بأنواعه المختلفة الى أى نشاط آخر .
ويجوز للمحافظ المختص تحويل انتاج المخازن القائمة من نوع الى
آخر أو تعديل حصة الدقيق المقرر لها بالزيادة أو النقص .
وفى جميع الاحوال يتعين عدم تجاوز حصة المحافظة من الدقيق .

مادة ٢ - يشكل وكيل أول وزارة التموين والتجارة الداخلية
لشئون الرقابة والتوزيع لجانا تتولى حصر الطلبات التى صدرت بشأنها موافقة
مبدئية قبل تاريخ نفاذ هذا القرار ومعاينة ما أقيم من منشأتها لتقييم التنفيذ
السابق لهذا التاريخ عند استكمال اجراءات الترخيص وفقا لاحكام المادة
السابقة واتخاذ القرار المناسب فى شأنها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من
تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
د. / محمد جلال الدين أبو الذهب

١٦ - قرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٠
صادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٠
بشأن تعديل بعض احكام القرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

مادة ١ - يحظر على اصحاب مصانع الاعلاف والمستولين عن ادارتها استخدام القمح سواء كان بمفرده او مختلطا بالتبن او الحبوب او أية مواد اخرى فى مكونات الاعلاف بكافة انواعه او حيازته بقصد الاستخدام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالجس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال يقبض الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم لشركات المطاحن .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

١٧ - قرار رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته
صادر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٢

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

المادة الأولى - يستبدل بنص الفصل الثالث «الحبذ الأفرنجي»
المواد ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص
التالي :

« الحبذ الأفرنجي » :

مادة ٧١ - يحظر على أصحاب المخابز الأفرنجية والمسؤولين عن
إدارتها إنتاج الحبذ الأفرنجي من غير دقيق القمح الفاخر استخراجه ٧٢٪
كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع في جميع الجهات بغير
المواصفات والأوزان والأسعار المبينة فيما يلي :

الوزن : ١٠٠ جرام

الاستدارة : لا تقل عن ٢٢ سنتيمتر

الرطوبة : لا تزيد على ٣٠٪

كما يجب أن يكون الحبذ المنتج محتفظا بمظهره الطبيعي كامل النضج
بغير احتراق - مكتمل الاختمار بغير زيادة أو نقص - طبيعي المذاق والرائحة
سعر تسليم منافذ التوزيع : ١٤٥ قرشا لكل ٢٠ رغيف
سعر البيع للمستهلك بجميع الجهات : ١٥ قرشا لكل رغيفين

ويراعى عند التفقيش على الأوزان ألا يقل عدد الأزرعة التى يجزى عليها التفقيش والضيغط عن ٤٠ وغيثا *

ويجب اضافة السكر أو العسل الأسود الكلازم لتصناعة هذا الحيز بما لا يجاوز اثنين كيلو جرام لكل جوال دقيق ذرة ١٠٠ كيلو جرام قائم *
مادة ٧٢ - يحظر على الأشخاص المشار اليهم بالمادة المتابعة انتاج أية أصناف أخرى متشابهة للحيز - كما يحظر عليهم تعبئته أو تغليفه أو اضافة أية مواد أخرى على الحيز المختص لإنتاجه مثل السيسيم أو الزبد أو غيرها يكون من شأنها التأثير على مواصفاته أو وزانه أو الأسعار المحددة جبريا لبيعه *

مادة ٧٣ - (١) على أصحاب المخازن الأفرنجية المرخص لها بإنتاج الحلوى والنواشف والمستولون عن ادارتها انتاج ما لا يقل عن نصف حصة الدقيق الفاخر ٧٢٪ المقررة للمخبز يوميا خبزا أفرنجيا *

(ب) ولهم استخدام باقى الحصة فى انتاج الحلوى والنواشف واليتى بان « السندويتش الصغير » بوزن لا يجاوز ٤٠ جراما للقطعة الواحدة والتوست والسميط المستدير والصفيرة المستديرة والكايزر دون غيرها بشرط اضافة الزيت أو أية مواد أخرى يتطلبها الصنف بنسب يظهرها من التحليل الكيماوى *

ويجوز لقطاع الرقابة والتوزيع بوزارة التموين والتجارة الداخلية إلغاء النسبة المقررة لانتاج الأصناف المشار اليها فى الفقرة (ب) وقصر الانتاج على الحيز الأفرنجى فقط أو احتساب الدقيق المخصص لانتاج هذه الأصناف بالسعر الاقتصادى وفقا لمتعضيات الصالح العام *

مادة ٧٤ - على الأشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة مراعاة انتاج وعرض الحيز الأفرنجى فى مكان ظاهر فى المواعيد التالية :

- صينيل : من الساعة السادسة حتى الساعة العاشرة
- مساء : من الساعة السابعة حتى الساعة الحادية عشر صيفا
- ومن الساعة السادسة حتى الساعة العاشرة شتاء

المادة الثانية - احكام انتقالية :

- على قطاع الرقابة والتوزيع وضع برنامج زمنى لتعميم الاحكام الواردة بالمواد السابقة على كافة المحافظات فى موعد لا يجاوز اول سبتمبر ١٩٩٠
- المادة الثالثة - يلغى القراران رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ و ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩ المشار اليهما

- المادة الرابعة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

وزير التموين والتجارة الداخلية

د. / محمد جلال الدين أبو الذهب

١٨ - قرار رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض احكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته
صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قصور

المادة الأولى - يستبدل بنص المادة ٧٤ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المعدلة بالقرار رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٩٠ المشار اليهما بالنص التالي :

مادة ٧٤ - يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في تحديد مواعيد وعرض الحبز الأفرنجي لكل مخبز مع مراعاة ظروف انتاجه وتجهيزاته .

وعلى اصحاب هذه المخابز والمسؤولين عن ادارتها الالتزام بهذه المواعيد والاعلان عنها بعد اعتمادها من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة في مكان ظاهر بمخابزهم .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويمثل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/١ محمد جلال الدين ابو الذهب

١٩- قرار رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته
صادر بتاريخ ١/٣٠/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

المادة الأولى :- يستبدل بنص المادة ٦٠ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٦٠ - على أصحاب المخازن البلدية الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي لاستخراج ٨٧٪ أو استخراج ٨٢٪ في صناعتهم أن يدخلوا الزردة المعدة للرغف عليها بالمنخل رقم ٢٠ وأن يحتفظوا به في المخبز وعليهم تنظيف أدوات المعجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجينة سابق أو بما يتعلق بها من أتربة أو مواد غريبة .

المادة الثانية :- يستبدل بنص الفقرتين الأخيرتين من المادة ٦٤ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص الآتي :

وفي المخازن البلدية المرخص لها في إنتاج رغيف الخبز البلدي الخاص المصنع من دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٦٠ جرام (مائة وستون جرام) ولا يقل قطره عن ٢٢ سم ولا تزيد نسبة رطوبة الخبز الساخن على ٣٦٪ والخبز البارد على ٣٥٪ ويقصد بالخبز البارد الخبز المهيى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

وفي المخازن البلدية اليدوية المرخص لها من إنتاج رغيف الخبز البلدي المصنع من دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ يكون وزن الرغيف ١٣٥ جرام

(م) مائة وخمسة وثلاثون جراماً () ولا يقل قطرة عن ٢٢.٢٢ بهم ولا تزيد نسبة رطوبته على ٢٦٪ .

المادة الثالثة - يستبدل بنص الفقرتين هـ ، و من المادة ٦٥ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص الآتي :

(هـ) تسعون قرشاً لكل عشرين رغيف من الخبز البلدي الخاضع أو المملح - المصنوع من دقيق القمح الصافي استخراجه ٨٢٪ تسليم المخبز لمنافذ التوزيع والمحال التجارية العامة ومحال القفالة ويتمهدي توزيع الخبز - والمدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ والجهات الأخرى المأهولة .

كما يحظر عليهم انتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع في جميع الجهات بغير المواصفات والأوزان والأسعار المبينة في الجدول الآتي :

النوع	الوزن بالجرام	الحد الأدنى للقطر بالسنتيمتر	سعر البيع بالقرش	
			جملة	قطاعي
رغيف شامي كبير	١٢٠	٢٠	٥ لكل	٥ للرغيف
رغيف شامي صغير	٣٧	٨	٥ لكل عشرين رغيف ٩٥ لكل ستين رغيف	٥ لكل ثلاثة أرغفة

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠٪ وعلى المخبز إضافة السكر والعسل الأسود اللازم لصناعة هذا الخبز بما لا يتجاوز ٢ كيلو جرام لكل جوال دقيق زنة ١٠٠ كيلو جرام قائم .

ويجب أن يكون الخبز المنتج طبعياً المذاق والرائحة كامل الاستدارة والنضج غير ملتصق الشطرين - مستوى الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة عند نضجه محتفظاً بمظهره الطبيعي غير محترق .

كما يجب أن يتم رغف العجين على دقيق القمح الفاخر استخراجه ٧٦٪

ويراعى عند التفتيش على الأوزان ألا يقل عدد الأرغفة التى يجرى عليها التفتيش والضبط عن ١٠٠ وغيف للحجم الكبير ، ٢٠٠ رغيف للحجم الصغير .

المادة الرابعة : تضاف فقرة جديدة الى المادة (١١١) من القرار ١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه نصها كالاتى :

يمائب كل من يخالف أحكام المادة ١٣ مكرر بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

المادة الخامسة : يلغى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

المادة السادسة : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١/١٠/١٩٩٠ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

٠١/د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٣٠ - قرار رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
في شأن القمح ومنتجاته
صادر بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـرـر :

المادة الأولى : يستبدل بعنوان الفصل الخامس من القرار رقم ٧١٣ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه العنوان التالي :

الفصل الخامس

دقيق القمح الفاخر المحل

المادة الثانية : تضاف مادة جديدة يرقم ١٣ مكرر الى القرار المذكور
نصها كالآتي :

مادة ١٣ مكرر : على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن ادارتها المرخص
لهم في انتاج دقيق القمح الفاخر واستخراج ٧٦٪ أن ينتجوا هذا الدقيق
وفقا للمواصفات الآتية :

- ١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ .
- ب - ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٨٪ .
- ج - ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ محسوبة على المادة الجافة .
- د - ألا تزيد نسبة الألياف على ٣٪ محسوبة على المادة الجافة .
- هـ - أن يكون خاليا من السنون والردتين .
- و - أن يكون الدقيق نظيفا وخاليا من الحشرات بجميع أطوارها ومن
المواد الغريبة وأن يكون طبيعى الطعم والرائحة .

المادة الثالثة : يستبدل بنص المادتين ١٤ ، ٦٩ من لقرار المشار اليه النص التالي :

(مادة ١٤) تجب على أصحاب المخابز والمستهوليين عن اذابتها المرخص لهم في انتاج القمح الفاخر رقم (٢) استخراجه ٧٢٪ ان يستخرجوا الدقيق رقم (٢) بنسبة لا تتجاوز ٨٪ والمرخص لهم في انتاج دقيق القمح استخراجه ٧٦٪ ان يستخرجوا الدقيق رقم (٢) بنسبة لا تتجاوز ٤٪ على ان يكون مطابقا للمواصفات الآتية :

١ - ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪

٢ - ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ١٩٪

٤ - أن يكون خالياً من السنون والردتين

(مادة ٦٩) يحظر على الأشخاص المشار اليهم في المسادة السابقة المرخص لهم في صناعة الحبز الشامي أن ينتجوا هذا الحبز من غير دقيق القمح الصافي استخراجه ٧٦٪

و - خمسة قروش للزغيف البلدى الخاص أو المملن المنتج من دقيق القمح الصافي استخراجه ٨٢٪ للمستهلك

المادة الرابعة : يلغى القرار رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه

المادة الخامسة : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويميل به من تاريخ نشره

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ- د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٢١ - قرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض احكام القواد رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
بشأن القمح ومنتجاته
صادر في ١٢/٣/١٩٩٠

رؤبب الشموين والنجارة الداخلية

قـرـر :

المادة الأولى :

يستبدل بنص المادة ٨٥ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المشار
اليه النص التالي :

.. على الأشخاص المشار اليهم بالمادة السابقة تصنيع حصة الدقيق
اليومية المخصصة لانتاج الحبز والمقررة لمخايزهم بما يكفل استمرار توفيره
للمواطنين خلال ساعات التشغيل ويجوز لهم الاحتفاظ برصيد منها بما
لا يجاوز حصة ثلاثة ايام بخلاف يوم التفتيش .

المادة الثانية :

تضاف مادة جديدة برقم ٨٥ مكرر الى القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
المشار اليه نصها كالآتي :

(مادة ٨٥ مكرر) : يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه
في تحديد مواعيد التشغيل لكل مخبز يلقى او شامى بحيث تتناسب مع
تجهيزاته وحصة الدقيق المقررة له .

وعلى اصحاب هذه المخايز والمسؤولين عن ادارتها الالتزام بهذه المواعيد

- ٣٣٨ -

والاعلان عنها بعد اعتمادها من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة
فى مكان ظاهر بمخابزهم .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٢/٣/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

١- د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٢٢ - قرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨٩
في شأن حظر نقل القمح بين المحافظات
او الاتجار فيه او حبسه عن التداول
صادر في ١٩٨٩/٧/٣٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـرـر :

مادة ١ - يحظر على غير شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز نقل أو الشروع في نقل القمح خارج حدود المحافظات أو إلى داخلها .

مادة ٢ - يحظر تخزين القمح أو حبسه عن التداول بأي وجه .
ويستثنى من ذلك الكميات المخصصة للاستهلاك العائلي في حدود ثلاثين أردباً .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٩٨٩/٧/٢٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

٠١/د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٤٣ - قرار رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٩
بتحديد مقابل تشغيل عمال المخازن المصرح لها
بإنتاج الخبز البلدية الخاص والشامي الخاص
صادر بتاريخ ١٩٨٩/٨/٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

م. م. م. م.

المادة الأولى:

يستبدل بنص المادة (٢) من القرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٩ المشار
إليه النص التالي:

مادة ٢ - على شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز
التي تستخدم العمالة المشار إليها بالمادة السابقة وضع معدلات أداء نظمية
والأجر المقابل لها ونظام الحوافز الكميات المنتجة بالزيادة عن هذه المعدلات
وفقاً للفئات الواردة بتلك المادة.

المادة الثانية:

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويصل به من تاريخ نشره.

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمّد جلال الدين أبو الذهب

٢٤ - قرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧
في شأن القمح ومنتجاته

وزير التموين والتجارة الداخلية :-

ق ر د :

المادة الأولى :

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المستبدلة بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٩ المشار إليهما النص التالي :

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال عن ٣٪ وعلى المخازن المصرح لها بإنتاج الخبز الشامي الخاص إضافة السكر أو العسل الأسود اللازم لصناعة هذا الخبز بما لا يتجاوز اثنين كيلو لكل جوال دقيق ١٠٠ كيلو جرام قائم .

المادة الثانية :

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من القرار ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار إليهما النص التالي :

ويجب على المخازن المصرح لها بإنتاج الخبز الأفرنجي الخاص بأنواعه إضافة السكر أو العسل الأسود اللازم لصناعة هذا الخبز بما لا يتجاوز اثنين كيلو جرام لكل جوال دقيق ١٠٠ كيلو جرام قائم .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ - د/محمد جلال الدين أبو الذهب

٢٥ - قرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٩

صادر بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـرـر :

مادة ١ - يحظر على اصحاب مصانع الأعلاف والمستولين عن ادارتها استخدام القمح في مكونات الأعلاف بكافة أنواعه او حيازته بقصد الاستخدام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيهه ولا تتجاوز ألف جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المطاحن .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١- د/محمد جلال الدين ابو الذهب

٣٦ - قرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٨٩
صادر بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

قـسـو :

مادة ١ - يستثنى من هذا القرار كميات نواتج الغريزة للقمح
الكنسبات والمواريات المتعاقدة عليها بين الهيئة الزراعية والادارة المركزية
للتقاوى والشركة العامة للصوامع وبين شركات المضارب التى يتبعها مصانع
اعلاف بشرط أن تكون هذه الكميات غير صالحة لعمليات الطحن والاستهلاك
الادامى وصالحة للاستهلاك الحيوانى وتصدر شهادة بذلك من الجهة البائعة
ويتم اعتمادها من مديرية التموين المختصة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من
تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١- د/محمد جلال الدين ابو الذهب

٢٧ - قرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٠

صادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٠

بشان تعديل بعض احكام القرار ٢٩٧ لسنة ١٩٨٩

وزير التموين والتجارة الداخلية

السبب :

مادة ١ - يخطر على اصحاب مصانع الاعلاف والمستولن عن ادارتها
الاستخدام القمح سواء كان بمفرده او مختلطا بالتيين او الحبوب او أية مواد
أخرى في مكونات الاعلاف بكافة أنواعه أو نيازته بقصد الاستخدام :

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه ولا تتجاوز ألف
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات
المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلك لشركات المطاحن .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالقائع المصرية ويمسك به من تاريخ
نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ - د/محمد جلال الدين أبو الذهب

الفصل الثاني

تعليقات واحكام

اولا - تعليقات واحكام في المطاحن :

١ - عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « يجوز لوزير التموين فرض أو كل بعض العقوبات - المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون » كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة بها « ومن ثم فإن بما يصدره وزير التموين في حدود هذه السلطة التشريعية المختصة له « إنما يرد عليها فيما تتضمنه من العقوبات نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي حول وزير التموين إصدار تلك القرارات « (الظن رقم ١٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥) . ولما كان ذلك وكانت القرارات الوزارية الخامسة بالمطاحن والسالف الإشارة إليها قد أصدرها السيد وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بموجب نص المادة ٥٥ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي عدلت أخيرا بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم يرد عليها نفس القيد العام الوارد بتلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ .

٢ - طبيعة المسؤولية الجنائية لمدير المحل وصاحبه :

ان مژدى نصوص المواد ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

١٩٤٥ فى شئون التمويل والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة فى المادة ٣٧ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الدقيق وصناعة الخبز المعدلة له بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ان صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتى الحبس والغرامة معاً ومتى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون اما مسئولية المدير فهى مسئولية فعلية طبقاً للقواعد العامة واما مسئولية صاحب المحل فهى مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه وهى قائمة على الدوام وانما تقبل التخفيف ووقوع بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا أثبت انه كان غائبا او استحال عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة والمراد بالغياب ذلك الذى يمنعه بالكلية من الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة (الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ومن ثم فانه لا يجوز لصاحب الماطن أو المخبز أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع الى عدم قيامه بواجبات الاشراف التى فرضها عليه القانون الا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالاسباب العامة المانعة للمسئولية .

٣ - كما قضى بأن مناط المسئولية عما يقع فى المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشئان التمويل هو تحقق الملك أو ثبوت الادارة ويترتب على ثبوت انتفاء ادارة الشخص للمحل والاشراف عليه انحسار المسئولية عنه .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

- مناط جريمة عدم الاحتفاظ برصيد من مواد البترول :

٤ - قضى بأنه يتحتم لمسائلة المتهم عن عدم احتفاظه برصيد من مواد الوقود أن يثبت مقدار الموجود منه بالفعل بمخبر المتهم حتى تكون المحكمة رقيقة على مدى كفاية هذا القدر لحجم العمل بمخبر المتهم من عدمه ولما كان ذلك وكان المحضر خلواً من تحديد حجم مواد الوقود الموجود بمخبر

المتهم وقت الضبط فإن الاتهام يكون قد فقد أهم أركانه ويتعين لذلك وأخذاً بدفاع المتهم في أنه يحتفظ برصيد كاف يتناسب وحجم العمل بمخبره القضاء ببراءته مما أسند اليه عملاً بالمادتين ٢ ، ٣ ، ١/٣٠٤ ، ج (البنحة رقم ١١٤٤/١٩٦٨ مستعجل الرمل) .

والرأى أنه وفقاً لنص المادة الأولى من قرار التموين رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧ فإن المعول عليه هو وجوب الاحتفاظ بالمطحن أو المخبز برصيد من مواد الوقود يماثل السعة التخزينية للمطحن وما يكفي للاستهلاك مدة عشرة أيام أيهما أكثر . ومن ثم يكون الضروري اثبات كمية الوقود الموجودة بالفعل والقدرة الانتاجية للمطحن والكمية اللازمة له يوميا من الوقود حتى يتسنى للمحكمة مراقبة مدى كفايتها لحجم العمل المدة اللازمة .

٥ - لما كان اليمين من المادة السبابعة من قرار التموين رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ أنها تلزم أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها بضرورة اخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا بتوقف العمل بمحطته وأسباب ذلك على أن يؤيد هذا الاخطار بكتاب موصى عليه يرسل في نفس اليوم ومن ثم فإن هذا الالتزام بالاخطار عن توقف العمل بالمطحن هو الزام عام يقع على عاتق صاحب المطحن والمسئول عن ادارته عند توقف المطحن لأي سبب من الأسباب حتى ولو كان بسبب عطلة الأعياد وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة التنسيق بين المطاحن بما يحقق الصالح العام .

٦ - يجدر الإشارة بأن المادة الأولى من قرار التموين رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ اذ أوجبت على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها أن يسكروا سجلا مطابقا للنموذج رقم (أ) المرافق وكذلك سجلا مطابقا للنموذج رقم (ب) يقيسون فيه البيانات المنصوص عليها بالمادة سالفة الذكر انما جاء خاليا من النص على إلزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل في مكان معين ومن ثم فإن عدم الاحتفاظ بالسجل

بالمطحن لا يعنى بالضرورة عدم امساك السجل المؤتم طبقا لنص المادة الثامنة من ذات القرار سالف الذكر .

٧ - أنه بحكم المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يجب القضاء بشهر ملخصاته الأحكام فى كل الجرائم التى ترتكب فى ظل هذا المرسوم بقانون سواء فى ذلك ما نص عليه منها فيه او فى القرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه فصاحب المطحن الذى يستخدم أحوالا بها وقع لتعبئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذى يصحح عليه .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢١ قى جلسة ١٩٥١/٤/١٠)

ثانيا - تعليقات وأحكام فى استخراج الدقيق :

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة الثانية من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له أوجبت على أصحاب المطاحن والمستوليين عن ادارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد القريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالفضلة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها على ٢٪ ويحظر اضافة الزوائد (الردة بنوعها) الى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس وكان الحكم لم يفصح فى ذاته عن ماهية هذه الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل وعو بيان جوهرى حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون فى الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فانه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)

٢ - وجوب اخذ المينة بمعرفة لجنة :

وفقا لنص المادة ٣٥ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقرار ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ثم القرار ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ترسل عينات الدقيق التى تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق ومحال العامة الى ادارة

منتجات الحبوب بوزارة التموين لتعطي رقما سرياً ثم ترسل الى قسم الكيماويات بوزارة الزراعة او الى مصلحة المعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف كما ترسل عينات الحبوب المعدة في القواديس والسليندرات الى ادارة التجارة والأبحاث الفنية بوزارة التجارة للتحقق من مطابقتها للشروط المطلوبة ويقوم باخذ هذه البيانات لجنة مكونة من الموظفين ممن لهم حق مأموري الضبط القضائي وهذه القاعدة قاعدة آمرة متعلقة بالنظام العام ونهى مقرر ضمانه للمتهم. ومن ثم فإن افراد محرر المحضر باخذ العينة يقتضى بطلان المحضر ويترتب عليه القضاء ببرائة المتهم .

٣ - وقد تطلب المشرع وفقاً لنص المادة ٣٥ سالفة الذكر ضرورة اجراء فحصين اولهما في ادارة منتجات الحبوب بوزارة التموين وذلك بالنسبة لعينة الدقيق . والثاني في ادارة التجارة والأبحاث الفنية بوزارة التجارة وذلك بالنسبة لعينة الحبوب المعدة في القواديس والسليندرات . ويجب لذلك التحويل على نتيجة الفحصين دون أحدهما .

٤ - وقضت محكمة النقض بأنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الجير الفني الى معلومات شخصية بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الجير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستماعة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الجير فيها .

٥ - يجوز للقاضي اذا ما ساوره شك في نتيجة الفحص والتحليل أن يستدعي القائمين بالفحص والتحليل لمناقشتهم وبيان ما غمض كما وأن له أن يأمر الفحص والتحليل في تلك الجهات المشار اليها بالمادة ٣٥ سالفة الذكر .

٦ - جرى الرأي في بعض المحاكم على الترخيص في اعمال حكم

السادة الأولى من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، والقضاء ببراءة المتهمين لمخالفتهم لأسباب منها :

١ - أن العينة لم تؤخذ بالطريق الذي رسمه المنشوران ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ ، ٧ لسنة ١٩٥٨ .

٢ - أن الزيادة في احصى النسب كما جاءت في تقرير التحليل ليست من الجسامة بحيث تدل على توفر ركن العمد .

٣ - أن القمع كما يقول المتهمون في بعض القضايا يكون مصابا بالسوس مما يؤدي الى زيادة نسبة الرماد في الدقيق المستخلص منه .

٤ - أن النسب الواردة في القرار تختلف باختلاف نوع القمع وقد تزيد في بعض الأقسام المستوردة من الخارج .

٥ - أن اختلاف نتائج التحليل بالنسبة للعينة الواحدة يدل على عدم الدقة في اجراء التحليل مما يحمل الشخص عدم الاطمئنان الى نتيجته .

وهذه الأسباب ليست صحيحة مؤدية الى نتائجها على اطلاق .
فالنسب الواردة في القرار كما دل بذلك أكثر من تقرير لوزارة التموين قد جاءت نتيجة تجارب عديدة أجريت على كافة الأقسام التي تستهلك في حالاتها المختلفة . وقد اعتبر في تحديدها مصالح أصحاب المطاحن بحيث تتسع مجال هذه النسب لكافة الاحتمالات تبعا لنوع القمع وحالته تيسير لتحقيق رغبتهم المشروعة في حدود هذه النسب ودون مجاوزتها .

ومن ثم فهذه النسب جدية لا يصح بحال التقاضي عن تجاوزها مهما بلغت الزيادة فيها من الضالة لأن القائمين على أمر المطاحن قادرين بحكم تجربتها وفي حدود امكانياتهم استخراج الدقيق في حدود هذه النسب دون زيادة . فان جاوزوها فانما يجاوزونها عن عمد بمصلحة لهم . وقد جاء في احصى تقارير وزارة التموين أن رفع نسبة الرماد بمقدار ٠.١٪ في القمع الى ٧٢٪ مما يحقق للمنتج ربحا مقداره ٦٥ مليما في الأردب .

فإذا بلغ انتاج الطحن مائة اردب في المتوسط يوميا فان صاحب
الطحن يحقق من هذه الزيادة ربحا غير مشروح مقتضاه ستة جنيهاته
ونصف يوميا - فضلا عن الضرر الذي يلحق بالمستهلك نتيجة لزيادة نسبة
الاستخلاص لأن زيادتها معناها زيادة الرماد في الدقيق .

اما عن القمح المقول باصايته بالسوس فضلا عن أن بعض احكام
تسلم بمجرد قول المتهمين في هذا الخصوص دون تحقيق - وهو ما لا يجوز
لها - فالنابت من تقارير وزارة التموين الألفه أن الاصابة بالسوس قاصرة
على القمح المصرى نتيجة لظروف التشوين - وهى لا تظهر عادة الا فى
أواخر مارس لمدة لا تتجاوز شهرين حتى يظهر المحصول الجديد وفى هذه
الفترة يصرف القمح المصرى بنسب بسيطة مع أنواع من القمح المستورد
ويخصص لأصحاب المطاحن جزء من الثمن مقابل الاصابة بالسوس تمويضا
لهم حتى يتيسر لهم انتاج الدقيق مطابقا لمواصفات القانون دون أن يفوت
عليهم ذلك شيئا من ربحهم .

ومع ذلك فمثل هذا الدفاع يحتاج الى تحقيق فان ثبت أن القمح كان
مصابا بالسوس بحيث يستحيل انتاج دقيق منه فى حدود النسب المقررة
حققت البراءة للمتهم على أساس انتفاء ركن العمد والا يجب التزام حكم
القرار فى هذا الشأن .

اما اختلاف نتائج التحليل فى بعض القضايا - فلا يصح أن يؤخذ
دليلا على اطلاقه على عدم دقة التحاليل - بل يجب أن تؤخذ كل حالة على
حده - لأن اختلاف النتيجة فى حالة ما لا معنى بالضرورة أنها ستكون
كذلك فى حالة أخرى لاختلاف مواعيد تحليل العينة ولأن وقوع الخطأ
لا معنى دوام التكرار ومع ذلك فقد يكون الاختلاف مرجعه الى عدم مراعاة
احكام المنشور فى خلط العينات بحيث تكون نسبة الدقيق فى بعضها
مغايرة لنسبتها فى بعضها الآخر - وهو أمر لا شأن بالعمل بها .

على أنه إعادة التحليل اجراء لا يصح اتخاذه فى كافة الأحوال انما يقتصر مجاله على الحالات التى تنبئ الظروف فيها بعدم الاطمئنان الى ما تضمنه تقرير التحليل الأول .

وحاصل الراى مما سلف انه متى كان الثابت ان عينة الدقيق قد اخذت طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المنشورين رقمى ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ ، ٧ لسنة ١٩٥٨ فى تكون مثبته لحقيقة حالة . ثم يثبت من تقرير التحليل ان هذه العينة مخالفة للقانون لارتفاع احدى النسب فيها عن حددا الوارد فى القرار لزم ادانة المتهم الى ان يثبت بدليل قاطع ان هذه الزيادة كانت بسبب خارج عن ارادته فينتفى بذلك ركن العمد .

ولا يصح الترخيص فى هذا الشأن تبريرا لقضاء البراءة بالتسليم بدفاع المتهمين فى بعض الحالات دون تحقيق او بافتراض أمور لم تثبت لدى المحكمة فى حالات أخرى والا كان قضاؤها فى هذه الأحوال غير مؤسس .
(من مذكرة مدير مكتب الأحكام العسكرية فى اللجنة رقم ١٩٥٨/٨٦ .
بنى مزار مشار اليه فى مؤلف المستشار أنور العمروسى سالف الذكر) .

٧ - يشترط لتوافر جريمة حيازة دقيق غير مطابق للمواصفات والشروط المقررة ان يثبت بتعيين علم الحائز بمخالفة الدقيق للمواصفات التى شرطها القانون فركن العلم بالنسبة اليه شرط لازم للعقاب .

٨ - بيع الدقيق فى محل بدون ترخيص :

نصت المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع دقيق الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ على أنه « يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء القطر المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا او المستورد ما لم يكن مرخصا لها فى ذلك مقتضى الرخصة الصادرة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ويكون بيعه بنصف الجملة مقرا على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والمخابز البلدية والأفرنجية ومحال

البقالة المشار إليها بالفقرة الأولى ، ومن ثم فإن الشارع يكون قد أفصح بجلاء عن أن المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محل البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذي يتعين لمزاولته الحصول على ترخيص سابق به . أما القيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء خدمة دون ممارسة لحرفة فبعبء عن أن يكون محلا للتأنيب والعقاب .

(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ س ١٦

ص ٨٨٢)

٩ - قضى بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه يبيع الدقيق الذي حاز منه قدرا ضخما على وجه الاعتياد وأن ما باعه يوم الضبط كان جزءا مما حازه يقصد الاتجار وأنه أقدر بذلك متذعرا بجهله القانون مما لا يقبل التذرع به - وكان لما حصله الحكم من اعتراف الطاعن أصله الثابت في الأوراق على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقها للطاعن فإن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه الدقيق الفاخر في محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٣)

١٠ - وإن كان الثابت من الأوراق أن المتهم مرخص له ببيع الدقيق الفاخر في متجر للبقالة يملكه وهو ترخيص مقيد بوجود أن تكون حيازة هذا الدقيق متجر البقالة دون غيره من المحلات التي يملكها المتهم أو مديرها . ومن ثم يكون ما ثبت في حق المتهم من أنه حاز بعض هذا الدقيق في مستودع الدقيق لم يرخص له فيه إلا بالاتجار في دقيق القمح الصافي جريمة مقابها عليها بالمادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المقابلة للمادة ١٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .

(من مذكرة مدير مكتب الأحكام العسكرية في اللجنة رقم ١٩٠/

١٩٥٦ عسكرية الوايلي مشار اليه في مؤلف المستشار العمروسي مسالف

الذكر)

١١ - مناصب مسئولية المدير :

ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التمويل اذ نص المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه فقد جعل مناصب المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الادارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانوني لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض - مما لازمه أن الشخص لا يسأل بصفته مديرا - متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة . وإذا كان ذلك وكان النائب من مدونات الحكم أن المظنون ضده وقد كان مديرا للمحل لا مالكا له - قد انقطع بالكلية عن الاشراف عليه قبل الواقعة بأربعة أشهر ولم تعد له صلة بإدارته وبذا ينتهي قيامه بإدارة المحل أو الاشراف عليه فان الحكم المظنون فيه اذ قضى ببرأته يكون متفقا وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١

ص ١٨٣)

١٢ - السجلات :

ان قرار وزير التمويل رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ اذ أوجب في المادة ٢٠ منه على أصحاب محلات بيع الدقيق الفاخر أن يكون لديهم سجل مطابق لنموذج (ج) يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج انما جاء خاليا من النص على الزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل في مكان معين . ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذ ذهب في تفسيره لنص المادة المذكورة الى ضرورة الاحتفاظ بالسجل في المحل يكون قد أخطأ في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١

ص ١٩٧)

١٣ - نقل القمح بدون ترخيص :

ان مجرد نقل القمح بدون ترخيص انما يصلح أساسا لادانة صاحب القمح ولكنه لا يصلح أساسا لمعاقبة تابعه الذى كلف من قبله بالنقل اذ ان ذلك لا يفيد أن التابع كان لا بد يعلم بوجود هذا الترخيص وواذن فالحكم انذى يدين التابع فى هذه الجريمة دون أن يثبت علمه بعدم وجود الترخيص يكون قاصرا .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢١ ق نقض ١/٨ ١٩٥٢)

١٤ - لا الزام على المشتري برد جوال دقيق بعد تفريغه من عبوته ولا الزام على البائع بقبوله وانما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ فواجب على أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ ص ٦١١)

١٥ - متى كان الاتفاق الذى تم بين المتهم والمشتري قد انصب على شراء جوال دقيق مغلق تماما عبوته قائما ثمانون أقة - وكان تعريف الشارع لببيع الجملة فى واقعة الدعوى ينزل على ما حده بالنص ويصدق مسماه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فاكثر كوحدة قائمة بذاتها محل للمسك يخصم وزن الجوال فارغا .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ ص ٦١١)

١٦ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة :

نصت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٣ على توقيع عقوبتى الحبس والغرامة فى الحدود المبينة بها وبالقيد الواردة فيها ولم تجز الحكم بوقف تنفيذ أى من هاتين العقوبتين ثم رخصت لوزير التموين فى

فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز بالاستناد الى هذا المرسوم ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخازن بامساك سجل هذا المرسوم ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخازن بامساك سجل مطابق لنموذج معين يثبتون فيه يومياً البيانات الموضحة به وأوجبت المادة ٣٨ منه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً ومن ثم فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور يرد عليها التقيد نفسه الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبار أن هذا القيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين بالاستناد اليه بناء على التعويض المحدد فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)

١٧ - وفقاً لنص المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يجب القضاء بشهر ملخصات الأحكام في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها في أو في القرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٠)

ارتفاع نسبة الرماد :

١٨ - وحيث أن واقعة الدعوى تستخلص من الأوراق في أن مفتش المطاحن أخذ من مستودع الدقيق الخاص بالمتهم ثلاث عينات طبقاً لما نص عليه القانون وأرسل أحدها لمصلحة المعامل لتحليلها فاسفر ذلك عن ارتفاع

نسبة الرماد عن المقرر اذ انها ١٢٥٪ وقد اخذت العينات من اجولة دقيق مغلقة من انتاج مطحن المتهم . وحيث ان المتهم انكر التهمة المسندة اليه .

وحيث من المقرر علما ان الرماد مادة من مواد حبة القمح وتتأثر هذه المادة نقصا وزيادة وفقا للظروف التي تثبت فيها او ظروف اصابتها او عدم اصابتها بالسوس وقد قرر بذلك الدكتور جود نرى استاذ العلوم بجامعة تانس في كتابه عن القمح والحيز اذ جاء بالصحيفة رقم ٤٥ ، ١٦١ من الكتاب المذكور ان نسبة الرماد في القمح السليم ١٩٢ بينما هي في المصاب ٢٨٧ كما جاء بالصحيفة رقم ١٦١ ان تيرات الجو تؤثر في المواد المعدنية بالقمح فيكثر الرماد في دقيق مطاحن المناطق الحارة .

وحيث ان القصد الجنائي فيما يتعلق بالجريمة المسندة الى المتهم يتطلب ثبوت تدخله في زيادة نسبة الرماد ويتبين ذلك واضحا مما نص عليه المشرع من وجوب اعادة النصب الواردة في النصوص وزنها عدم زيادة نسبة الرماد على النسبة المحددة قانونا .

وحيث ان الأوراق خالية مما ينهض دليلا على تدخل المتهم بارادته في زيادة نسبة الرماد في هذه النسبة الضئيلة التي أسفر عنها التحليل وحيث انما زاد ذلك تكون التهمة غير ثابتة قبل المتهم الأمر الذي ينبغي معه برأئته عملا بالمادة ٣٠٤ ج .

(الحكم في الجلسة رقم ١٣ لسنة ١٩٥٨ عسكريا قسم اول المتصورة وقد أقر الحكم في ١٢/٧/١٩٥٨)

١٩ - وحيث أنه بسؤال مندوب المطحن في استلام القمح قرر أنه يتسلم القمح من شون بنك التسليف من اجا وبرج النور وكان القمح في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ مصابا بالسوس ولم يستطع اتخاذ أى اجراء لاثبات هذه الاصابة خشية مسئولية البنك كما أنه مضطر الى استلام القمح لتشفيل المطحن والا كان مسئولوا عن توقف المطحن عن العمل . وربما أنه

مما لا شك فيه أن الرماد يدخل في تكوين حبة القمح وتختلف من تربة إلى أخرى كما وأن هناك عدة عوامل تؤثر حتماً في زيادة نسبة الرماد . وترجع هذه العوامل لأسباب خارجة عن إرادة المتهمين منها سوء التشوين أو تعرضه للشمس أو العوامل الطبيعية والرطوبة أو احتمال إصابته بالحشرات أو غير ذلك وبما أن المتهم الأول استشهد بمندوب المطحن في استلام القمح وقرر الشاهد المذكور أن القمح كان مصاباً بالسوس عندما تسلمه من شونة بنك التسليف والمحكمة تطمئن إلى أقوال الشاهد المذكور إذ أنه مضطر لاستلام القمح حتى يمكن تشغيل المطحن والا تعرض لمسئولية التوقف عن الانتاج وليس في استطاعة الشاهد اثبات حالة القمح في محضر اثبات حالة . لأن بنك التسليف هو المسئول عن ارتفاع هذه النسبة وفضلاً عن ذلك فإن الجريمة المسندة إلى المتهمين من الجرائم العمدية التي تستلزم توافر القصد الجنائي من أنهما تعمدتا هذه الزيادة ولما كان ذلك وكانت الأوراق خالية من أى دليل على هذا القصد كما أنه يتأكد في يقين المحكمة أن القمح كان مصاباً بالسوس منذ استلامه من شون البنك ومن ثم نكون التهمة المسندة إلى المتهمين على أساس ويتعين الحكم ببراءة المتهمين مما أسند إليهما عملاً بالمادة ٣٠٤/أ ج .

(الحكم في الجلسة رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ قسم أول بندر المنصورة وقد أقر الحكم في ١٩٦١/٩/٢٥)

٢٠ - وحيث أن الواقعة فصلها الحكم المستأنف ولا ترى المحكمة داعياً لتكرارها وموجزها في أنه أخذت عينة دقيق من المطحن الذي يشرف عليه المتهم الثاني وثبت أن الدقيق نسبة الرماد فيه مرتفعة حوالى ٣٪ في حين أن النسبة المقررة قانوناً هي ١٪ وبسؤال المتهمين قررا أن نسبة الرماد ناتجة من عوامل ذاتية بالقمح لأنه في آخر العام تكثر به بنسبة السوس .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن ارتفاع نسبة الرماد زهيدة الأمر الذي

يوحى بضحة دفاع المتهمين والذي يتضمن أن ارتفاع النسبة ناتج عن عوامل ذاتية في القمع لأنه في آخر العام ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببرائتهما عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ، ٤١٧ ، ٤١٨ / ١ ج)
(الحكم في الدعوى رقم ١٧٨٧ لسنة ١٩٦٨ جنح مستأنفة المنصورة)

٢١ - نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ثم القرار ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه في جميع الأحوال يجب أن يتم تحليل العينة واططار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال ٦٠ يوما من تاريخ أخذ العينة .

وقد ذهب رأى الى أن اخطار صاحب الشأن بنتيجة الفحص الفني يعتبر اجراء جبرهيا قصد به تحقيق مصلحة الحضور في تحضير دفاعهم اذ انتهى التقرير باثبات ارتكاب جريمة معينة ومن ثم يترتب على مخالفتها بطلان نسبي (الدكتورة أمال عثمان في شرح قانون العقوبات الاقتصادي في جرائم التموين ط ١٩٨١ ص ٢٥٦ وما بعدها) ألا أن لمحكمة النقض رأى آخر فقد ذهبت الى أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ لم يرد فيه أية اشارة عن تحويل الوزير تحديد أدلة معينة لا تثبت الجريمة المعاقب عليها الا بها وعلى ذلك فالقرار الوزاري رقم ٢٥٩ الصادر عام ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٩ (والذي عدل بمعد ذلك بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧) فيما نص عليه من بطلان التحليل لعدم اخطار صاحب مخبز بنتيجة التحليل في مدى خمسة وأربعين يوما من تاريخ أخذ عينة الردة من مخبزه قد تجاوز حدود التفويض الصادر للوزير ويبقى الأمر في ثبات الجريمة التي أظهرها هذا التحليل خاضعا للقواعد العامة من حيث الثبوت والاقتناع أى أن مرده يكون الى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى .

(نقض ١٩٤٨/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما الجزء الأول

ص ٤١٠)

٢٢ - إذا اختلفت نسبة التحليل فى عينتى دقيق وكانت احدهما مطابقة للمواصفات تكون التهمة محوطة بالشك ويتمين الحكم فيها بالبراءة .

(القضية رقم ٢١ جنح عسكرية شبرا لسنة ١٩٥٨ محكمة القاهرة العسكرية وقد أقر الحكم فى ١٩/٩/١٩٥٨) وكذلك اذا اختلفت نتيجة التحليل فى عينة دقيق عن نتيجة فى العينة الأخرى المحفوظة لدى الوزارة يصبح الأمر قاصر الدلالة على ادانة المتهم مما يتعين الحكم ببراءته .

(القضية رقم ٢٣ جنح عسكرية الساحل لسنة ١٩٥٨ وقد أقر الحكم فى ١٩/٦/١٩٥٨) ومشار الى الحكمين سالفى الذكر فى المرجع الشامل للأستاذ مصطفى عبد المال - طبعة ١٩٨٢ ص ٣٨٢) .

٢٣ - وحيث أن المتهم قد عزي وجود نسبة الرماد الى اضافة ماء فى الملح والحميرة للدقيق أثناء الاعداد لتصنيع الحبز وبهاتين المادتين نسبة من الرماد . وحيث أنه من المسلم به فنيا أن الحبز يضاف الى الدقيق المنتج له عند اعداده لتصنيعه مواد أخرى مثل المياه والملح والحميرة . كما انه يخلط على رده وهذه المواد باليقين بها نسبة من الرماد وكان يتمين أن تحلل عينة من تلك المواد المضافة للوقوف على حقيقة نسبة الرماد الموجودة بالحبز خاصا وأن نسبة الرماد الموجودة بعينة الحبز التى تم تحليلها ضئيلة للحد الذى يمكن تصور وجودها بالحبز كناتج اضافة المواد التى تضاف للدقيق عند تصنيع الحبز الأمر الذى تشكك معه المحكمة فى نتيجة هذا التحليل ومن ثم تلتفت عن تلك النتيجة كدليل فى الدعوى بطرحها جانبا ومن ثم بعد ذلك تضحى الأوراق خلوا من دليل ادانة قبل المتهم الأمر الذى يتمين معه وطبقا للصادرة ١/٣٠٤ ج القضاء بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بالقاء الحكم المعارض فيه ببراءة المتهم مما أسند اليه .

(القضية رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٩ جنح امن دولة طلفا جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

٢٤ - وحيث أن نسبة الزوائد التي أسفرت عنها نتيجة التحليل رهى ٠.٢٪ ليستيلة جدا مما لا يمكن معه القول على وجه الجزم واليقين أنها كانت نتيجة لعدم تنقية المتهم للقمح التي كانت به مما تضحى معه التهمة المسندة الى المتهم محل شك كبير ويتمين بالتالى القضاء ببراءته منها عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج ٠

(القضية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ جنح امن دولة قسم ثان المعلة وقد أقر الحكم في ١/٢٦/١٩٧٥ ومشار اليه في الموسوعة الشاملة للأستاذ معوض عبد التواب - طبعة ١٩٧٨ ص ٥٣٤)

٢٥ - لما كانت المادة الثانية من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ حددت نسبة الشوائب غير الضارة بـ ٢٪ كما حظرت اضافة الزوائد (الردة بنوعيتها) الى حبوب القمح ومن ثم انحصرت المخالفة فى اضافة نسبة زوائد قدرها ١٪ وهى نسبة ضئيلة تنفى انصراف قصد المتهم اليها أو عمله بها مما تكون الجريمة معه غير مكتملة الأركان لانهاى الركن المعنوى فيها ويتمين معه القضاء بدائرة المتهم عملا بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات (القضية ٣٧٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة منيا البصل جلسة ١٤/٢/١٩٧٣) ويلاحظ أن كلمة « اضافة » الواردة بالنص تتطلب التدخل العمدى من المتهم ويلزم توفر هذا القصد لادانة المتهم وهو ما ينتفى نظرا لضآلة النسبة ٠

(المستشار انور طلبه فى التشريعات التيمونية - طبعة ١٩٨٤ ص ٣٦١ وما بعدها)

٣٦ - يلزم لتوافر جريمة استخراج دقيق غير مطابق للمواصفات القانونية التحقق من توفر عنصرين الأول هو الفعل المادى الذى يتحقق بمخالفة المواصفات القانونية للمادة الاولى والثانى هو الركن المعنوى الذى يتحقق بانصراف الإرادة الجانى الى مخالفة التنظيم القانونى الأمر عن عمد أو اهمال فلا عبرة بنوع الخطأ الذى صدر من المخالف ولا يختلف العقاب بحسب ما اذا كان الجانى قد تعمد ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذ كان ذلك

قد وقع منه بإعمال ويكفي أن تتحقق في شخصه ارادة النشاط المادي
المخالف للتنظيم القانوني الأمر .

.. (الأستاذ سعيد عبد السلام في طريق الاعفاء من المسؤولية في جرائم
التموين والتسميرة - الطبعة الأولى ١٩٨٣ ص ٤٦ وما بعدها) .

ثالثا - تعليقات واحكام في الردة :

١ - تغيير مواصفات انتاج الردة وزيادة نسبة الرناد الى ٦٪ وتعديل
رقم المنخل المستعمل في اعدادها بصور قرار وزير التموين رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٧ يتحقق فيه معنى القانون الاصلح في حكم المادة الخامسة من
قانون العقوبات .. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى ما يخالف
هذا النظر قد جانب صحيح القانون . اذ أن القرارات التموينية التي تحدد
مواصفات انتاج الدقيق والردة انما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث
لا تتصل بمصاحبة أصحاب المطاحن أو القائمين على ادارتها أو العاملين فيها
على شيء .

(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

٢ - الردة المدة لرغف العجين خضوعها لمواصفات معينة . الزام
أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن ادارتها رغف العجين على الردة
المطابقة لتلك المواصفات . ومن ثم فان العقاب يكون واجبا لمجرد المخالفة
بغير استلزام قصد جنائي خاص .

(وفي هذا المعنى الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٦
وكذلك الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٣/١١)

٣ - وحيث أن النيابة العامة اتهمت المتهمين بانهما في ١٩٧١/٣/٢٠
بدائرة قسم أول المنصورة - أنتجا ردة ناعمة غير مطابقة للمواصفات لارتفاع
نسبة الرامد عن الحد المقرر . ولوجود متخلف على المنخل ٢٥ . وطلبت
معاقبتهما بالمواد ٣ ، ١/٣٨ من القرار لسنة ١٩٥٧ . وحيث أنه لما كان

السابت من الاطلاع على محضر اخذ العينة أنه قد خلا من تعيين مقدار الكمية التي انتجت من الردة ووزنها قبل تجزئتها الى ثلاث نماذج كان احدهما محلا للتحليل حتى يمكن للمحكمة أن تتحقق مما اذا كانت تلك الكمية كافية لأن يستشف منها ومن نتيجة تحليلها اذا ما جاءت مخالفة للمواصفات حقيقة ولما كانت الأوراق قد خلت من ذلي فإن المحكمة لا تطمئن لنتيجة التحليل التي أجريت استنادا الى هذه العينة وتصبح التهمة المسندة الى المتهمين محل شك بما يتعين معه القضاء ببراءتهما عملا بنص المادة ٣٠٤/١ ج .

(الحكم في اللجنة رقم ٢١١ لسنة ١٩٧١ لمن دولة قسم اول بندر المنصورة جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

٤ - وحيث أن النائب بالأوراق أن مفتش التموين قام بأخذ عينة ردة معدة للرفغ من المخبز البلدى المبين بالمحضر وقد أرسلت تلك العينة للتحليل فوردت نتيجة المرفق صورتها الرسمية تتضمن أن العينة ردة غير مطابقة للقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ .

وحيث أنه بسؤال المتهمين قررا أنهما مدير المطحن المبين بالمحضر ورئيس الانتاج وانهما غير مسئولين عن نتيجة تحليل عينة الردة التي أخذت من خارج المطحن لأن أجولة الردة محاكة بطريقة يدوية يسهل معها العبث بمحتوياتها .

وحيث أن المحكمة تطمئن الى صحة دفاع المتهمين السالف بيمانه وتأخذ به وتعمل عليه وتقضى ببراءتهما من التهمة موضوع الدعوى استنادا اليه وعملا بالمادة ١/٣٠٤ اجراءات جنائية .

(الحكم في اللجنة رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٦ لمن دولة قسم ثان المنصورة بتاسعة ١٩٧٧/١/٣١)

٥ - ادانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة رغم دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعمالها فى رغف العجين ولعدم تحقيق هذا

الدفاع المتهم اخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨/٣/١٩٥٢)

٦ - نصت المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة لرغف العجين نظيفة وخالية من المواد الغريبة وأن تكون مطابقة للمواصفات المحددة بهذا النص بما مؤداه مساواة كل من يهيمه في اعدادها على خلاف هذه المواصفات غير أنه بالنظر الى ما يترامى في الأوراق من العوامل والظروف التي تنضاف رغما عن ارادة المتهم وتؤدي الى زيادة نسبة الرماد ومنها تعدد اصناف القمح ومواده واختلاف كثافته النوعية وتقادم المهد على آلات الطحن واستعمال مياه الآبار الجوفية . وبالنظر معه الى كون المتهم مديرا له ومن صالحه منعه هذه المخالفة بما يستبعد معه اسهامه فيها سيما وأن المطن تابع للقطاع العام تم الى عدم الأهمية الواقعة فان المكتب يرى الغاء الحكم وحفظ الدعوى .
(من مذكرة مكتب الحاكم العسكري في القضية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ومشار اليها في الموسوعة الشاملة للأستاذ معوض عبد التواب - طبعة ١٩٦٨ ص ٥٢٩) .

٧ - تفابير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديددها لا يتحقق معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأييم عدم مطابقتها لهذه المواصفات .
(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩)

رابعا - تعليقات واحكام في المخايز :

١ - الترخيص الصادر بشأن تشغيل ادارة المخايز شخصى ولا يسرى الا بالنسبة الى المخبز الممنوح في شأنه ويلغى الترخيص اذا توفى المرخص له أو فقد شرطا من الشروط المنصوص عليها بالمادة الثانية من قرار التموين رقم ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ .

٢ - لا يجوز لأي شخص أن يعمل مديرا لمخبز أو مشرف على أعمال فنية • أو أن يكون نائبا أو وكيلاً في إدارته قبل حصوله على ترخيص بذلك من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة •

٣ - توكيل الغير في تشغيل المخبز :

لا يجوز للمرخص له أن يوكل غيره في تشغيل أو إدارة المخبز أو يتنازل عن ذلك بأي نوع من الأنواع إلا وفقا لمقد مصدق على التوقيعات فيه بأحدى مكاتب التوثيق بعد الحصول على موافقة مديرية التموين المختصة ولا يعتد بالتوكيل أو التنازل المخالف لذلك •

٤ - تفويض وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ مؤداة تقييد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها وأثره عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية •

(الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥)

٥ - مرض صاحب المخبز وأثره :

وحيث أن النائب من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن اجراءات الضبط قد تمت في غيبة الطاعن الذي دفع بعدم مسئوليته عن العجز لانقطاع صلته بالمخبز بسبب مرضه • لما كان ذلك وكان نص المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ • يقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع بالمحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم ويصاقب بالعقوبات المقررة لها • فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ - ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ومؤدى ما تقدم أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص

عليها في المرسوم بقانون المشار اليه ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام ما لم يدحضها سبب من اسباب الاباحة أو موانع العقاب والمسئولية . وانما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائبا أو استحال على المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بمقولة أن مسئوليته مفترضة وأن المرض والغياب لم يمنعا من تشغيل المخبز لحسابه . دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لانتقطاع صلته بالمخبز لمرضه واقامته ببني سويف بمكان بعيد عن المخبز وهو دفاع يعمد في هذه الدعوى هاما ومؤثرا في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تحمضه لتقف على مبلغ صحته بلوغا الى غاية الأمر فيه اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب مما يمينه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ مجموعة المكتب
الفنى س ٢٦ ص ٤٧٨)

٦ - كما قضى بأن الغياب لا يصلح بذاته عذرا في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين الا اذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لنفس وقوع المخالفة فانه اذا التفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بمقوبتي الحبس والغرامة معا يكون على صواب في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)

٧ - مسئولية المتعهد :

البين من نص المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة له بالقرار رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٦٣

فى صريح لفظها وواضح دلالتها أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن صنع الحبز المخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين فإن خالف الحظر حق عليه العقاب واعطاء الترخيص المطلوب انما يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقدة معها . وهو المخاطب أصالة فى جميع الأحوال بالحظر الوارد فى النص . فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة اليه بالاحالة الى غيره فيما هو المخاطب به . لهذا ولأن التهم لا تدفع بقلبة الظن فى مقام اليقين ولأن الجهة المتعاقدة معها لا شأن لها بصنع الحبز الذى هو الفعل المادى المكون للجريمة بشرط عدم الترخيص لما كان ذلك . وكان القانون لم يتطلب لتحقيق الجريمة قصدا جنائيا خاصا اذ تنم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم من العلم بمصاحته وكونه مخالفا للقانون مما هو مفترض فى حق الكافة .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

٨ - المستقر عليه قضاء أن مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيع الحبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبزا ومديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ومسئولية البائع هى مسئولية فعلية يستند فى تقريرها الى القواعد العامة الواردة فى قانون العقوبات والى النصوص الخاصة فى القرار بما صرح به فى قانون العقوبات والى النصوص الخاصة فى القرار بما صرح به فى المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه من عدم اخلاء مسئولية البائع عن كل مخالفة للقانون . وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الاتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن ادارتها وبين المسئولية الفعلية لكل من يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخلى الا بخير من تبعة فعله اعتمادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه . على اعتبار أنه أرادته افتراضا مما قد يفتح بابا من الفرائع يتعذر

القانون معها حسبما أرادته الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على رخيص تام الوزن ومحدد السعر . ومن ثم فإن القول بقصر خطاب الشارع على أصحاب المخازن والمستولين عن ادارتها دون سواهم يكون على غير سند من القانون. ويكون القضاء بإدانة شخص بصفة متمهدا عن بيعه الخبز ناقص الوزن قد اصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٦٦/١١/٢٩ س ١٧ ص ١١٨٧)

٩ - يكفي في قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن تثبت ملكيته له . ومسئولية صاحب المحل مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢)

١٠ - تاجير المخبز :

متى كان الحكم لم يعول على عقد الايجار المقدم من الطاعن استنادا الى ان هذا العقد وأن أعطى تاريخا سابقا على واقعة الضبط الا أنه لم يثبت تاريخه رسميا الا بعد تلك الواقعة كما لم يقرر التهم الأول وهو ابن الطاعن عند سؤاله عقب التفتيش - أن والده قام بتأجير المخبز للمتهم الثانى - الحراط وانتهى الحكم بذلك الى أن هذا العقد اصطنع لخدمة الطاعن فان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويؤدى الى ما رتبته القانون .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ مجموعة المكتب

النفى س ٢١ ص ١١١٠)

١١ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن الثانى طلب براءته من التهمة المسنطة اليه على أساس أنه ليس مديرا مسئولا وقدم عقد ايجار صادر من الطاعن الثانى الى الطاعن الأول وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى ان اجراءات الضبط قد تمت فى غيبة الطاعن الثانى الذى دفع بعدم مسئوليته عن المعجز لانقطاع صلاته

بالمخبز بسبب تأجيله للطاعن الأول • ومن ثم فهو المسئول عن إدارته وقت الضبط • وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بقوله أنه صاحب المخبز ولم يدفع التهمة بأى دفع ذلك خلافا للواقع ودون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لتأجيله المخبز الى الطاعن الأول طبقا لمقتد الإيجار المقدم منه وهو دفاع يعد فى هذه الدعوى هاما ومؤثرا فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مدى صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب مما يبيبه بما يتعين معه نقضه بالنسبة للطاعن الثانى •

(نقض ١٩٧٠/٦/٢١ طعن ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق مجموعة المكتب الفنى
س ٢١ ص ٩٠٣)

١٢ - قضى بأن مدير المخبز هو المسئول عما يقع فيه من نقص فى وزن الحبز حاضرا كان أو غائبا منى كان غيابه باختياره ورضاه واذن فليس به أن يدعى انه كان نائما فى منزله فى ذلك الوقت الذى وقعت فيه المخالفة اذ أن إشرافه على المخبز يعتبر مستمرا تبعا لما يعطيه من أوامر •

(نقض ١٩٥٩/٣/٦ طعن ١٠١ سنة ٢١ ق)

١٣ - تقدير توافر العذر من عدمه :

استقر قضاء محكمة النقض على أن تقدير توافر عذر الغياب أو عدم توافره والدلائل التى تؤدى الى ذلك هو من صميم اختصاص قاضى محكمة الموضوع •

ولا يصح النعى على المحكمة تجاوزها حدود سلطاتها لانها قضت بتوافر عذر الغياب على الرغم من عدم تمسك المتهم به • ذلك بأن واجب المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى يمتنع معه القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها البحث فيها اذ فى ذلك ما قد يجر فى النهاية الى القضاء بادانة

برىء أو توقيع عقوبة مغلظة بغير مقتضى وهو أمر يؤذى المدلة وتتأذى فيه الجماعة مما يحتم اطلاق يد القاضى الجنائى فى تقدير الأدلة وقوتها فى الاثبات دون قيد فيساعد الأحوال المستثناه قونا ٠٠ اذ أن الأصل فى الاثبات فى المواد الجنائية هو باقتناع القاضى واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرناح اليها دليلا لمحكمة الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ولم يخرج المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عن هذا الأصل ٠

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨)

١٤ - شروط قيام جريمة عدم تنظيف أدوات المعجن والرغف والحبز :

أن التائيم فى جريمة عدم تنظيف أدوات المعجن والرغف والحبز (المنصوص عليها فى المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١) مما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يعلق بها من أتربة ومواد غريبة رهن بتوافر شرطين :

الاول : أن يكون الجانى من أصحاب المخابز والمسولين عن ادارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ فى صناعتهم ٠

الثانى : أن يكون عدم نظافة الأدوات راجعا الى ما تخلف عليها من عجين سابق أو ما علق من أتربة ومواد غريبة ٠

ومن ثم فانه يتعين على الحكم أن يستظهر هذين الشرطين والا كان قاصرا ٠

(الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠)

١٥ - قضى بأنه ولما كانت المادة ٢/٢١ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قد أوجبت على أصحاب المخابز أن ينظفوا أدوات المعجن والرغف والحبز من يتخلف عليها من عجين سابق ٠ وحيث أنه يبين من الأوراق أنه ليس فيها من دليل قاطع على أن المتهم كان يستخدم أدوات الرغف التى تم تكويتها دون

أن يقوم بهذا التكرير سيما وأنه ليس فيها من دليل قاطع على أن ما تم تكريته كان متخلف من عجين سابق فقد يكون من نفس العجين الذي تم رغه عليه وأنتج في نفس الوقت الذي تواجد فيه مفتش التموين بالجيز وقام بالتكرير قبل أن يقوم المتهم بنفسه الأمر الذي يضمن على الواقعة ظلا من الشك يجعل إسناد الاتهام اليه على شك ويتعين لذلك براءته مما أسند اليه عملا بالمادة ٣٠٤/١ ج .

(الجلسة رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٢ محرم بك جلسة ١٦/٤/١٩٧٢
١٦/٤/١٩٧٢ ومشار اليها في مؤلف المستشار أنور طلبه التشريعات
التموينية - طبعة ١٩٨٤ ص ٢٤٦) .

١٦ - جريمة علم الاحتفاظ بالميزان :

ومن حيث أنه وإن كان مسلما في حكم المادة ٢٩ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الزام المخازن ومحال بيع الحيز بوضع ميزان الا أنه من وجه آخر يتعين أن يكون هذا الميزان المجاز أو المستعمل قانونيا وصحيحا ومدموغا اعمالا لحكم القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمقاييس والموازين والكاييل المعدل أخيرا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ فإذا كان ذلك وكان الثابت من دفاع المتهم الثاني الذي أبداه للوهلة الأولى أمام النيابة أن الميزان سلم للمعايرجي لضبطه ومعايرته وقدم فاتورة دلت على ذلك وكشفت على أن الميزان كان لدى المتهم الثاني منذ عشر سنوات ولما كان هذا هو الثابت فإن المتهم لا يكون قد ارتكب جرما ما . ويضجر الاتهام منهار الأساس ويتعين لذلك القضاء ببراءته عملا بالمادتين ٣٠٢ .
١/٣٠٤ اجراءات جنائية .

(الجلسة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٨ مستعجل محرم بك جلسة
٢٧/٤/١٩٦٨)

١٧ - علم وجود أدوات الوزن (السنج) :

وقضى بأن المادة ٢٩ من القرا رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قد أوجبت وضع

ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز ومع أن هذا النص لم يورد صراحة وضع أدوات الوزن (السنج) مع الميزان إلا أن ذلك من مشتقات الميزان وليست بحاجة الى نص صريح والإمكان إهدار الفائدة التي أرادها الشارع من تلك المادة وهو أمر يجب أن يجره عنه ومن ثم فإن وجود الميزان بدون أدوات الوزن بالمخبز يجعل صاحبه مسئولاً عن جريمة عدم وضع ميزان بمخبره .

(اللجنة رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة الرمل - مؤلف أنور طلبه - المرجع السابق ص ٢٤٦)

١٨ - صناعة خبز الفرنجي بدون ترخيص في مخبز غير مرخص :

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦١ أن الشارع يعاقب مالك المخبز على صناعة الخبز الأجنبي بمختلف أنواعه ومواصفاته طالما كانت هذه الصناعة بغير ترخيص من وزارة التموين بغض النظر عن كون المخبز مرخصاً بإقامته من الجهة المختصة أو غير مرخص ما دام الفعل المؤثم قد وقع ذلك بأن استلزم وجود ترخيص بإقامة المخبز هو شرط لمزاولة نشاطه وعدم الحصول على هذا الترخيص وإن كان يشكل في حق صاحبه جريمة مستقلة ومؤتمة طبقاً لقانون المحلات التجارية والصناعية إلا أنه لا صلة له بواقع ملكية صاحب المخبز للمخبره . ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره مالكا للمخبر ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن انحصار صفة ملكيته للمخبر في مدلول القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لمجرد تخلفه عن الحصول على ذلك الترخيص يكون سديداً .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣٦ مجموعة المكتب الفني ص ٩٦٥)

١٩ - الحجز لحساب الأفراد بغير ترخيص محظور على المخازن التي تعمل للتموين دون غيرها :

يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفي في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهادها بها على ادانة المتهم فإذا اقتصر الحكم على القول بأن التهمة ثابتة مما جاء بمحضر الضبط من أن السيد مفتش التموين ضبط بمخبز المتهم وهو القائم على ادارته خبزا خاصا لصالح الأفراد فضلا عن اعتراف المتهم بالمحضر دون أن يذكر نوع الخبز الذي كان الطاعن قائما بخبزه وهل هو من النوع البلدى أو الأفرنجى أو الشامى لاختلاف الأحكام التي سننها الشارع لكل نوع منها سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو من جهة بيان المواصفات اللازمة به كما لم يورد الحكم مضمون الاعتراف المنسوب للطاعن واكتفى بالإشارة الى ما جاء بمحضر الضبط ولم يبين ما إذا كان المخبز الذى يديره الطاعن يعمل للتموين أم لا . إذ أن حظر الخبز لحساب أفراد بغير ترخيص محظور على المخازن التي تعمل للتموين دون غيرها . عملا بنص المادة ٢٩ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ مما يجعل الحكم المطعون فيه قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٤ مجموعة المكتب

القنى س ٢٢ ص ١٣٦)

٢٠ - الحظر المفروض على أصحاب المخازن البلدية التي تعمل للتموين والخاص بمنعهم من الخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص من وزارة التموين انما ينصرف الى كل عمليات الخبز من عجن وتخدير وتجزئ وانضاج دون أن يقتصر عمل المخبز على الانضاج فقط . وفى ذلك قضى بأن الاستفادة من عبارة الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ان الحظر انما ينصرف الى القيام بكل العمليات اللازمة لإنتاج الخبز من عجن وتقرص ثم انتاج فاذا كانت كل هذه العمليات اللازمة لإنتاج

المخبز ثم اقتصر العمل به على انضاجه فقط فانه لا يكون هناك ثمن تأثيم .
لما كان ذلك وكان الثابت من الواقع هو أن المخبز ادارة المتهم قام فقط
بانضاج خبز لأحد الأفراد فانه لا يكون هناك ثمة جريمة خاصة . اذا ما روعي.
وضع المخبز فى حى شعبي كالحى الذى حصلت فيه الواقعة ومن ثم يتعين.
القضاء ببرائة المتهم أسند اليه عملا بالمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٤ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(الجلسة رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٧ مينا البصل هذا الحكم فى القضية
الاستثنائية رقم ١٤٢٤ لسنة ١٩٦٨ مستأنف اسكندرية)

٢١ - قضى بأن مفاد حكم المادة السادسة من القرار رقم ٣٤١
لسنة ١٩٧٠ والمتعلقة بالزام من آلت اليه ملكية المخبز بعد وفاة مورثه
ابلاغ مديرية التموين خلال شهر باسمائهم وباسم من ينوب عنهم وعليهم.
اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الترخيص خلال شهر على الأكثر
من تاريخ الوفاة . اذ ان خطاب الشارع موجه للورثة للحصول على ترخيص
باستمرار النشاط الذى لم يتوقف ومن ثم لا تكون بصدد جريمة تشغيل
مخبز بدون ترخيص اذ الترخيص لم يلغى بالوفاة ولكن الجريمة هى عدم
القيام بتلك الالتزامات المنصوص عليها بالمادة السادسة على نحو ما سلف
ووجب أن يكون اسنادها للورثة دون سواهم من العاملين بالمخبز فلما كان
ذلك وكان الاتهام قد أسند الى المتهم على أساس أنه مدير للمخبز فان هذا
الاسناد يجرى على غير ما أراده الشارع ويتعين القضاء ببرائته عملا
بالمادة ٣٠٤/ج ٠

(الجلسة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٣ لمن دولة الجمرك جلسة ٢٨/١١/١٩٧٣)

٢٢ - المسئولون عن جرائم المخبز :

من المقرر سواء فى احكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل
او فى احكام القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بأن المسئولين.
عن جرائم المخبز هم أصحاب المخابز أو المسئولين عن ادارتها وأنه لا يمكن

مسئالة من عدا هؤلاء من العاملين بالمخبز ما لم يتم بالأوراق دليل على الاشتراك فيه بأى وجه من أوجه الاشتراك فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ عقوبات .

٢٣ - متى كان الثابت من الأوراق أن المتهم الثانى أخطر الأول قبل واقعة الدعوى بيومين بتركه المخبز وجاء فى الاخطار أنه سيلمه إياه بكافة مشتملاته كى يكون هو - أى صاحبه - مسئولاً عن إدارته كما أخطر فى ذات التاريخ جهة التموين بذلك صرح القول بأن صاحب المخبز المتهم الأول كان وحده المسئول عند وقوع الجريمة . وحقت على هذا الأساس مساءلته .

(من مذكرة مدير مكتب الحاكم العسكرى فى اللجنة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ عسكرية بندر الزقازيق ومشار اليه فى مؤلف المستشار العمروسى سالف الذكر) .

مناسط توافر صفة المدير :

٢٤ - المعول عليه فى الاعتداد بصفة مدير المحل فى مفهوم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو بالواقع ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٩ التى أوجبت على أصحاب المخازن أن يرسلوا الى مديرية التموين التابعة لها بيانا مشتملا على اسم المدير المسئول ومن ينوب عنه فى حالة غيابه . اذ لم يصرح نص المادة بأن صفة مدير المحل لا تكتسب الا بعد ارسال البيان الخاص الى مديرية التموين ولا يعدو أن يكون ما جاء به سوى نوع من التنظيم استهدف به المشرع اعتبارات أخرى سوى ما تقدم .

٢٥ - جريمة عدم الاحتفاظ بسجل منتظم لقيد حركة الدقيق :

ألزمت المادة ٢٠ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أصحاب المخازن على وجه العموم بأن يكون لديهم السجل المبين بالقرار وذلك لاثبات

البيانات الموضحة به يوميا الا انه فضلا عن أن هذا القرار لم يستلزم طريقة معينة للاحتفاظ بهذا السجل ولا مكانا مبينا يحفظ فيه كما انه لم يستلزم أن يكون الحفظ في المخبز أو المصنع أو المحل وفضلا عن ذلك فانه قد صدر قرار لاحق لذلك القرار هو الرقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ خصص من عموم نص المادة ٢٠ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة لأصحاب المخازن بأن حدهم بأنهم أصحاب المخازن البلدية بالنسبة لواجب الالتزام بامساك السجل بما مؤداه مساواة أصحاب المخازن الأفرنجي عن هذا الالتزام فان هذه التهمة تكون غير قائمة على سند غير صحيح القانون ويتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم فيها .

(المنحة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ مستعجل المتزده جلسة ١٤/٣/١٩٦٨)

٢٦ - من المقرر ان السجلات لا تصرف الا بعد صدور الترخيص :

٢٧ - يمكن أن يكون المرض عفوا مانعا من العقاب في جرائم القيد بالسجلات اذا ما اطمانت المحكمة من أن الشهادة المرضية المقدمة من المتهم تعوقه فعلا عن الانتظام في عملية القيد بالسجلات يوميا والعبرة هي باقناع القاضي بذلك .

٢٨ - العبرة في الزام المسئولين عن المخازن الأفرنجية عامة والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والاسكندرية وضواحيها بامساك الدفاتر المقررة قانونا هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن باستخدامه وكون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر لمرة (١) استخراج ٧٢٪ / يوجب على من تقدم ذكرهم امساك الدفاتر المشار اليها وعدم استظهار الحكم نوع الحيز المسئول عن ادارته المتهم نوع الدقيق المصرح له استخدام قصور فيه .

(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ مجموعة الكتب.

الفني س ٢١ ص ٨٣٦)

٢٩ - لم يستلزم المشرع وزن الخبز عند ضبطه على ميزان الخبز .
(نقض ١٩٧١/٣/٢٩ طعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٠ ق)

٣٠ - يوجب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على اصحاب المخازن والمستولين عن ادارتها بجميع أنحاء الاقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر وبالسعر المحدد وينطبق هذا القرار على جميع المخازن سواء اكانت تحصل على دقيق من التموين أم لا .
(نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ مجموعة الكتب الفنى ص ٢٠ ص ١٥١١)

٣١ - مسئولية مدير الخبز عما يقع فيه من جرائم وفقا لها :
- لا تتحقق مسئولية المدير عما يقع من جرائم فى الخبز ادارته بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الا اذا ثبت فى حقه اولا فعل الادارة حتى يعتبر اشرافه على الخبز مستمرا تبعا لما يعطيه من اوامر ولو كان غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه أما اذا كان غيابه بسبب المرض وهو من الأعذار القهرية التى تحول دون مباشرة فعل الادارة واستمرار الاشراف على الخبز فان صلته بإدارة الخبز تكون منقطعة وبالتالي تنتفى أصلا مسئوليته بصفته مديرا .

(طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١١)

٣٢ - تعدد المديرين للمخبز الواحد جائز .

(طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

٣٣ - مناط مسئولية متولى ادارة الخبز هو ثبات ادارته وقت وقوع المخالفة . ومجرد اعتبار الطاعن وكيلًا للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالادارة الفعلية عدم استظهار الحكم ذلك القصور .

(طعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

٣٤ - متى كان الثابت ان الطاعن دفع بملء مسئوليته عن العجز

فى وزن الخبز اذ كان فى فترة راحته وقت الضبط وأن شخصا آخر هو المسئول عن ادارة المخبز فى تلك الفترة وقسم للمحكمة أمرا اداريا صادرا من رئيس مجلس الادارة يفيد أن عمله فى ادارة المخبز تبدأ فى فترة تالية على فترة الضبط وكان الحكم قد دان دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لأن المخبز لم يكن تحت اشرافه أثناء الضبط وفقا للأمر الصادر اليه من رئيس مجلس الادارة وهو دفاع قدمه فى قضية الدعوى المطروحة حيث تمتلك المخبز إحدى شركات القطاع العام هاما ومؤثرا فى مصرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل حكمها يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور فى التسببب بما يتعين معه نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٦)

٣٥ - نص المادة ٢٩ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يجب أن يوضع ميزان فى كفة مخبز وفى كل محل معد لبيع الخبز فانها تكون قد دلت بما جاء عليه من عبارة عامة مطلقة من أى قيد على أن الشارح قد قصد الى تحقق الفعل المؤتم لمجرد عدم وضع الميزان فى الأماكن التى أشار اليها سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لم يوجد .

(طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)

٣٦ - عدم تمسك صاحب المخبز أمام المحكمة بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يجيز له أن يتمسك بذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤)

٣٧ - الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ لا يقوم فى حق أصحاب المخابز كافة بل فى حق الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ فقط .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢)

٣٨ - حيازة المتهم وهو صاحب مخبز أفرنجى دقيقا صافيا ومطابقا فى صفاته للمواصفات ولكن من نوع غير دقيق القمح الفاخر مخالف للترار

الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٦)

٣٩ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ أن الشارح يعاقب مالك المخبز على صناعة الخبز الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته طالما كانت هذه الصناعة بغير ترخيص من وزارة التموين بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته من الجهة المختصة أو غير مرخص ما دام الفعل المؤثم قد وقع . ذلك بأن استلزم وجود ترخيص بإقامة المخبز هو شرط لمزاولة النشاط . وعدم الحصول على هذا الترخيص وإن كان يشكل فى حق صاحبه جريمة مستقلة ومؤثمة طبقا لقانون المحلات التجارية والصناعية إلا أنه لا صلة له بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم باعتباره مالكا للمخبز .

(نقض ١٩٧٢/٦/٣٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ ص ٩٦٥)

٤٠ - مناط مساءلة صاحب المخبز هو تمكنه من الرقابة على انتاج الخبز تمكنا يجعل وقوع الجريمة منه دليلا على تقصيره فى الرقابة ان لم يدل على تواطئه فاذا كانت الرقابة مستحيلة نتيجة حبس صاحب المخبز وحيلولة أسوار السجن بينه وبين الاتصال بشئون قان مسأله عما يقع من عماله وهو مسجون غير قادر ولا يتمكن من مراقبتهم لا يجرى عليه الحكم المتعلق بالغياب واستحالة المراقبة لأن المقصود بالغياب الاخيارى الذى لا يجعل المراقبة متعذرة فيحكم عليه بالفرامة بسبب عدم اتخاذه الاجراءات اللازمة لمنع مخالفة القانون ما ان كان الغياب اضطراريا ولم يكن لارادته دخل فيه مما يجعل المراقبة والاشراف عملا مستحيلا بحيث لا يمكن أن يسند الى صاحب المخبز و المدير أى تقصير أو اهمال فى هذه الحالة ينتفى الأساس الذى يبنى عليه مساءلة صاحب المخبز أو المدير أو الغائب .

(الدكتور آمال عثمان فى شرح قانون العقوبات الاقتصادى فى جرائم

التموين - طبعة ١٩٨١ ص ٢٦٩ وما بعدها) .

خامساً - تعليقات واحكام في تقدير الدليل وسلطة محكمة الموضوع :

أولاً - الحيز البلدى :

١ - عدد الأربعة المضبوطة والره :

جريمة انتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأربعة التي وجدت ناقصة ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن معين من الأربعة انما ورد على سبيل التنظيم لا الاكراه ولم يقصد به سوى مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمدااد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة امامه فى الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ قى جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ مجموعة المكتب

الغنى س ٢١ ص ٧٨٤)

٢ - متى تتوافر الجريمة :

- تتوافر جريمة انتاج خبز ناقص الوزن بمجرد انتاجه كذلك مهما ضل مقدار النقص فيه ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى وطبقا للثابت بمدوناته اطمئنانا منه الى اقوال محرر المحضر وفى حدود سلطة الموضوع الى أن كمية الحيز التي ضبطت ووزنت وتبين انها ناقصة الوزن كانت كلها من الحيز البلدى « الطرى » الخارج من بيت النار بعد تركه للتهوية المدة القانونية فان الحكم المطعون فيه يكون قد رد على دفاع الطاعن - القائل بأن بعض الحيز الذى وزن كان جافا « ملدنا » مما كان له أثر فى نقص الوزن - بما يفنده ويضحى ما يثيره فى شأنه مجرد جدل موضوعى مما لا يجوز اثره امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ قى جلسة ١٩٧٠/٦/١ مجموعة المكتب

الغنى ص ٢١ ص ٨٠٢)

٣ - وقضى بأن جريمة انتاج الحبز دون الوزن المقرر معاقب عليها
كيفما كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة الوزن اذ ان ما نص عليه قرار
وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة انما ورد على سبيل
التنظيم لا الالتزام .

(طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣)

٤ - ان الحكم بادانة المتهم فى جريمة عرضه للبيع خبزاً وزنه اقل
من الوزن المقرر يجب أن يبين وزن الرغيف من الحبز المضبوط وهو بيان
واجب وفى اغفاله قصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٤٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤)

٥ - القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ
لصحاب المخازن مركزاً او وضعا أصلياً من القانون القديم .

(طعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣)

٦ - الحكم الصادر بالادانة فى جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد
المقرر قانوناً يكفى سلامته اثبات ان المتهم صنع فى مخبزه أرغفة ناقصة
الوزن ووضعها به واحرزها بأى صفة .

(طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)

٧ - من المقرر أن مرجع الأمر فى تحرى اوصاف الحبز هو الحواس
الطبيعية بان يقوم بالضبط كالنظر واللمس ولا يوجب القانون أو الواقع
اثبات بطريقة لاثبات المخالفة .

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

٨ ... مناقشة الشارع على بيع الحبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد عن
السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديراً له
أو عاملاً فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب

المقالب .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ مجموعة المكتب
الغني س ١٧ ص ١١٧٨)

٩ - جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتاد . قيامها لا يتطلب
توافر قصدا جنائيا خاصا .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

١٠ - قرارات وزير التموين :

- من المقرر في قضاء النقض أن القرارات التي يصدرها وزير التموين
ليبيان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد فيها النسبة التي يجوز التسامح
فيها بسبب الجفاف طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا تخرج عن كونها
أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكن يثبتوا من وقوع المخالفة
قبل طلب المحاكمة فهي لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر
المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمأن الى وقوع المخالفة وقع
عقوبتها واستناد الحكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزاري رسم
طريقة معينة للاثبات لم تتبع يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣١ مجموعة المكتب
الغني س ١٨ ص ١٥٧)

١١ - القانون الأصلح للمتهم :

تتضى قاعدة شرعية الجريمة والمقالب ان القانون الجنائي يحكم ما يقع
في ظله من جرائم الى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه
وهذا ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها
على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها وما أوردته
المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع
الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون

غيره ، انما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعسما مع العلة التى دعت الى تقريره لأن المرجع فى فض التنابزع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرتة .
• ولما كان التائيم فى جريمة انتاج خبز ناقص الوزن يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة فى انتاج الرغيف . وكانت القرارات التموينية التى تحدد تلك الأوزان انما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملها الظروف من غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة .
• ومن ثم فان تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديثه لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن الرغيف لتائيم انقاصه عن الوزن المقرر ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف الى القرار السارى وقت انتاجه ناقصا دون أن يدفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧)

١٢ - التهوية :

- ثبوت نقص وزن الخبز قبل وبعد التهوية غير لازم لقيام جريمة انتاج خبز بلدى ناقص الوزن كما أن مدة الثلاث ساعات اللازمة للتهوية هى حد أدنى وفى ذلك قضى بأنه لا تستلزم المادتان ٢٦ ، ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ للعقاب على جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن أن ينبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا .

• وان المدة التى حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ لوزن الخبز البارد بعد تمام تهويته ثلاث ساعات هى حد أدنى لاتمام عملية التهوية ولم تحدد له حد أقصى .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩)

١٣ - جرى قضاء محكمة النقض على ان النص فى القرارات الوزارية على اجراءات وزن الحبز وكيفية حصوله هى من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على النحو المقرر للقاضى بمقتضى القانون فى استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة امامه فى الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين .

ان المعجز فى وزن الرغيف البلدى الذى يؤتمه القانون يتحقق بعد أن تكون قد مرت على تهويته ساعات وهو ما كشف الحكم عن نبوته . وليس بنى بال بعد ذلك ما يطرأ من الزيادة فى نسبة المعجز فانه لا على الحكم أن هو اعرض عما اثاره الطاعنان فى هذا الشأن ولم يرد عليه ما دام فيه دفاع ظاهر البطلان .

ولم يستلزم المشرع أن يجرى وزن الحبز عند ضبطه على ميزان الحبز .

(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ مجموعة المكاتب
الفنى س ١٩ ص ٢٢٨)

١٤ - ان المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قد حددت وزن الرغيف من الحبز البلدى فى محافظة القليوبية - مكان الحادث - ١٦٢ جراما وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على أن يكون التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للخبز هو على الاكثر ٥ ٪ للخبز البارد وذلك أن وزن الرغيف البلدى بعد استنزال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعى للخبز بعد التهوية قد صار ١٥٣٩ جراما وهو نفس القدر الذى اورد بالحكم المظنون فيه ومن ثم فان منعى الطاعن بان نقص الوزن يتخل فى الحد المسموح به ويكون على غير أساس اذ لا يجوز اجراء هذا الحسم بسبب الجفاف مرتين .

(نقض ١٩٦٩/٣/٣ طعن ١٠٠ سنة ٣٩ ق)

أما بالنسبة للخبز الساخن فتتم الجريمة مهما كان قدر العجز ولم يشترط القانون اثبات الوزن بعد التهوية القانونية .

١٥ - ان مجرد صنع الارغفة ناقصة الوزن في المخابز يكفى لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع .
(نقض ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن ١٩٦٠ س ١٨ ق)

١٦ - لم يشترط القانون لقيام جريمة عرض خبز ينقص على الوزن المقرر للبيع قصدا جنائيا خاصا وبمجرد صنع الارغفة ناقصة الوزن عن علم لبيعهما للجمهور يكفى لتكوين تلك الجريمة .
(نقض ١٩٥١/١/١٦ سنة ٢٠ ق)

١٧ - ان جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخابز او احرازها بآية صفة كانت نعمتي أثبت الحكم أن الطاعن قد صنع في مخبزه خبزا عن الوزن المحدد قانونا فهذا يكفى لسلامته .
(نقض ١٩٥١/١٠/٢٠ طعن سنة ٢١ ق)

١٨ - ان القانون في تحديده وزن الرغيف انما عني الرغيف الذي دخل النار واصبح معدا للبيع لا الرغيف وقت أن يكون عجينا والقول بأن منشورا من وزارة التموين أرسل لمراقبة التموين بالتجاوز عن بعض الوزن ذلك لا يعتمد به ما دام أن قرارا وزاريا لم يصدر من وزير التموين في صدد ذلك .

(نقض ١٩٥١/١/٣٦ طعن ١٠١ سنة ٢١ ق)

١٩ - الردة المعدة لرغف المعجن خضوعها لمواصفات معينة الزام اصحاب المخابز العربية والمسؤولين عن ادارتها برغف المعجن على الردة المطابقة لتلك المواصفات جزاء مخالفة ذلك تطبيق القواد الوزاري رقم ٩٠

لسنة ١٩٥٧ .

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق)

٢٠ - علم تقييد المحكمة بوصف النيابة :

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وإن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيونها وأوصافها وإن. تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تتصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تتبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر أو طلب التكاليف بالحضور . ومتى كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على المظنون ضده بوصف نه عرض للبيع خبزاً مغشوشاً على النحو المبين بالمحضر مع علمه بذلك وطلبت معاقبته طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - وكان الحكم المظنون فيه قد اقتصر - وهو يقضى بالبراءة على القول بأن « الردة عنصر من العناصر الداخلة في تركيب الحيز وإن رغب الحيز على الردة مهما كانت خشونتها لا تفقد الحيز خواصه الطبيعية » دون أن ينظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الخاص باستخراج الدقيق وصناعة الحيز - على الواقعة المادية ذاتها وهي استعمال ردة غير مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في القرار فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ عليها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق ١٩٧٢/٢/٦ مجموعة الكتب الفنى

س ٢٢ ص ١١٧)

٢١ - القانون لم يفرض دليلا مميّنا لاثبات جريمة دغف الحبز على ردة خشفنة واذن ما دام الحكم قد اثبت على اليهم ما شهد ضابط مباحث وزارة التموين بمخبره من أن الحبز يرغف به على ردة بها مواد غريبة وانها لا تنفذ جميعها من المنخل رقم ٢٥ كما اثبت عليها ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر فان ما يثيره الطاعن من وجوب ضبط عينة من الردة لتحليلها ليس له محل .

(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٣/٣)

٢٢ - انتاج خبز من دقيق غير مطابق :

تحظر المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بغير ترخيص على أصحاب المخابز العربية ومحال بيع الدقيق والمستولين عن ادارتها أن يستخدموا في صناعتهم ويعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير القمح الصافي بالمواصفات الموضحة بالمادة الأولى من هذا القرار وتوجب تلك المادة الأخيرة المعدلة بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٨ على أصحاب المطاحن والمستولين عن ادارتها انتاج دقيق القمح الصافي طبقا لمواصفات معينة منها ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على ١,٢٪ لانتاج مطاحن الحجارة ١,١٪ لانتاج مطاحن السلندرات ولما كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة في جريمتي انتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبرا مغشوشا مستندا في ذلك الى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التي اثبتتها التقرير لتتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون فان هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور في البيان مما يتعين منه النقض والاحالة .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٢ مجموعة المكتب

الثنى س ٢٢ ص ٣٥٩)

٢٣ - كاتب المخبز :

لا وجه لمسألة كاتب المخبز طالما أنه يقوم بعمل ادارى ولم يتدخل ولم يشارك فى صناعة الخبز المخالف .

٢٤ - مسئولية خراط المخبز :

لما كانت عملية الخراط هي الفعل المادى المكون للجريمة ومن ثم فان قيام الخراط بعملية خراط الخبز توجب مسئوليته .

٢٥ - مناط مساءلة صاحب المخبز هو تمكنه من الرقابة على انتاج الخبز تمكنا يجعل وقوع الجريمة منه دليلا على تقصيره فى الرقابة ان لم يدل على تواطئه فاذا كانت الرقابة مستحيلة نتيجة حبس صاحب المخبز وحيلولة اسوار السجن بينه وبين الاتصال بشئون له فان مساءلته عما يقع من عماله وهو مسجون غير قادر ولا متمكن من مراقبتهم لا يجرى عليه الحكم المتعلق بالغياب واستحالة المراقبة لأن المقصود بالغياب هو الغياب الاختيارى الذى لا يجعل المراقبة متعذرة فيحكم عليه بالفراغة بسبب عدم اتخاذه الاجراءات اللازمة لمنع مخالفة القانون . اما ان كان الغياب اضطراريا ولم يكن لارادته دخل فيه مما يجعل المراقبة والاشراف عملا مستحيلا بحيث لا يمكن أن يسند الى صاحب المخبز أو المدير أى تقصير أو اهمال ففي هذه الحالة ينتفى الأساس الذى يبنى عليه مساءلة صاحب المخبز أو المدير الفائب .

(الدكتور آمال عثمان المرجع السابق ص ٢٦٩ وما بعدها . وفى هذا المعنى ايضا الحكم الصادر فى الجلسة رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٩ بجلسته ١٩٦٠/٢/١ أمن دولة شبرا والشار الىه فى ذات المؤلف) .

٢٦ - يتعين على القائم بالضبط أن ينبت فى محضره ساعة دخوله المخبز وقيامه باجراء عملية الجشنى على أوزان الخبز ومقدار العجز الذى لاحظته عند اجراء الجشنى بالمخبز وذلك حتى يمكن للمحكمة بسط رقابتها على ما اتخذ من اجراءات .

٢٧ - اذا كان ما أوردته الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التى جرى وزنها من الخبز وهل تشمل جميع ما ضبطه محرر المحضر أم تقتصر على ما كلف الخباز بإنتاجه لما نالحكم وقد جاء خلوا من تحديد وبيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا رغم ما لهذا البيان من أهمية فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الأمر الذى يصم الحكم فى البيان ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ مجموعة المكتب
الفنى لسنة ١٩ ص ٩٢ وما بعدها)

٢٨ - انتاج خبز زائد عن الوزن المقرر قانونا لا اثم فيه ولا عقاب طالما أن البيع بالنسبة له يتم بالسعر المحدد قانونا .

٢٩ - يجب أن يكون الرغيف من الخبز البلدى مستوى الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة عنده نضجه محتفظا بمظهره الطبيعى دون التصاق شطريه أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٩ سم .

٣٠ - حددت المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر نفاذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين نسبة الرطوبة فى الخبز بما لا يزيد على ٤٠٪ ساخنا ، ٣٩٪ باردا ولا شأن لهه النسب والمواصفات بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها . ولا تنهض مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لرفض مخالفته للوزن المقرر لأن مخالفة أى الأرين يشكل جريمة مستقلة وقائمة بذاتها عن الأخرى رصد الشارح لكل منهما عقوبة مستقلة .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١ مجموعة المكتب
الفنى س ٢١ ص ٨٠٢)

٣١ - البين من المادتين ٢٦ ، ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أنه اذا كان الحبز المضبوط ساخنا فانه يكون مخالفا للقانون اذا نقص وزنه عن الوزن المقرر في المادة ٢٤ دون تسامح في اى نسبة أما اذا كان باردا اى مضت عليه ثلاثة ساعات على الأقل بعد عملية الحبز وتهويته كاملة فانه يكون مخالفا للقانون اذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم نسبة ٥٪ على الأكثر بسبب الجفاف الطبيعي دون أن يكون لازما اجتماع الحالتين معا .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ مجموعة المكتب
الفنى ص ٢٥ ص ٧٣٦)

٣٢ - وحيث أن النيابة العامة اتهمت المتهمين لأنهما في يوم ١٨/٢/١٩٧٣ وبدائرة قسم ميت غمر أنتجا خبزا بلديا يقل متوسط وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر بمقدار ١١٧١ جرام وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣/٣٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أو المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وحيث أن المتهم الثاني قرر أمام النيابة أن الحبز المضبوط من النوع المثلل كما أشار الى هذا الدفاع في مواجهة محرر المحضر من أنه كان يجرى تليدين الحبز المضبوط وقد قرر محرر المحضر أن الحبز المضبوط هو من الذى كان يجرى انتاجه الا أن النيابة العامة تصرفت في ذلك الحبز دون أن تحقق هذا الدفاع رغم أنه هام ومؤثر في نسبة التهمة الى المتهمين اذ أن الحبز الذى يخضع للأوزان المقررة وهو الحبز البلدى الطرى سواء أكان ساخنا أو باردا اى بعد الجفاف الطبيعي وليس بعد تليدينه بادخاله النار لهذا الغرض ولما كان هذا الدفاع لم يجرى تحقيقه فان التهمة المستندة الى المتهمين تصبح محل شك يتعين معه القضاء ببرائة المتهمين منها عملا بنص المادة ١/٣٠٤ أ ، ج .

(الحكم فى الجئنة رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ لعن دولة ميت غمر جلسة

١٤/٥/١٩٧٣)

(وفي نفس المعنى الحكم في الجلسة ٤٤ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة التزلة
جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

٣٣ - وحيث أنه من المسلم يقينا أن الحبز لا يصنع من مادة الدقيق وحدها بل تضاف اليه مواد أخرى مثل الملح كما أنه يخرط مع ردة وهذه المواد بها رماد بنسب مختلفة وكان يتعين الحصول على نتيجة سليمة للتحليل حتى يمكن مساءلة المتهم وأمنائه جنائيا بتحليل هذه المواد بدورها لتحديد ما بها من رماد واحتسابه عند تحديد النتيجة النهائية للتحليل ولما كان ذلك فإن المحكمة لا تطمئن الى نتيجة التحليل هذه وتطرحها جانبا وتقدم الأوراق خلوا من الدليل على ما أسند الى المتهم مما يتعين معه عملا بالمادة ١٠٤/١ ج القضاء ببراءته مما أسند اليه (وكانت التهمة انتاج خبز بلدى غير مطابق للمواصفات لارتفاع نسبة الرماد) .

(الحكم في الجلسة رقم ١١٧ لسنة ١٩٧١ أمن دولة قسم أول المنصورة
وقد أقر الحكم في ١٩٧٢/٥/٢٩ - وأيضا الجلسة رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١
أمن دولة قسم أول المنصورة وقد أقر الحكم الصادر منها بتاريخ
١٩٧٢/٢/٢٨) .

٣٤ - وحيث أن محرر المحضر أثبت في محضره أن المرافق الخاصة بالمخزن سليمة في حين ثبت رسميا أن ماسورة المياه كان بها كسر أدى الى انقطاع المياه من المخزن فيكون إذن ما أثبتته محرر المحضر في هذا الصدد غير صحيح ولا يطابق الواقع الأمر الذى يشكك فيما أثبتته في محضره بشأن الواقعة اذا أضحي الاطمئنان اليه أو الى ما نسبته الى المتهم محل شك والأصل فى الشك تفسيره لصالح المتهم .

(الحكم في الجلسة رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٦ أمن دولة قسم أول المنصورة
جاسة ١٩٧٠/٦/٢٩ وقد أقر الحكم في ١٩٧١/١٢/١٣)

٣٥ - وحيث أن جريمة انتاج خبز أو بيع أو عرض للبيع خبز يقل وزنه عن الوزن القانوني وإن كانت جريمة عمدية بطبيعتها إلا أنها ذات

طبيعة خاصة يقوم الدليل قبلها على أساس تقديرى جزافى بحث هو متوسط وزن الرغيف بعد احتساب نسبة السماح مقابل الجفاف وغيره من التغيرات نتيجة التأثيرات الجوية بعد خبزه • وعلى هدى ناتج هذا المتوسط الحسابى ينظر الى الدليل والاسناد فى حق المتهم ومن ثم ترى المحكمة أن العملية التى تؤدى لاستخلاص متوسط الوزن منها يتعين الا وقبل كل شئ، أن تكون عملية سليمة صحيحة من كافة النواحي لا يأتياها الباطل او الشك من بين يديها او خلفها وأن تكون خالية من الخطأ والغلط او مظنتهما وكل ما يشوبها من عيب قد يؤثر فيها او فى الاطمئنان الى صحة او سلامة النتائج الحسابية عند اجراء عمليات الوزن التى حصلت فيها ذلك أن عمليات وزن الحبز والعمليات الحسابية المترتبة عليها هى صلب مواد الاتهام والكيزة التى يستند فى الوقوف اليها فى حق المتهم •

وحيث أن الثابت بالأوراق أن مفتش التموين محرر المحضر قام بنقل الحبز داخل جوال من الخيش من المخبز الى مقر الوزن وكانت طريقة محرر المحضر هذه فى نقل الحبز وعلى هذا النحو طريقة غير سليمة ومخالفة لاحكام القانون ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ •

اذ نظم الأول عملية نقل الحبز المصد للبيع واشترط أن يتم ذلك فى أوعية مخصصة وكان القانون الثانى بدوره قد نظم ذلك وأوجب استخدام أوعية مستوفاة للشروط الصحية فى نقل الأغذية بوجه عام ومنها الحبز اذ يصير من المواد الغذائية هذا وليست الأجولة المصنوعة من الخيش من امثال تلك الأوعية الصحية القانونية فالواجب نقل الأغذية فيها •

وحيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت بالمحضر أن ترتب على استخدام هذه الطريقة المخالفة بحكم صحيح القانون فى هذا الشأن أن أثبت محرر المحضر أنه عند اعادة الوزن بعد التهوية وجد كمية من الحبز مقدارها ١٧ رغيف قد أصبحت فى صورة كسرات وفتات وأنه قد علل ذلك بسوء صناعة الحبز الا أن هذا التعليل مردود بأنه لو كان الحبز سيئا فى صنعته

لكانت نسبة التالف من الحبز لم تتوقف عند رقم ١٧ رغيفا وانما التعليل الصحيح السليم والمقبول هو أن سوء النقل وسوء اختيار الوعاء، والوسيلة المناسبة الواجبة قانونا هي تلك التي أدت الى حدوث ذلك .

وحيث أنه وبالببناء على ذلك وكانت المحكمة لا تطعن الى الدليل المستعمل من عملية وزن الحبز المضبوط وهي عماد صلب الاتهام الموجه الى المتهمين لعدم اطمئنانها الى عمليات الوزن وما شابها من عيوب تشكك في سلامتها وصحتها وصحة النتائج الحسابية التي انتهت اليها لما كان هذا وكان الأساس الذي قام عليه الاتهام قد اضحى محاط بغير قليل من الشك وكانت القاعدة الأساسية في القانون الجنائي أن الشك يتعين تفسيره لصالح المتهم ومن ثم تغدو التهمة المسندة الى المتهم الأول غير ثابتة في حقه بتعين لذلك القضاء ببراءته منها مع القضاء ببراءة المتهم الثاني صاحب المخبز اذ تكون الهمة المسندة اليه بدورها وتبعا لذلك غير كافية في حقه وذلك اعمالا لنص المادة ١١/٣٠٤ ، ج .

(الحكم في الجلسة ٢٣ لسنة ١٩٦٩ أمن دولة ميت عمر جلسة

١٩٧٠/٤/٦)

٣٦ - حيث أن المحكمة لا تستشف أو تستشعر من الأوراق ومن المحضر المحرر بمعرفة المفتش مدى أوجه المخالفة المنسوبة الى المتهم ذلك أن محرر المحضر والجهة الادارية التي يتبعها قد احتفظا بأصل الأوراق الخاصة بنتيجة التحليل الواردة من المعمل ولا ترى محلا يدعوها الى الاطمئنان الى ما جاء بتلك الصورة لاحتمال أو مظنة الخطأ في النقل والتحرير هذا من ناحية الاتبات ومع ذلك فمن ناحية التطبيق القانوني للواقعة فان صورة تقرير التحليل تضمنت أن العينة بها أولا من الذائب الغبارة ١٥٪ من الذائب غير الضارة أما الزوائد فلا وجود لها وبالرجوع الى المادة ٢ من اقرار ٩ لسنة ١٩٥٧ التي تنص على أنه يجب تنقية حبوب الطحن قبل الطحن بحيث لا يوجد بها مواد غريبة ضارة أما المواد غير الضارة فلا يجوز

أن تتجاوز ٢٪ ويحظر اضافة الزوائد الى حبوب القمح ولما كان ذلك
وكانت نسبة ١٪ بها نسبة ضئيلة يتعذر القول بجانبها بتوافر القصد
الجنائي في حق المتهم اذ لا تدل مثل هذه العينة على قصد المتهم لارتكاب
الفعل المسند اليه ولما كان ذلك فان الاتهام يضحى على غير اساس مما
يتعين معه القضاء ببراءته عملا بالمادة ١١/٣٠٤ ، ج .

(الحكم في الجلسة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٨ أمن دولة قسم اول
المنصورة)

٣٧ - ومن حيث انه من المسلم به أن نسبة رطوبة الحبز تؤثر في
وزن الرغيف وأن نقص الرطوبة من شأنه أن يؤدي الى نقص في الوزن ومن
ثم فلا جريمة في الأمر ذلك أن - النتيجة - لانقطاع المياه من جهاز اشعال
الفرن الخاص بالمتهم هو اضعاف الحرارة الكافية لنضج الحبز خلال فترة
يمكن معه أن يحتفظ فيها بدرجة الجفاف المطلوبة وتلك حالة خارجة -
ولسبب اجنبى لا شأن للمتهم فيه وتباعد بينه وبين القصد الجنائي ولسوء
النية الأمر الذي يتعين معه القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه
عملا بنص المادة ١١/٣٠٤ ، ج .

(الحكم في الجلسة رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٧ مستعجل قسم ثان
المنصورة جلسة ١١/١٠/١٩٦٧)

٣٨ - وحيث أن واقعة الدعوى تحصل فيما أثبتته مفتش التموين
فى محضر الضبط من أنه أخذ عينة خبز بلدى من مخبز المتهم كما أخذ
عينة مصاحبة من الدقيق المنتج من الحبز وقد وردت نتيجة التحليل نفيده
أن عينة الحبز مخالفة لارتفاع نسبة الرماد والرماد غير الذائب عن الحد
المقرر بينما وردت نتيجة تحليل العينة المصاحبة من الدقيق مطابقة .

وحيث أنه ازاء الاختلاف بين نتيجة تحليل عينة الحبز وعينة الدقيق
المصاحبة لها والمنتج منه الحبز سالف الذكر فان المحكمة لا تظمن عقيدتها

الى تلك النتيجة ومن ثم تكون التهمة المنسوبة الى المتهم غير ثابتة ثبوتا كافيا مما يضمن معه القضاء ببراءته منها عملا بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات .

(القضية رقم ١٥١ لسنة ٧٢ أمن دولة قسم ثان المنصورة جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧)

٣٩ - وحيث أن الحيز الذي جرى وزنه تم ضبطه بالمخبز ثم وضع داخل جوال ونقل بعد ذلك الى قسم مباحث التموين حيث أفرغ هناك وتم تفريفه للتفوية ثم أجرى وزنه على النحو الوارد بالمحضر ومن شأن ذلك كله أن يؤدي الى تساقط بعض الردة التي رغفت عليها وتفتت بعض اجزاء صغيرة منه قد يؤدي الى انقصاص وزنه الى ذلك الحد المقول به في المحضر ولما كانت المحكمة بما لها من سلطة تقدير ما اذا كان من شأن نقل وتفرغ الحيز انقاص وزنه الى الحد الذي وجد عليه أصلا (يراجع نقض ١٩٦٩/٣/٣ لسنة ٢٠ ص ٣١٢) وقد انتهت الى قيام الاحتمال بحدوث ذلك فضلا عن أنه يلاحظ أن وزن الحيز تم على دفعات لكل عشرة أرغفة ولم يرد ثمة كسور في أى من تلك الوزنات بما قد تنبئ أن الميزان الذي استخدم في الوزن غير حساس أو أن القائم على الوزن قد قام بجبر كسور الأوزان الى الرقم الصحيح وهو ما لم يتضح حدوثه الأمر الذي يضافى على الواقعة شكاً ولا يمكن معه الجزم على وجه اليقين بأن المتهمين أنتجوا الحيز المضبوط أقل من الوزن ومن ثم يتعين القضاء ببراءتهم من التهمة المنسوبة اليهم عملا بالمادة ١/٣٠٢ ج ٠

(القضية رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٤ أمن دولة قسم ثان المنصورة جلسة ١٩٧٥/١٢/١)

٤٠ - وحيث أن الاتهام المسند الى المتهمين محوط بالشك ذلك أن محرر المحضر لم يذكر في محضره ساعة دخوله المخبز وقيامه بإجراء عملية المئشنى على أوزان واكتفى بأنه فتح محضره الساعة ٨ ص بمقر مديرية

التأمين كما أنه لم يذكر مقدار العجز الذي لاحظته عند اجراء الجشنى بالمخبر وذلك حتى يتسنى للمحكمة بسط رقابتها على ما اتخذ من اجراءات خاصة وأن المتهم قد ذكر أن الحبز قد مضى على انتاجه مدة طويلة ولا شك أن تعريض الحبز مدة طويلة للعوامل الجوية يؤثر على وزنه وينقص من هذا الوزن الامر الذى تصبح معه التهمة غير قائمة على سند تطمئن اليه ويتبين لذلك القضاة ببراءة المتهمين مما أسند اليهما عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج .

(القضية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة المتشعبة جلسه ١٩٧٢/١٢/٣١ ومشار اليها فى مؤلف المستشار أنور طلبه الشريعات التومينية طبعه ١٩٨٣ ص ٢٣٢) .

٤١ - وحيث أن محرر المحضر قد أثبت افتتاح محضره الساعة ١ م يوم ١٩٧٢/١٠/٢٠ ولم يذكر بالمحضر وقت دخوله مخبز المتهم وقيامه باجراء الكشف على الحبز بالاضافة الى أنه لم يثبت النقص الذى لاحظته عند الوزن بالمخبر واكتفى بالقول بأنه لاحظ عجزا فى الاوزان وهو أمر يشكك المحكمة فى الدليل المستخدم فى مسطرة محرر المحضر فى محضره خاصه وأن المتهم قد دفع التهمة منذ الوهلة الاولى بأن الحبز الذى أجريت عليه عملية الجشنى من انتاج اليوم السابق ولم يتم تحقيق هذا الدفاع له وهو دفاع جوهري اذ مما لا شك فيه أن الحبز يتأثر بالعوامل الجوية وفوات مدة طويلة على انتاجه ينقص من وزنه الامر الذى يضحى معه التهمة محوطه بالشك ويتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج .

(اللجنة رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٢ منتزه جلسه ١٩٧٢/١٢/٣١ ومشار اليه فى المرجع السابق للمستشار أنور طلبه ص ٢٢٩) .

٤٢ - وحيث أنه لما كان الثابت ان نسبة العجز فى الرغيف الواحد من الحبز المضبوط وهو خبز بلدى هي ٣٩٨ وهي نسبة ضئيلة جدا اذا ما لوحظ أن الوزن فى الرغيف الواحد من هذا النوع هو ١٤٥٣٥ جرام

بعد التهمة هذا فضلا عن أن صناعة الحبز صناعة يدوية تحتمل الخطأ اليسير مما لا يمكن معه بالتالى القول بتوافر القصد الجنائي لدى المتهمين ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهما عملا بنص المادة ١١/٣٠٤ ج .

(القضية ق ٢٩١ لسنة ١٩٧١ جنح أمن دولة طنطا وقد أقر الحكم فى ٢٤ اغسطس سنة ١٩٧٢ . ومشار اليه فى الموسوعة الشاملة للاستاذ معوض عبد التواب - طبعة ١٩٧٨ ص ٥١٤ وما بعدها) .

٤٣ - من المستقر على قضاء أن برودة النار أو ضغطها أو عطب الماكينة الدافعة لها من شأنه أن يؤثر على الحبز المنتج ويؤدى الى جفافه وبالتالي الى نقص وزنه .

٤٤ - اذا تبين أن الحبز معد للاستهلاك الشخصى فانه لا يكون خاضعا لاحكام القانون وفي قضية اسندت النيابة الى التهمة أنها أنتجت خبزا اقل من الوزن المقرر فقضت المحكمة بالبراءة تأسيسا على ما تبين لها من أنه لم ينبت من التحقيقات أن التهمة كانت تقوم بصنع الحبز بفرض البيع وانما قررت أنها تفسمه لأولادها البالغ عددهم خمسة عشر شخصا وهو عدد يتناسب مع عدد الأرغفة التى ضبطت وعددها ٢٧ رغيفا .

(القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٠ جنح أمن دولة بتها جلسة ١٩٦٠/٩/٢٤ ومشار إليها فى مؤلف الدكتور مصطفى كامل كيره الجرائم التموينية - الطبعة الأولى ١٩٨٣ ص ١٢٧) .

٤٥ - فتش رجال التموين مخبز التهمة الساعة الثالثة مساء فوجدوا به خبزا معروضا للبيع ووزن ١٠٢ رغيفا منه على عدة دفع كل منها ستة أرغفة وجدوا بها عجزا قدره ٨٪ من الوزن المقرر وبعد خصم الجفاف ٢٦ (باعتبار ان التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للخبز هو على الأكثر ٥٪ للخبز البارد . عملا بنص المادة ٢٦ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧) ودفع المتهم التهمة بأن الحبز صنتع الساعة الرابعة صباحا وان التفتيش

حصل الساعة الثالثة مساءً أى بعد ساعات وأن العجز الذى حصل لم يكن بفعله وإنما نتج من تعويض الحيز للهواء هذه المدة فى هذا الجو الساخن وقالت المحكمة أنه تبين من أقوال مفتش التموين أن الحيز وقت التفتيش كان قد مضى على صنعه حوالى ٩ ساعات وانتهت المحكمة الى الحكم بالبراءة (حكم محكمة شبين الكوم العسكرية فى ٢ مايو سنة ١٩٤٥ جنحة رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٤٥ ومشار اليه فى مؤلف الدكتور مصطفى كبره سائف الذكر ص ١٢٨) .

٤٥ - البين من المادتين ٢٦ ، ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أنه اذا كان الحيز المضبوط ساخنا فانه يكون مخالفا للقانون اذا نقص وزنه عن الوزن المقرر فى المادة ٢٤ دون تسامح فى أية نسبة أما اذا كان بارداً أى مضت عليه ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية (الحيز) وتهويته نهوية كاملة فانه يكون مخالفا للقانون اذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم نسبة ٥٪ على الأكثر بسبب الجفاف الطبيعى دون أن يكون لازما اجتماع الحالتين معا . والملة حددتها المادة السابقة لوزن الحيز البارد بعد تمام تهويته بثلاث ساعات هى حد أدنى لاتمام عملية التهوية ولم تحدد لها حداً أقصى .

(الدكتورة آمال عثمان فى شرح قانون العقوبات الاقتصادى فى جرائم التموين - طبعة ١٩٨١ ص ٢٦٦ وما بعدها) .

ثانياً - الحيز الشامى :

٤٦ - ان مفساد نص المادة ٣١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز المعدلة بالقرار ١٢٠ لسنة ١٩٦٣ والجدول المرافق أنه يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة فى جميع الأحوال على ٣٠٪ ولا يتسامح فى الوزن بسبب الجفاف فى جميع الأحوال ولما كان الحكم المطعون قد بين النقض فى الحيز الشامى الذى قام الطاعن بنقصه عن الوزن المقرر قانونا وكان قضاء النقض قد استقر على أن جريمة

صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينمى الطاعن على الحكم من الخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)

٤٧ - وحيث انه يبين من متابعة وقائع الدعوى على النحو الواضح بمحضر الضبط وبأوراقها ومرافعة الدفاع .

اولا : أن ضابط الواقعة ومحضر محضرها فى الوقت نفسه هو الذى قام باستجواب المتهمين قد تضاربت أقواله فى أكثر من موضع فبينما يقرر أنه دخل المخبز حيث وجد العمل يجرى فيه على الوجه المعتاد ومعنى ذلك انه كان ينتج خبزا يثبت فى موضع آخر فى محضره أنه توجه وبصحته المتهمين الأول والثانى الى حيث طاقة النار وانتظر حتى أنتج فى حضوره الخبز المضبوط ومفهوم ذلك أنه لم يكن هناك أية أرغفة لحظة دخوله وهذا يخالف أقواله الأولى كما انه يخالف ما نصت عليه المادة ٢٧ من القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز قد نصت على انه عند التفتيش على المخازن لمراقبة تنفيذ أوزان الخبز يراجع عدد من الأرغفة الموجودة بالمخبز لا يقل عن ١٥٠ رغيفا الثابت من الأوراق أن محرر المحضر لم يفعل ذلك بل كلف المتهم الأول بانتاج الخبز وانتظر حتى يجمع ٧٩ رغيفا ولا شك ان طبيعة العمل بالمخبز يخضع لظروف فنية حتى يمكن أن ينتج الخبز وفنا للمواصفات القانونية وليس من سلطة مفتش التموين أن يأمر المتهم الأول بانتاج الخبز رغم الظروف سالفة الذكر من غير المقبول عقلا ومنطقا أن يتواجد مفتش التموين بالمخبز سواء بالعجن أو حيث توجد طاقة النار ويجرؤ المتهم الأول على انتاج خبز لا يطابق المواصفات القانونية لا سيما اذا كان لم يبدأ بعد فى الانتاج كما هو الحال فى هذه القضية ولقد كان فى مكنة المفتش أن يضبط الخبز أثناء تفريده وتقطيعه على الميزان فى حضوره اذا كان ناقصا .

ثانيا : انه تبين للمحكمة من مراجعة محضر الضبط أن عملية وزن

الحيز المضبوط تمت على ثمانية مرات وفي كل وزنة كان الرقم يبدأ بالصفر أو الرقم الصحيح في خانة الأحاد . وهذه ظاهرة لا يمكن القول بتحقيقها بطريق المصادفة ويكون التعليل الوحيد ان عملية الوزن كانت تقريبية وهذا أمر يثير الشك في كفة الميزان المجهول النسب والصنج وبعث على التساؤل فيما اذا كانت مضبوطتين دقيقتين أم لا هذا علاوة على أن كل من الوزنتين الثانية والسادسة وعدد كل منهما واحد من الأرغفة جاءت مطابقة للأخرى تماما اذ وزنت كل منهما ١٦٢٣ جراما مما يثير الريب في عملية الوزن وفي الميزان وفي الصنج اذ لا يقبل عقلا أن تطابق الوزنتان تطابقا كاملا الأمر الذي يجعل المحكمة عاجزة عن أن تراقب الوزن .

وحيث أنه وبالببناء على ما تقدم وازاء القصور في الاجراءات والفساد الذي اعتراها فان المحكمة ترى أن التهمة المسندة الى المتهمين محل شك كبير مما لا تطمئن معه الى صحة اسنادها اليوم وبالتالي وجب القضاء ببرائة المتهمين عملا بالمادة ٣٠٤/١١ ج .

٢٨٩٢ رقم لسنة ١٩٦٨ ج٢ح المنزلة جلسة ١٩٦٩/٢/١٣

٤٨ - حيث ان المحكمة لا تطمئن لسلامة الاجراءات الخاصة بوزن الحيز المضبوط ذلك أن محرر المحضر قد أجرى ضبط عدد ٩٠ رغيف شامي كبير بمخبز المتهم ووضعهم داخل جوال ثم أجرى وزنهم ثم أعاد وضعهم داخل هذا الجوال وأجرى تحريزه الا أنه بفض هذا الحرز تبين أنه بداخله عدد ٨٨ رغيف فقط ليس عدد ٩٠ كما قرر الأمر الذي يستشف منه :

اولا : عدم صحة البيانات التي أثبتتها محرر المحضر بمحضره وخاصة مثل هذا البيان الجوهري بما يشكك في سلامة المحضر ككل ومفاده .

ثانيا : ان اجراءات الوزن التي اجراها غير سليمة وهي على الأقل كما أثبتته عنها بمحضره اذ أنه أثبت أن وزن ٩ ورنات كل منها عشرة أرغفة وذلك على أساس ان مجموع الحيز المضبوط ٩٠ رغيف وازاء ما تبين من ان

هذا الحيز عدد ٨٨ رغيف وليس ٩٠ رغيف فانه لا يمكن معرفة عدد الأرغفة.
التي قام بوزنها في كل وزنة ونتيجته ووزن كل منها .

ثالثا : استخراج متوسط وزن الرغيف الواحد تم بطريقة خاطئة
اذ لا يعرف ما اذا قد استخرج متوسط الرغيف على أساس ٨٨ رغيف أم على
أساس ٩٠ رغيف الأمر الذى يجعل ما انتهى اليه من نتيجة وزن الرغيف
ومقدار العجز هو نتيجة يحوطها الشك من كل جانب .

(الحكم فى اللجنة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ امن دولة السنبلولين جلسة

١٩٧٢/١٢/٢٥)

٤٩ - ومن حيث أن المحكمة تلاحظ عند الرجوع الى الأوراق أن
الحيز لم يكن قد تم تجهيزه بعد وكان من الواجب على السيد محرر المحضر
الانتظار حتى يصبح العجين فى حالة تسمح له بالحيز فاذا اضيف الى ذلك أن
العجين لم يتم وزنه كأرغفة فى مخبز المتهم بل تم الميزان خارج المخبز رغم
ما نص عليه المنشور رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٧ ومن ذلك كله ترى المحكمة
أن التصرف من جانب السيد محرر المحضر فى سبيل ضبط الجريمة كان
مشوباً وبعبارة عن الصواب ومن ثم يفسر هذا الشك الذى يحيط بالدعوى
لصالح المتهم ومن ثم تقضى ببراءة المتهم مما أسند اليه عملاً بنص
المادة ٣٠٤/١ ج .

(من الحكم فى اللجنة رقم ١٣٨٣٠ لسنة ١٩٦٧ بلفاس جلسة

١٩٦٨/٢/٨)

٥٠ - لما كان الثابت أن مفتش التموين لم يقم بوزن الحيز المضبوط
(حيزاً شامياً) وهو من النوع الذى لا يسمح فيه بنسبة جفاف فى محل
الضبط بمنية سمود وقد تم الوزن بقسم مباحث تموين ميت غمر والذى
يبعد عن محل الضبط بحوالى عشرون كيلو متر لما كان تقدم وكانت المحكمة
اذا ما تبين لها انه قد أجرى على هذا النوع من الحيز أمام دائرة أخرى تجربته

فتبين أنه ينقص بمرور الزمن وكان الواضح من الأوزان أن الوزن لم يتم إلا بعد مرور وقت غير محددة في المحضر حتى يمكن مراقبة ذلك وقد خلت الأوراق من ساعة دخول الخبز واقتصرت على ساعة تحرير المحضر . لما كان ما تقدم جميعه فانه ازاء ما تبين من عدم وزن الخبز في محل ضبط الواقعة واورد وقت لا يمكن الجزم به بين الضبط والوزن فان المحكمة لا تطعن الى النتيجة التى انتهت اليها عليه الوزن وبالتالي الى اسناد الاتهام الى المتهم وتقضى المحكمة ببراءة المتهم عملا بالمادة ٣٠٤/١١ ج .

(القضية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧٩ امن دولة اجا جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

٥١ - لا يتسامح فى وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف فى جميع الأحوال .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)

٥٢ - القرار الصادر من وزارة التسوين بتخفيض وزن الرغبة لا ينشأ لاصحاب المخازن مركزا أو وضعا أصلى من القانون القديم .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)

٥٣ - اذا ثبت للمحكمة أن الخبز قد أنتج بناء على ترخيص خاص بذلك من وزارة التموين قام المتهم بتوريده للمستشفى . فان الخبز لا يخضع لشروط المناقصة الواردة به والتى تملكها الجهة الادارية .

(اللجنة رقم ٥٦ لسنة ١٩٦١ حلوان فى ١٩٦٢/٢/٢٠ ومشار اليه فى مؤلف الدكتور مصطفى كيره الجرائم التموينية - طبعة ١٩٨٣ ص ١٢٧) .

٥٤ - وحيث ن مفتش التموين لم يقيم بوزن الخبز وهو من نوع (الخبز الشامى) الذى لا يسمح فيه بنسبة جفاف ومن ثم فلا داعى لنقل الخبز الى مكان آخر لأن ذلك يعرض الخبز للجفاف بالاضافة الى أن مفتش التموين لم يبين للمتهم ساعة انتاج الخبز ووقت وزنه وذلك لأن المحكمة اجرت فى قضايا اخرى تجربة على هذا الخبز فتبين لها أنه ينقص بمرور

الوقت نظرا لوجود نسبة رطوبة فيه تتفاعل مع الجو وهو أمر وإن كان القانون لم يسمح به إلا أن التجربة المادية في قضية أخرى أضحت بالإضافة إلى أن وزن الحبز كان على دفعات يكون قد أضر بالمتهم من وزنه مرة واحدة وقد قامت الحملة بنقله من مكان إلى آخر ولم يثبت في المحضر المدة التي استقر فيها هذا الفعل بالإضافة إلى أن عملية الوزن على دفعات كل ذلك يؤثر في وزن الحبز لذلك فإن هناك شك في وجود عجز في وزن الرغيف عند الإنتاج وبالتالي تكون التهمة محل شك ويتمين براءة المتهمين مما نسب إليهما .

(القضية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة قسم أول المحلة . وقد أقر الحكم في ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ . ومشار إليه في الموسوعة الشاملة: للاستاذ موسى عبد التواب - طبعة ١٩٧٨ ص ٥١٨ وما بعدها .

ثالثا - الحبز الأفرنجي :

٥٥ - عدم التسامح في وزن الحبز الأفرنجي :

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكرر (١) من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٧ على أنه لا يتسامح في وزن الحبز الأفرنجي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين النقص في الحبز الأفرنجي المضبوط عن الوزن المقرر قانونا . وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن جريمة صنع الحبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من التفاته عن بحث أثر نسبة الرطوبة على الوزن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ مجموعة المكتب .

الغنى س ٣١ ص ٧٨٤)

٥٦ - من المقرر أن مرجع الأمر في تحرى أوصاف الحبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس ولا يوجب القانون أو الواقع عليه

أن يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول
فى إثبات انتاج الطاعنين خبر « جمهورية » على أقوال مفتش التموين وعلى
اعتراف الطاعنين فإن ذلك متى صحح اسناد الاعتراف اليهما يعد تدليلا
كافيا على توافر هذه الجريمة كما وأن المنازعة فى كون الحبز موضوع الجريمة
هو « جمهورية » ليست الا دفاعا موضوعيا لا يستأهل ردا خاصا اذ يستفاد
الرد عليه من أدلة الإثبات التى أخذ بها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

٥٧ - يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة فى جميع أنواع الحبز الأفرنجى
على ٣١٪ ما عدا الحبز الأفرنجى المكرونة فيجب ألا تزيد على ٢٦٪ ولا يتسامح
فى وزن الحبز الأفرنجى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف .

(المادة ٣٤ مكرر فقرة ٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة
بالقرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠) .

٥٨ - نص فى المادة السادسة من القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ على
أن يستبدل بعبارة دقيق القمح استخراج ٩٣٪ الواردة فى القرارات
رقمى ٨٩ لسنة ١٩٥٧ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما بعبارة « دقيق القمح
استخراج ٨٢٪ » .

٥٩ - العقوبة الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ فى نطاق جرائم الحبز
والدقيق والقمح :

- تنص المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمعدلة
بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ على أن يعاقب على كل مخالفة بالحبس مدة
لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه
ولا تجاوز ألف جنيه .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلمة من السلع التى تدعمها الدولة

يحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى فإذا كان قد سبق الحكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة معا فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه . وتعتبر جرائم متعائلة فى العود الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التى يكون قد تقرر فيها إغلاق المحل إداريا .

ويجوز الحكم بالفاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرر من هذا القانون .

ويماقب بالعقوبات المنصوصا عليها فى هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل . وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

— وقد أصدر السيد وزير التموين والتجارة الداخلية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التى تدعمها الدولة فى تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ونص فى مادته الأولى على أن تعتبر السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار من السلع التى تدعمها الدولة فى حكم المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وفى مادته

الثانية ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية وقد صدر هذا القرار في ١٨ رجب سنة ٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠/٦/٢ م ونشر في الوقائع المصرية العدد ١٣٦ في ١٠/٦/١٩٨٠ . ومن ضمن السلع المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار القمح والدقيق البلدى والفاخر والحبز بكافة أنواعه .

الأمر الذى نرى معه أنه بالنسبة للجرائم المتعلقة بالقمح والدقيق البلدى والفاخر والحبز بكافة أنواعه والمعاقب عليها بنص المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ . يجب أن يطبق بشأنها النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر الخاص بالسلع التى تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بحيث تكون عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبرامة لا تقل على خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

ومن جهة أخرى فانه فى مجال التعليق على نص المادة سائلة الذكر فى مجال غلق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر فان هذا النص بالغلق ليس الزاماً على القاضى تطبيقه اذ أنه لم يرد على وجه الالتزام ، بل يخضع للسلطة التقديرية للقاضى وله أن يطبقه اذا رأى من جسامة المخالفة بالنظر الى الصالح العام ما يستدعى ذلك مع الأخذ فى الاعتبار تقايل استعماله والصالح العام .

ويلاحظ أخيراً أنه يجب القضاء بشهر ملخصات جميع الأحكام التى تصدر بالادانة لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها وذلك وفقاً لنص المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وذلك فى جميع الأوصاف المتندم ذكرها والمعاقب عليها بنص المادة ٥٦ سائلة الذكر .

٦٠ - قضى بأنه ولما كان من المقرر أنه يتمنى على المخابر إنتاج الحبز الأفرنجى متفقاً مع الوزن القانونى الا أنه نظراً لطريقة الصناعة اليدوية التى ما زالت متبعة فى مصر فإن احتمال وجود عجز ضئيل فى وزن الرغيف يكون متوافراً وذلك اذا راعينا ظروف المتهم ومن كونه يعمل وحيداً بالمخبز أمام

ظروف تضطره الى الاسراع فى الانتاج ولا سيما وقد وجدت بعض المجموعات التى تم وزنها من المخبز المضبوط تزيد عن الوزن المقرر بقليل ومن ثم لا يكون قصد المتهم تد انصرف الى هذا التقص بما تنهار به أركان الجريمة المسندة اليه ويتعين القضاء ببراءته عملا بالمادة ٣٠٤/١١ ج .

(القضية رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٣ جلسة ١٩٧٣/١١/٧ جنح أمن دولة سيدى جابر ومشار اليه فى مؤلف المستشار أنور طلبه الجرائم التموينية - طبعة ١٩٨٣ ص ٢٣٥) .

٦١ - وحيث أن النابت من الاطلاع على المادة ٣٤ مكرر (أ) من اقرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ المدل انها حددت أنواع الأرغفة الأفرنجية وأن الكبير منها يجب أن يزن ١٨٥ جراما كما أن المادة ٣٤ مكررا (ب) حظرت بغير ترخيص من وزارة التموين انتاج الخبز الأفرنجى بغير الأوزان والخواصمات والأسعار الواردة فى المادة السابقة ومن ثم فإن المتهمين التزما عند انتاجهما الخبز الأفرنجى فطيرة بالأوزان المقررة فى المادة ٣٤ مكررا (أ) طالما انهما لم يحصلوا من وزارة الموين على تصريح يجيز لهما صناعة خبز بأوزان تقل عن المقرر بالمادة سالفة الذكر أما التصريح الصادر من مديرية التموين لانتاج الفطيرة فإن هذا التصريح قاصر على شكل الرغيف دون وزنه التى لا نملك المديرية فيه شيئا وان القول بأن الرغيف الفطيرة لم يرد ذكره فى المادة ٣٤ مكرر (أ) وصولا الى عدم التقيد فى شأنه بوزن معين انما هو قول فيه اهدار لنص المادتين سالفتي الذكر وتخويل أصحاب المخايز مخالفة الأوزان المقررة بدون عقاب .

(الجنحة رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة المنتزه جلسة ١٩٧٢/٦/٢٧ ومشار اليه فى مؤلف المستشار أنور طلبه سالف الذكر ص ٢٣٤) .

٦٢ - وحيث ان الحاضر مع المتهم طلب البراءة تأسيسا على أن المحقق أجبر المتهم على انتاج الخبز الأفرنجى وحيث أنه يبين مما تقدم ان مفتش التموين لم يجد بالمخبز العدد القانونى من الأرغفة كما لم يجد المخبز قائما

بالانتاج فور وصوله بل كلف صاحب المخبز أمامه وقد أبدى المتهم له أسبابا فنية تدعوه الى عدم الانتاج ولكنه لم يقبلها وهذا بدور لا شك يؤثر فى نتيجة الوزن فى الحبز بعد ذلك ان الحبز لم ينتج فى ظروف طبيعية الأمر الذى يجعل الاتهام المسند الى المتهم محوط بالشك وقد قيدت مراقبة المناطق التموينية السادة مفتشى التموين من تكليف أصحاب المخازن بالانتاج اذا كان العمل قد توقف مؤقتا بالمخبز لأسباب فنية حتى ولو لوحظ نقص فى وزن الحبز وكان عدده أقل من ١٥٠ رغيفا والمنشور الدورى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٧ وبذا يتعين القضاء ببرائة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ١١/٣٠٤ ج .

(الحكم فى الجلسة رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٧ من دولة مركز دمياط جلسة ١٩٦٨/٤/٦) وقد أقر الحكم فى ١٩٧٨/٧/٢٠ ومشار اليه فى حرائم النورين والتسمية فى ٢٥ عام للمنتشار انور الحروسى .

٦٣ - وحيث أنه من المقرر ان القضاء حر فى تكوين عقيدته فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين اذ جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الأدبائ وأن يأخذ من اى بينه او قرية يرتاح اليها دليلا حكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . لما كان ما تقدم وكان المتهمان يؤسسان دفاعهما على ان المياه كانت مقطوعة من البلدية عن المخبز وقدا شهادة رسمية مؤيدة لقولهما وكذا صورة طبق الأصل من تقرير الخبر المقدم والذى نأخذ به المحكمة وتضمن اليه اذ لم يجد فى قانون الاتهام ولا فى غيره ما يقيد المحكمة بدليل معين فان الأثر الحتمى لهذا الانقطاع هو فقدان الحبز حال وجوده بالفرن جزء من درجة الرطوبة ومن المعلوم أن ذلك يؤثر فى وزن الرغيف بالنقصان عن الحد المقرر قانونا وحيث أنه وبالبناء على ما تقدم واخذاً به فان المحكمة تستخلص من رحاب الوقائع انه لا دخل لارادة المتهمين فى وجود العجز بالحبز المضبوط وانما كان الأمر خارج عن ارادتهما بحيث ينتفى القصد الجنائى لديهما الخاص بانصراف نيتهما الى انتاج خبز ناقص الوزن مما يتعين معه القضاء ببرائتهما مما أسند اليهما عملا بالمادة ١١/٣٠٤ ج .

(الحكم فى الجلسة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٧ بشور الجلسة جاسمة ١٩٦٨/٣/٦)

(سادسا)

من أحكام النقض الحديثة

في

المطاحن والمخازن^(١)

١ - ضرورة تحديد الكمية المضبوطة من الحبز البلدى وبيان وزن
الرغيف ومقدار العجز منه :

وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن
أورد وصف النيابة العامة للتهمة استطرد بعد ذلك مباشرة الى قوله : « وحيث
ان الاتهام ثابت قبل التهم ثبوتا قاطعا أخذا من المحضر المحرر ضدهه بمعرفة
السيد محرر المحضر من أن المتهمين أنتجا خبزا بلديا يقل وزنه عن المقرر
قانونا . وحيث ان المحكمة تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط،
ولا تعول على دفاع المتهم عن التهمة المستندة اليه وأن الاتهام ثابت فى حقه
متبوتا كافيا وقام الدليل على الأوراق ومن ثم يمتنع عقابه عملا بمواد الاتهام
وعملا بالمادة ٣٠٤/١٢ ج ، لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب فى كل
حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به
أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها
المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وتؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهه
استدلالها بها وسلامة مأخذها واذا كان ما أورده الحكم - مما تقدم - فى
بيانه لواقعة الدعوى يظهر فيه بالتحديد الكمية التى جرى ضبطها ووزنها
من الحبز ، كما جاء بالحكم خلوا من تحديد وبيان وزن الرغيف من الحبز
المضبوط ومقدار العجز فيه مقارنا بالوزن المقرر قانونا رغم ما لهذه البيانات

(١) هذه الأحكام مشار اليها فى المدونه الذهبية للاستاذ عبد المنعم
حسنى - الطبعة الأولى ١٩٨٥ .

من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الأمر الذي يصح الحكم بالقصور في البيان مما يتسع له وجه النفي ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٣٣٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

٢ - التوقف عن انتاج الحيز في المواعيد المقررة قانونا .

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين على قوله : « أنه تخلص الواقعة فيما أثبتته محرر المحضر من أنه توجه الى المخبز المبين بالأوراق وأنه يقوم بانتاج النواشف وبسؤاله عن عدم انتاج الحيز الأفرنجي في المواعيد المقررة أنكر التهمة وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم فيما تضمن محضر ضبط الواقعة وحضر المتهم بالجلسة ولم يبين ما قد يكون لديه من دفع أو دفاع ومن ثم يتعين معاقبته بها طبقا لمواد الاتهام وعلامه بنص المادة ٣٠٤/١٢ ج ، لما كان ذلك وكان يشترط للحكم الصادر بالادانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفي في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهادها بها على ادانة المتهم واذ كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة والأدلة المستخلصة منها على الاحالة الى محضر الضبط مكتفيا في ذلك باثبات أن محرر المحضر وجد المخبز يقوم بانتاج النواشف - دون ايضاح ماهية هذه « النواشف » وهل هي من الحيز الأفرنجي أو غده - وما اذا كان المخبز متوقفا كلية عن انتاج هذا الحيز - بما في ذلك مراحل تهيشته وتبيان هذا التوقف ٠٠٠ الخ فإنه يكون معيبا بالقصور - الذي يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون في الواقعة والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنان بوجه الطعن مما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٦٤٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

٣ - وحيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور محرر المحضر وزملاؤه في حملة تموينية فاجأوا مخبز الطاعن الذي كثرت الشكاوى منه فوجدوه قائما بالانتاج ثم أورد الحكم قوله « وقد اشتبهوا في الخبز الناتج من بيت النار بأنه ناقص الوزن وعليه قاموا بجمع عدد من الأرفعة الناتجة من بيت النار في جوال نظيف ومحاك بالدوبارة وتصادف وجود صاحب المخبز وتم عمل جشني عن تقطيع العجين على ميزان المخبز وجدوه ناقص الوزن أيضا » لما كان ذلك وكان ما أوردته الحكم فيما تقدم قد خلا من بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا على الرغم مما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى حجة تطبيق القانون عليها . الأمر الذي يصمم الحكم بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٥٠٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢)

٤ - ضرورة بيان نوع الخبز الأفرنجي :

ومن حيث أنه يبين من مراجعة نصوص قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارين ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ أن الشارع حدد في المادة ٣٤ مكرر (١) منه أنواعا أربعة لرغيف الخبز الأفرنجي هي الرغيف العسادي الكبير والصغير والفورمة والمكرونة وبين وزن ومواصفات وسعر كل رغيف منها ونص في المادة ٣٤ مكرر (ب) على حظر انتاج أو بيع أو عرض الخبز الأفرنجي بغير الأوزان والمواصفات والأسعار الا بترخيص من وزارة التموين كما أوجب ألا يقل معدل انتاج الخبز الأفرنجي عن ٧٥٪ من كمية الدقيق الفاخر استخراجه ٧٢٪ التي يستخدمها المخبز يوميا في صناعته وعلى أن تستخدم الكمية الباقية ومقدارها ٢٥٪ في صناعة الحلوى والخبز الأفرنجي « السندوتش » الصغير . لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه قد خلت من بيان نوع ووزن وسعر أرغفة الخبز الأفرنجي المضبوطة بمخبر الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة • فإن الحكم المطعون فيه يكون مميبا بالقصور • هذا بالإضافة الى ما تعيب به من اغفاله تحقيق دفاع الطاعن - أن الخبز المضبوط نوع من الحلوى غير المحدد الوزن أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة •

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

٥ - عدد الأرغفة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على أن عدد الأرغفة التي وزنت يقل عن العدد الذي نص عليه القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٧٠ وهو ٧٥ رغيفا في حين أن العدد الذي قام محرر المحضر بوزنه هو ٧٠ رغيفا فقط - لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة انتساج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام إذ لم يقصد به سوى مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات لئتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر لنقاضي بمقتضى القانون في تكوين عقيدته من عناصر الاثبات المطلوبة أمامه فى الدعوى بخير أن يتقيد بدليل معين - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة لأن هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى تناولا صحيحا •

(الطعن رقم ٣١٤٨ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)

٦ - الامتناع والتوقف عن ممارسة الانتاج :

وحيث انه لما كانت المادة الثالثة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تنص على أنه يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص لا يستطيع الاستمرار في العمل اما لعجز شخصي أو لحساة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لأي عذر جدى يقبله وزير التموين ويفصل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه . ويكون قراره في حالة الرفض مسبباً . واذا لم يصدر الوزير قراراً مسبباً بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصاً وكان وزير التموين بعد أن اصدر القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التموينية التي يسرى عليها حكم المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سائلة الذكر اضافة الحبز الى هذه السلع بموجب القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارس في أسباب طعنه بأنه توقف عن انتاج الحبز في مخبزه ولم يذهب في طعنه الى أنه قد حصل على ترخيص بوقف الانتاج أو أنه تقدم بطلب الترخيص وانتقضت المدة المهررة دون صدور قرار مسبب برفض طلبه . فان ما يثيره تبريراً لتوقفه عن الانتاج يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٥)

٧ - القرارات الوزارية التي تنص على اجراءات الوئذ تكون على سبيل الارشاد والتوجيه :

— لما كان ذلك وكان قضاءه النقض قد جرى على أن النص في القرارات الوزارية على اجراءات وزن الحبز وكيفية حصوله هي من قبيل الارشاد والتوجيه الموظفين المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفة لئتم عملهم

على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون فى استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه فى الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين . ومن ثم فإن ما ينص الطاعن من قاله الخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان فى مكوت المحكمة الاستثنائية عن الإشارة الى دفاع الطاعن الذى ضمته مذكرته المقدمة لها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد بأنها لم تر فى هذا الدفاع ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يتحول الى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الدليل فيما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يفصح عن أنه غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٣)

٨ - جريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا - شخص مرتكبها - لا أهمية لتحديده :

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا . وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة مستمدة مما ضمنه محرر المحضر فى محضره من اجراءات وزن الخبز ساخنا وتكشفه نقصا يبلغ ٧٦ جراما جراما فى كل رغيف وما قرره الخراط أمام محرر المحضر من أن المتهم هو مدير المخبز المسئول وما أدلى به المنهم فى محضر تحقيق النيابة من انه خراط المخبز ومديره المسئول معا . لما كان ذلك وكان مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على انتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك . سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه . وكان الطاعن لا يمارس فى أن لما حصله الحكم من أنه مدير المخبز أصله الثابت بالأوراق فإن التفات الحكم عن الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وإن مرتكبها هسو

شخص آخر لا يمييه .

(الطعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

٩ - المدة اللازمة لتهوية الرغبة :

ان المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوُزن الحبز البارد بعد تهويته بثلاث ساعات هي حد أدنى له لتمام عملية التهوية ولم تحدد لها حدا أقصى . ولما كان البين من مطالعة المفردات - التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من وزن الحبز المضبوط يطابق ما دونه محرر المحرر وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أنتج خبزا بلديا به عجز عن الوزن المقرر قانونا . ولم يحتسب هذا العجز في الوزن باعتبار الحبز منتجا للمدارس - أخذا بدفاع الطاعن - وانما باعتباره خبزا منتجا للأهالي وقد التزم الحكم في احتساب الوزن القانوني للخبز ما حددته المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ من وزن للرغيف من الحبز البلدي بمحافضة المتوفية بـ ١٣٥ جراما فان ما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

١٠ - عدم جواز التسامح في وزن الحبز الساخن :

من المقرر أن نفى التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة التثبت التي أوردتها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي الى صحة ما ربه عليها من ادانة . لما كان ذلك وكانت برؤية انتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد انتاجه مهما ضؤل مقدار النقص فيه وكانت المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تجيز التسامح في أية نسبة في وزن الحبز الساخن وكان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن وزن الحبز المضبوط قد تم وهو ساخن فإن انضى عليه بالخطأ في تطبيق القانون باغفال نسبة التسامح في الوزن لا يكون صائبا .

(الطعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

الباب الخامس

قرارات متنوعة

١ - قرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
بشان تعديل الأرباح
صادر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قـرر :

المادة الأولى :

يستبدل بنص المادة ٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه
النص التالي :

« مادة ٣ » تحدد عناصر التكلفة الاسترادية التي تتخذ أساسا لحساب
نسب الربح المقررة فى تجارة السلع المستوردة على الوجه التالى :

١ - ثمن شراء السلعة ويسترشد فى تحديده بالسعر المدرج
بalfاتورة الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من السفارات
والقنصليات المصرية فى الخارج حسب الأحوال وتقدير مصلحة الجمارك
المصرية - والأسعار العالمية السائدة - وأسعار استيراد الجهات الأخرى ،
وذلك على أساس سعر صرف العملات الأجنبية المعلن من السوق المصرفية
يوم فتح الاعتماد بالنسبة للقطاء النقدي ويوم وصول المستندات أو صدور
خطاب الضمان حسب الأحوال بالنسبة لباقى القيمة .

٢ - مصاريف الشحن (النولون) والتأمين البحرى وفقا للقيمة
الواردة بالمستندات الأصلية محسوبا على أساس سعر صرف العملات
الأجنبية المعلن من السوق المصرفية يوم تحرير بوليصة الشحن أو وثيقة
التأمين - أو بالعملة المصرية طبقا لطريقة الدفع المنفق عليها .

٣ - مصاريف فتح الاعتماد ومصاريف المراسلات المتبادلة بالبريد والبرقيات والتلكس وعمولة البنك المراسل والدمغة النسبية وعمولة مد أجل الاعتماد أو زيادته وأية مصاريف بنكية خاصة بالاعتماد مؤيدة بالإشعارات البنكية . وفى حالة عدم تقديم تلك الإشعارات يختسب مبلغ تقديرى بواقع ١٪ فقط من القيمة « سيف » بالسعر الخارجى مقيما بالجنيه المصرى ولا تحتسب أية فوائد بنكية أو عمولة كمبيوتر .

٤ - الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات التى يحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الصادرة من الجهات الرسمية والتى لا يكون أدائها راجعا لحظا من المستورد .

٥ - مصاريف التفريغ والأرضيات والتخزين داخل الدائرة الجمركية التى تقاضاها الوكيلات الملاحية وشركات المستودعات والتخزين وتتحمل بها السلعة بصفة نهائية من واقع المستندات الرسمية بعد أقصى « خمسة عشر يوما » - وكذا مصاريف التخزين بالتلجعات داخل الدائرة الجمركية أو خارجها فى حالات الإفراج المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقا للفتات المعتمدة بشركات القطاع العام المختص وبعد أقصى « شهرين » .

٦ - عمولة تخليص البضاعة بنسبة قدرها ١٪ من قيمة السلعة « سيف » المحددة فى البندين ١ ، ٢ وبعد أدنى قدره « خمسمائة جنيها » وبعد أقصى قدره « ألفى جنيه مصرى » .

٧ - قيمة المينات التى تسحبها الجهات الرسمية على أساس السعر « سيف » طبقا للبندين ١ ، ٢ .

٨ - مصاريف النقل الداخلى للسلعة من الميناء حتى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى وذلك من واقع المستندات التى تقدم منه ولو كانت صادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة فى فئات النقل ١٠٪ من فئات القطاع العام المختص .

٩ - غرامات الحماويات طالما كانت مدعمة بالمسندات وخارجة عن ارادة المستورد وذلك خلال الفترة من تاريخ سحب العينة حتى تاريخ ورود آخر افراج .

١٠ - مقابل تمويل البنك عن القدر غير المغطى من الاعتماد ونسبة $\frac{1}{4}$ شهريا من قيمة هذا القدر وبحد أقصى شهرين وذلك من واقع شهادة من البنك المفتوح لديه الاعتماد تفيد تاريخ سداد الجزء الغير مغطى وذلك في حالة التسهيلات المصرفية .

المادة الثانية :

تضاف مادتين برمي (٣ مكرر ١ ، ٣ مكرر ٢) الى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه نصهما كالآتي :

مادة ٣ مكرر ١ :

(أ) يكون الحد الأقصى للربح في تجارة السلع المستوردة الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار وفقا لما هو موضح قرين كل منها .

(ب) يحدد الربح في تجارة السلع المستوردة بكافة أنواعها واستخداماتها وغير الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار بنسبة لا تزيد عن ٣٠٪ من اجمالي تكاليف الاستيراد يتم توزيعها كالآتي :

١٠٪ المستورد

٥ ٪ لتاجر الجملة

١٥٪ لتاجر التجزئة

مادة ٣ مكرر ٢ :

على المستورد أو تاجر الجملة حسب الأحوال أن يقدم لتاجر التجزئة فاتورة مبين بها تاريخ البيع ونوع السلعة وعلامتها المميزة ان وجدت ووحدات البيع وثمان بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والثمان المدفوع من المشتري وأقصى سعر لبيع الوحدة للمستهلك .

المادة الثالثة :

مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه -
على مستوردي السلع المدرجة بالجدول المرفقة لهذا القرار التقدم بصورة
من قائمة تكاليف الاستيراد إلى الإدارة العامة للخبراء والتسليم بوزارة
التأمين والتجارة الداخلية وفقا للنموذج المرافق في موعد لا يتجاوز شهرا
من تاريخ الإفراج النهائي على السلعة . ويحظر طرح تلك السلع للتداول
أو التعامل فيها بأي وجه قبل تقديم تلك القائمة .

ولا تسرى الأحكام المتقدمة على الجهات الآتية :

(أ) المصانع التي تقوم بالاستيراد بغرض التصنيع طبقا للبطاقة
الاستيرادية الخاصة بها وذلك في حدود الطاقة الانتاجية السنوية لها
المحددة من الجهات الرسمية المختصة .

(ب) وكلاء الشركات الأجنبية الذين يلتزمون بصيانة ما يستوردونه
من آلات وجهزة ومعدات خلال فترة الضمان وذلك بالنسبة لمستلزمات
التشغيل والانتاج وقطع الغيار لمراكز الصيانة .

(ج) الهيئات والجهات الحكومية التي تستورد بذاتها أجهزة أو معدات
أو أية مستلزمات لاستخدامها الخاص .

(د) جميع المستوردين فيما يتعلق بالعينات .

المادة الرابعة :

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها
في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

المادة الخامسة :

يلغى القراران رقما ١٢١ لسنة ١٩٨٦ ، ٧٣٧ لسنة ١٩٨٨ المشار
إليهما كما يلغى أي نص آخر يخالف أحكام هذا القرار .

المادة السادسة :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ - د/محمد جلال الدين ابو الذهب

جول مرافق للقرار الوزارى رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٠

فى شأن تحديد الربح فى تجارة السلع المستوردة

الصف	اجمالى نسب الربح مستورد وموزع	توزيع النسب جملة تجزئة
------	-------------------------------------	---------------------------

اولا - السلع الغذائية :

١٥	٦	٩٠	٣٠	أ - الغير معبأة
١٠	٤	٦	٢٠	ب - معبأة او معلبة
				فيما عدا منتجات الالبان
١١	٤	٧	٢٢	ج - منتجات الالبان المعبأة والمعلبة

ثانيا - السلع غير الغذائية :

				١ - قطع غيار السيارات - بوجهيات
				ابلاتين - كوندنسر - بطاريات
				سائلة - تيل فرامل - رولمان
				البلى - اسطوانات الدبرياج -
				طللمبات المياه والبنزين محمصات
				المجمل - والكبالن - زجاج
١٥	-	١٥	٣٠	السيارات
				٢ - اطارات الكاوتش داخل وخارجي
				للسيارات الصغيرة سواء ملاكى
١٥	-	١٥	٣٠	او نقل

٦	-	٤	١٠	٣ - خشب الأثاث فقط
١٥	-	١٠	٢٥	٤ - شناجر النظارات
				٥ - الادوات الكهربائية :
				الفئس - البرايز - المفاتيح -
				الاكياس - كوندنسر - الدوى
				بأنواعها - الترنسات - اللوحات
٢٠	-	١٠	٢٠	الكهربائية - اللمبات بأنواعها
١٥	-	١٥	٣٠	٦ - قطع غيار الدراجات
١٥	٥	١٠	٣٠	٧ - قطع غيار الآلات الزراعية
				٨ - المستلزمات الطبية والمحيوط
١٥	٥	١٠	٣٠	الجراحية
١٥	-	١٥	٣٠	٩ - قطع غيار النقل
				١٠ - الادوات الكتابية والمكتبية
١٥	-	١٥	٣٠	والهندسية
				١١ - الساعات والمنبهات وساعات
٢٠	-	١٠	٣٠	الحائط
١٥	-	١٥	٣٠	١٢ - قطع غيار الديزل
١٥	٥	١٠	٣٠	١٣ - مجروش البلاستيك
				١٤ - الادوات الصحية :
				المخاطات بأنواعها - الحنفيات -
				المحابس - فلاتر للمياه -
				السيراميك - القيشاني -
١٥	-	١٠	٢٥	البانيوهات - وأطقم الحمامات
				يضاف ٥% للأرباح المقررة للمستورد بالنسبة للأدوات الصحية
				المصنوعة من الصينى الخالص نظير التلف الفعل
				١٥ - الادوات المنزلية :
١٥	٥	١٠	٣٠	أ - المصنوعة من الصينى
١٣	-	١٢	٢٥	ب - غير المصنوعة من الصينى
١٥	٥	١٠	٣٠	ج - المصنوعة من الزجاج والبلاور

٢ - قرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٩٠

صادر بتاريخ ٢٦/٧/١٩٩٠

بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الأسماك المصيدة
من بحيرة السد العالي وتنظيم تداولها

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قرر :

المادة الأولى :

تعيين أسس تحديد أسعار تداول الأسماك المصيدة من بحيرة السد
العالي على النحو التالي :

أولاً - الأسماك الطازجة الكاملة بالكيلو جرام :

البطلى
نشر البياض « ساموس »
والبياض

قرش	جنيه	قرش	جنيه
١٦	١	٦٦	١
سعر التسليم من جمعية صائدي الأسماك			
تسليم ظهر العوامة بميناء السد العالي الى			
شركة المصرية لتسويق الأسماك ومصر/			
سوان لصيد وتصنيع الأسماك			

البطلى
نشر البياض « ساءوس »
والبياض

قرش	جنيه	قرش	جنيه
٢٢	١	٧٥	١
سعر التسليم من الشركة المصرية لتسويق			
الأسماك بفروعها بأسوان الى تجار التجزئة			
بأسوان ومحافظات الوجه القبلي			
٤٠	١	١٠	٢
سعر بيع الكيلو جرام للمستهلك بأسوان			
ومحافظات الوجه القبلي			

ثانيا - الأسماك المنظفة منزوع الرأس والأحشاء بالكيلو جرام :

نشر ابيياض « ساموس »
والبياض

	قرش	جنيه	قرش	جنيه
سعر التسليم من شركة مصر/ أسوان الى شركة تسويق الاسماك	٩٣	١	٦٠	٢
سعر التسليم من شركة تسويق الاسماك الى منافذها ومنافذ شركات المجمعات الاستهلاكية بجميع المحافظات . وسعر تسليم شركة مصر/ أسوان لمنافذها بجميع المحافظات عدا محافظات الوجه القبلي	١٠	٢	٩٠	٢
سعر البيع للمستهلك لجميع منافذ التوزيع ما عدا محافظات الوجه القبلي وأسوان	٤٠	٢	٣٠	٣

المادة الثانية :

يحظر نقل أسماك بحيرة السد العالي وتداولها كاملة بمحافظات القاهرة والجيزة وسائر محافظات الوجه البحري .
ويحظر تداول الأسماك المنظفة بنزع الرأس والأحشاء بمحافظات الوجه القبلي .

المادة الثالثة :

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما حسب الأحوال .

المادة الرابعة :

يلغى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

المادة الخامسة :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

٣ - قرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٩٠
بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الأسماك
المصيدة من بحيرة السد العالي وتنظيم تداولها
صادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٥

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه النص التالي :

المادة الثانية : مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه يحظر تداول أسماك بحيرة السد العالي كاملة بمحافظات القاهرة والجيزة وسائر محافظات الوجه البحري .

كما يحظر تداولها منقطة بنزع الرأس والأحشاء بمحافظات الوجه القبلي عدا منافذ التوزيع التابعة لشركتى المصرية لتسيير الأسماك ومصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك بمدينة أسوان .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالقوانين المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

٥١ د / محمد جلال الدين أبو الذهب

٤ - قرار رقم ٨١٨ لسنة ١٩٩٠

بشأن تنظيم تداول السكر

صادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

الفصل الأول

قصب السكر

مادة ١ - يحظر نقل أو الشروع في نقل قصب السكر خارج حدود محافظات أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والمنيا وبحظر تشغيل عسارات العسل الأسود بتلك المحافظات في غير المواعيد التي تحددها وزارة الصناعة ويتم ضبط الكميات المخالفة وتسلم لأقرب مصنع تابع لشركة السكر والنظير المصرية .

الفصل الثاني

مادة ٢ - على شركة السكر والتقطير المصرية تسليم كامل انتاجها من السكر الخام الى مصانع التكرير بالحوامدية . . وعليها شحن وتسليم جميع انتاجها من أنواع السكر المختلفة سواء الأبيض أو المكرر أو الفاخر أو كاتور صناعي الى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد .

كما يتم توزيع السكر بنخرفة هذه الشركات للأنشطة المختلفة ولتأخذ التوزيع طبقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٣ - على شركتي تجارة السلع الغذائية بالجملة وضع برامج لشحن السكر لشركة السكر وعلى الشركتين المذكورتين النقل بين فروعهما

بما يكفل وصول مقررات السكر الشبهية الى الجهات المخصص لها فى موعد لا يتجاوز اليوم الخامس والعشرون من الشهر السابق لشهر المخصص له تلك المقررات .

مادة ٤ - على شركة السكر والتقطير المضرة اخطار ادارة السكر بوزارة التموين والتجارة الداخلية بالبيانات الآتية :

- ١ - بيان لكميات السكر المشحون لمناطق الاستهلاك .
- ٢ - بيان شهري برصيد السكر الخام والمكرر والأبيض بكل مصنع أو مخزن أو مصنع تكرير فى اليوم الأول من كل شهر .
- ٣ - بيان الكميات المنصرفة من المعاصر أو المخازن أو مصانع التكرير من السكر الخام أو المكرر كل على حدة شهريا .
- ٤ - إنتاج الشركة من السكر المكرر والخام شهريا وسنوياً كل على حدة .
- ٥ - رصيد السكر الخام والمكرر وتحت التكرير شهريا .
- ٦ - الكميات المنصرفة للاستهلاك شهريا .
- ٧ - الكميات المصدرة بناء على موافقة الوزارة ويتم الاخطار باليد أو بالبريد المستعجل .

مادة ٥ - تعدد كميات وأسعار السكر الموزع بالبطاقات التموينية أو استرشادا بها وكذا المحددة للجهات والأغراض الأخرى من السكر بكافة أنواعه طبقاً للتعليمات التى تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٦ - تتولى لجنة توزيع السلع بكل محافظة توزيع الحصص المحددة للمحافظة من السكر العائلى على ضوء التعليمات الصادرة من الوزارة .

مادة ٧ - يحظر على جميع الفنادق والمحال العامة العادية والسياحية والمصانع استخدام أو حيازة السكر المخصص للبطاقات التموينية والسكر العائلى بكافة أنواعه .

مادة ٨ - يحظر نقل أو الشروع فى نقل السكر المحلى خارج حدود
أى محافظة بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينيبه .

مادة ٩ - يحظر نقل السكر خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى
يبدأ من نقطة المثلثات ٢٢٧ التى تقع على ساحل خليج السلوم من الناحية
الغربية بجوار مرسى رحلة بحرى مدينة السلوم بحوالى ١٢.٥ كم وتبعد عن
الحدود السياسية للجماهيرية الشعبية الديمقراطية الليبية بمسافة ٥٥٠ مترا
حيث يتجه جنوبا موازيا الحدود السياسية حتى نقطة المثلثات رقم ٢٩٣
التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٧٥٠ مترا ثم يتجه جنوبا حتى نقطة
رقم ٢٨٣ بجوار نقطة نقب حلفاية التى تبعد عن الحدود السياسية
بمسافة ١٠٠٠ متر يتجه جنوبا ناحية الشرق بزاوية قدرها ١٥٧ الى نقطة
المثلث رقم ٨ (X) الواقعة جنوب قارة عزيز التى تبعد عن الحدود السياسية
بمسافة ٢٦ كم ثم يتجه جنوبا الى الغرب بزاوية قدرها ٣٣ من الخط الاول
الى نقطة المثلثات رقم ٩٦٠ غرب بركة المرقى التى تبعد عن الحدود
السياسية بمسافة ٣١ كم ثم يتجه جنوبا الى الشرق بزاوية قدرها ١٣٢ الى
نقطة المثلثات رقم ٧٣ ببحر الرمال الأعظم جنوب قارة الدبور بمسافة
٣٠ كم بعد ١٠٠ كم من الحدود السياسية .

الفصل الثالث

١ - السكر المستورد عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية

مادة ١٠ - تتولى الهيئة العامة للسلع التموينية تسليم كميات
السكر المستورد والواردة لحسابها الى شركات هيئة القطاع العام للسلع
الغذائية والتبريد طبقا للنظام الذى تحدده الهيئة بالاستئراك مع وزارة
التموين والتجارة الداخلية .

مادة ١١ - تتحمل الهيئة العامة للسلع التموينية مصادرة نقل السكر المستورد من الموانئ حتى فروع شركات التوزيع بالمحافظات .

مادة ١٢ - على الهيئة العامة للسلع التموينية تجنب الفروق المالية الناتجة عن رسائل السكر المستورد لحساب السلع التموينية وتزول للهيئة المذكورة فروق الاسعار الناتجة لدى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد من تعديل أسعار توزيع كميات السكر .

مادة ١٣ - يتم بيع السكر المستورد بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية عن طريق شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد بالأسعار والضوابط التي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

ب - السكر المستورد للاستهلاك العائلي

عن غير طريق الهيئة العامة للسلع التموينية

من القطاعين العام والخاص خصصا من المئرج بموازنتها

مادة ١٤ - على مستورى السكر التقديم الى اللجنة العليا لتنظيم تداول وتحديد أسعار السكر المشكلة بموجب القرار الوزارى رقم ١٤ لسنة ٨ ١٩ المشار اليه بطلبات موضحا بها كميات وأسعار ومواعيد الوسائل المزمع استيرادها بمعرفتهم طبقا للمواصفات والشروط القياسية مصحوبة بتأمين ابتدائي قدره ٢٠٪ من قيمة الكمية المعروضة بموجب خطابات ضمان أو شيكات مصرفية مقبولة الدفع من أحد البنوك التجارية بالبنية المصرى برسم الهيئة العامة للسلع التموينية ويستكمل هذا التأمين نهائيا الى ٥٠٪ من القيمة فور تثبيت الصفقة . ويتعين أن يكون كلا من التأمين الابتدائي والنهائى سارين طوال مدة التوريد .٠٠ ويتم مصادرة خطاب الضمان أو صرف قيمة الشيك حسب الأحوال لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية فى حالة عدم الاستيراد أو التسليم فى المواعيد المقررة .

مادة ١٥ - على مستوردي السكر تسليم كامل الرسائل التي يستوردونها من السكر الى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد في الافراج عنها وبالسعر القطعي الذي وافقت عليه اللجنة العليا للسكر المشار اليها .

وعلى شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد استلام هذه الرسائل ويتم التسليم والاستلام وفقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ١٦ - على شركات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد التي تقوم باستلام رسائل السكر من المستوردين سداد قيمة الكميات المسلمة اليها طبقا للأسعار التي وافقت عليها اللجنة العليا للسكر .

مادة ١٧ - يؤول الى الهيئة العامة للسلع التموينية الفروق المالية الناتجة بين سعر الشراء من المورد وسعر التسليم منها لي شركاتي الجملة وشركة التعبئة كما تتحمل الهيئة المذكورة بالفروق المالية الناتجة عن ارتفاع سعر الشراء عن سعر التسليم .

الفصل الرابع سكر المصانع

مادة ١٨ - يجوز لأصحاب المصانع التي يدخل السكر في انتاجها والمسئولين عن ادارتها استيراد كميات السكر اللازمة لانتاجها وعليهم امساك سجلات معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة موضعا بها الكميات الواردة للمصنع يوميا وما تم تصنيعه والرصيد المتبقى ويحظر طرح أية كميات من هذا السكر للتداول أو التعامل فيه بأي وجه .

مادة ١٩ - يتم تحديد حصص السكر اللازمة للأنشطة المختلفة طبقا لطاقتها الانتاجية المحددة بمعرفة مديرية التموين المختصة ووفقا لتعليمات الوزارة الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٢٠ على الجهات والمصانع التي تستخدم السكر في إنتاجها امساك سجلات معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة. موضعا بها الكميات المساحة يوميا من السكر وجهة الاستلام وحركة السكر بها على أن تقوم مديرية التموين المختصة بالمتابعة شهريا .

الفصل الخامس

سكر البنجر

مادة ٢١ - يتم تداول انتاج شركة الدلتا لصناعة سكر البنجر وفقا لتعليمات التي تصدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية .

الفصل السادس

مادة ٢٢ - (أ) يحظر بيع السكر البودرة او عرضه للبيع او حيازته سائبا .

(ب) يصرح للمصانع المرخص لها في طحن وتميئة السكر البودرة بتعبئته في عبوات من البولي ايثيلين زنة $\frac{1}{4}$ ، ١ ، ٢ كيلو جرام طبقا للمواصفات الآتية :

١ - أن يكون خالياً من الشوائب أو أية مواد مضافة .

٢ - أن تكون العبوة محكمة الغلق .

٣ - أن يدون على العبوة اسم المعبىء وعنوانه ورقم ترخيص التعبئة الصادر من الوزارة والوزن الصافى للعبوة وسمير البيع للمستهلك .

الفصل السابع

السكر المعبأ

مادة ٢٣ - يجوز لأصحاب مصانع التعبئة والمسئولين عن ادارتها من القطاعين العام والخاص وكذا المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن

استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المقيدة فى السجل التجارى
تضبيته السكر لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية طبقا للتعليمات
والأسعار التى تصدرها الوزارة .

الفصل الثامن

احكام عامة

مادة ٢٤ - يحظر على مستوردى السكر لكافة الأغراض من القطاعين
العام والخاص طرحه بالأسواق للاستهلاك العائى .

مادة ٢٥ - يحظر تداول السكر بجميع أنواعه فى غير الأغراض
المخصصة من أجله طبقا للتعليمات الصادرة من وزارة التموين والتجارة
الداخلية .

مادة ٢٦ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية
تصدير السكر وعيدان قصب السكر والعسل الأسود .

مادة ٢٧ - على مديريات التموين والتجارة الداخلية فحص الطلبات
التي تقدم اليها من الأنشطة المختلفة لتحديد حصصها الشهرية من السكر
أو زيادتها أو تخفيضها أو وقفها طبقا لقدرتها الانتاجية ومسقط الحق فى
صرف الحصص فى حالة عدم صرفها فى نفس الشهر .

مادة ٢٨ - على شركات هيئة القطاع العام للمسلح الغذائية والتبريد
اخطار الادارة المركزية للتوزيع بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان
اسبوعى عن حركة السكر بجميع أنواعه لكل نوع على حدة معبأ أو سائب
وذلك عن الأسبوع السابق .

مادة ٢٩ - على فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة
بالمحافظات اسماك سجلات معتمدة من مديرية التموين والتجارة الداخلية
المختصة مبينا بها الحركة اليومية للسكر بكافة أنواعه وعليهم اخطار المديرية

المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر بالوارد والمنصرف والرصيد خلال الشهر السابق .

مادة ٣٠ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها حسب الأحوال .

مادة ٣١ - تُلغى القرارات أرقام ٥٠٨ لسنة ١٩٨٥ ، ٧١١ لسنة ١٩٨٧ ، ٤٩ ، ٢١٨ لسنة ١٩٨٨ ، ٦٠٦ لسنة ١٩٨٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٩٠ .

كما يُلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٣٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٢/٢٠/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/ محمد جلال الدين أبو الدهب

٥ - قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧
بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية
مصادد بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٧

قرار

وزير التموين والتجارة الداخلية

اولا : اللحوم ومنتجاتها

مادة ١ - يحظر في أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاستهلاك الآدمي في المجازر العامة والأماكن المخصصة للذبح عدا المخصصة لتغذية القوات المسلحة وحالات الذبح الاضطرارى التى تقررهما مديرية الشئون البيطرية المختصة ، ويعوز بترخيص من المحافظ المختص أو من ينيبه ذبح تلك الحيوانات يوم الأربعاء من كل أسبوع بفرض تجهيز لحومها .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يرخص للمجازر التالية بذبح وتجهيز اللحوم وحفظها بتلاجات المجازر ومنافذ التوزيع التابعة لشركات المجمعات الاسهلاكية دون عرضها للبيع :

(أ) المجزر الآلى بالبساتين بمحافظة القاهرة التابع للشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية .

(ب) المجزر الآلى بالعامة بمحافظة الاسكندرية التابع للشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية .

(ج) المجزر الآلى بفرب النوبارية التابع لشركة المجمع الزراعى الصناعى .

(د) المجازر الآلية التابعة لشركة الاسماعيلية للمجازر الآلية
« اسمتكو » .

(هـ) المجازر الآلية الأخرى التى يخصص لها من وزارة التموين والتجارة
الداخلية بالذبح طوال أيام الأسبوع .

(و) مجزر السويس على أن يقتصر الذبح فيه على المواشى الصومالية
والسودانية المستوردة .

مادة ٣ - على المجازر ختم لحوم الصجول المستوردة المذبوحة لحساب
الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية التابعة لهيئة القطاع
العام للسلع الغذائية والتبريد والتى استبدلت حتى سنت قواطع بلخاتم
الصغير .

مادة ٤ - يحظر فى أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل
اسبوع بيع لحوم الحيوانات المذبوحة محليا بكافة أنواعها. او عرضها للبيع .

كما يحظر فى الأيام المشار إليها تقديم وجبات للجماهير من اللحوم
المحلية أو المستوردة ولا يسرى هذا الحظر على بيع اللحوم المستوردة المجمدة
ومصنعاتها والأصناف المجهزة منها وكذا الكبر والكلاوى والقلوب الطازجة
والمستوردة المجمدة ويستثنى من ذلك المنشآت الفندقية والسياحية الخاضعة
لأحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه والتى يصدر بتحديثها
قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية كما
تستثنى لحوم الحيوانات المذبوحة اضطراريا بالشركات الزراعية التابعة
لوزارة الزراعة المتوافرة لديها فراغات تبريد والتى يصدر بتحديثها قرار من
وزير الزراعة واستصلاح الأراضى على أن يقتصر عرض وبيع هذه اللحوم
بمنافذ التوزيع التابعة لهذه الشركات .

مادة ٥ - يجوز للمصانع المرخص لها تجهيز وتصنيع اللحوم

المستوردة والمجموعة وتعبئتها وعلى أصحاب هذه المصانع والمسؤولين عن إدارتها مراعاة أحكام القرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

مادة ٦ - يوقف العمل بأحكام المادتين الأولى والرابعة خلال المراسم والأعياد المحددة بالكشف المرافق لهذا القرار .

ثانيا : الدواجن

مادة ٧ - على الشركة العامة للدواجن تسليم كامل انتاجها من الدواجن والبيض الطازج الى الجهات التي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية بالسعر الذي يتم الاتفاق عليه بين وزارتي التموين والتجارة الداخلية ووزارة الزراعة والأمن الغذائي .

ثالثا : الأسماك

مادة ٨ - يسلم كامل انتاج مزرعة الرسوه السمكية بمحافظة بورسعيد التابعة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية من الأسماك الطازجة بمختلف أنواعها الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك بالأسعار التي يتم الاتفاق عليها مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٩ - على صائدى الأسماك من الجمعيات التعاونية وغيرها الذين يمارسون الصيد ببحيرات البردويل بمحافظة شمال سيناء وقارون وولدى الريان بمحافظة الفيوم تسليم كامل حصيلة صيدهم اليومي من الأسماك الطازجة « عدا البلطى - الجمبرى الأبيض صغير الحجم - الليفة - انتاج بحيرة قارون » الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك وعلى الشركة المذكورة تسويق ٧٠٪ من كميات الأسماك المسلمة اليها وفق القواعد التي تضعها وزارة التموين والتجارة الداخلية ويتم تسليم باقى الكميات وقدرها ٣٠٪ الى الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك بالمحافظات المنتجة لتسويقها داخل المحافظة التي تتبعها .

ويجوز لمديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بالترخيص للشركة المصرية لتسويق الأسماك بنقل الكميات الفائضة عن حاجة المحافظة من حصة الجمعيات التعاونية المذكورة لتسويقها في المحافظات المجاورة .

مادة ١٠ - تتولى الشركة المصرية لتسويق الأسماك طرح الأسماك الطازجة المسلمة اليها من مناطق الانتاج بالمحافظات المنتجة للبيع للمستهلكين بمنافذ التوزيع الناتجة لها وبالمنافذ الاخرى التابعة لشركات المجمعات الاستهلاكية بجميع المحافظات .

مادة ١١ - يتحدد انتاج كل من الشركة المصرية لتسويق الأسماك وشركة مصر اسوان لصيد وتصنيع الاسماك من أسماك الفيليه ناتج اسماك بحيرة السد السالى بما لا يجاوز ٢٠٪ من حصة الأسماك المقررة لكل منها وتخصص هذه الكمية للوفاء بالالتزامات المقررة فى العقود المبرمة أو التى نبرمها هاتين الشركتين والوحدات الادارية والهيئات العامة والمستشفيات والفنادق والملاط السياحية وفقا للضوابط التى تقررها هيئة القطاع العام لسلع الغذائية والتبريد .

ويحظر على الشركتين المذكورتين وعلى الجهات المتعلقة معها طرح أى كميات من أسماك الفيليه للتداول فى الأسواق أو التصرف فيها لغير باى وجه من الوجوه .

مادة ١٢ - لا يجوز أن تزيد نسبة المصنع من الأسماك الطازجة الذى يطرح للتداول بمنافذ التوزيع المشار اليها بالمادة السابقة مقبلى أو مشبوى أو مملح أو مدخن - ٥٠٪ من الأسماك الطازجة المسلمة الى الشركة المصرية لتسويق الأسماك ويتم طرح الباقي للبيع للمستهلكين طازجا أو منظفا .

مادة ١٣ - تحدد أسعار تداول الأسماك المجمدة بكافة أنواعها المستوردة لحساب القطاع التموينى - بمعرفة لجنة تشكلى برئاسة رئيس

الادارة المركزية للخبراء والتسمير بالوزارة ويشترك في عضويتها :

- ١ - مدير ادارة التكاليف بالهيئة العامة للسلع التموينية .
- ٢ - مدير ادارة التكاليف بهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد .
- ٣ - ممثل الشركة المصرية لتسويق الاسماك .

رابعاً : الألبان ومنتجاتها

مادة ١٤ - مع عدم الاخلال بالأحكام والقواعد الصادرة من وزارتي الصحة والصناعة في شأنن تصنيع وتداول الألبان ومنتجاتها على أصحاب مصانع الألبان ومنتجاتها والمستوليين عن ادارتها اثبات البيانات الآتية باللغة العربية على كل عبوة صالحة للتداول .

- (أ) اسم المصنع وعنوانه واسم صاحبه .
- (ب) نوع المنتج ونسبة الدسم والوزن الصافى .
- (ج) تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .
- (د) سعر البيع للمستهلك .

الأحكام العامة

مادة ١٥ - تضاف الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه الأصناف الآتية : لحوم المواشى والأغنام الحية المستوردة - البقر والجاموس وأغنام الماعز والإبل الحية - اللحوم والدواجن والكبد المستوردة المثلجة والمجمدة بكافة أنواعها وأصنافها - الدجاج الحى والمذبوح المنتج محليا والمستورد - الأسماك المجمدة المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها .

مادة ١٦ - يسرى الحظر المنصوص عليه فى المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه على الأصناف الآتية :

اللحوم والأسماك بجميع أنواعها - الطيور والدواجن - الألبان ومنتجاتها المحفوظة وغير المحفوظة .

مادة ١٧ - يكون توزيع الحصص التي تقررها الوزارة لكل محافظة من اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجات الألبان على منافذ التوزيع المعتمدة بها عن طريق لجنة توزيع السلع بكل منها وفق الضوابط التي تصنعها الوزارة .

مادة ١٨ - تحدد كل ستة أشهر أسعار اللحوم والدواجن المجمدة المستوردة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية والتي تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية توريدها الى القوات المسلحة والمستشفيات والمصالح الحكومية على أساس تكلفة الاستيراد مضافا إليها نسبة ٥٠٪ هامش ربح للشركة المذكورة مع اضافة عشرة جنيهاً، عن كل طن في حالة قيام الشركة بالنقل الى أماكن التوريد ويكون توريد اللحوم والدواجن والأسماك المحلية للجهات المذكورة من الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية بأسعار التكلفة ودون دعم .

مادة ١٩ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية تصدير المواشى الحية والجمال والماعز والأغنام واللحوم بكافة أنواعها وأصنافها وكذا منتجاتها والجلود الخام والمذبوح منها بكافة أنواعها والقرون البقرى والجاموسى الكبيرة ، الدجاج الحى والمذبوح والأسماك المحلية الطازجة والمملحة والمجمدة والمسخنة والمصنعة والمنظفة بكافة أنواعها وأصنافها الى الخارج ويستثنى من ذلك العينات العلمية وكذا العينات التجارية من الأصناف التى تخصص منها حصص للتصدير وذلك فى حدود خمسة كيلو جرامات للينة الواحدة .

مادة ٢٠ - يحظر بغير ترخيص من محافظ مرسى مطروح أو من ينييه نقل أو الشروع فى نقل الماعز والأغنام من محافظات الجمهورية أى داخل حدود محافظة مطروح .

مادة ٢١ - يحظر بغير ترخيص من محافظ البحر الأحمر أو من ينيبه نقل أو الشروع فى نقل اللحوم والدواجن والأسماك المثلجة والمجمدة والمعبأة والمعلبة والألبان ومنتجاتها خارج حدود خط وهمى يمتد من منطقة الحيرة عند ساحل البحر الأحمر ويتجه غربا بطول ٤٠ كيلو مترا الى بير الجاهلية وينحرف جنوباً الى جبل العقبة مارا بجبل أبو ضاء ثم يتجه شرقا حتى ساحل البحر الأحمر مع عدم الاخلال بباقي أحكام القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

مادة ٢٢ - يحظر على غير الشركة المصرية لتسويق الأسماك نقل أو الشروع فى نقل الأسماك الطازجة والمملحة والمجففة خارج حدود محافظة البحر الأحمر بغير ترخيص من محافظ البحر الأحمر أو من ينيبه ويستثنى من الحظر الوارد بهذه المادة الكميات المصاحبة للمسافرين فى حدود عشرة كيلو جرام للطازجة وخمسة كيلو جرام للأصناف الأخرى للفرد الواحد .

مادة ٢٣ - يحظر بغير ترخيص من السيد محافظ الجيزة أو من ينيبه نقل أو الشروع فى نقل الحيوانات المعدة لحومها للأكل ولحومها المذبوحة خارج حدود الواحات البحرية .

مادة ٢٤ - يحظر على غير جهاز تنمية واستغلال الثروة السمكية بالفيوم والشركة المصرية لتسويق الأسماك نقل أو الشروع فى نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها إنتاج بحيرة قارون خارج حدود مناطق الانتاج بغير ترخيص من السيد محافظ الفيوم أو من ينيبه .

مادة ٢٥ - يحظر نقل أو الشروع فى نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها فيما بين مدن ومحافظة جنوب سيناء أو خارجها بغير ترخيص مكتوب من السيد محافظ جنوب سيناء أو من ينيبه .

مادة ٢٦ - يحظر على غير شركتى المصرية لتسويق الأسماك ومصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك نقل أو الشروع فى نقل الأسماك الطازجة

والمصنعة والمنظفة والمجمدة بكافة أنواعها داخل وخارج حدود مدينة ومحافظه أسوان بغير ترخيص من السيد محافظ أسوان أو من ينيبه • وتضبط وسائل النقل التي يتم ضبطها محملة بالأسماك بالمخالفة للحكم المتقدم ويتم التحفظ عليها بمعرفة محافظ أسوان لمدة ثلاثة أشهر أو لحين الفصل في التهم المنسوبة للخالفين أيهما أقرب ويستثنى من الحظر الوارد بهذه المادة الكميات المصاحبة للمسافرين في حدود عشرة كيلو جرام للفرد •

مادة ٢٧ - يحظر على غير الشركة المصرية لتسويق الأسماك نقل أو الشروع في نقل الأسماك الطازجة بكافة أنواعها الى خارج حدود المحافظات المنتجة لها بدون ترخيص سابق من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة ويستثنى من ذلك الحظر الكميات المباحة للمسافرين في حدود عشرة كيلو جرام للفرد •

مادة ٢٨ - تعين أسس تحديد أسعار الكيلو جرام الحى والمذبوح من الدجاج من السلالات الأجنبية والمهجنة انتاج مزارع القطاع الخاص بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية بمعرفة اللجنة المركزية للتسعير التي تشكل بوزارة التموين والتجارة الداخلية على أن ينضم الى عضويتها ممثل عن كل من :

- (أ) هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد •
- (ب) وزارة الزراعة والأمن الغذائى •
- (ج) اتحاد منتجي الدواجن والمجازر •
- (د) الشعبة المختصة بالغرفة التجارية •

كما تعين أسعار تداول الأسماك الطازجة بمعرفة تلك اللجنة على أن ينضم اليها مندوبين من كل من :

- (أ) الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية •
- (ب) الشركة المصرية لتسويق الأسماك •

(ج) جمعيات صائغى الأسماك *

(د) الشعبة المختصة بالفرقة التجارية ؛

وذلك بعد التنسيق مع لجان التسعير المحلية بهذه المحافظات وبمراعاة تكاليف الانتاج والنقل وتحقيق هامش ربح مناسب لكل من المنتج وناجر الجملة والمجزر وناجر التجزئة وكل حلقة من حلقات التداول على أن يعاد النظر فى تلك الأسس كل ستة أشهر أو كلما دعت الحاجة الى ذلك *

مادة ٢٩ - تحدد أسعار تداول المواشى والأغنام الحية المستوردة للذبيح واللحوم والدواجن والاكباد والقلوب والسكلاوى والأسماك المجمده والمحفوظة بكافة أنواعها واصنافها المستوردة ، عن غير طريق القطاع التموينى وفقا للأحكام والقواعد المتعلقة بتحديد نسب الربح فى السلع الغذائية المستوردة المحددة بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

مادة ٣٠ - تتولى هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد توزيع جميع الكميات المستوردة لحساب القطاع التموينى من رسائل اللحوم والأسماك المحفوظة بكافة أنواعها على شركتى المصرية لتجارة السلع الغذائية بالجملة والعامه لتجارة السلع الغذائية بالجملة النابعتين لها وعلى هاتين الشركتين توزيع الكميات المسلمة اليهما على شركات المجمعات الاستهلاكية والمجمعات التعاونية والتجار بجميع المحافظات وفقا للحصص التى تقررها الوزارة وعلى هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد اخطار الادارة العامة للمنتجات الحيوانية بوزارة التموين والتجارة الداخلية ببيان عن الرسائل التى ترد أولا بأول لتحديد الحصص ويتم تحديد أسعار التداول بالاتفاق بين هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد والادارة العامة للخبراء والتسعير بالوزارة ويصدر بها قرار وزارى *

مادة ٣١ - تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات

الغذائية وشركات التبريد التابعة لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد استلام وتخزين ونقل وتوزيع رسائل اللحوم المجمدة والدواجن والأسماك المستوردة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية أو التي يتقرر استلامها من القطاع الخاص بالتنسيق فيما بينها بمعرفة هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد ويكون توزيع هذه الرسائل وفقا للحصص والقواعد والأسعار التي تحددها الوزارة .

مادة ٣٢ - تتولى الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية استلام كافة رسائل المواشي والأغنام الحية المستوردة عن طريق هيئة السلع التموينية أو التي يتقرر استلامها من القطاع الخاص وكذا ناتج المشروع القومي للبتلو وتقوم بإيوائها وتغذيتها ورعايتها وتجهيز اللحوم وتوزيعها وفق الحصص والقواعد والأسعار التي تقررها الوزارة .

مادة ٣٣ - مع عدم الإخلال بالأحكام المتعلقة بالرقابة على المستورد من السالح الغذائية يحظر على المستوردين والمنتجين وتجار الجملة والتجزئة تداول أو التعامل أو حيازة الأصناف الآتية ما لم يكن مثبتا على أغلفتها اسم المستورد وتاريخ إنتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها :

١ - اللحوم المجمدة أو المبردة المعبأة في عبوات للجستهلك النهائي والحرم المعلبة ومنتجاتها (كورنديف - لانشون - كاندبيف) واللحوم المجزأة والمجهزة في عبوات للمستهلك النهائي .

٢ - اللحوم المفرومة والمخلوطة .

٣ - الكبد والكلاوى والقلوب والقواصص المجمدة .

٤ - الدواجن والطيور المجمدة وأجزائها .

٥ - الأرناب المجمدة .

٦ - الأسماك المجمدة والمسخنة والمملحة والمعبأة بأنواعها والمحفوظة

(نونة - سردين - سالمون - سمك كريل - أنشوجة) .

- ٧ - بيض المائدة الطازج •
- ٨ - بودة البيض •
- ٩ - الألبان المجففة والمكثفة والمبأة ومنتجاتها •
- ١٠ - الكريمة السائلة والمعلبة •
- ١١ - الزبد والمسل الطبيعي •
- ١٢ - الجبن بكافة أنواعه •
- ١٣ - الحساء •

مادة ٣٤ - يحظر بيع الأصناف الموضحة فيما يلي من السلع المحلية والمستوردة المخصصة للتوزيع عن طريق القطاع التمويني أو عرضها للبيع أو حفظها لدى غير الجهات والأشخاص الموزعة عليهم أو في الأماكن المحددة لتداولها وهي :

- ١ - المواشي والأغنام الحية المحلية والمستوردة المخصصة للتذبح وحلها •
- ٢ - اللحوم المجمدة والمبردة المستوردة والمصنعات منها •
- ٣ - الدواجن المحلية والمستوردة •
- ٤ - الأسماك المحلية والمجمدة المستوردة •
- ٥ - منتجات الألبان المحلية والمستوردة •
- ٦ - البيض الطازج •

كما يحظر على الجهات المشار إليها والأشخاص الموزع عليهم السلع عدم التصرف فيها في غير الغرض المنصرفة من أجله أو لغير المستهلكين ، كما يحظر على مستهلكي هذه السلع إعادة بيع ما يحصلون عليه منها للغير •

مادة ٣٥ - يحظر على المحال العامة والسياحية والفنادق ومطاعم القطاع الخاص حيازة أو استخدام أصناف اللحوم والأسماك والدواجن

ومنتجات الألبان المدعمة بكافة أنواعها التي يتم توفيرها عن طريق الانتاج المحلي أو الاستيراد بغرض التوزيع عن طريق القطاع التمويني ومع ذلك يجوز لوزارة التموين والتجارة الداخلية عن الضرورة التصريح للأماكن المشار إليها باستلام كميات من السلع المذكورة وفقا للشروط والأسعار التي تحددها الوزارة بدون دعم .

مادة ٣٦ - كل مخالفة لأحكام الباب الأول يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها وكل مخالفة لأحكام المادة (١٠) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتي وخمسين جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المادة (١١) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المادة (١٩) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وتضبط الكميات المخالفة ويحكم بمصادرتها .

وكل مخالف لأحكام المادتين (٢٩ ، ٣٠) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه أو المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه حسب الأحوال . ويتم ضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣٧ - يسلب من نص المنادة الأولى من القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الأصناف والسلع التالية : اللحوم والأسماك بجميع أنواعها - الطيور والدواجن - الألبان ومنتجاتها المحفوظة وغير المحفوظة .

مادة ٣٨ - تلغى القرارات أرقام : ٣٠١ لسنة ١٩٥٠ - ٩٥ لسنة ١٩٥٩ - ٣٨٤ ، ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣٢٧ ، لسنة ١٩٧٠ - ١٤٨ لسنة ١٩٧١ - ١٣ ، ٣٦٦ لسنة ١٩٧٢ ، ١٣٤ ، ١٥٨ ، ٢٣٧ ، ٢٥٢ ، ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ - ٧٥ ، ١٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ - ١٣١ لسنة ١٩٧٧ - ٩٢ لسنة ١٩٧٨ - ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٧٢ ، ٢٤٩ ، ٢٧٦ لسنة ١٩٨٠ - ٢٣٣ لسنة ١٩٨١ - ١٣٧ ، ١٩٣ ، ٢٧٥ ، لسنة ١٩٨٢ - ٢٧١ ، ٣٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٣٩ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ لسنة ١٩٨٣ - ٤٥٤ ، ٥٩٩ لسنة ١٩٨٤ - ٢٥٤ ، ٦٨٤ لسنة ١٩٨٥ - ٢٣١ ، ٣٥١ ، ٤٩٤ ، ٥١٧ ، ٥٤٠ ، ٦٠٠ ، ٦٦٢ لسنة ١٩٨٦ - ٩٦ ، ٣٩٣ ، ٤٧١ ، لسنة ١٩٨٧ .

كما يلغى أى نص آخر يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢١/٧/١٩٨٧

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/ محمد جلال الدين ابو الذهب

كشف مرفق

بالقرارد رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٨٧

صادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢١

- **اولا :** يوم عيد راس السنه الهجرية واليوم السابق له .
- **ثانيا :** يوم عاشوراء واليوم السابق له .
- **ثالثا :** يوم المولد النبوى واليوم السابق له .
- **رابعا :** يوم الاسراء والمعراج واليوم السابق له .
- **خامسا :** يوم النصف من شعبان واليوم السابق له .
- **سادسا :** طوال شهر رمضان المعظم واليوم السابق له .
- **سابعا :** أيام عيد الفطر المبارك .
- **ثامنا :** يوم وقفه عرفات وأيام عيد الأضحى المبارك والأسبوع السابق له .
- **تاسعا :** يوم عيد الميلاد للمسيحيين الغربيين واليوم السابق له .
- **عاشرا :** يوم عيد رأس السنة الميلادية واليوم السابق له .
- **حادى عشر :** يوم عيد الميلاد للمسيحيين الشرقيين واليوم السابق له .
- **ثانى عشر :** يوم عيد القيامة المجيد .
- **ثالث عشر :** يوم شم النسيم .
- **رابع عشر :** أيام الأعياد اليهودية بالنسبة للكميات من اللحوم الكثيرة
- **ثلقصاين الذين تحددهم الطوائف الاسرائيلية بالجمهورية وتوافق عليها**
- **الوزارة**
- **خامس عشر :** يوم عيد الفطاس للمسيحيين الشرقيين واليوم السابق له .

٦ - قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩٠
بتمديد بعض أحكام القرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧
بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية
صادر بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠

وزير التوطين والتجارة الداخلية

قررو

المادة الأولى : يلغى البند أولا - اللحوم ومنتجاتها - (المواد من
١ الى ٦) من القرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه .

المادة الثانية : تضاف فقرة جديدة الى المادحة ٣٢ من القرار المذكور
نصها كالاتي :

وعلى المجازر ختم طوم المعجول المستوردة لحساب تلك الشركة والتي
استبدلت حتى سبت قواطع بالغاتم الصغير .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل من تاريخ
نشره .

تحريرا في ١٩٩٠/٥/٣٠

وزير التوطين والتجارة الداخلية

١٠٥ / محمد جلال الدين ابو الذهب

٧ - قرار رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٠

في شأن حظر تخزين الأرز

صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار

مادة ١ - يحظر خلال موسم توريد الأرز الشعير الواردة بالمادة (١) من القرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه تخزين الأرز الشعير والأبيض لغير الاستهلاك الشخصي في غير جهات التوريد وشركات المضارب وجهات القطاع العام المنتجة للأرز الشعير .

ويستثنى من ذلك الفراكات المعتمدة والمتعاقدة مع شركات المضارب من تاريخ تعاقدها في حدود الحصص الشهرية المسلمة لها من شركات المضارب وأرصدة انتاجها وبالنسبة للحال التجارية في حدود إرصدة حصتها الشهرية من الأرز الأبيض ويعتبر في حكم الاستهلاك الشخصي الكميات التي في حيازة المنتجين ولا تتجاوز نصف طن للفدان ويحد أقصى اطنان من الأرز الشعير للحيازة الكلية ولغير الحائزين الكميات التي لا تتجاوز ١٥٠ كم أرز أبيض للأسرة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة وبحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠٥ / د / محمد جلال الدين أبو الذهب

٨ - قرار رقم ٥٩١ لسنة ١٩٩٠
بشأن حظر الاتجار في الأرز الشعبي
صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قـرـر :

مادة ١ - يقتصر الاتجار في الأرز الشعبي على شركات القطاع العام وجهات التوريد ويحظر على الفراكات والتجار والأفراد الاتجار في الأرز الشعبي أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/ محمد جلال الدين أبو الذهب

٩ - قرار رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٩٠

بشأن حظر نقل الأرز الأبيض

صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قـرـر

مادة ١ - يحظر خلال موسم توريد الأرز الشعير الوارد بالمادة (١) من القرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه نقل أو الشروع في نقل الأرز الأبيض خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من :

مدير مضرب القطاع العام الناقل بالنسبة للأرز الأبيض المخصص للاتجار .

مديرية التموين المختصة بالنسبة للاستهلاك الشخصي في حدود مائتي كجم من الأرز للأسرة مرة واحدة في العام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيهًا ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم إلى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

٠١ د/محمد جلال الدين أبو الذهب

١٠ - قرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٩٠
بشأن حظر نقل الأرز الشعير

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قصر

مادة ١ - يحظر خلال موسم توريد الأرز الشعير الوارد بالمادة (١) من القرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه نقل أو الشروع فى نقل الأرز الشعير خارج حدود المحافظات المنتجة للأرز بغير ترخيص من :

مندوب شركة المضارب فى لجنة التسويق التعاونى بالنسبة للأرز الشعير المملوك لشركات المضارب • وعليه اختار اللجنة بصورة من التصاريح فى خلال ٢٤ ساعة من إصدارها •

مديرية الزراعة بالنسبة لتقاوى الأرز والاكثار المتماقد عليها •

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالغبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى وخمسون جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين •

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويمثل به من تاريخ نشره •

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين أبو الذهب

١١ - قرار رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٩٠
بشان حظر التمويل على شراء الأرز الشعير
بفرض الاتجار
صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

السرد

مادة ١ - يحظر على البنوك التجارية تسليف أو تمويل الأفراد والجمعيات والهيئات على شراء الأرز والشعير. بفرض الاتجار كما يحظر عليها تخزين الأرز الشعير أو ايداعه لحساب آخرين بمخازنها ويستثنى من ذلك شركات المضارب التابعة لهيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز.

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائتي وخمسون جنيهًا ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها على أن تسلم الى شركات المضارب .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

١٠ د/محمد جلال الدين أبو الذهب

١٢ - قرار رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٩٠
صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠

وزير التموين والتجارة الداخلية :

قصر

المادة الأولى :

تحدد اللجنة الرئيسية للفراكتات عدد الفراكتات المخصصة لضرب الأرض للاستهلاك الشخصي بكل محافظة على أساس تناسب الطاقات الانتاجية للفراكتات المرخص بها حاليا مع ما يستلزمه الكميات المخصصة للاستهلاك الشخصي وفقا للضوابط الآتية :

أ - يحتسب ما يخص الاستهلاك الشخصي من الأرض الشحير بواقع طن ونصف لكل فدان محسوباً على متوسط المساحة المنزرعة أرزا خلال الثلاثة أعوام السابقة على صدور هذا القرار بدائرة المحافظة .

ب - تحدد الطاقات الانتاجية للفراكتات بواقع انتاجية ٢ طن/يوم للفراكتة الواحدة بأيام عمل مائتين يوما سنويا .

ج - يستخرج من الضابطين السابقين اجمالي عدد الفراكتات بدائرة المحافظة .

المادة الثانية :

يفوض السادة المحافظون كل في اختصاصه عى الترخيص بإنشاء فراكتات جديدة المنصوص عليه بالمادة ٤ من القرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وذلك وفقا للضوابط الآتية :

أ - أن يتم الترخيص في حدود العجز في عدد الفراكتات بدائرة المحافظة وبحيث لا يتجاوز مجموع الفراكتات المرخص لها العدد المحدد من

- اللجنة الرئيسية للرقابة على الفراكات طبقا لأحكام المادة الأولى
- ب - أن يكون المرخص له حسن السمعة لم يسبق اتهامه فى قضايا تموينية •
- ج - ألا يكون مالكا لفراكة أخرى موانى أو تجارية على ألا تحوز الأسرة الواحدة أكثر من فراكة •
- د - ألا تتجاوز الطاقة الانتاجية للفراكة ٢ طن/يوم •
- هـ - ألا تكون الفراكة ملحقة بمطحن أو أى نشاط آخر •
- و - ألا تقل المسافة بين فراكة وأخرى عن خمسة كيلومترات وتكون الأفضلية فى الترخيص للفراكات الواقعة على طرق رئيسية •

المادة الثالثة :

فى تطبيق أحكام المادة الأولى يخصص للمحاربين القدماء مصابى القوات المسلحة والمعوقين عدد من الفراكات بنسبة ٢٪ من اجمالى عدد الفراكات المخصصة للمحافظة على أن يتم استثنائهم من البند ١ من المادة السابقة لما يمنح أصحاب الفراكات الملفى ترخيصها لافتقاد موقعها شروط الترخيص والأمن الصناعى أولوية عند انشائهم فراكة بديلة طالما كانت فى ذات دائرة الوحدة المحلية •

المادة الرابعة :

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره •

وزير التموين والتجارة الداخلية

د/١ محمد جلال الدين أبو الذهب

الباب السادس

المبادئ العامة فى المسائل

التمويلية

الفصل الأول

مسئولية صاحب المحل والمدير المفترضة

المبحث الأول

مسئولية صاحب المحل

تنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استعالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون وتكون الشركات والجمعيات والهيئات المسئولة بالتضامن مع المالكين عليه بقيمة الغرامة والمصاريف كما تنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبة المقررة لها فإذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استعالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ ، ١٣ .

وهذين التصنيان واضحا للدلالة من حيث اتجاه المشرع الى الأخذ بفكرة المسئولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير أو الافتراضية في مجال التحريم والعقاب في شئون التمويل والأسعار^(١) وهذه المسئولية قد أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقضى بأن الانسان لا يكون مسئولاً الا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر. أنه قام به فعلا ويعنى ذلك أن تقرير

(١) الأستاذ محمد عزت عجرة في جرائم التمويل والتيسير الجبرى

هذه المسئولية هو خروج على مبدأ شخصية المسئولية الجنائية « وعلة هذا الخروج هو اقتضاء مصلحة المجتمع له لأن العقاب لا يكون فعالا رادعا في مثل هذه الحالات اذا اقتصر على من ارتكب الجريمة كفاعل أو ساهم فيها كشريك وإنما يتعين أن ينال كذلك من له الاشراف والرقابة على سلوك مرتكب الجريمة اذ أن تهديده بالعقاب يحمله على احكام الرقابة والحيلولة دون الجريمة ثم هو صاحب المصلحة في هذا السلوك وهو الغالب الذي يخلق الظروف التي توحى به وتجعل الاقدام عليه متفقا مع السير العادي للأمور وهو الذي يسمه تنظيم ظروف العمل واساليبه على النحو المتفق عليه مع أوامر الشوارع ونواحيه ولو فعل ما ارتكبت الجريمة ففرد العلة اذن الى حرص الشوارع على « توجيه أفضل لقواعد العقاب » (٢) .

ومن ثم فان المشرع قد أوجب مساءلة صاحب المحل والمدير عن الجرائم التي تقع في المحل في كافة الأحوال والمسئولية حينئذ عن فصل الغير أى مفترضة ففسال المتهم عن جريمة لم يرتكبها ولم يشترك فيها (١) ويكفى لثبوت مسئولية صاحب المحل الفرضية أن يكون مالكا للمحل أو شريكا فيه وفي ذلك قضى بأن مسئولية صاحب المحل عن جرائم التموين وفقا لنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مسئولية فرضية أساسها افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة. باسمه وحسابه ويكفى لقيامها أن تثبت ملكيته للمحل كاملة أو مشتركة (٤) كما وأنه لا يجدى في دفع المسئولية عن صاحب المحل الى المخالفة إنما وقعت من شريك له في أثناء غيابيه فان شريكه في المحل يكون اذا ادارته في هذه الأثناء على ادارته باعتبارها مالكا لحصته فيه ونائبا عن شريكه فيما يتعلق بهذا الشريك (٥) .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة الرابعة ص ٧١٠ .

(٣) الدكتور آمال عثمان في شرح قانون العقوبات الاقتصادى في جرائم التموين طبعة ١٩٨١ ص ١٢٥ .

(٤) الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ .

(٥) الطعن رقم ٢٨١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١/٦ .

وبالنسبة للمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فإن البين منها أن مسالة صاحب المحل على كل ما يقع في محله من مخالفات لأحكام هذا القانون وهي مسئولية تقوم على افتراض عمله بكل ما يحصل في محله الذي يشق عليه مسئوليته مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم وإن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه فإذا اندفع أساس هذا الافتراض سقط موجب المسألة (٦) وعلى ذلك فإنه إذا كانت صلة صاحب المحل به قد انقطعت به ذلك مثلاً بتأجير المحل إلى الغير هو صاحب المحل المسئول عما يقع فيه من مخالفات سواء انصببت الإجارة على المكان فقط أو شملت ما فيه من أدوات وآلات وماكينات ولا يشترط أن يكون صاحب المحل قد رخص له بإقامته فمسئوليته تتحقق حتى ولو كان قد أقام المحل أو إداره بغير ترخيص أو كان بائناً متجولاً غير مرخص له بمزاولة المهنة (٧) .

ويثور التساؤل حول مدى انطباق مبدأ المسئولية المفترضة لصاحب المحل على البائع الذي يستخدم عاملاً لديه دون أن يكون هناك محلاً بالمعنى المتعارف عليه . فهل تضيق تلك المسئولية المفترضة في حق صاحب الفراض إذا وقعت الجريمة من تابعه من عدمه .

ظاهر النصين ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يشير إلى حصر المسئولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير في صاحب المحل أو مديره أو القائم على إدارته وتطبيقاً لذلك قيل بأنه لا يعد صاحب محل تجارى من يمارس التجارة بافتراض جزء من أفریز الطريق لأن المسئولية المفترضة لا تطبق إلا إذا وجد محل لممارسة التجارة بالمعنى المفهوم (٨) واعتراض رأى آخر على ذلك

(٦) الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ .
(٧) الأستاذ إبراهيم السحواوى في موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة بالطبحة الأولى سنة ١٩٨٣ ص ٣٤٢ .
(٨) الدكتور مصطفى كامل كبره في الجرائم التموينية طبعة ١٩٨٣ ص ١٩٧ .

الاتجاه مدلا على ان قصد الشارع من العقاب على الجرائم التموينية والتسعيرية هو الاتجاه نحو تناول جميع الصور والأنشطة التجارية والتسعيرية والتموينية عن طريق الأخذ بفكرة المسؤولية الجنائية الغير مباشرة عن فعل الغير وفي هذا النطاق ما يؤدي الى تحقيق المسؤولية الجنائية بصدد الباعة الجائلين والقول بغير ذلك يؤدي حتما الى وجود صور مختلفة من الأنشطة التموينية والتسعيرية غير معاقب عليها كما سيوجد فرصة لاختلاف المراكز القانونية دون ما اساس وبقت الكثير من مرتكبي الجرائم التموينية والتسعيرية من العقاب بمقولة انهم باعة جائلين وبهذا تفصل الى تعطيل الفائدة العملية للنصوص القانونية وهذا ما لم يقصده المشرع بل حاول تفاديه عندما اتجه نحو الأخذ بفكرة المسؤولية الغير مباشرة عن فعل الغير كاساس للعقاب في جرائم التموين والتسعير الجبرى وفعلا استقر العمل من الناحية التطبيقية على التسوية بين الباعة الجائلين وأصحاب المحلات (٩) وفي تأييد ذلك الرأى قيل بأن الحقيقة هي ان المشرع لم يقصد باستعماله كلمة « محل » ان يقصد النص على الحال الثابتة بل قصد ان يشمل مدلول النص كل مكان تباشر فيه عمليات البيع والشراء لاتحاد الحكمة فى التجريم فيها جميعا والقول بخلاف هذا يؤدي الى افلات الباعة الجائلين من احكام القانون وعدم التسوية بينهم وبين أصحاب المحلات وهو أمر لا يتفق مع العدالة ولا مع مقصود الشارع (١٠) وعموما فان هذا الرأى الأخير هو المتفق فعلا مع الحكمة من جرائم التموين والتسعير الجبرى ويلزم فيه التحقق بداءة من ملكية الزبة أو الفرش للبائع الجائل وليس لتابعه وأن البيع انما يتم لحسابه .

(٩) الأستاذ محمد عزت عجوة فى جرائم التموين والتسعير الجبرى
طبعة ١٩٧١ ص ٩٣ .
(١٠) الأستاذ ابراهيم السحماوى فى موسوعة التشريعات الجنائية
الخاصة طبعة ١٩٨٣ ص ٣٤١ وأشار فى ذلك الى تأييد الدكتور حسن
صادق المرصفاوى لهذا الرأى .

المبحث الثاني

مسئولية المدير المفترضة

المدير هو الشخص المكلف بتوجيه أو إدارة المؤسسة أو الجمعية أو الشركة ولم ينص القانون على تحديد المدير أو تعريفه وهو أمر يتزك استخلاصه من ظروفه الدعوى كان يثبت أنه تدخل فعلا في إدارة حركة المخبز مثلا وبذلك يعتبر قائما على إدارته^(١). ومسئولية المدير هي مسئولية فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة أما مسئولية صاحب المحل فهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام^(٢) وقضى بأن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد أو قائما بإدارته بالفعل ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن في طعنه من انحصار الإدارة عنه بنص العقد ما دامت ثابتة له بحكم الواقع الذي لم يجحده^(٣) وعلى ذلك فإن الشخص لا يسأل بصيفته مديرا متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة^(٤).

ومسئولية المدير هي مسئولية مفترضة تقوم على أساس أنه كلف بالقيام بواجب خاص لا يجب عليه التهاون فيه ويفرض عليه الالتزام بالرقابة اتخاذ الاجراءات الضرورية في نطاق سلطاته لكفالة تطبيق القانون ويكفي لمسألة المدير أن يكون له التوجيه والإدارة وفي مكنته أن

(١) الدكتور مصطفى كامل كيره في الجرائم التمييزية طبعه ١٩٨٣ ص ٩ وما بعدها .

(٢) طعن رقم ١٠١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ .

(٣) طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ .

(٤) طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ .

يمنع وقوع الجريمة^(٥) . وفى ذلك تختلف مسئولية صاحب العمل عن المدير المسئول . اذ أنه باستقراء نص المادتين ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ويلاحظ أن العذر المخفف فى حالة الغياب أو استعالة المراقبة إنما هو مقصور على صاحب العمل وليس المدير المسئول . ومن ثم فإنه فى حالة الغياب أو استعالة المراقبة اقتضت العقوبة على الغرامة بالنسبة لصاحب المحل عملاً بنص المادتين سالفتي الذكر .

أما اذا ثبت الغياب واستعالة المراقبة فى حق المدير المسئول فإنه يتعين القضاء ببراءته وذلك لانتفاء مسئوليته .

وفى ذلك قضت محكمة النقض بأن مسئولية المدير لا تتحقق عما يقع من جرائم فى المحل إدارته الا اذا ثبت فى حقه أولاً فعل الإدارة حتى يعتبر إشرافه على المحل مستمراً تبعاً لما يعطيه من أوامر ولو كان غائباً متى كان غيابه باختياره ورضاه .

أما اذا كان غيابه بسبب المرض هو من الأعذار القهرية التى تحول دون مباشرة فعل الإدارة واستمرار الإشراف على المحل فإن صلته بإدارة المحل تكون منقطعة وبالتالى تنتفى أصلاً مسئوليته بصفته مريضاً^(٦) .

كما قضى بأنه اذا كان الثابت من مدونات الحكم المظنون ضده بأن المتهم قد كان مديراً للمحل لا مالكا له وقد انقطع بالكلية عن الإشراف عليه قبل الواقعة بأربعة أشهر ولم تعد له صلة بإدارته واذا انتفى قيامه بإدارة المحل أو الإشراف عليه فإن الحكم المظنون فيه اذا قضى ببراءته يكون متفقاً وصحيح القانون^(٧) . ويلاحظ أن المشرع لا يزواج بين مسئولية

-
- (٥) الدكتور مصطفى كامل كره المرجع السابق ص ٢٠٠ .
 - (٦) طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ .
 - (٧) طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١/٢٦/١٩٧٠ .

صاحب العمل وبين مسئولية المدير له بل تجرى نصوصه على أن مسئولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند أحدهما على الأخرى والقول بانعدام مسئولية صاحب المحل عن المخالفة إذا انعدمت مسئولية المدير غير صحيح في القانون^(٨) كما يلاحظ أخيرا أنه ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمحل الواحد^(٩) .

(٨) طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ . وكذلك تقض
١٩٦٦/٥/٣ سنة ١٧ العدد الثاني صفحة ٧٣٦ .
(٩) طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩/٦/١٩٦٩ .

المبحث الثالث

نطاق المسؤولية المترتبة لصاحب العمل

مسئولية صاحب المحل هي كما سبق مسؤولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه^(١) وجريمة صاحب المحل تختلف عن جريمة المدير أو العامل لديه إذ أنها جريمة متميزة تقوم على سلوك وخطأ شخصيين فالقانون يلزم شخصا بأن يراقب نشاط آخر ويحيطه بالظروف التي تحول دون أن يفرض هذا النشاط إلى جريمة فإذا أخل بهذا الالتزام فامتنع عن الرقابة قامت بامتناعه جريمة ركنها المادى هو الامتناع أما ركنها المعنوى فقد يكون القصد إذا اتجهت ارادته إلى الإخلال بهذا الالتزام وقد يكون الخطأ إذا لم يوجه ارادته إلى ذلك ولكن في استطاعته توجيهها إلى الوفاء بهذا الالتزام ولا فرق في العقاب بين متعمد الإخلال بواجب الرقابة وغير متعمد^(٢) وعلى ذلك فإن مسؤولية صاحب المحل أو العمل عن كل ما يقع في المحل أو في مكان العمل من مخالفات تموينية أو تسميرية استقلالا دون الاستناد إلى مسؤولية التابع وبغض النظر عن مصير هذه المسؤولية وجودا أو عدما وبذلك يمكن أن تتوافر مسؤولية صاحب المحل أو العمل مع مديره أو القائم على الإدارة دون مسؤولية التابع استقلالا وذلك عندما يتوافر لدى التابع مانع من العقاب وسبب مبيح وبذلك اعتبر الشارع المسئول عن فعل الغير مسؤولية غير مباشرة فاعلا أصليا للجريمة وليس مساهما فيها سواء عن طريق الاشتراك أو المساعدة أو التحريض^(٣) وفى ذلك قضت محكمة النقض بأنه متى كان

(١) طعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى فى شرح قانون العقوبات القسم العام طبعة ١٩٧٧ ص ٧١٢.

(٣) الأستاذ محمد عزت عجوة المرجع السابق ص ٩٤.

الحكم قد دان الطاعتين باعتبار أولهما صاحب المحل والثاني مديره المسئول في ذات الوقت قضى بثبوتة العامل فإنه لا يكون هناك تعارض بينهما وبين ادانة الطاعتين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ذلك لأن مسئوليتهما إنما تقوم على افتراض هو اشرافهما على المحل الذي وقعت فيه المخالفة عرف أم لم يعرف وسواء عوقب العامل أو قضى ببرائته وقد تقرر مسئوليتهما في ذلك بنص صريح في القانون(٤)

(٤) الأستاذ محمد عزت عجمه المرجع السابق ص ٩٧ وما بعدها .

المبحث الرابع مسئولية الشركات والجمعيات والهيئات

تنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن تكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف •

وهذه الجزاءات التي يتعرض لها الشخص المعنوي هي التي تتفق وطبيعته كالحل والغرامة والغلط ومن ذلك أيضا المنع من ممارسة المهنة (١) كما وأن مسؤولية الشركات عندما تتحقق مسؤولية التابع لها جنائيا من ثم فهي لا تتحقق الا بعد الحكم على التابع وهي مسؤولية تضامنية تنحصر في العقوبات المالية بحيث يمكن الرجوع مباشرة في تحصيل الغرامات المفرض بها على التابع الى الشركة أو الجمعية أو الهيئة وأيضا المصاريف المحكوم بها وذلك دون مطالبة التابع بدامة (٢) •

(١) طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥

(٢) الدكتور مصطفى كامل كيره المرجع السابق ص ٢١٧ •

الفصل الثاني

الأسباب المخطئة لعقاب صاحب العمل والأسباب المانعة

المبحث الأول الأسباب المخطئة

تنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويصاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف . كما تنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويصاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ ، ١٣ .

ومفاد هذين النصين أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره أو القائم على إدارته مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً أو أحدهما متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ومسئوليته هذه

فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على العوام - ما لم يثبتها سبب من اسباب الاباحة أو موانع العقاب والمسئولية وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا اثبت صاحب المحل أنه كان غائبا أو استحال على المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة^(١) وعلى ذلك فإن العذر الذي من أجله أجاز القانون تخفيف العقاب هو عدم التمكن من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة بالغياب وحده لا ينهض عذرا لتخفيف المسئولية^(٢) والمراد بالغياب في ضوء أحكام محكمة النقض هو ذلك الذي يمنع صاحب المحل بالكلية عن الاشراف ويستحيل عليه معه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة^(٣) .

ومن ثم فإن مجرد غياب صاحب المحل وقت المخالفة لا يكون بذاته سببا للإعفاء من عقوبة الحبس إلا اذا اثبت أن ذلك الغياب كان سببا في تعذر المراقبة ومنع المخالفة فإذا كان الحكم الذي إدان صاحب المحل لم يعتد بما دفع به من أنه كان غائبا عن المحل وقت المخالفة اذا كان وقتئذ بوزارة التيموين وذلك لما استنتجته من وجود محله ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة ومن أنه كان على اطلاع دائم على ما يجري بمحله وأنه لم يكن غائبا عن الملأحل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون^(٤) كما قضى أيضا بأن انشغال المتهم بمحاله الأخرى ليس من شأنه أن يصلح سنداً لتخفيف العقوبة^(٥) وعلى ذلك فإن الغيبة التي يؤخذ بها كطرف مخفف للمسئولية هي الغياب الاضطراري لأن من شأنه أن يؤدي الى استحالة المراقبة أما الغيبة العارضة فانها لا تصلح أساسا لتخفيف المسئولية وبذلك فإن مطلق الغياب

-
- (١) في هذا المعنى طعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ .
(٢) طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤ .
(٣) طعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ .
(٤) طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١ .
(٥) طعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ .

لا يترتب عليه تخفيف المسؤولية وقصر العقوبة على الغرامة وتأخذ مستحالة المراقبة حكم الغياب ومعناها أنه غير قادر على مباشرة الرقابة بنفسه كان تكون سيدة لا تعرف التجارة أو اشتراك صاحب المحل بأعمال أخرى كان يشغل هذه الرقابة مستحيلة عملاً (١) .

تطبيقات للغياب المخلف للعقاب :

١ - مسئولية صاحب المحل ومسئولية المدير له كل منهما قائمه بذاتها وصاحب المحل يعاقب بالغرامة فقط اذا اثبت بأنه يسبب غيابه أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة ولا مصلحة له عند الحكم عليه بالغرامة من التمسك بأنه لم يشترك في ادارة المحل .
(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٤)

٢ - متى كان الطاعن يدعى على الحكم المطعون فيه أنه ذاته برزجينة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره وملازماً بيته لمرضه فلم ينـ ميسوراً له أن يراقب حركة البيع وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن هي الغرامة فإنه لا يكون للطاعن جدوى وراء ما يثيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقاً وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة على نحو ما حكم به فعلاً .

(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٨)

٣ - تعدد مصانع المتهم لا يكتفى للقول بتعذر مراقبتها .

(طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٧/٧)

٤ - وقد استقرت أحكام القضاء على أن المرض الذي يقوم الدليل

(٦) طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١

عليه يعد عذرا مخففا ومن ذلك معاقبة صاحب المخبز بالغرامة لمرضه الذي قام الدليل عليه من وجوده بالمستشفى وعدم وجوده بالمخبز وقت الضبط أما مجرد الاستناد الى المرض أو عدم قيام الدليل عليه فليس من شأنه أن يحول بين صاحب المحل ومراقبة ما يدور في محله فلا يفقد بذلك الاشراف والرقابة عليه .

(الدكتور مصطفى كامل كيره في الجرائم التموينية طبعة ١٩٨٣ ص ٢٠٤) .

٥ - وكذلك يعد السفر من الأعذار المخففة إذ أثبت أن هذه الغيبة تقطع صلة صاحب المحل بالأشراف عليه ومن ذلك أن يثبت أن المتهم كان غائبا عن المخبز بسبب سفره الى الحجاز وتقتصر العقوبة على الغرامة طبقا للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لأن غيابه لا يحول دون مسؤوليته التي تقوم على أساس انه اختار القانون بالعمل في محله .

(القضية رقم ٩٠ لسنة ١٩٦١ من دولة بولاق جلسة ٢٤/٦/١٩٦٢ ومشار اليه في المؤلف السابق للدكتور مصطفى كامل كيره ص ٢٠٥)

٦ - تقدير غياب صاحب المحل الذي يبرر توقيع العقوبة المخفضة موضوعي .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٨)

٧ - مسئولية صاحب المحل بطبيعتها فرضية قيامها على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه بعقوبتها الجس والغرامة الا اذا ثبت أنه غائبا أو استحال عليه المراقبة فتعذر عليه انقطاعه بالكلية عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة .

(الطعن ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٧)

٨ - اذا كانت المحكمة قد اعتمدت على أقوال صاحب المحل في التحقيقات التي يستفاد منها أنه كان المهيمن الفعلي على ما يدور في محله

الذى وقعت فيه المخالفة وعلى محاله الأخرى ولم تعبأ بما ذكره من تعدد محاله واتساع أملاكه مما يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة فإنها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية فى أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

(طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٧)

٩ - درج مكتب أم ن الدولة على أن السفر أياً كان سببه من حالات الغياب التى يستحيل معها المراقبة وحذف الحبس وقصر العقوبة على الغرامة وهذا الاتجاه محل نظر وينتقده ويحق الدكتور مصطفى كامل كبره فى مؤلفه الجرائم التموينية طبعة ١٩٨٣ ص ٢٠٧ اذ يرى أن هذا التفسير ينطوى على توسيع فى الأخذ بالغياب كمدر مخفف ذلك أن مطلق الغياب لا يكفى اذ يجب أن يقوم الدليل على موجبات الغياب .

المبحث الثاني الاسباب المانعة للمسئولية

ذهب الراى الى انه فى الحالة التى يرتكب فيها المدير الجريمة فى غيبة صاحب المحل فان كانت الغيبة ليست قهرية كما لو كان الأخير يقضى فترة راحة بمسكنه أو يشرف على عمل آخر أو مسافر لأداء واجب فان الغيبة المنصوص عليها بالمادة ١٥ لا تكون متحققة فيظل مسئولاً عن الجريمة خاضعاً لذات العقوبة الخاضع لها المدير .

ذلك أن الغيبة المخففة للمسئولية هى تلك الغيبة القهرية التى يستحيل عليه معها مراقبة العمل بمحله كمرض مفاجئ، ألم به أو مرض أقمعه عن عمله أو أمر باعتقاله أو ضبط قد نفذ قبل وقوع الجريمة أو ما شابه ذلك وفى هذه الحالة ان كانت الجريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة فانه يقضى على صاحب المحل بالغرامة وحدها^(١) ولكن الراى الراجح فقها وقضاء هو أنه يحق لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بالاسباب العامة المانعة للمسئولية وله أن يتمسك بسبب يرجع الى القوة القاهرة وهى الاستحالة المادية التى تمنعه من الاشراف على المحل وامكان ادارته وينبنى على ذلك نه اذا كان صاحب المحل محبوسا وفى هذه الحالة تكون الرقابة مستحيلة نتيجة حبس صاحب المحل وحيولة اسوار السجن بينه وبين الاتصال بشئون وجود صاحب المحل بالسجن وفى قبضة السلطات العامة لا يجرى عليه الحكم المتفق عليه المتعلق بالغياب واستحالة المراقبة لأن المقصود بالغياب هو الغياب الاختيارى أما حيث تكون الاستحالة

(١) المستشار أنور طلبه فى التشريعات التومينية طبعة ١٩٨٤

مصدرها القوة القاهرة فامر تنتفى به المسؤولية وبذلك لا يسأل من يصاب بالشلل الكامل وينقل الى المستشفى فهو لا يسمى غائبا ولا يوصف بان المراقبة استحالته عليه وانما يمد في حالة قوة القاهرة. جعلت الارادة لديه معطلة وتمنع بذلك مساءلته(٢) .

وفي ذات المعنى سالف الذكر قيل بانه يتعين ان تفرق في مصدر المسؤولية الجنائية الغير مباشرة او المفترضة عن فعل الغير طبقا لما عتو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ او في ضوء النص المنظم لها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ان تفرق بين حالات ثلاثة :

الحالة الاولى : تلك التي يكون فيها المسئول مسئولية غير مباشرة وهو صاحب المحل أو المدير أو القائم بالادارة متواجدا به وقت وقوع الفعل المعاقب عليه ففي هذه الحالة تكون مسئوليته كاملة ويستحق العقاب بمقتضى الحبس والغرامة .

الحالة الثانية : وهو حالة ما اذا كان المسئول قد غاب عن المحل أو استحالته عليه مراقبة العمل به ويكون السبب في ذلك ارادى راجع اليه مثل ان يكون قد توجه الى منزله لتناول الغذاء أو قد يكون قد توجه الى دار السينما أو سافر لقضاء نزهة ففي جميع هذه الصور يكون الغياب راجع الى فعل ارادى منه ويلحق بذلك حالة المرض الخفيف الذي لا يدخل في تعريف القوة القاهرة. طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض فانه يكون مسئولا مسئولية جنائية غير مباشرة وتطبق عليه العقوبة المخففة بان يقضى عليه بالغرامة فقط دون الحبس .

الحالة الثالثة : وهي حالة الغياب أو استحالة المراقبة التي ترجع الى عذر أو سبب غير ارادى من جانب المسئول وهي من قبيل القوة القاهرة

(٢) الدكتور مصطفى كبره في الجرائم التمويهية طبعه ١٩٨٣ ص ٢٠٨

أو حالة الضرورة ففي ذلك تنتفى المسؤولية طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية ولا يكون مستحقاً للعقاب ومن ذلك حالات المرض الشديد الذى يقعه كلية عن العمل أو وجوده فى السجن أو القبض عليه فى كل هذه الصور وما يماثلها لا يكون مستحقاً للعقاب كلية * وعن طريق هذه التفرقة يمكن ن نخلص الى تطبيق القواعد العامة فى هذا الصدد دون ما خروج عنها مما يحقق قصد الشارع من العقاب ويكون متفقاً مع الأسس العامة فى التجريم والعقاب فى القانون الجنائى وتتفادى تلك الصور الشاذة فى التطبيق المعلى للنصوص التشريعية^(٣) ومن تطبيقات القضاء محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب واستحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ٩ ، ١٣ ، والواضح من صياغة هذه المادة أن مسالة صاحب المحل عن كل ما يقع فى محله من مخالفات لأحكام القانون هى مسؤولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل فى محله الذى يشرف عليه فمسئوليته نتيجة افتراض هذا العلم وإن الجريمة إنما ترتكب باسمه وحسابه فإذا انذفع أساس هذا افتراض سقط موجب المسالة ولئن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع الى عدم قيامه بواجبات الإشراف التى فرضها عليه القانون إلا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأسباب العامة المانعة للمسؤولية *

لما كان ذلك وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى أثبت الحكم تمسكه به من شأنه أن يمسح نسبة الخطأ الى الطاعن لتدخل سبب اجنبى لم يكن

(٣) الأستاذ محمد عزت عجة فى جرائم التموين والتسكير الجبرى ص ١١٣ وما بعدها *

للتطامن يد فيه هو الفعل الذى قارقه التهم الأول بفتحته المحل بغير علمه ورضاء وممارسته البيع فى غيابه .

ولما كان ذلك وكان هذا الدفاع يمد فى خصوصية الدعوى المطروحة دفاعا هاما وجوهريا لانه يترتب عليه اذا صبح ان تدفع به المسئولية الجنائية للتطامن بصفته صاحب المحل مما كان يتعين معه على المحكمة ان تعرض له استقلالا وان تظهر هذا الدفاع وان تمحص عناصره كشفا لئلا يصدقه وان ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه اما وقد سكنت عن ذلك مكتفية بالعبارة القاصرة المشار اليها فى الحكم « وهى ان التهمة ثابتة قبله باعتباره صاحب المحل المسئول عما يقع فيه من جرائم تموينية » فان حكمه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة الكتب الفنية ص ٢١ ع ص ٧٠٠)

كما قضى ايضا بانه اذا كانت رقابة صاحب المصنع مستحيلة نتيجة انه مجبوس احيولة أسوار السجن بينه وبين الاتصال بشئونه فان مساءلته عما يقع من عماله وهو مسجون غير قادر متمكن من مراقبتهم أمر مقنع اما انه هو الذى اختار عماله فان هذا الاختيار لا ينهض وحده به المسئولية والمقصود بالغياب هنا هو الغياب الاختيارى اما اذا خطف او أسر او سجن او كان مريضا بمستشفى القسم الداخلى ومقيما بها لا يعتبر غائبا كذلك فان استحالة المراقبة معناها ان صاحب المحل مع وجوده فى الجهة فانه غير قادر على مباشرة الرقابة بنفسه نتيجة عدم خبرته كائنى لا تعرف الصناعة او اشتغاله بأعمال أخرى ، أى ان تكون الاستحالة مصدرها القوة القاهرة فأمر تنقضى به كل مسئولية ومن ثم يتعين القضاء ببرائة صاحب العمل .

(القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ جنح عسكرية قصر النيل ومشار اليها فى مؤلف الأستاذ مصطفى عبد المال المرجع الشامل طبعة ١٩٨٢ ص ٣٦٥)

كما قضى ببراءة صاحب مخبز لأن منايك مسألة صاحب المخبز هو
تمكنه من الرقابة على عمله تمكنا يجعل وقوع الجريمة منه دليلا على تقصيره
في الرقابة. فإذا كانت الرقابة مستحيلة نتيجة حبس صاحب المخبز حيولة
أسوار السجن بينه وبين الاتصبال يشكونه فإنه لا يمكن اعتبار المتهم
مسئولا لأن غيبته أو تقصيره في الرقابة ليس اختياريا بل اضطراريا
ويشكل السجن بالنسبة له قوة قاهرة تعمد ارادته(٤) *

(٤) القضية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ أمن دولة جزئي المنصورة جلسة
١٩٦١/١/٥ ومشار إليها في مؤلف الدكتور مصطفى كيره المرجع السابق
ص ٢٠٩ .

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

أولا : مامورى الضبطية القضائية

تنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أن :

« يكون من مامورى الضبط القضائى فى ذوائر اختصاصتهم :

١ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .

٢ - ضباط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون .

٣ - رؤساء قطب الشرطة .

٤ - العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الحفراء .

٥ - نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولمديرى أمن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤدوا الأعمال التى يقوم بها مامور الضبط القضائى فى ذوائر اختصاصهم .

(ب) ويكون من مامورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية :

١ - مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها

بمديريات الأمن .

٢ - مديرو الادارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط

وأمناء الشرطة والكونستبلات وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن

العام وفى شعب البحث الجنائى بمديريات الأمن .

٣ - ضباط مصلحة السجون .

٤ - مديرو الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات

وضباط هذه الإدارة •

٥ - قائد وضباط أسانس هجانة الشرطة •

٦ - مفتشو وزارة السياحة •

- ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم •

- وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص •

ويلاحظ على المادة سالفة الذكر بعد أن عينت الموظفين الذين يعتبرون من مأموري الضبط القضائي إجازات لوزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين تلك الصفة بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم - كما اعتبرت في فقرتها الأخيرة النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص • وعلى ذلك فقد بقيت صفة الضبط القضائي قائمة لمن كانت له قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية • ومن هذا ما نصت عليه المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين في فقرتها الأولى من أنه « يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون مأمور الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية » وكذلك ما نص عليه في المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح من أنه « يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي والقرارات المنفذة له » •

ويلاحظ أن اختصاص مأمور الضبط القضائي ذات الاختصاص الخاص بالنسبة الى نوع معين من الجرائم لا يمنع ولا يحرم مأمور الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام من ضبط ومباشرة الاجراءات الخاصة بتلك الجرائم .

وقد ورد في المادة ٧٣ من التعليمات العامة للنيابات طبعه ١٩٨٠ أن لمديرى ادارات التفتيش ووكلائهم بمديرىات التموين صفة الضبط القضائي في تنفيذ اجكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن التسمير الجبرى وتحديد الارباح في كافة أرجاء المحافظة التي يعملون بمديرية تموينها .

كما جاء بمادة ٧٩ من ذات التعليمات أنه لا يتجرد مأمور الضبط القضائي من صفة في غير أوقات العمل الرسمى بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة حتى ان كان في اجازة أو عطلة رسمية ما لم يوقف عن عمله أو يمنح اجازة اجبارية .

كما نص في المادة ٨٠ من ذات التعليمات السابقة على أن مأمور الضبط القضائي تابعون للنائب العام وخاضعون لاشرافه فيما يتعلق بأعمال وظائفهم . وللنائب العام أن يطلب الى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفات لواجباته أو يقصر في عمله وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

- وفيما يلى بعض القرارات الخاصة بمنح صفة الضبطية القضائية في المجال التمويني :

(١) قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان
الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي لتنفيذ احكام
المرسوم بقانونين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

مادة ١ :

يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرفق صفة مأموري
الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ احكام المرسوم بقانونين رقمي ٩٥
لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما واثبات الجرائم التي تقع في
دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكامها واحكام القرارات المنفذة نهما .

مادة ٢ :

يجب أن يكون هؤلاء الموظفون من الحاصلين على مؤهلات عالية او من
موظفي الدرجة السابعة على الأقل .

مادة ٣ :

(معدلة بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣) .

يستثنى من حكم المادة السابعة ضباط ومساعدي وكوتستبلات
البوليس والقوات المسلحة الذين يتقدمون للعمل بالوزارة كما يكون
اختصاصهم شاملا لجميع مراقبات التموين بالبلاد .

(فقرة مضافة بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣) كما يستثنى من حكم
المادة المذكورة الموظفون الذين تخول لهم صفة مأموري الضبط القضائي
في دوائر اختصاصهم لمراقبة احكام المرسومين بقانونين رقمي ٩٥
لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٤ :

يجب على الموظفين الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي أن يرسلوا

المحاضر التي يعرونها في نفس يوم تحريرها الى مركز البوليس المختص
لقيامها وإرسالها للنيابة . ولا يجوز لهم ولا لرؤسائهم أن يتصرفوا في هذه
المحاضر بالمفط واذ ظهر لهم بعد تحرير المحاضر أسباب من القانون
أو الواقع تبرر الجفط فتكتب مذكرة بها وترسل الى مركز البوليس المختص
أو الجهة التي أصبح من اختصاصها التصرف في الموضوع .

مادة ٥ :

يجب على مراقبات التموين أن ترسل في أول كل شهر بياناً الى مراقبة
التفتيش العام والمباحث بالوزارة عن المحاضر التي حوت خلال الشهر
السابق مع ذكر اسم المخالف وعنوانه ونوع المخالفة .

مادة ٦ :

تلغى القرارات رقم ٢١ ، ٥٢٨ لسنة ١٩٤٥ ، ٢٥ ، ٢٠ ، ١٢٤ ،
سنة ١٩٤٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٤٨ ، ٧٥٧ ، لسنة ١٩٤٨ ، ٢٤٣ ،
سنة ١٩٥١ ، ١١٩ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ،
١٦٨ ، لسنة ١٩٥٢ كما يلغى ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ :

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

١٩٥٢/١٢/١٠

كشف مرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين
الذين لهم صيغة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسومين
بقانونين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

أولا - ديوان الوزارة :

- ١ - المراقبون ووكلاؤهم .
- ٢ - مديرو الإدارات ووكلاؤهم .
- ٣ - رؤساء الأقسام ووكلاؤهم بالإدارات المختلفة .
- ٤ - المفتشون والحاسبون والمراجعون والمحققون والخبراء بالمراقبات
الناتجة عن الإدارات والأقسام التابعة لها .
- ٥ - (مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) : مساعداو المفتشين .

ثانيا - مراقبات التموين بالعائلات المديرية :

- ١ - (معدلة بقرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨)
عراقبوا المناطق التموينية ووكلاؤهم ومديري إدارة التفتيش ورؤساء أقسام
التفتيش والمفتشون ومساعدهم بهذه المناطق لكل في دائرة اختصاصه .
 - ٢ - (مضافة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٣) رؤساء مكاتب التموين
ووكلاؤهم .
 - ٣ - المفتشون .
- (مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) مساعداو المفتشون .

- ثالثا - (معدلة بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣) ضباط ومساعدي
وكوئستبلات البوليس والقوات المسلحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة .

في ١٠/١٢/١٩٥٢

(ب) قرار وزير التموين رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ بمنح صفة
مامورى الضبط القضائى لبعض موظفى وزارة التجارة والصناعة

مادة ١ :

يكون رؤساء السجل التجارى فى المديرىات والمحافظات او من يقوم
مقامهم والمفتش مكافئ الغش التجارى صفة مامورى الضبط القضائى لمراقبة
تنفيذ احكام الباب الثالث من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٢ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نفيه فى الجريدة الرسمية .

ملاحظة ١ - صدر قرار وزير العدل فى ١٤/٨/١٩٨٦ بتحويل
بعض موظفى وزارة التموين صفة مامورى الضبط القضائى ونصه كالتالى :-
١ - يخول صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ احكام المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
المشار اليهما مديروا ادارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التموين بالمحافظات
كل فى دائرة اختصاصه .

٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نفيه .
وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية بالعدد ٦٨ فى ٢٨/٨/١٩٦١ .

ملاحظة ٢ - صدر قرار وزير العدل بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٢
بتحويل صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ احكام المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المدير العام ووكيل
مصلحة التسويق الداخلى والمراقب العام والموظفون الفنيون بالمراقبة العامة
للتسويق (وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ٥ فى ١٧/١/١٩٦٣) .

ملاحظة ٣ - صدر قرار وزير العدل رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٧ بمنح

مديرى ومفتشى وأسواق الجملة والفاكهة التى تديرها الغرف التجارية
صفة مأمورى الضبط القضائى .

ملاحظة ٤ - صدر قرار وزير التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٦٢
بتعديل اسم مراقبة التموين الى مديرية التموين بعواصم المحافظات ومكتب
التموين الى ادارة التموين على وحدة الوزارة بالبندر او المركز . وكذا اطلاق
اسم مدير التموين على مراقب التموين .
ويطلق اسم مدير مساعد التموين على وكيل مراقبة التموين .

ملاحظة ٥ - صدر قرار وزير العدل فى ١٥/١١/١٩٦١ ينص فى
مادته الاولى على ان يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ احكام
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل وقرار السيد وزير التموين
والتجارة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه موظفوا وزارة التموين
والتجارة الداخلية المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه .

- ١ - مراقب عام ووكلاء المراقبة العامة للأسواق والسواحل .
- ٢ - مديرى أسواق الجملة للخضر والفاكهة ووكلائهم .

وفى المادة الثانية نص على أن ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية
ويعمل به من تاريخ نشره (وقد نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية العدد
الأول فى ١/٢/١٩٦٧) .

ملاحظة ٦ - صدر قرار وزير التموين رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ فى
١٣/١٢/١٩٥٤ ونص على الآتى :

مادة ١ - يكون لرؤساء السجل التجارى فى المديريات والمحافظات
أو من يقوم مقامهم ومفتشى مكافحة الغش التجارى صفة مأمورى الضبط
القضائى لمراقبة تنفيذ احكام الباب الثالث ان القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(د) قرار وزير التكوين رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد شروط منح من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن الرقابة على المعادن الثمينة والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل

مادة ١ :

مع عدم الإخلال بأحكام القانونين رقمي ٦٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٦٩ لسنة ١٩٧٦ يشترط فيمن يمنح صفة الضبطية القضائية تطبيقا لأحكام القانونين المشار اليهما أن يكون حاصلا على مؤهل عال من إحدى الكليات أو المعاهد الفنية الى جانب الخبرة في الأعمال الفنية والتفتيش في مجال أحد هذين القانونين مدة لا تقل عن سنة كاملة أو على دبلوم المدارس الصناعية الثانوية أو دبلوم التدريب المهني المسبوق بشهادة الثانوية العامة مع توفر الخبرة الفنية المذكورة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويجوز تخفيض هذه المدة الى ما يقل عن نصفها لمن يشغل وظيفة مفتش المنصوص عليها في القانونين المشار اليهما وبعد اجتياز الاختبار الذي تعقده مصلحة دفع المصوغات والموازين بنجاح لمن ترشحهم لمنحهم هذه الصفة .

مادة ٢ :

تعد مصلحة دفع المصوغات والموازين بطاقات اثبات شخصية تسلم لمن يمنح صفة الضبطية القضائية ويحدد فيها المجال الذي يمارس فيه صلاحيات هذه الصفة (دفع المصوغات أو موازين) ولا يجوز الجمع بين العمل في هذين المجالين .

مادة ٣ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩ صفة سنة ١٣٩٧ .-٧- فبراير سنة ١٩٧٧

ثانيا - اختصاص مأمور الضبط القضائي في جرائم التزوير

(١) دخول المصانع والمحال العامة :

يحق لمأمور الضبط القضائي في الأحوال العامة دخول الأماكن المفتوحة للجمهور مثل المصانع والمحال العامة ويشترط حينئذ أن يكون الدخول في الأوقات المجددة لإرتياد الجمهور كما يجب أن يكون الغرض من الدخول في تلك الأماكن هو مراقبة صحة تطبيق القوانين المخولة لمأمور الضبط القضائي فقد أجاز لهم القيام بإجراءات التحقيق مثل التفتيش والمعاينة .

وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بضئون التزوير وكذلك الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح على أنه ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والإوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

وتفرض النص السابق أن مأمور الضبط القضائي يحق له دخول المصانع والمحال العامة سواء في فترة فتحها للجمهور أو في غير ذلك من الأحوال لمراقبة تنفيذ أحكام التزوير لما خول المشرع مأمور الضبط القضائي حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات وغيرها من الأوراق وبالتالي يتقيد مأمور الضبط القضائي بالخطر الذي أوردته المشرع في المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية وقبض هذا القيد بأن مأمور الضبط القضائي

لا يحق له رفض الأوراق المختومة أو الملقاة بأية طريقة ويلاحظ إن طلب الإطلاع على الدفاتر والأوراق التي توجد في المصانع والمحال العامة وغيرها مما يوجد في حيازة أصحاب الشأن يعد من إجراءات الاستدلال ونص المشرع في المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على معاقبة كل من يمتنع عن تقديم تلك المستندات وغيرها من الأوراق كما أكدت ذلك أيضا المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (المستشار ميعوض عبد التواب في الوسيط في شرح قوانين التموين وأمن الدولة - الطبعة الخامسة ١٩٨٧ ص ١٦١ وما بعدها) .

(ب) تفتيش المنازل :

تنص المادة ٢/١٧ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه « كما يجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه في التخزين فيه على أنه إذا كان المكان مسكونا وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العامة أو القاضي بحسب الأحوال » وهذه الفقرة تتعرض لمق التفتيش . وهو لا يحصل الا بعد وقوع الجريمة وقد قصره المشرع في هذه الحالة على صورة التخزين على أن هذا لا ينبغي أن لا ينبغي تطبيق القواعد العامة في التفتيش بالنسبة الى غيرها والتخزين في ذاته قد يشكل جريمة استنادا الى نص المادة الخامسة التي تجيز لوزير التموين بقرارات يصدرها تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أى سلعة أو مادة . وفرق القانون بموجب هذه الفقرة بين ثلاث صور الأولى أن يكون التخزين في غير مكان مسكون وعندئذ يكون لمأمور الضبط القضائي حق التفتيش . والثانية أن يكون المكان المراد تفتيشه هو منزل المتهم وحينئذ ينبغي الرجوع الى النيابة العامة لاستئذائها في ذلك . والأخيرة أن يكون المنزل لغير المتهم وهنا لا تملك النيابة العامة اصدار الاذن بالتفتيش وانما يقدم الطاب اليها فتلجأ الى القاضي الجزئي ليأذن بذلك وهذه القواعد لا تخرج عما حايّر بقانون الاجراءات الجنائية .

وقد نصت المادة ١٧ في فقرتها الأخيرة : " على أن يعاقب بالعقوبات
المنصوص عليها في المادة التاسعة من دخول دون دخول المولفين المذكورين
أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها أو يلقى ببيانات
غير صحيحة " وورد هذا الحكم بعد الفقرتين اللتين تناولتا حق الدخول
والتفتيش يعنى تطبيق حكمها على أى من الحالتين (الدكتور حسن صادق
المصفاوى فى قانون العقوبات الخاص - طبعة ١٩٧٨ ص ٧٩١ وما بعدها) .

ثالثا - نصوص قوانين أمن الدولة والطوارئ.

١ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

بشأن حالة الطوارئ.

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ..

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في الاقليم المصري بتاريخ

١٩٤٩/٦/٢٢ المتضمن تنظيم الادارة العرفية ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام المربية الصادرة

في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بالقانون المرافق في شأن حالة الطوارئ .

مادة ٢ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في

١٩٤٩/٦/٢٢ والقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما ، وكذلك كل

نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في

اقلیمی الجمهورية من تاريخ نشره .

(١) الجريدة الرسمية - عدد رقم ٢٩ مكرر (ب) - الصادر في

١٩٥٨/٩/٢٨ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٢٧ سبتمبر
سنة ١٩٥٨) •

قانون بشأن حالة الطوارئ

مادة ١ - يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام
العالم في أراضى الجمهورية أو فى منطقة منها للخطر ، سواء أكان ذلك بسبب
وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل
أو كوارث عامة أو انتشار وباء •

مادة ٢ (٢) - يكون اعلان الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس
الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ ما يأتى :

ولا : بيان الحالة التى أعلنت بسببها •

ثانيا : تحديد المنطقة التى تشملها •

ثالثا : تاريخ يسه سرانها •

ويجب عرض قرار اعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال
الخمس عشرة يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه ، وإذا كان مجلس الشعب منجلا
يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له •

وإذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب فى الميعاد المشار اليه أو عرض
ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارئ منتهية •

ولا يجوز مد المدة التى يحددها قرار اعلان حالة الطوارئ الا بموافقة
مجلس الشعب ، وتعتبر حالة الطوارئ منتهية من تلقاء نفسها اذا لم تتم
هذه الموافقة قبل نهاية المدة •

مادة ٣ (٢) - لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص :
١ - ومنع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتمطيلها وإغلاق أماكن طبعتها ، على أن تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام مقصورة على الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي .

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .

٤ - تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار ، ويتبع فى ذلك الأحكام المنصوص عليها فى قانون التعبئة فيما يتعلق بالتنظيم وتقدير التمويض .

٥ - سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبط وإغلاق مخازن الأسلحة .

٦ - إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة ، على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة ويشترط في الحالات العاجلة التي تتخذ فيها التدابير المشار إليها في هذه المادة بمقتضى أوامر شفوية أن تقرر كتابة خلال ثمانية أيام .

مادة ٣ مكررا(١) - يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للجدادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً .

وللمعتقل ولغيره من ذوى الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون .

وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم ، وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الإفراج عنه فوراً .

ولوزير الداخلية في حالة صدور قرار بالإفراج أو في حالة عدم الفصل في التظلم في الموعد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يعلن عن قرار الإفراج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار أو انقضاء الموعد المشار إليه .

فاذا طعن وزير الداخلية على القرار أحيل الطعن الى دائرة أخرى خلال

(٤) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . ثم بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ وأخيراً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

خمسـة عشر يوماً من تاريخ تقديمه ، على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة والا جـنب الإفراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ .

وفي جميع الأحوال يكون الحق رفض تظلمه (الحق) في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٤ - تتولى قوات الأمن أو القوات المسلحة تنفيذ الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وإذا تولت القوات المسلحة هذا التنفيذ يكون لضباطها ولضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يعينها وزير الحربية سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع لتلك الأوامر .

وعلى كل موظف أو مستخدم عام أن يساوئهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك ، ويفضل بالمحاضر المنظمة في أكتات مخالفات هذه القانون إلى أن يثبت عكسها .

مادة - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المضمول بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة وعلى غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه أو أربعون ألف ليرة .

وإذا لم تكن الأوامر قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو خمسمائة ليرة سورية أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٦) - يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . ثم بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ . وأخيراً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الميسن لمحكمة أمن الدولة المختصة على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم ، والا تعين الافراج عن المحبوس فورا .

وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرارا بالافراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يظمن عليه وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي .

وإذا ظمن وزير الداخلية على قرار الافراج في هذه الحالة إحيل الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة والا تعين الافراج عن المتهم فورا ، ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ .

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٧ - تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية الابتدائية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة ، وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن والغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين ، وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين ، وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية والجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أي كانت العقوبة المقررة لها .

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة .

ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة رقيب أو ما يعادلها على الأقل ، وتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة .

ويمين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة الى القضاة والمستشارين ورأي وزير الحربية بالنسبة الى الضباط .

مادة ٨ - يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضباط وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها .

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة .

مادة ٩ - يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

مادة ١٠ - فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبيق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها .

ويكون للنيابة العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام (قاضي الاحالة) بمقتضى هذه القوانين .

مادة ١١ - لا تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة .

مادة ١٢ - لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة

من ضللكم أمن الدولة ، ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة .

كما يجوز له الأمر بالافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة .

مادة ١٤ - يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة أقل منها ، أو أن يلقى كل العقوبات أو بعضها إما كان نوعها أصلياً أو تكميلية أو تبعية ، أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسبباً .

إذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة بالقضاء بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال ، وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو إلغاؤها وفق ما هو مبين في الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى .

مادة ١٥ - يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف وفق ما هو مبين في المادة السابقة ، ولذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها .

مادة ١٦ - ينوب رئيس الجمهورية بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته التثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن وابداء الرأي . ويودع المستشار أو المحامي العام في كل جنائية مذكرة مسببة بآرائه ترفع الى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم .

وفى أحوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

مادة ١٧ - لرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم مقامه فى اختصاصه المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها وفى كل أراضى الجمهورية أو فى منطقة أو مناطق معينة منها .

مادة ١٨ - لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الاخلال بما يكون لقائد القوات العسكرية فى حالة الحرب من الحقوق فى منطقة الأعمال العسكرية .

مادة ١٩ - عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة المختصة ينظر القضايا التى تكون محالة عليها ، وتتابع نظرها وفقا للإجراءات المتبعة أمامها .

أما الجرائم التى لا يكون المتهمون فيها قد قدموا الى المحاكم فتحال الى المحاكم العادية المختصة ، وتتبع فى شأنها الاجراءات المعمول بها أمامها .

مادة ٢٠ - يسرى حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة على القضايا التى يقرر رئيس الجمهورية إعادة المحاكمة فيها طبقا لأحكام هذا القانون .

ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للأحكام التى تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل إلغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها والأحكام التى تصدر من هذه المحاكم طبقا لما تقرره هذه المادة والمادة السابقة .

٢ - امر رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨
بتشكيل معاكم امن الدولة

وليس الجمهورية :

- بعد الاطلاع على القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ.
- في جميع أنحاء مصر .
- وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان حالة الطوارئ.
- في اقليمي الجمهورية .
- وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

المصادر

مادة ١ - تشكل في كل محافظة وفي عاصمة كل مديرية محكمة أمن دولة جزئية للنظر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية والأوامر الجمهورية أو التي تقضى هذه الأوامر باحالتها الى محاكم امن الدولة .

مادة ٢ - تشكل في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا للنظر في كل ما يرتكب في دائرة اختصاصها من الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة اذا كانت هذه الجرائم معاقبا عليها بعقوبة أشد من الحبس .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر في الاقليم المصرى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

٣ - قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي تصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بالقانون المرفق في شأن محاكم أمن الدولة .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٠ مايو مسنة

١٩٨٠) .

الباب الأول تشكيل المحاكم واختصاصها

المادة ١ - تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا أو أكثر كما تنشأ في مقر كل محكمة جزئية محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر .

المادة ٢ - تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف .
ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحاكم عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاء بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية .

المادة ٣ - تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب (الأول) و (الثاني) و (الثاني مرر) و (الثالث) و (الرابع) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . وفي قرار رئيس الجمهورية رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية الوطن والمواطن . وفي القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها . وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين . والمرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعين الجبرى . وتحديد الأرباح المنفذة لهما . وذلك إذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس . وترفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ويفصل فيها وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها

فى الفقرة السابقة واللى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما .

كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأخير بيع الأماكن والعلاقة بين المؤجر والمستأجر وتفصل المحكمة فى هذه الدعاوى على وجه السرعة .

المادة ٤ - تمنع محكمة أمن الدولية العليا فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ويجوز أن تمنع محكمة أمن الدولة العليا فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة أمن الدولة العليا .

الباب الثانى

الاجراءات أمام محاكم أمن الدولة

المادة ٥ - فيما عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى المواد الجزئية وقانون المرافعات المدنية والتجارة .

ولا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة .

المادة ٦ - يقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن الدولة العليا من يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب الاستئناف كما يقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن الدولة الجزئية من يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب النيابة العامة .

الباب الثالث الاتهام والتحقيق

المادة ٧ - تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة وبأمر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية • ما لم ينص القانون على غير ذلك •

ويكون للنيابة العامة - بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها • سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة •

الباب الرابع الظمن في الأحكام

المادة ٨ - تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الظمن فيها الا بطريق النقض وإعادة النظر •

الباب الخامس أحكام انتقالية

المادة ٩ - على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم •

المادة ١٠ - لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التي يتم التصديق عليها حتى انتهاء حالة الطوارئ •

المادة ١٧ - يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة في مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها .

المادة ١٢ - إذا أمر رئيس الجمهورية أو من يفوضه بإعادة المحاكمة في أي من الدعاوى المشار إليها في المادتين السابقتين تحال إلى المحكمة المختصة طبقاً لأحكام هذا القانون وتسرى في شأنها الإجراءات المنصوص عليها فيه .

٤ - أمر رقم ١ لسنة ١٩٨١
بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة
« طوارئ »

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة
الطوارئ .

فصل

مادة ١ - تحيل النيابة العامة الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ،
المشكلة طبقا لقانون الطوارئ الجرائم الآتية :

أولا : الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا
من الكتاب الثانى وفى المواد ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ من
قانون العقوبات .

ثانيا : الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ١٦٣ الى ١٧٠ من قانون
العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

ثالثا : الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له .

رابعا : الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤
بشأن التجنيد وفى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن الاجتماعات العامة
والمظاهرات وفى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام فى معاهد

التعليم وفى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية وفى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن وفى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له .

خامسا : الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعين الجبرى وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لهما .

مادة ٢ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لفرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلية فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة من قانون العقوبات .

مادة ٣ - تسرى احكام هذا القرار على الدعاوى التى لم يتم بعد اجالتها الى المحاكم .

مادة ٤ - ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

- صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

- وقد نشر فى الجريدة الرسمية العدد ٤٣. تابع الإصدار فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

٥ - قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢
بتمديد بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصى المادتين ٣ مكررا و ٦ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ النصان الآتيان :

مادة ٣ مكرر - يبلغ قورا كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع الاستماعة يحام ويصلى المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا .

وللمعتقل ولغيره من ذوى الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون .

وتفصل المحكمة فى التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم ، وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الإفراج عنه قورا .

(١) الجريمة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) فى ١٩٨٢/٦/٢٨ .

ولو وزير الداخلية في حالة صدور قرار بالإفراج في حالة عدم الفصل في التظلم في الموعد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يظمن على قرار الإفراج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار أو التضاء الموعد المشار إليه .

فإذا ظمن وزير الداخلية على القرار إحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة والا وجب الإفراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة النفاذ .

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٦ = يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر .

ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لمحكمة أمن الدولة المختصة على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم ، والا تعين الإفراج عن المقبوس قورا .

وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرارا بالإفراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يظمن عليه وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة إلى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي

وإذا ظمن وزير الداخلية على قرار الإفراج في هذه الحالة إحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة والا تعين الإفراج عن المتهم فورا ، ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ .

وفي جميع الأحوال يكون من رفض التظلم أية يتقدم بالتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم .

(المادة الثانية)

يكون التظلم من الأوامر والقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون والتي يجوز التظلم منها وفقاً لأحكامه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل به .

(المادة الثالثة)

تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

وتحال إلى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٢) .

حسني مبارك

محتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

الباب الأول
في شئون التموين واستلام وتوزيع
المقررات التموينية

الفصل الأول
التشريعات والمقررات

- ١ - المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ٩
- ٢ - قرار وزير التموين رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض السلع التي تدعمها العولة في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ٢٧
- ٣ - قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد ٢٨
- ٤ - قرار وزير التموين رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥ بتعديل المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ٢٩
- ٥ - قرار وزير التموين رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٥ باضافة المياه الغازية الى السلع المبينة بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ٣٠
- ٦ - قرار وزير التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاعلان عن مقررات الفرد ٣١
- ٧ - قرار وزير التموين رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ ببيان مواعيد تسليم مواد التموين والاعلان عن تاريخ وصولها ٣١
- ٨ - قرار وزير التموين رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن التزام التجار بالاعلان عن مخازنهم والسلع المخزونة لديهم وحظر حبسها عن التداول ٣٥
- ٩ - قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن اعداد سجل التفتيش ٣٦

الصفحة

الموضوع

- ٣٨ - قرار رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل لجنة التموين العليا
١١ - قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن الاحتفاظ
٣٩ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين

الفصل الثاني

جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين
والقرارات المرتبطة

المبحث الأول

التوقف المؤقت عن التجارة أو الانتاج
فى السلع التموينية

- ٤١ - القيود والأوصاف
٤٢ - الآراء الفقهية
٤٩ - من أحكام النقض
٥٩ - من أحكام المحاكم الجزئية

المبحث الثانى

الجرائم المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠

- ٦٢ - أولاً - جريمة الشراء لغير الاستهلاك الشخصى ولإعادة البيع
٧٢ - ثانياً - خلط المواد التموينية
٧٣ - ثالثاً - توزيع المواد التموينية فى غير مناطقها أو لغير أشخاصها
٧٤ - رابعاً - تقليد العبوات التموينية
٧٥ - خامساً - التوصل بدون حق الى تقرير حصة فى مواد تموينية
٧٦ - سادساً - نشر أخبار غير صحيحة أو الادلاء ببيانات كاذبة

المبحث الثالث

استلام المقررات التمهينية والاعلان عن وصولها

- القيود والأوصاف ٧٧
- تعليقات وأحكام ٨٠

المبحث الرابع

حبس السلع عن التداول

- القيود والأوصاف ٨٢
- تعليقات ٨٢

المبحث الخامس

في المخازن والجرائم المتعلقة بها

- القيود والأوصاف ٨٤
- تعليقات وأحكام ٨٥

المبحث السادس

الدفاتر والسجلات

- القيود والأوصاف ٨٦
- تعليقات وأحكام ٩٢

المبحث السابع

الجرائم التمهينية

في قرار وزير التمهين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

- القيود والأوصاف ٩٤
- تعليقات وأحكام ٩٧

الباب الثاني
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

الفصل الأول
التشريعات والقرارات

- ١ - المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ١٠٩
- ٢ - قرار وزير التموين رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بحديثه بعض السلع التى تدعمها الدولة ١٢٥
- ٣ - قرار وزير التموين رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن اعلان جداول الاسعار ١٢٦
- ٤ - قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن تحديد مدى الزام جداول الاسعار .. ١٢٦
- ٥ - قرار رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض المحافظين فى بعض الاختصاصات ١٢٧
- ٦ - قرار وزير التموين رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بالزام اصحاب المحال من أرباب الحرف ومن فى حكمهم بالاختار عن العمل الذى يحدونه ١٢٨
- ٧ - قرار وزير التموين رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردى وتجار الجملة باثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة ١٢٩
- ٨ - قرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ١٣٠
- ٩ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين ١٣١
- ١٠ - قرار بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين ١٣٥

الصفحة

الموضوع

- ١١- أمر عسكري رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر امتناع الموزعين
أو العاملين في المحلات من بيع المواد التموينية للمستهلكين ١٣٦

الفصل الثاني

جرائم المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتعديد الأرباح

- ١٣٧ أولا - جريمة عدم الاعلان عن الأسعار
١٤٨ ثانيا - جريمة عدم الاعلان عن الخدمات والجمل المحدد لها
١٤٨ ثالثا - جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد
١٥٠ رابعا - بيع السلع غير المسعرة أو غير المحددة الربح
١٥١ خامسا - تقديم الوجبات والمأكولات
١٥١ سادسا - تأجير غرف الفنادق
١٥٢ سابعا - جريمة المشتري
١٥٢ ثامنا - منع رجال الضبط من تادية عملهم وعدم تقديم الدفاتر لهم
١٥٣ - تعليقات وأحكام
١٩١ تاسعا - جريمة الامتناع عن البيع
١٩٣ - تعليقات وأحكام
٢١٢ عاشر - الاحتفاظ بفواتير الشراء
٢١٣ - تعليقات وأحكام
٢١٨ حادى عشر - البيع بالأجل
ثانى عشر - تبينة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبرى فى
تبوات خاصة ٢١٩
ثالث عشر - باعة متجولون ٢٢٢

الموضوع

الباب الثالث

البطاقات التموينية

الفصل الأول

القرارات

- ١ - قرار التموين رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل معها ٢٢٧
- إرشادات ٢٤٣
- ٢ - قرار التموين رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ ٢٤٥
- ٣ - قرار التموين رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ ٢٤٦
- ٤ - قرار التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ ٢٤٧

الفصل الثاني

جرائم البطاقات

- أولاً - القيود والأوصاف والمقوبات المقررة ٢٤٩
- ثانياً - تعليقات وأحكام ٢٥٣

الباب الرابع

المطاحن والمخابز

الفصل الأول

القرارات

- ١ - قرار وزير التموين رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن القمح ومنتجاته ٢٦٣

الصفحة

الموضوع

- ٢ - قرار وزير التموين رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام
القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ٣٠٦
- ٣ - قرار وزير التموين رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض
أحكام القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ٣٠٩
- ٤ - قرار وزير التموين رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٩ فى شأن تنظيم
عملية نقل الدقيق الى الجهات التى تستخدمه ٣١٠
- ٥ - قرار وزير التموين رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٩ بخصوص اصحاب
مصانع الأعلاف ٣١٤
- ٦ - قرار وزير التموين رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام
القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ٣١٥
- ٧ - قرار وزير التموين رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٩ ٣١٨
- ٨ - قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٩ ٣١٨
- ٩ - قرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩ ٣١٩
- ١٠ - قرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٩ ٣٢٠
- ١١ - قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠ ٣٢١
- ١٢ - قرار وزير التموين رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩٠ ٣٢٢
- ١٣ - قرار وزير التموين رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٠ ٣٢٣
- ١٤ - قرار وزير التموين رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٩ ٣٢٤
- ١٥ - قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٩ ٣٢٦
- ١٦ - قرار وزير التموين رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٠ ٣٢٧
- ١٧ - قرار وزير التموين رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٩٠ ٣٢٨
- ١٨ - قرار رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٩٠ ٣٣١
- ١٩ - قرار رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٩٠ ٣٣٢

الصفحة

الموضوع

- ٢٠- قرار وزير التموين رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٩٠ ٣٣٥
- ٢١- قرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٠ ٣٣٧
- ملحوظة : قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية مسالة
الذكر من رقم ٦ الى رقم ٢١ جميعها خاصة بتعديل بعض
احكام قرار وزير التموين رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ .
- ٢٢- قرار وزير التموين رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨٩ فى شان حظر نقل
القمح من المحافظات او الاتجار فيه او حبسه من التداول ٣٣٩
- ٢٣- قرار التموين رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨٩ بتحويل مقابل تشفيل
عمال المخازن . ٣٤٠
- ٢٤- قرار التموين رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام
القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٧ ٣٤١
- ٢٥- قرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٩ بخصوص مصانع الاعلاف ٣٤٢
- ٢٦- قرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٨٩ نواتج الغربلة للقمح ٣٤٣
- ٢٧- قرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٠ بخصوص اصحاب مصانع الاعلاف ٣٤٤

الفصل الثانى

تعليقات واحكام

- ٣٤٥ اولاً - تعليقات واحكام فى المطاحن
- ٣٤٨ ثانياً - تعليقات واحكام فى استخراج الدقيق
- ٣٦٢ ثالثاً - تعليقات واحكام فى الرمة
- ٣٦٤ رابعاً - تعليقات واحكام فى المخازن
- خامساً - تعليقات واحكام فى تقدير الدليل وسلطة محكمة الموضوع
- ٣٨٠ سادساً - من احكام النقض الحديثة فى المطاحن والمخازن

الباب الخامس

قرارات متنوعة

- ١ - قرار وزير النموين والتجارة الداخلية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح ٤١٩
- ٢ - قرار النموين رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٩٠ بتعيين أسس تحديد أسعار تداول الأسماك المصيدة من بحيرة السد العالي وتنظيم تداولها ٢٢٥
- ٣ - قرار النموين رقم ٦١٩ لسنة ١٩٩٠ بتعديل أحكام القرار سالف الذكر رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٩٠ ٤٢٧
- ٤ - قرار النموين رقم ٨١٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم تداول السكر ٤٢٨
- ٥ - قرار النموين رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تداول المنتجات الحيوانية ٤٣٦
- ٦ - قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار سالف الذكر رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ ٤٥٠
- ٧ - قرار النموين رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٠ في شأن حظر تخزين الأرز ٤٥١
- ٨ - قرار النموين رقم ٥٩١ لسنة ١٩٩٠ بشأن حظر الاتجار في الأرز الشعير ٤٥٢
- ٩ - قرار النموين رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن حظر نقل الأرز الأبيض ٤٥٣
- ١٠ - قرار النموين رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن حظر نقل الأرز الشعير ٤٥٤
- ١١ - قرار النموين رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن حظر التمويل على شراء الأرز الشعير يفرض الاتجار ٤٥٥

الصفحة

الموضوع

١٢- قرار التموين رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٩٠

٤٥٦

الباب السادس

المبادئ العامة في المسائل التموينية

الفصل الأول

مسئولية صاحب العمل والمدير المفترضة

المبحث الأول

٤٦١

مسئولية صاحب المجل

المبحث الثاني

٤٦٥

مسئولية المدير المفترضة

المبحث الثالث

٤٦٨

نطاق المسئولية المفترضة لصاحب العمل

المبحث الرابع

٤٧٠

مسئولية الشركات والجمعيات والهيئات

الفصل الثاني

الاسباب المخففة لعقاب صاحب العمل

والاسباب المانعة

المبحث الأول

٤٧١

الاسباب المخففة

المبحث الثاني

٤٧٦

الاسباب المانعة للمسئولية

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

الموضوع	الصفحة
اولا - مامورى الضبطية القضائية والقرارات الخاصة بهم	٤٨١
ثانيا - اختصاص مامور الضبط القضائي فى جرائم التموين	٤٩٠
ثالثا - نصوص قوانين أمن الدولة والطوارئ	
١ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ	٤٩٣
٢ - أمر رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل محاكم أمن الدولة	٥٠٢
٣ - قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة	٥٠٣
٤ - أمر رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ	٥٠٨
٥ - قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ	٥١٢

اصدارات
دار الكتب القانونية

- ١ - جرائم القتل والجرح والضرب
المستشار/مصطفى مجنى هرجه
- ٢ - أحكام الايجار في قانون الاصلاح الزراعي (الطبعة السادسة)
المستشار/محمد عزمى البكرى
- ٣ - مدونة الفقه والقضاء في قانون العمل الجديد - الجزء الأول
(الطبعة الثانية)
المستشار/محمد عزمى البكرى
- ٤ - الاسلحة والدخائر
المستشار/محمد عزمى البكرى
- ٥ - موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في ايجار وبيع الأماكن الخسالية -
الجزء الأول
(الطبعة الخامسة)
المستشار/محمد عزمى البكرى
- ٦ - المشكلات العملية الهامة في الحياة
المستشار/مصطفى مجنى هرجه
- ٧ - التعليق على نصوص قانون الأحوال الشخصية
المستشار/احمد نصر الجندي

٨ - مبادئ القضاء في الأحوال الشخصية
المستشار/احمد نصر الجندي

٩ - الوعد والتمهيد للتعاقب
والعربون وعقد البيع الابتدائي
المستشار الدكتور/عبد الحكم فوده

١٠ - نزع الملكية للمنفعة العامة
المستشار الدكتور/عبد الحكم فوده

١١ - الأحكام العسكرية
الأستاذ/اسامة احمد شنتات المحامي

١٢ - جرائم التموين والتسعين الجبرى
المستشار مصطفى مجدى هرجة

ملحوظة هامة :

فى حالة وجود اية ملاحظات برجاء ارسال ما يليه ذلك وذلك ضمان
لوصول اصلدارتنا فى احسن صورة يتمناها القارى. وذلك بارسال خطابات
على عنوان المكتبة عناية السيد رئيس مجلس الادارة الأستاذ/احمد
أبو اليزيد شنتات ، مع خالص تحيات المكتبة .

دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى

السيح بنات - ٢٤ ش على يكن

شرح قانون الأساحم والنضائر

شرح فقهي تفصيلي لمواد القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ طبقاً
لأحدث التصديقات - شرح نواعد الاختصاص بنظر الجرائم
النشئة عن احكام القانون - تعليق باحكام محكمة النقض
واحكام القضاء الاداري - ملحق بنصوص القانون ومذكراته
الايضاحية وكافة القوانين المعدلة له والقرارات الوزارية
والوفائق المتعلقة بموضوع الكتاب

المستشار
محمد عزمي السكري
رئيس محكمة الاستئناف

١٩٩١

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
الطبعة ٩٤ شارع عدلي بكنة

مبادئ القضاء في الأحوال الشخصية

المستشار
الأحمد رضا الحنزي
نائب رئيس محكمة النقض

١٩٩٢

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
الطبعة ٩٤ شارع عدل بك

المشكلات العملية الهامة في الحياة

المستشار
مصطفى مجرى لمرقبه
نائب رئيس محكمة الاستئناف

١٩٩٢

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
الطبع بنات ٩٤ شارع عدلي يكت

نزع الملكية للمنفعة العامة

اجراءاته والتعويض عنه والتقاضى بشأنه

حق الملكية - مساس الادارة بحق الملكية - نزع الملكية - محله - الهدف منه - فكرة المنفعة العامة - قرار المنفعة العامة - الطعن على قرار المنفعة العامة - حصر الممتلكات - نقل الملكية - الاستيلاء على العقارات - تقدير التعويض - اساس التقدير - اجراءات صرف التعويض - آثار الصرف - الطعن في تقدير التعويض - لجنة المعارضات - الطعن في قرار لجنة المعارضات (المحكمة الابتدائية) - متى يجوز رفع دعوى مبتدأة بالتعويض ؟ الصيغ النموذجية للطلبات والدعاوى القضائية

المستشار

دكتور محمد الطاهر فوره

المحامى

وكيل النقض القضائى سابقاً

١٩٩٢

دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى

السيب بنات ٤٤ شارع عدلى يكن

المستشار
محمد عزى الكرى
رئيس محكمة الاستئناف

موسوعة
الفقه والقضاء والتشريع
في
إيجار وبيع الأماكن الخالية

شرح تفصيل وتعليق بأراء الفقه وأحدث أحكام الحاكم لاسيما
أحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا ، غل مواد
القانونين ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مع المقارنة
بأحكام القوانين السابقة - كافة تشريعات إيجار الأماكن
والإسكان والتشريعات المرتبطة بها - تشريعات الضرائب .

المجلد الأول

الطبعة الخامسة

١٩٩٢/١٩٩١

دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى
السيب بنات ٩٤ شارع عدلي بكنة

المستشار
مصطفى مجرى هرجوة
أتاب رئيس محكمة الاستئناف

جرائم التموين والتسعين الجبرى

- ١ - القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقراءات المتعلقة به
- ٢ - القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقراءات المتعلقة به
- ٣ - الجرائم المرتبطة بالبطاقات التموينية
- ٤ - الطاحن والمخابز
- ٥ - قراءات متنوعة
- ٦ - المبادئ العامة في المسائل التموينية

١٩٩٣

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
الطبع بنات ٢٤ شارع عدلى يمت

الوعد والتمهيد للتعاقد والعربون وعقد البيع الابتدائي

الوعد بالتعاقد الملزم بجانب واحد (الوعد بالبيع او بالشراء) - الوعد بالتعاقد الملزم للجانبين (عقد البيع الابتدائي) - الوعد بالتأجير - الوعد بالتفصيل - العربون - الوعد بالعربون - البيع بالعربون - الايجار المصحوب بعربون - العربون والشرط الجزائي - دلالة العربون - كيفية الكشف عن دلالة العربون - النماذج القانونية لعقود الوعد ، والبيع الابتدائي ، والبيع النهائي ، والبيع والايجار المصحوب بعربون ، والانذارات المتبادلة بين المتعاقدين ، والدعاوى القضائية المتعلقة بها .

دكتور
عبدالحكم فودة
للحامي بالنقض
المستشار - وكيل نقابة المحامين - ليبيا

١٩٩٢

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
الطبعة ٢٤٤٠ مائة وعشرون

المستشار
محمد عزى الكبرى
رئيس محكمة الاستئناف

أحكام الإيجار في قانون الإصلاح الزراعى

(الكتاب الحائز على جائزة التأليف الزراعى)

شرح وتعليق على النصوص الموضوعية والاجرائية المتعلقة
بالإيجار الواردة في قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المرتبطة
به طبقا لآراء الشراح وأحدث أحكام المحاكم خاصة أحكام
محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية
العليا مع الملحق لتشريعات والوثائق المتعلقة بموضوع الكتاب

الطبعة السادسة

(مزيدة ومنقحة)

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
السيب بنات ٩٤ شارع عدلى يكت

السلطان محمد السادس
المحامي

قانون الخدمة العسكرية وقانون الأحكام العسكرية طبقاً لأحدث التعديلات

يشتمل الكتاب على قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ مع إضافة أحدث التعديلات والقرارات الوزارية المنفذة لهما مع إضافة أهم ما يتعرض له قانون الأحكام العسكرية من اختصاص النيابة العسكرية - الحبس الاحتياطي والإفراج - التصرف في الدعوى - ضبط الفضائي - التحقيق - المحاكم العسكرية وأنواعها - المعارضة - انقضاء الدعوى العسكرية - المظالم - النيابة - التماس إعادة النظر - جرائم النهب والافتقار والاتلاف - السرقة والاختلاس - الاعتداء على القادة والرؤساء - جرائم الهروب والغيب - التمازق - الدخول في الخدمة بطريق الغش - الجرائم المتعلقة بالمحبوسين - الجرائم المتعلقة بالمحاكم العسكرية - جرائم الإخلال بمقتضيات النظام العسكري ...

دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
الطبعة ٤٤٠٠٠

جرائم القتل والجرح والضرب

في ضوء الفقه والقضاء

القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد - القتل العمد -
القتل بالسم - القرب المفضي إلى الموت - القتل الخطأ - العامة
المستدعة - الإصابة خطأ - الشرب والجرح - حق الدفاع الشرعي
والتعليمات العامة للنيابات - ونماذج من أحكام محاكم الجنايات

المستشار

عطفى يحيى لمرق

نائب رئيس محكمة الاستئناف

١٩٩٠

دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى

الطبعة ٩٤ شارع عدلي بكنة

المستشار
محمد عزى البكري
رئيس محكمة الاستئناف

مُدْرَسَةُ الْفِقْهِ وَالْقَضَاءِ فِي قانون العمل الجديد

شرح تفصيل وتعليق بآراء الفقهاء واحكام القضاء خاصة
احكام محكمة النقض منذ انشائها والمحكمة الادارية العليا
وفتاوى مجلس الدولة على مواد قانون العمل الجديد طبقا
لاحدث التعديلات ، وكذا التشريعات والمسائل الاخرى
المرتبطة بقانون العمل مثل تشريعات اعانة غلاء المعيشة
وعلاوات العمال والحد الأدنى للأجور وقواعد الاختصاص
فى التقاضى والتقدم ونصوص القرارات الوزارية المنفذة
للقانون طبقا لحدث التعديلات .

١٩٩٣

دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى
البيوتات ٩٤ شارع عدلى بكنة

رقم الإيداع ٧٢١٣/١٩٩٢

I.S.B.N. 977 - 5237 - 04 - 1

مطبعة آطلن

١١ ، ١٣ شارع يسوق، التوفيقية .

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ د القاهرة .

